

كتاب
الدر المختار
١

ص ١٥٥
ع ٥٤٩
فقد صنف

[illegible]

هذا هو الذراع الثاني على شقي

الدوم
وغيره
عليه

المشروع على ثلاثه
الاولى هي قسم
وصوم ورجوع
فيما بين ورجوع
والثانيه هي
مما بين ورجوع



قوله اجاءوا غلبنا ما نقل الحق الزيلعي الخلاف
في الدودة الخارجة من العسل ولذا هي خلاف
شرح الوفاة ان

[illegible]

This image shows a fragment of a manuscript from the Cairo Geniza. The text is written in Arabic script, which is dense and cursive. The paper is aged and yellowed, with some visible staining and wear. The text is arranged in horizontal lines, though some lines are slightly curved or broken. The script is a form of medieval Arabic, likely used for administrative or legal documents. The fragment is a small portion of a larger page, with the edges showing the texture of the paper and the binding.

[illegible]

وتم بحسب ما من عند الله من ذكره في هذه المسألة
الايجاب والايجاب فالأصل هو في هذه المسألة
وشرعها والالتزام بها فالأصل هو في هذه المسألة

[illegible]

قوله واما مع صاحب معراج الدلالة وعنه الى الابل قال ما كان
 كرم صاحب البئر وسلاطنته وقائده وقد بعد
 السوء بالانسان الجود بعد الدلالة والسوء بعد
 السوء فلو وجب له ان يقدم على السوء لطلب كفا
 انزاله فلو وجب له ان يقدم على السوء لطلب كفا
 انزاله فلو وجب له ان يقدم على السوء لطلب كفا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۱۱۱

و بقیه از حایطه القلعه است

[illegible]

وكانت من جملة النسخ التي
المجاء بها

وكان هذا هو المصنف
المعروف بالشيخ

محمد بن
الاحمد
بن

قوله ان ومنه لا ترد لعل وجوده انما سة
فادان شفي وجود لقا الشهي

محمد ماکرم
عبد الرحمن
عبد الرحمن
عبد الرحمن

قَالَ أَتَشْكُرُكَ يَا رَبِّ وَتُؤْخِّرُكَ عَنَّا
الصَّبْرُ بِهَذَا يَكُونُ كَمَا تَقُولُ
أَنْ يَكُونَ عَزْوَاقُكَ فِي الْأَرْضِ

[illegible]

وَأَمَّا

ای ماموریت

[illegible]

سید احمد افشاری

لا اله الا الله محمد رسول الله
والله اعلم بالصواب

22

از این کتاب و در هر یک از اینها
در هر یک از اینها در هر یک از اینها

دقیق و فایده ایست که در این کتاب مذکور است
که در هر یک از اینها که در این کتاب مذکور است
که در هر یک از اینها که در این کتاب مذکور است

A close-up photograph of a manuscript page. The top portion of the page features musical notation on five-line staves, with notes and clefs visible. Below the staves, the page is filled with dense, handwritten text in a cursive script, likely from the 15th or 16th century. The ink is dark, and the parchment appears aged and slightly discolored.

21

[illegible]

قولا لا تدركه قلوبهم وحيث لا يدركها
 قلوبهم ولا يرونها بالابصار
 بل هي في علم الله تعالى
 الذي لا يحد ولا يحيط به
 العقل ولا تدركه الابصار
 بل هي في علم الله تعالى
 الذي لا يحد ولا يحيط به
 العقل ولا تدركه الابصار

[illegible]

The image shows a single page from a manuscript, identified as 'Liber Primus' (Book One) from the Voynich manuscript. The text is written in the characteristic Voynich script, which is a highly stylized and cursive form of writing. The page is filled with dense, handwritten text, organized into approximately 20 horizontal lines. At the bottom of the page, there is a larger, more formal-looking heading or title, followed by several lines of text. The parchment appears aged and slightly discolored.

The image shows a single page from the Voynich manuscript, a document of unknown origin and meaning. The page is made of aged, yellowish parchment and contains two columns of text written in the Voynich script. The script consists of various characters, including straight lines, curves, and loops, which are not recognized as any known alphabet. The text is written in a cursive, flowing style, with some characters appearing to be ligatures. The left column is more legible than the right, which is partially obscured by a large, dark, irregular stain in the upper right quadrant. The overall appearance is that of an ancient, handwritten document.

[illegible][illegible]

بالمای

[illegible][illegible][illegible]

ان الشجر
 ساهبه القنبران اللسانه استعمل في العسل طاهر
 خلق من الخضا الوضو العسل من الخا والى النظم
 ولها قدر العسل عليه لانه انا من الخا والى النظم
 على انا من العسل وهو من خصوصيات هذه
 الامه

قوله فاغسل افضلا فان قلت بالاسحرجه
فيعني ان لا يغسل شيئا الا الفرجه لان الفرجه
شروع حيث كانت الرخصة للرجل وانما
المسافر انه اذا فرجا رجلا فغسله في راسه
لو احتج قلنا الفرجه ايقين مشرو وجوبها
لو احتج قلنا اعتبار الفرجه والغسل فانه صلات
المواظب بالغسل انتهى

يا فتى هذا هو الحق وصورة الحق
 لا صورة من نوعا ما ليس صور من جلاله
 ليس لوان غير هذا غير
 ليس كالوجه لا ينفك
 لا تشابه له وجوده
 ليس هذا الحق

46

بأقواله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

قوله الوقت شمسها وكان يومها تروى اذ كان الوقت
منسما ولم يكن يومها تروى عند شمسها بعد
في يومها وارضها في وقتها سواها
ومعها لقاها في تروى ولا في وقتها

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

لا يقرأ السورة حتى يقرأ حرفاً من السورة قبل العاقلة صاحبها
 تذكري يقرأ العاقلة ثم السورة ويلزم سبوح والسموات والارض
 لا يقرأ السورة حتى يقرأ حرفاً من السورة قبل العاقلة صاحبها
 تذكري يقرأ العاقلة ثم السورة ويلزم سبوح والسموات والارض

لما ذكرنا العبد وحرما عند قبة الساجدة وحقه
 وشدة في السجدة مستحقة في كل اوقات الامكان
 ومكرهه في صلاة غير تشهد اخر هذه السجدة في الزمان
 من قول الطحاوي ما في تشهد اول ومن صلاة عليه
 ليلا جسد سلسل من خضه في درر الخارجه الماكرون
 من ذكرته عند تلك الخطا وازعاج الاعضاء برفع
 العتق من اجل اتمامها في صلاة والى عاكفون الخافه
 والجهر في الاعتراف بالاج في كل العفاه وحررها
 قد نزلت ككلمة الواحد مع انها اعلم منها وانفصل
 خربت الاسهاب في وقته من اسفل قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من سجد على راسه واحدة
 منه ثمان مائة سنة ذنوبك تمان سنة فبذلها
 خربت الاسهاب في وقته من اسفل قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من سجد على راسه واحدة
 منه ثمان مائة سنة ذنوبك تمان سنة فبذلها
 خربت الاسهاب في وقته من اسفل قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من سجد على راسه واحدة
 منه ثمان مائة سنة ذنوبك تمان سنة فبذلها

من سجد على راسه واحدة
 منه ثمان مائة سنة ذنوبك تمان سنة
 فبذلها خربت الاسهاب في وقته من اسفل
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من سجد على راسه واحدة منه ثمان مائة
 سنة ذنوبك تمان سنة فبذلها

عدا الانتفا حرمته فلا يسلم ولو اتته قبل اقامه
 فتعاجاز وكره فلو خرج من امانت بعد صلاة
 الامام فقط **باب في حق من لا يسمع مع الامام** وقال الفضل
 فيها بعد **باب لا السلام على من لا يسمع** هو
 الستة مخرج الحديث في بركة امة على السلام
 وانه **ابن قول حنا** و**باب في حق من لا يسمع**
 بدعة ورد الحلي في الحواشي انه حشر ومن
باب في حق من لا يسمع من اول قصة في الميتة
 بالامام واقتره المحدثين في الامام خطا بالسلام
باب في حق من لا يسمع من قصة في صلاة ولو كان
 او كان بالسلام تشهد فيم لعدم الخطا **باب في حق من لا يسمع**
 فيها لا يتخذ في الايمان بالامام وقدم القوم
 لان المختار في خواص بني آدم هو الايمان افضل
 من كل الملايكة وقوام بني آدم هو الانتفا
 افضل من قوام الملايكة والملايكة لا انتفا
 المنك فقط لا انتفا في العزم والروضة واقتر
 الباق **باب في حق من لا يسمع** في حق الايمان
 بالامام او ساجده افضل من خواص الملايكة واما
 عند اكثر المشايخ وها شدة العفلة في ان وفاته
 كانت السات عنه جاع وخلا وسلا والخطا
 ان كيفية الكتابة المتعوب منه ما استأثر
 الله بقله نعم حاشية الاشياء كانت في حق
 بالآخر في كتبها في العقل وهو احد ما قيل
 في قوله تعالى والطور وكتاب مسطور
 في شروج في العيسا لري في تفسيره انما
 بكتان كل شيء حتى ائتمه **باب في حق من لا يسمع**
 انه لما في بكت المباح كانت السات في حق
 يوم التوبة في تفسيره الحارون المعروف
 بالاحزون الاحد ان الكافر ايضا بكت اعماله
 لان كانت السات في كتابه في بكت السات
 في حق المؤمن ان ملايكة القبل في ملايكة النهار
 وان ليس مع ابن آدم بالها روي بالليل في
 في حق من لا يسمع من اجل انه قد تلاه بعينه
 من كثر في بكت الملايكة قالوا اباك يا رسول
 الله فقلت وياي وقلت الله اعني عليه فاسلم روي

من العفلة من الكتب بعد بل يصل من الوعنه
 الى الصفيه التي لا يكتبه وانا بعد العفلة الذي
 يفتقد من اشيا طيف

طه

وَمَنْ لَوْحٍ

انما يرمي بان تلووا ونسوا والجلد والسيو واننا لم
 نوقت وسطا وجهه من الرجال ولا في بيعة
 ثم نزلوا على بني زريق المجدان وحدث في حقه
 ما نكفركم كتابا فيه من عظمته من فرجة
قلت واكرهه ايضا من حقه الشاذية قال
 ليس لي في سبط الا ذاتا اصف ومن العفل
 فحوت القنبلة لاجع الجاعة والضعف والسر
 بركة الجاعة فتنهت به ذريرتها وبركها في نور
 ركة الكاسل من بهي الشافري من في ووجه
 فرجة في الاوان **البيان** لعرض الشان ليعبرهم
 في العادة من فرجة فقله وحج جازم في السكة
 تناب في الشاذية واعلم في من في السكة
 عند دخول الجاعة والصف وبيان ان عتيا
 فاسط والنحر في نقر البصر من الغنية
 وعرفها من خالدهم من العادة في السكة
 فسلط من حقه من العادة فتنهت به ذريرتها
قلت واكرهه ايضا من حقه الشاذية قال
 ليس لي في سبط الا ذاتا اصف ومن العفل
 فحوت القنبلة لاجع الجاعة والضعف والسر
 بركة الجاعة فتنهت به ذريرتها وبركها في نور
 ركة الكاسل من بهي الشافري من في ووجه
 فرجة في الاوان **البيان** لعرض الشان ليعبرهم
 في العادة من فرجة فقله وحج جازم في السكة
 تناب في الشاذية واعلم في من في السكة
 عند دخول الجاعة والصف وبيان ان عتيا
 فاسط والنحر في نقر البصر من الغنية
 وعرفها من خالدهم من العادة في السكة
 فسلط من حقه من العادة فتنهت به ذريرتها
قلت واكرهه ايضا من حقه الشاذية قال
 ليس لي في سبط الا ذاتا اصف ومن العفل
 فحوت القنبلة لاجع الجاعة والضعف والسر
 بركة الجاعة فتنهت به ذريرتها وبركها في نور
 ركة الكاسل من بهي الشافري من في ووجه
 فرجة في الاوان **البيان** لعرض الشان ليعبرهم
 في العادة من فرجة فقله وحج جازم في السكة
 تناب في الشاذية واعلم في من في السكة
 عند دخول الجاعة والصف وبيان ان عتيا
 فاسط والنحر في نقر البصر من الغنية
 وعرفها من خالدهم من العادة في السكة
 فسلط من حقه من العادة فتنهت به ذريرتها

210

[illegible]

المقدّم

[illegible]

[illegible][illegible]

المقدمة

وبنيته هاتما لانه **صلى الله عليه وآله** واخبرها واوش
وجه حتى لو ان مشقة اكله بنوي الاند او
عليه صا رقتا جلا في الظاهر بعد رقة
الظن او انقلط انما يفسر مستان ظاهرا
وقرنا من **صلى الله عليه وآله** اي ما تته قران طلائقه
او اما ان كان حافظا لما رواه في الامايل وقد
انقلد الامايل واستظهره في جوار السائق
بالاراهه وخبايا النفس به اهل الكتاب اي
ان تصور ما ان النفس به لا يكون على شيء
في الامايل موم فاما بقية النفس به او التي
وبنيته هاتما لانه **صلى الله عليه وآله** اي ما تته
وقرنا من **صلى الله عليه وآله** اي ما تته قران طلائقه
او اما ان كان حافظا لما رواه في الامايل وقد
انقلد الامايل واستظهره في جوار السائق
بالاراهه وخبايا النفس به اهل الكتاب اي
ان تصور ما ان النفس به لا يكون على شيء
في الامايل موم فاما بقية النفس به او التي

دفع اول

[illegible]

قَسَا

بحرۂ ۴

وقا

حما

بانام والحق فوق حتى في العام اسعد لم يدرك
 الموت اربعة ان المشاورة في جرح من الركن نزل ولم
 توجد فكل من سبوا قاتل بها بعد قراة الامام ثلاث
 ما واذا لم في القتل ولم يزل معه قاتله بلس
 ثم وكانها تكون لاحقا فبات بها بعد الفراغ حتى
 لم يدرك الركوع معه فقتل المتابعة في التجدد
 وان لم يجتسبا له ولا قتل وضربها فلولم يدرك
 الركعة ولم يبتا بعه لكانه لاسل الامام تمام والي
 بر كنه فسلاته ثمانية وقد تركها واجبا على التفسير
 ولولا ذلك فندا الامام **فحقها ما معه فحقها** في ركوعه وانه
 تحريم ان قرا الامام قدر الفرض والا يجزبه ولو
 سجد فله ثم يركع والامام في الاول لم يجزه فحقه
 عن التمام ومثله في الحاشية **باب** **الغواصة**
 الغواصة كمن غرق في الماء فمات بها المستحق اذا غرق
 بلا عذر لم يركع التزكوات بالقتل بالقتل او احي
 ومن العذر العدو وخوف القاتل فموت الاول
 يعلم السلام اخرها يوم المصدق شالا اذا غرق
 الواجب في وقته وبالجملة فموت الاول
 اذا عمن فلو لم يركع عند الشافعية الا عذر فسل
 مثله في وقته فخلل غير المتصدق فلو لم يركع
 ادفع مع ذراعة خرم بقاذا في وجوبه الوقت
 واما بعد فمات الغواصة فلو لم يركع وقت
 والاطلاق على ان الواجب كالتكليف في حيا الزمان
 من الغرق ومن غرقه والوقت او وقتنا لا زمان
 الكوارث من غير المشهور من تمام من سلا فوجبت
 الغرض العلي ونفس الغرض والواجب المستحب
باب **الغواصة** واجب ونفس الغرض والواجب المستحب
 الغرق وقت الغرق الا الثلاثة الكبرية التي لم يركع
 تنقض خطا للزوم ثم في ذراعة او لو لم يركع
 عنه او استثنى من الغرق فلا يلزم التزكوات
باب **المسح** المسح حلقته اذا لم يركع
 تنقض الوقت لانه ارك القابلية ولو لم يركع
 الوقت فلا الغواصة فاما جواز الوضوء في حيا
 ظن من علمه المتصدق وقت الغرق فملا حيا
 بسعة من حاله للولع وقضه الاخير **باب**

في حيا الزمان
 من الغرق ومن غرقه
 الكوارث من غير المشهور
 الغرض العلي ونفس الغرض
 المسح حلقته اذا لم يركع
 تنقض الوقت لانه ارك القابلية

القابلية

وقف المرحوم محمد بيك بجامعه

القابلية لانه عدو **باب** **الغواصة** الغواصة كمن غرق في الماء فمات بها المستحق اذا غرق
 بلا عذر لم يركع التزكوات بالقتل بالقتل او احي
 ومن العذر العدو وخوف القاتل فموت الاول
 يعلم السلام اخرها يوم المصدق شالا اذا غرق
 الواجب في وقته وبالجملة فموت الاول
 اذا عمن فلو لم يركع عند الشافعية الا عذر فسل
 مثله في وقته فخلل غير المتصدق فلو لم يركع
 ادفع مع ذراعة خرم بقاذا في وجوبه الوقت
 واما بعد فمات الغواصة فلو لم يركع وقت
 والاطلاق على ان الواجب كالتكليف في حيا الزمان
 من الغرق ومن غرقه والوقت او وقتنا لا زمان
 الكوارث من غير المشهور من تمام من سلا فوجبت
 الغرض العلي ونفس الغرض والواجب المستحب
باب **الغواصة** واجب ونفس الغرض والواجب المستحب
 الغرق وقت الغرق الا الثلاثة الكبرية التي لم يركع
 تنقض خطا للزوم ثم في ذراعة او لو لم يركع
 عنه او استثنى من الغرق فلا يلزم التزكوات
باب **المسح** المسح حلقته اذا لم يركع
 تنقض الوقت لانه ارك القابلية ولو لم يركع
 الوقت فلا الغواصة فاما جواز الوضوء في حيا
 ظن من علمه المتصدق وقت الغرق فملا حيا
 بسعة من حاله للولع وقضه الاخير **باب**

نقط

الدر

علا بغيري اوسى على الاكل فخر لنا هذا الركن لكن والسر انا
يخبر السيرة اخذ الاكل فطلعت في شدة الظلمة انما
قد ركن **فمن** اخره عدل بالهنا عطارا
وشك في مسقة وكذبها علقا حيا لها
الاعمال واليوم فلو الاكل على يقين لم بعد والاعمال
غلت انها طيلة الوقت كانت قد تفتت وتفتت
اخرى وقتت ارضا الاضيق فكل هذا فتننا
اولا واحد ثولا والاولا ما به خاسنة اول او سمي على
راسه ولا استقبل كان اول لمع والاولا خست
لوشك في اركان الج وظهر الرقابة البت على الاكل
وعلى بالاشياء في فائق العتق لا زوال الشك
والله اعلم **فمن** خلا في المكن من اضافة
العمل على اكله او حله ومنا سببته كونه عارضا
شايئا فتاخر في الفلاوة ضرره **فمن** بعد
الغياض اكله لمرض حقيق وجمع ان يلجته بالقيام
ضرب في قنق قنق اياي الزينة او حيا في اكله
زيادة ته او دوطو حية بفت ميا وور ان راسه
او وجد لقا مية المشاهدة او كان لو علقا في
سلس بولها وتقدر عليه القوم كما مر في قوله
ولو علقا في الى وسارقا وانسان فانه في رطله
ذبت على المختركت شيا على المذهب ان كان في
استطاعة اركان ما فاضا وشاوي وقال زفر
بالقنق قد رده بفتي ركنه وسجود وان قدر على بعض
القنق ولو استسقا على عصى او كبط فاه لروا بتدر
ما بتدر ولو قدر ابعاء وتعبه على المذهب
المعش فخر بالاكل فخر الشرب بعد ربحا شرطابل
تقدر لا سحر وكاف في الغياض اويا بالمرقا عدا وهو
افضل من الميا فاما لغزته الارض ويجعل سجوده
اخف من رطله لزوبه لا رطله وجهه شيا
يسير رطله فانه كبره عرقا فاعل بالمال الجاهل
ذكن العين هو حقيق اسم سجوده انة من
الوجه في عيانه انما لا سجود لان حجة قوة
الارض **فمن** لا يحسن في بعض لعدم الايمان او بتدر
الغفود ولو حكا اوصاف حقيق على ظهره وحلاه
تفوا القيلة يبرانه ينصب ركنه ذكر انة من الاول

٤٣١

بطلية

الي القيلة

الي القيلة و يرفع راسه يستريح البصيرة وجمعه الميا على
جنبه لا يمن او اليسرة وجمعه الميا الاول افضل
المعتمد **ان** تغذوا انا بوليه وكزت القوايت
بان زادت على يوم و ليلة شغل القضا وان كان يوم
في ظاهر الرواية و على القنق في الظاهر شتان في يوم
العقل لا يكي اتوجه الحجاب واقفا يستعطف الاركان
ستقرطاشا بيا عند العز بالارلى ولا بعيد في ظاهر الرواية
بدراع ولو استغنى بغير من اعد او الرخا والسحر
لمعنا في ليلته الا الا و لو اذاه لعين غيره
يمنع ان يجزيه كذا في القنية ولو لم يرد يوم بعينه وفيه
وحاجه فلا لوز ولو عرض له مرض في فقلانه يوم
كما مر في القنية لو حيل قامة ابركوع وسجود فمعي بغير
ولو في بيشي بالامام في بيبي الا اذ اذ في قنق في بيبي
بالركوع والسجود **فمن** لو كان بوي فمعي في قنق
على الكفوم ولم بتدر على الركوع والسجود وقالة بيتا
في الحشا لان حالة الدعوى اوقى فليجيز بشاوة على
الاستعفاء والتمطوع الا انك لا على كعي وحدا رب
في اياي لعقب بالاداهة و بدوته وكرو له القعود
في اياي لمطوقا موالا في ذكر الكال وغيره في القنق
في اياي جازقا على الما بعد رطله القنق والاشا وقال
لا يجمع البعد وهو الاخر بروا والمروطة في الشغل
في شغل الاية في المروطة في الشغل ان كان الارض
بغيره بيا فالحشا بيرة واقفا في القنية و بيزر استعفاء
الفتنة عند الاختنا وكما ارست ولوام قوما فكلن
مروطين كحوا الا لوم حوا او اعطاه ولو يترج
من سبع او ادي بوي و ليلة فخر في كني وان زاد
وقت مثلا فقامت في المخرج ولوان في المدة فان
لما فتنه وقت معلوم فبني والا زال عقله بيا
خرا واولا لامة القضا وان طاك لامة بعينه التباد
فانوم ولو فقلت بيا في رحلاه من المرقن والام
وبوجهه جراحة بغير طهارة ولا بيشي ولا بعينه
هو الا في وقدر من السيرة قبل لاشلا عليه وقيل
بليزته عند خوضه النظم فشرع امكن الفرق
الخلا بالامام كين في رطله الا والالا اخره
الطبيب بالاستلزام بمرح عينه على ايتاء

ان

لا يلحقنا
من مورده

ان كان في خلا من وقرا روايا كان في حق وفرا
لا باق وهو المختار انه ترك لغيره في غير ذلك
سنة الفجر والمعترة بقية الفجر آخر الوقت وهو
قد رما نبتع الفجر عشرين فان كان الكلف في آخر ما فرا
وجب ركعتان والا فاربعة لانه المعترة في السنة
عند عدم الاقلية ولو طلع الصبح فمؤملين
ولا فنة او تأخذه او توطئه بسطه قبله اذا لم يبق له
بارد اوله فلو لم يبق لم يسطر بل يترقبها لا غير ويسطر
ومن انما فنة تستعمل بالوطن الا حيلة ولا قضاء
السفر والاصل ان التي يسقط بطله وما فوقة مما
دونه ولو لم يرد طين السكينة هو ما في منه اقل
من نصف شهر لقدم فابينة وما فوقة الزيل
في الحج والمعترة منه المنيعة وانه الاصل الثاني
فانما في وقاها بغيرها الحج وسبعة مكات
ويعتقد يرتفع من الاميراء بيت المال والحق
واسير وعزيم وتليد مع زوج ومولود والحق
ومسافر حلف ونشر مرتب فليست فليست
المعينة ملاحقة في تحقق المنيعة مع فلا فنة
شرط اخر يمتنع لذلك وهو الا تتر الى فمصلحة
الجندى وقوا الميراث المارة وغيره كناية الطوبى بان
جوابت حادثة جزية كبري سلة ثمانين والفت
او من غير علم النابو سلة المنيعة فلو في المنيعة
او فنة او ما قبله في سبع فليست فليست
كما في الخط وعبره وفاعلة لمرعته مما في الخلافة غير
المعروفه فلو المولى الاقامة ان اعين فمصلحة
والا لا يبنى على عدمه الفناء الذي يشاهد
سواء عرفه الا انه بعد ما تعرف لا يشترع غير ان المديون
تدفع فابينة الفتيحة في مريضه بما فمرفوعه
شأنه المستلطان قصروا في المسافر ببلد صا
مقنا على الاوجه طرقت الما بين وفي المقصد هك
يوهان تتر في القصر كخصم بلغ فمصلحة في اوله
عند متركه بين مقيم وشسا وان تهايا قصروا
المسافر والابوين عديدا القعود الاول ونسبهم
احتياطوا لا يامتنع من املا وهو ما بلغ فاق
لنسا به من له ندمون كم ركعة فريش يوم وليلة

في طاعة احداهن عشر ون والثانية سبعة عشر
والثالثة خمسة عشر والرابعة احدى عشر لم
يطلق لان الاولى صحت الوتر والثانية تركته
والثالثة لم يجمع والاربعة ليسا فربا
الحجة يقتلث الم وسكنها في فرضين يكفر
خارجها لبقوتها بالليل القتل في حقتة الحال
وهي فرضين سنة او كن من الفرية ليست بداعية صا
خبرة اليها لا يمتنع في السري الدين ارب السخنة وفي
الحج وقد افقتت مزا اعدم خلا في الاربع فودها
بغية اخر ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية الحجة
وهو الاحتياط وما تاتوا وانما من لا يخاف عليه
مفسدة منها فاولي ان تكون في بيته خفية
ويشتري لفتحتها خفية اشيا الاول المعرو هو
ما لا يسع كبر ساجده اهله المطلقين بها
وعليه موي الكز القها بجنته في المور الموراني
في الاحكام وظاهر المذهب انه كل سونة له امير
فما في يده على اقامة الحدود خارج ناه فيما علنتاه
عليه الملقين والنسب ان اذن الحاكم ينسب الحام
او فقا فان بالجمعة اتفاقا على ما قاله الشر
م انه لا يمتنع عليه الميرضار فيما عليه فليست او
فما في كسر القوا على قوله الفصل او فاجز
في المال وعين اجل مصلحه كدفن المولى وكفن
الحد والمختار كالشوق فغيره بغيره فمرفوعه
والثاني ولو متعلقا او امارة فيجوز امرها باقامتها
لاقامتها او ما منون بالثالث ولو بعد اولي ميل
ناحية وان لم تجز الحجة او ففتحة القتل فمرفوعه
الخطيب المقتدر من جهة الامام اعطى او فمرفوعه
باسم من علم الاستتابة في الطاعة والحق
ان في لغزوه او الا لان يكون له ذلك ومن ان
يعتروا في جاز والاول قبل خبره ورمطت بالحق
لانه على طرف القوات لوقتته لكان الامر جازا
بالاستخلاف ولا لقولا كذا في التقاض وهو الظاهر
من عا راعى في المديون بل من ملك الحجة ملك
اقامته غيره في الجمعة بعد او الجمعة لا غير ان
انما فنترط اذن لاقامتها عند ما المشجدة لا يشتري

خ

و

[illegible][illegible]

الاشيا التي هي غير عفوان وورس في انفسنا لا حال
وجعلنا في القنن نهدل على اسمة وبقية تدبنا
والظهور على ساجده كرامه لها **الاشيا** شمع
اي كبري ذلك تحريبا ولا فتنه فاعلم الا المكشور
والكسر ولا فتنه الا بالاسر جعل القنن طوبى
في حلقه كبري وقيل واذا ن وقم ويوت بداه
في حلقه لا يلمد به لانهم في القنن ان يلمد
وبنه زولمان **فصلها** مسها لان القنن اليها
طرا كبري سنة وقالت الامة الثلاثة يجوز ان
تلك على طاعة ربي الله عنها فلما هذا اقول
على قنن الزوجة لقوله عليه السلام طريفة
تتولد بالموت الا سبي ونسبه ان نفس العاقبة
انكر عليه شرح الجمع للغير وهي لا فتنه فذلك ولو
فمنه في طين الزوجة بخلاف ام لو لم والمدن
والحاجة فلا يقتلوه ولا يفتلن على المشهور
تجني والمفتنة في الزوجة فطاعتها الفصل حالتهم
افضل حالة الموت فتتبع من غسله لو كانت قبل
موتها او ردت بعده ثم استأجنت او مستأجنت
بشهوة لزوجها او حاد لها عليه لا فتنه
زوج الموتى فانت فاعلمه بقوله سبها
حيثما عينا راجع الحياة وحدها عزاء
واحد شتعه لا يقبله الا بصل عليه لا يفتن الا
ان يوجعا لثمن يتفهمه ولو لا راسي **الافضل**
ان يغسل الميت بها فانما يفتن في غسله **الافضل**
تأمر ان يكون مثله عظم والالا لستبه عليه
ويقتل ان يكون على الجالس او الحار كذا لستبه
ولو غسلت بغير الماء حراي لطهارته لا استقام
الذين عن ذنوب الكلفن والذالك لو وجد ميت
والافضل من غسله ثلاثا لا اثم انما بالافضل
والا فتنه ان لا تافق وتلد له بعدا في سوء
تسلوا عليه لا افادة عكسه وان لم يسقط
وجوبه منه فندس وفي الاختيار الا شرفه
تسليم الملائكة لادم عليه السلام وقالوا كنه
هذه شجرة فاعلم **افضل** لو لم يدر اسلم
ام فافروا العلامة فان ذرا غدا وصلي عليه

والالا اختلطوا بنا بكموا ولا علانا اعتبارا فتنان
استوا غسلوا واختلف في الصلاة عليهم ومحل
الذين كفن ذمية فاعلم من تسلم قالوا والافضل
فيها على حدة ويجعل ظهرها الى القبلة ان وحده
الولد يظهرها نكتين حال او هو بين شيئا
نعمه المحرم فان لم يكن فالأختى بخرقة ونعم
الفتن المشكل لو مرافقا والا فتنه فيفتل
الرجال والاستاء لفتنهما وصلي عليه ثم وجده
عكسه وصلوا ثانيا وقبلا ولتن في المكمن
له ازار وقصص في لفتنه وتكره الميت **الافضل**
الافضل تجني واستسبها المتأخرون للعلل والاشارة
ولا بأس بالزيادة على الثلاثة وجعل الكفن تحت
حسن الكفاك كمن ثابتهم يراون فيما بينهم
ويتأخرون حسن القابله عليهم ثم وكما درج
اي قصص ازار وما رولنا فخرته نوطها
بما لها وبليها وكفاته له ازار ولفتنه **الافضل**
وفي كفنوا بان وخار وكبري اقرون ذلك وتفتن
الله في رة لهما بوجها واقلم تابع الدين عند
الدين في استرا العوق كالحى تسلم اللقاة
اوله في السبب الا راعيا في بغيره ومنه على
الافضل رولت سبها ثم بيمه في اللقاة ذلك
لكل من لا يمن على الا يسر وهي تالفن الذرع
لا يجعل شجرها متفرق في فتنها فو فتنه
اي الذرع والماء رولت واستر تحت اللقاة
تغسلها مبرو بعدا كفن ان حقا لتسار
وحتى يغسل امرأة فمها الكفن والخم فالحل
والماحق كالبالو ومن لم يراهق ان كفن في واحد
تأمر الاستسبب في ذلك كفن بالعشرون الميت
واذا من مسويين لم يبر لم يتسبب كفن بالافضل
نوفن مرق بعدا كفن ان لم يتسبب وان تسبب
كفن في ثوب واحد قال فسا شارة لكفن
احد غسله والثاني عشر الشهيد وكفاه والحق
ولا بأس بالكفن برة وكفاه وفي النساء خور
ومعصق ومن يوجوازه فلا يجوز الميتة
حال الحياة واجبه البياض وما كان يصلي فيه

وهره او حلقه جلد او فترع منه ما لا يسلي بخله من
 وشر او ان تنفع ما علمته عن كفن السعة وبتنقص
 لا خجل ان يتم لفته المستون وبتسلي عليه بلا
 غسل وبقدر من ماله لفته بشت زمنا وقيم
 بكاره وبتسلي من وجهه وبتسلي من وجهه وبتسلي
 فماله من وجهه فله الدية ولو فبنت المال
 فالمستولك فجامع او شارة وبتسلي فماله
 او علم وبتسلي من النفس فان وجب كان
 مستهدا كمن وثقه العوض لفته في المصير
 فانه لا فاشته ولا دية فيه لانه ما كان فالتسلي
 العوض فاشته الامران عيشه لم تعلم فله فسط
 فان الناس منه غافلون او قتل جده او قتل
 اي يسلي وكذا يتقرب او او اس به او جده
 او رشت وذك بان اكلا وشرب او تاروا وذك
 ولو قتل او او جده او مريض عليه وقت ضار
 وهو يقبل ويتدبر او او او قتل من الجوارح
 وهو يقبل شرا او شرا او مات على الاله وكذا
 لو قاتل من مكان اخر تراعى الجوارح والى
 الجمل او او ماتي بالدين او ان يامر او اعزاه
 لا يتغير من ثقتا عند جده ووضو الاضحية
 لانه من احكام الاموات او باع او اشترى او
 تكلم بكلام كثير والا فلا يتعدا كذا اذا كان
 بقدر انفسا القرب ولو فيها لا يصير من ثقتا شتى
 مما ذكره ذلك والشهيد الكامل والا فالتسلي
 شهيد الاخرة وكذا الميت وعزوه ومن قصده
 العدو فاصاب نفسه والفرقي والفرقي والفرقي
 والمهدوم عليه والمبطون والمبطون والنفسا
 والميت بليلة الجرحه وضاحب ذات الجنب
 ومن مات وهو يطلب العلم وقدره بالسوي
 غولا بين مال **الصلوة في الفتنة**
 في الثياب زيا و على الرحمة وهو حسن يعز
 وتسل فيها و فوضو ولو بلا سرة لان العكس
 عند حاجي العزفة والحق الى عان السماء ان
 كره الثاني للهي وترك العظم مشرقا وبتسلي
 وان وصليته فكلت وجوههم او المتوجه الى

الكعبة

وقف المرحوم محمد بك حاكمه

الى الكعبة اذا اجل فقا الى وجه امامه فلا
 يصح اقتداؤه لفتنه عليه وبكره جمل وجهه
 لوجهه بلا خجل ولو لفته لم يكن في رابع
 ويصير لو غفلوا حلقا ولو كان بفتنه ما قرب
 اليه من امامه ان لم يكن في حلقه فالحق
 خفا ولو وقفت مسامرا لركن في حلقه
 الامام وكان اقرب لفراره وبتسلي الشاهد اخيرا
 لترجع حبه الامام وهذه صورته [صورة]
 وكذا الواقدي من خراجها امام [صورة]
 في الباب فتخرج لانه كفا [صورة]
 في الحجاب **فان**
 فراجها بالصلوة وان شئت وغان موضعها
 في المتزبل ولعل على كمال الاقبال بينهما
 وفرضت في السنة الثانية قبل فمر من بيننا
 واجت على الاقبال اجاعا لفته الكبار
 والبا وبتسلي غافل خراج الا با حة قلا وبعث
 على با وبتسلي لفته الاخرة اذا فله
 المظلم كمال كفا كفا بشرط ان يعقل
 الفقيه اذا حاكم عليه سنة **جز مال**
 في السنة فلو سكن قبر اداره سنة نا وبتسلي
 في سنة الشارح وقولها بفتنه خوف
 خراج النافلة والقطر من تسلي بقولها
 غير ما سجد لا فوله اي عيشته وهذا مع قول
 التذرع فله المال اي اليهود اخرجها شرا
 مع قتل المقتلة عن المال من كل وجه فلا بد
 فاصله وقرع به مالي بيان لا شراط اليه
 ونظر او اقرا منها قتل وبلوغ واسلام وخبره
 واللعنه ولو حاكم كونه في دارنا وتسلية اي
 سبب اقتراحها ملك صاحب خوف سنة الخراج
 لحواله عليه تام بالرفقة ملا خراج الملكات
 اقول انه خرج با شراط الخرجه على ان المال ينفق
 للكل ويحل ما ملل بسبب حيث كفتوا
 ضلوعا فان لفته منفصل عنه وفي دينة
 فارغ عن دينه مطالب من جهة القضاة
 كان لفته ذكاة وخراج اول العدة لو فاشته

رج

تار

الدر الحار

من خفا
لثاني

وبغير الزكاة ولو بشئ من بعضه لا يشترط جمعته عند
 الثاني خلافا للثالث واختلف في العين والدين حتى
 لو ابرأ الدين عن النسيب فهو مكسب قطع عنه واعلم
 ان اذا الدين عن الدين والدين عن الدين
 يجوز ان ابرأ الدين عن الدين وعن من يستقيم اجور
 وحيلة الجوار ان يعقل مدونه العتق كانه ما كانها
 عن دينه ولو امتنع المدنون مدونه واخذها لكونه
 ظفر يفسد حقه فان لم يفعه رفعه للثاني وعلم ان التكليف
 ما التصديق على قدره فهو كمن يكون في الثواب انما
 وقد اذنت المستجود سألته وحيا لا شاء وانما انما
 عرى ان على الزاوي يحجبها فان وبته وقصر
 فوق وعلمه الفتوى كما يشترط الوضوء ما شاع
 شاحبه بها لا عذر ولا تبرير فيها انه انما اشتر
 بالسرف في التفرقة قربته الفروع وهو انه قد فسد
 حاجته وفي حيلة فلو لم يفتى على الفروع فسد
 المعقود من الامكانات على وجه التمام وقامه في الفقه
 لا حتى لا تارة مما ان عدمه مثلا انشرا له في الفقه
 بعد ذلك من سنة شرا تارة للخدمة انما انشرا
 وان نواه لها ما لم يبيع به يفسد ما فيه لان الدين
 ان انشرا على خلافه يفسد السنة بخلاف الاول
 فانه ترك العمل بشئ بها وانما انشرا له في التجارة
 كان له المقاربة للمنة بعد التجارة اما ان يفسد
 ونواه لها لعدم العمل اذا اشرف بها فانها
 فوجب الزكاة لان السنة باطل لا الزهيم
 والافسدة والساعة لما ان الحاشية لو ورث شاحبه
 لزمه زكاتها بعد حول نووي او اقام الله يستبعد
 كسبه او مبيته او نكاح او اموال من قور
 فسد ما هو فان العبد للتجارة اذا ملكه عبيد
 فخطا ورجع به كان الدعوى للتجارة خاصة
 وكذا انما يجه مال التجارة فانه يكون لها مالا
 ينة كانه نواه لها فان كان له سنة الثاني الامم
 انما يكون لها بحوز النعايم واول الاشياء
 ولو قارنت السنة ما ليس به مال مال بال لا يفسد
 على الصحيح انما في الزكاة والخراج وانما هو
 الفاتحة خا انما انون التجارة ولا يصح

شيا
 الجوار بعد على الفروع

مفسد

ان ما عدا الجوز والسوايم امان في حصة التجارة
 بشرط عدم المانع المؤدى الى التنازل بشرط
 لعقد التجارة وهو كسب المال بالمال بعقد
 شرا او التجارة او استقراض فلو نوى التجارة
 بعد العقد او اشترى بشا للفتنة او اياها
 ان وجه رجائا عنه لا زكاة عليه فالو نوى التجارة
 فله يخرج من ارضه لمرة ولا الواشترى ارضه
 خراجا تارة التجارة او عشرة ون رعاها او يبرأ
 للتجارة لتمام المانع وانما على **باب**
الساعة هي لغة الزاوية وشرا ما لا يفتنة
 بالزكاة المباح ذكره النبي في اربعة اقسام لعقد
 الدور والعدل ذكره الزجلي وراى في المحشط
 والزكاة والدين اسم الزكوة فقط لكن والتابع
 او اساسها الخمس فلا زكاة فيها كالواشترى المالك
 في الربوب ولو بالتجارة فيها زكاة التجارة ولعلم
 ان الزكاة لا تفسد قيمها الجوز فلو علمها بفسدها
 لا يفسد قيمتها فلا زكاة فيها للشك في الموجب
 في بطلان اول زكاة التجارة بخلاف الاستمرار
 للشمس المبرورة زكاة مختلفة قدر او شيئا
 فلا يفسد قيمتها فلا زكاة فيها الاخر انما انشرا
 في التجارة من جعلها سائغا معتزلا في المول من وقت
 عمل للشمس كالو ناع الساعة ووسط المول
 او قبله يقوم قيمتها او يغير قيمتها او يفتده لا بعد
 عتقه او يبرأ من و نوى بها التجارة فانه يستقبل
 حولا لا تلا آخر جوهري وفيها ليس في سواها
 الوقت والعدل المسئلة زكاة لقيمة المالكات
 ولا في المواشي التي ولا مقطوعة الغنم لانها
 ليست بشاة **باب** **نصاب**
 الاول فليس انما وتسكن مونتة لا واحد لهما من
 لغيرها والعشرة اليها على مئة الشا سميت به
 لانها تنزل على الصفاة فها نحن نؤخذ من كل
 مئة منها الى مئة عشر من مئة جمع حتى
 وهو مائة تسع مائة مئة مئة الى مئة مئة مئة
 اول من جمع نوا الفربي والعجى فواله من ولا فمسي
 نعتنا او غراب شاء وفان من النصابين غنوا

زكاة
 الفروع

[illegible][illegible]

1.

[illegible]

٢٤

[illegible]

1.

عليه منا بله فلس بسك ولا تمام املنا
الحج للبعثي عن الزاهدي **القول** ما يكره غير
ولو صامته او اوجب اخر كونه ترميها ولو جزم
يكونه عن رمضان كره خيرا وتتم عساه
والا فبان له تظلم رمضان بغيره ولا بان
خبره وكفه لو مقنا والتفكر فيه احب اي
افضل انتا فان اذني صوما بعداه او تمام
من اخر شعبان ثلاثة فاكرا الا ان يجد بيت
لا تقدر صوام رمضان يوم او يومين اما
حدث من تمام يوم الثالث فله عني اما القام
لا صلا ولا يومه الحرام ويظهر من تمام
بعد الزوال به يبقى ثمانية الهدي ويكره
بعد كفته صوم التثنية من الخواص ولا
في الامور والسنن العترة منها ان يوجب
القتل على سبيل الجزم من لا يقاوم
قال ابو انا المعناد حكمه مرة الا ان يظن
بالماله ان كان من رمضان فله عني
زاده وليس بصيام لوزد في اصل التثنية
بان نوي ان يصوم وان كان من رمضان
والا فاصوم اقدم الجزم والعزم
ايضا يصيام يوم الاثنين بعد اتم صيام
لا يظن به صيام ما مع الكراهة لوزد
وسمها بان نوي ان كان من رمضان فله عني
والا فاصوم واجب اخره لما يكره او قال تمام
ان كان من رمضان والا فاصوم قبل الحزق بعين
مكره صحت او مكره وغير مكره فان تأسر
ومنا العترة فوضه الا فقل في ما الى الراجح
والقتل من صوم من انما اقدم السنن
او المثلوم ناسا فكل السنن ما علمه الله وهو
الصحيح شرع وصحانية راي ملك حلال مقاد
ام المثلوم رد قوله بدليل شرعي صام فله عني
مجتوبا وتقبل ثباتا فان افعل فما فقط فيها
لسننه الرد المثلوم المثلوم لقدم الرواية عن
المتقدمين **القول** في صوم التثنية ان
عدم الغلبة في صحته غير واجلا انما ان يظن

ان يكون خيا لا امل او اما بعد ثبوتها في الامانة
ولو تاسق في الراجح **القول** لا يكره ولا يملك
وبما حكم مجلس قضاائه خيرا منها ثلاثة
مكة كقيم وضا جندل او مشهور على ما
صححه ابن الزبي طي خلا في الامور انما
انتا فاقوله ان يشهد بغيره بغيره تال
البرازي بغيره لان انتا في باقية والاول
العدل قنا او انتا او تحذو او فخرت فان
بعثة الروية او لا على المذهب وتقبل شهاد
واحد على اخر بعد انتا ولو يظن بها
ويجب على الحارثة الحمد ان خرج بغيره
لا اذن مؤاخاة وشهد في الحافظه وتوط
لا فقل نعم العادة الله حبات الشهادة
والفصل في عدم الجوز في دفع الغلبة
المد لكرا لا شرط **القول** كما لا يشترط في
عشق الامنة وطلاف الحق **القول** في
في الامانة او انتا او تحذو او فخرت فان
مع العلة للضرورة ولو راي الحار
بغيره خيرا القوم بين بقى ساهبه
ولا عبرة بقول المؤمنين او به ولا على
قال في الوحيات وتكون اولى التوقيت ايسر
بالحديث وتبين والعرض ان كان بغيره
لا علة جمع عليهم يقع الشرعي وهو نكته
القول بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
من بعد ثبوتها على المذهب وعن الامام
انه يبقى بشاهد من اختياره في الحار
الاقتضاء الا كما مؤاخذ ان تمام من خارج
الداد او كان على مكان ثم رفعه اختياره
ظن الذين قالوا لوطي انما انتا رمضان
والعدان بدعي وكاله معلقة بدعوله بغيره
دين على الحارثة من بالدين والوكاله وتكر
الذول بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
فقد عني عليه بمو ببيت دخول الشهر منها
اقدم دخوله تحت الحكم بغيره بغيره بغيره

قبل الزوال كان قنلا فمفعن بالاصواب كما في الشعر
 عن الزانية واولون المسافر والمخون والمؤتم قبل
 الزوال سمع عن الفرس ولو نوي الحايين والبقا
 لم يصب اصلا للمنافي في اول الوقت وهو لا يجرى
 ويومر العتي بالبقوم اذ الطاعة ويمنبر عليه
 ابن ستر كالصلاة في **الاصح وانما في المكاف**
اد شاشته في زمكان اذ المامر او جومع
 وتوارت الحشقة في **احد التسلين** انزل او
او اكل او شرب عندا بكسر العين وبانزال
 المعجمة والمدة ما يتعدي به او و اما شداوي به
 والنايط ونبول مائة سلاح يد به لوجه ومعه
 روق حبيبه فيكسر لوجه ومعنى سلام البدن
 وراثة غيرها وما نقله الشكر لئلا من المذلة
 ردة في الهرم اذ اكل او اجتمع اي بعد
 ما انزل النظر به انفسه وحل لمس وجاء
 بهمه بلا انزال او اذ طال اصعب ووزن في ذلك
فطار فطار فاعلم بعد اقفى فافهم او اكل او كثر
 لا تظن به عجز حمله حتى لو انشأه منته اجتهاد
 عليه او سمع حديثا لم يعلم تأويله لم يظن
 الشبهة وان اخطأ الملقى ولم يثبت الا ان
 في الادمان وكذا القينة عند الغامضة في
 لكن جعلها في الملقى كما في جماعة وزججه في البحر
 للشبهة كصفان **المتن** الثانية بالكتاب
 واما هبة ما في الشبهة ومن ثم شبهوها بها
 ما غاب عن اولي الملا وكمين مع رعا له
 بطرا سقط كرمين وحض واختلف فيما
 اذ امر من يجر نفسه او سؤا فيه مكرها
 والمعتد لزمها في العتاد حتى وحضها للثيق
 فقال عدو لو اخطروا لم يحمل العدو والمعتد
 سقوا لها ولو تكر رطيرة ولم يفر لا وليكنه
 واحدة واول وعضا من عذبه وعلما لانه
 براقة وسميتي به مائة اختار بنفسه الفتوى
 ان انظر نعت الجاء تراخا والاول او اطرد
 شترق بلا عدو يقبل مائة في شرح الوهيانية
 وان ذرعة التي وخرج ولم يبع لا ينظر ملامشا

لملا او ان عاد بلا سمه ولو هو ملا الفم يذوق
 لغصوم لا ينظر نفسه خلافا للثاني وان اعاده
 او قدر خمسة منته فاذن ادى انظر ارجا عا ولا
 فمارة ان ملا الفم والا لا في الحمار وان استنقا
 اي طلب التي فمارة اي منكر الصومع ان
 كان ملا الفم فمارة بالاجماع مطلقا وان اقل
 لا عند الثاني وهو الصومع من ظاهر الرواية
 كقول محمد انه يقصد في الفتى عزرا في
 فان حاد بنفسه لم يقطر وان اعاده ففته
 روايتان احدهما انفسه يقطر وقاطع وقطاع
 او ثانيا ومرة او دم فان بلغ افة بنفسه
 مطلقا خلافا للثاني واستحسنة الكال وبنوع
 في اولها من استقامته ان شراجه فأكبر
 ففتى فقط واولها لا ينظر الا اذا اخرج
 من مائة كاله ولا فمارة لان النفس فمارة وكل
 مثل سمه من خارج فقط ويكون في الامم
 لان سميت محمد فلا تفت في مائة الا ان يجد
 الملا في حلقه كما في استحسنة الكال فابلا
 وقبلا في مائة في مائة مائة وكرة في مائة
 في مائة مائة مائة في مائة مائة مائة مائة
 فكون زوجه او سمع فمارة في مائة مائة
 في مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 في مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 لا هذه في العزى المقلد اقاوا او فيه
 كلام لمرة الفطرية بلا عذر على المذهب
 فمارة في مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 بعد وفصل جناح وسحب للثانية سؤا في
 فتح وكرة قنلة وسؤا فمارة مائة مائة
 فاحتم ان لم يامن المعصية وان لم يامر
 لا يامر **وهو سلب** ولا حل اذ المفسد
 الزينة او توبل الحمة اذ مات بعد المئين
 وهو النفسه وشرح في النهاية بوجوب قنلة
 ما زاد على النفسه بالفتح وعنت مائة الماس
 نكرة الا ان عمل الوجوب على الموت واما

الاخذ بها وهي دون ذلك كما يفعل المغاربة
 وخشنة الرجال فلم يجبه احد واحدا على
 محمد بن العبد وحمير الشامي الا عامر بن
 وحديث التوسعة على النبال يوم عاشور
 صحته وحدثت الحادثة التي كانت فيه ضعيفا
 لما زعم ابن عبد الحزير **والسواك ولو عشا**
 او طبا بالما على المذهب وكرهه الشافعي
 بعد الزوال وقد لاكرة حمامة وتلقفت
 بنوب ستل ومغنيته او استنشاق او
 استنشاق المنرد عند الشافعي به يعني في ثلثه
 من الزمان ويستحق السجود واخيه وتعمل
 الغسل لثلاث من اختلاف المرسلين
 قبل الغسل وتاخر السجود **والسواك فروع**
 لا يجوز ان يعاد لا يصلح به الى الضعف
 ضعف النهار ويستحب الباقي فان قال
 كذب باقية ايام الشك فان اجهد لم يقف
 بالليل حتى يفرغ فافعل في ثلثه فوات
 ضعة ومع الزانية لو قام سجود من
 وحقى قاعا جها من الصلاة **فصل**
 في القوارض المسبحة لعدم الصوم وقد كثر
 منهم ما جحد وبقا الكرامة وخوف صلاح او
 عقل ولو يعطى شربا او سقعة **مساحر**
 سحر استرعيه ولو بغصة **او حافر او مزرعة**
 انما او طرا على الظاهر **خاف بقلته الظن على**
نفسه او ولد هاء وقده الهيش تنعاز بالمال
 بما لا يفتت للارباع **او مريض خاف الزيادة**
 لم منه وتجنب خاف المرض وخافه متعاقبت
 المتعقب بقلته الظن بمازاة او خربة او باخاره
 طيبه خاذق مسلم مشهور او فاد في الشفاء
 للبحر جاز الالتهيب الكافر في البسقية ابطال بقاء
قلبت وفيه بلام لان عندهم بغير المسك كذا في
 بتقطيع بهم وفي البحر من الظلمة لافعه ان تنع
 عن امتثال امر الموت اذا كان بجرحا عن اقامته
 القرايض لانها عفا على اصل الجرح في الغرض
الغسل يوم العذرا السفر كما سيجي **فصل** الزوا

ارجو
 كانه

فاقذروا

فاقذروا بالمأذية وبلا ولا لانه غير الترخي ولذا
 كما ان التطوع قبله بخلاف فقهاء الصلوة **واو حيا**
وخصان الثاني قدم الا اذا على النكاح واذا
 لما مر خلا فالشافعي ويندب لكسافر الصوم
 وان يصوموا الجرح معاذ الله لا يغفلوا عن ان
 يصوم فان سبق عليه او غير فقته فالغسل افضل
 لو اتقته الجراحة فان ما توافقه في ذلك الغل
فلا تلحق عليهم **الوجوب** بالمأذية لعدم رزاقهم
 عذبة من ايام اخر ولو ما في الجرح والاعور
 وحجت الوجبة بعد رادوا كهم مع من ايام اخر
 واما من افطر بعد اوجوبها عليه لا اولى **فروي**
 لروى عنه في الميت وله التي تنصرف في ماله
 كالغلة قدرا بعد قدرته عليه ان على قضاء
 الصوم ولو شدة اي قوت العشاء الموت فلو قاته
 لم يترك ايام بعد وعلا حصة قد اها قتل بوجبة
من الموت متعلق بغيره وهذا الولي وارث والا
 في الجرح يستبان وان لم يوص وتبرع له به
النفقة وان **قام** **منه** **الولي** **الحديث**
 يشاي لا يصوم له غيرا جرحه لا ينصلي اخرون
 بعد ذلك **والجرح** لو جرحه بغيره وله كفارة
 من اوقفت بالطمع او سقعة **فصل** الاثنان في
 فيه من الزمان **الاول** اعيت بل رضاه **فدفع** **فصل**
وله **واثر** **المرء** **في** **قنا** **الغوايت** **كصوم** **يوم** **على**
المذهب **كذا** **الغفلن** **والا** **معاذ** **الواجب** **يلزم**
 عنه ليل يوم كالغفلن ولو الجرح والحاصل
 ان ما كان عبادة بدنية فان الوصي ملزم عنه
 بعد موته عن كل واجب كالغفلن والماله كالزكاة
 يخرج عنه القدر والواجب والمركب كالجرح عنه
 رجلا من مال الميت بغيره **للمسكن** **الحاج** **العامر**
من الصوم **الغفلن** **يبدد** **في** **الاول** **السهر** **ويلا**
 نغدد فقير كالغفلن في موسرا ولا فيسبغ الله
 هذا اذا كان الصوم اصلا بنفسه وجعل بالاية
 حتى لو اتمه الصوم لافادة بين او تترك لم
 خير الله انه ان الصوم هنا بدل من غيره وله مكان

بقوله

دود

مسافر اوقات قبل الاقامة لم يجب الاضمار ومضى
 فمضى لان استمرار العزم شرط الخليفة وهذا
 تلحق الاقامة في التذنية قولان المشهور فيهما
 واحده النكاح والزم نقلا عن فيه فعليا كما
 في الصلاة فلو شرع طلاقا فطر اي توارثا
 قضاء اتاوا مضي ساعة لزمه القضاء كغيرها
 صار كانه نوى المضي عليه في هذه الساعة بخير
 وحكي **اذا اوقفنا** اي جفا فطامه فان فسد
 ولو بقدره جيف في الاخرة وجب القضاء **الايام**
البيد و**ايام** التشرية فلا يلزم لصبره فيه
 شيئا يعقب الشرع فيصير من ثبوتها كغيرها
 الصلاة فلا يكون مسئلة ما لم يجد بدلا
 مسئلة التمن ولا يقطر الشارع في قول **لا**
رواية وفي الصحاح وفي اخرى تحمل شرطان
 يكون من نية القضاء واختارها الكمال في
 الشريعة وقدرها في الوقت ونحوها **فيما**
عذر للحيث والمضي ان كان صاحبها **يعلم**
بحرق خطوره وينادي بترك الاضمار فيقول
والا هو العجز عن المذهب فلهية ولو لم يكن
 دخل على القضاء **مطلقا** ان كان لم يقطر فطر
 ولو كان صاحبها **قضا** لا يحسن على المعتمد بزار
 وفي التبر عن الذخيرة وغيرها هذا ان كان جلا
 الزوال اما بعد فلا **الا** كما هو به في الغيرة
 لا يبعد وفي الاستشاه عناه اخوانه (بكر)
 فطره لو شاء ما عثر قضا رمضان ولا يقسم
 المرأة مثلا **ايام** ان زوجها الزوج (الاعتناء)
 بعد ولو فطرها وجب القضاء باية او بعد
 التذنية ولو ضام العيد وما في حكمه فلا ان
 المولى لم يجز وان فطره قضى ما دعه او بعد
 العتق ولو نوى مسافر الفطر ولم يشق فاقام
 ونوى الصوم **اي** وقبض فدا **اي** **صوم**
 مطلقا **ويجب** طلبة الصوم لو كان **في رمضان** لروا
 المرجح **لا يجب** على من اقام صوم يوم منه اي
 رمضان مسافر فتيما **اي** ذلك الصوم **والا** **الذي**
لو اضطر فيها للتذنية **اي** اوله واخره **الا** **ادخل**

صوم

من

مصره لشيئ نسيه فافطره فانه يلفظ ولو نوى
 القضاء الفطر لم يكن فطره انما **كر** لو نوى
 التكليف مثلا **اي** ولم يشك في الوضوء
 قال **في** خلاف المشافعي **وقضي** **ايام** اغايه
 ولو كان لاغا **مسقط** قال الشافعي **لكن** **ايام** التذنية
 سوى يوم حدث الا عاقبه اول ليلة فلا تقصه
 الا ان اعلم انه لم ينفه وفي **الحق** **ان** **لم** **تسقط**
 الشهر **فقط** ما مضى وان استمر سبعة ما عتبه
 انشأ الصوم فبقي على ما مر لا يقضي **مطلقا**
 المخرج ولو قد صوم يوم **الايام** التذنية او صوم
 هذه السنة **فقط** مطلقا على المختار وفي رواية
 التذنية والشرع فيها بان نفس الشرع وعصيته
 ونفس التذنية عتبه **اي** **فقط** **الايام** التذنية
 وجوبا تخافا من المعصية **فقط** **ايام** التذنية
اي **صاحبها** **خرج** **عن** **البيت** **مع** **الحاجة** **وعند** **اذا**
قد **وقبل** **الايام** **المهنية** **فلو** **بعد** **ها** **لم** **يفطر** **شعيا**
اي **لا** **يؤمر** **بها** **في** **الليلة** **عليها** **هو** **المواظ**
في **الايام** **لو** **ذكر** **الليلة** **وشترط** **التتابع** **فقط**
لكن **لا** **يفطر** **حاشا** **بقية** **ويبعد** **لو** **افطر** **يوما**
فما **ذات** **المصيبة** **ولو** **لم** **يفطر** **ط** **التتابع** **بقية**
الليلة **ولا** **يؤمر** **بها** **ولا** **يجز** **به** **صوم** **الليلة** **في** **يوم**
الصوم **واعلم** **ان** **صوم** **الليلة** **يجز** **في** **الايام**
فما **كانت** **ست** **صورة** **ذكرها** **قوله** **فان** **لم**
يؤمر **بها** **الصوم** **شعيا** **ونوى** **التذنية** **فقط**
دون **البيت** **اونوى** **التذنية** **فان** **لا** **يكون**
مستأنا **في** **هذه** **الثلاثة** **صور** **قد** **رافقت**
اجماعا **علا** **لا** **يسقط** **وان** **نوى** **البيت** **وان** **لا**
يكون **قد** **اذا** **كان** **في** **هذه** **الصور** **فقط**
اجماعا **علا** **بغيره** **وعليه** **كنا** **اي** **حين** **الافطر**
لحشم **وان** **نوى** **اجما** **ونوى** **البيت** **بلا** **في** **التذنية**
كان **في** **الصور** **ينوي** **او** **يستأني** **لو** **افطر** **في**
التفصيل **التذنية** **والفكارة** **البيت** **على** **يعتبر** **في**
المجاز **مطلقا** **للمشاي** **وقد** **يعز** **في** **البيت** **من**
شوال **ولا** **يؤمر** **بها** **التتابع** **على** **المختار** **مطلقا**
لشاي **خاوي** **والا** **يتابع** **المكروه** **ان** **يقوم** **الفطر**

جب

صوم

[illegible]

بخلاف

[illegible]

العوام

قول من حاد اضيق من اخطاه لا ينفع من شدة
 الملافة والمناوغة ان لم يرفع في نفسه
 قول من لا يخفى وهو انه لا اول لما جعل اليوم
 من اجله في كل يوم وهو اليوم الاول
 من اجله في كل يوم وهو اليوم الاول
 من اجله في كل يوم وهو اليوم الاول

ان يطوف القدوم وان اسأ او بقده وان لزمه
وم من المتقات الذ القارن لكون الما اناسا
او قد لزمه استبراح او قبلنا ونقول الما بالقلب
والمراة المية او سبقت والمراة يد بيان
السنه او السنه بقلبه تلافى فالعقلاء يحتجب بعد
السنه الا ان ارمي الى العورة فليس بها
انما وتسلط بها من ويسحب تقدم الفرس في
الذكر لتقدمها في الغفل وظاف العورة او وجوب
خلفه لو نواه الى لا يقع الما نسخة استوطا بر
في الخلافة الاول وسبق بلا خلق نكر خلق اسم
تقدم من عمره ولزمه زمان شريح ارمي فطوف
لقدوم ويسبق بغيره ان شاع ان في بطون
خوالين عز سعيين لما جازوا اسأ ولا
عليه في القرآن وهو ثم شكرنا كل من فيه
في يوم الحشر وجوب التائب وان عجز
سأ ولا بقا بالول منقرقة اخر صام
نوبا وخال القدرة ليل الا شل منعه لا يجرى
الحشر الخ سأن لا افضل منه كلام
نوبا يا يا محمد قرضا او اجا وهم يطعن
ارام القائلين ان سأن لكون ايام التوبة في
القول الثاني وسبعة اذ اخبر في فرعون فقال
الفرعون من وقلته من او اعطاه وقلته
انما التوبة في يوم الادم فلو لم يجرى
وعليه فكان لو قد دخله في ايام التوبة
الخلق ولا منعه فان تحت القارن بعرفة
قبل ان يطاواف العورة غفلت عزمه فلو
انما باربعة اشواط ولزمه القدوم والظهور
لغيره فلو وبقها يوم النحر والاصل ان الما
به من جفست باهوت مجلس به في وقت يصلي
له ينصرف الممنهس به فحسبت لشرع
فيها ووجب دم الزففة العورة وينتظدهم
الفران لانه امر بوقت الشك بواجب
المنتهى هو لزمه من المتأه او المنهية وشه عان
بنقل العورة او انما استوطا الى فلو طاف
الاقلة ومعتان مثلا طاف الشا في سوال

13 من شهر

مع

لحم

ثم من عامه كان متعاقبا قال المم فليعتبر
النسب الى هذا العقوبه بطوف ونسبة كالمير
وتحلق او ينقص ان شأ ونقطع النسبة
في اول طوافه لعيرة واقام مكة خلافة
حرم الى صغفر واحد حقيقه او مكابان
يلزم باهولة الما غير صحيح يوم التوبة
وفعله او قبل في كالمير وكلمه يرمي ولو
الزيارة وتسمى بعد ان لم يكن قد منها بعد
الحرام وقد سأل القارن ولم تفت الا نسخة
معتان يحزن دم سأم القارن وجرى سأم القارن
بعد اخرها الى العورة كمن في سائر الجاهلية
اي الاحرام وتاخره افضل رجلا وخو
الصدى كالمير وان اراء المقتض السواق
وهو افضل احرم ساق هو بعبه وهو
اول من موافا اذا كانت تساق فيتودها
وقد يرد منه واول من ساق وكذا الشا
في وقت سأن بامر الاشارة الى ان كل احد
يجب منه فقام من احسنه ان فعله الجدة فقط
لا يأسى بها عز ولا يفتل بها في حشر
مهم كالمير فين لم يسق حشر في حشر
واذا حلق حل حرايته على الظاهر والمال
في حكمه يرد فقط ولو قرن أو فنة جازوا
وعليه م حيرة لا يجوز الصوم ولو عسر او من
استبرأ سوق عدو بعد حشره ما دلى بكرة
وتحلق بقية الما احتجابا فلو شفعه ومع
سوقه منه القارن وان طاف لهما اكر من
اربعة قبل استبراح واما جازها فقد تمت
ولو طاف اربعة قبلها لا اعتبار الاكابر
صوت في افاقا حل من عمره فيا الى الا شجر
وسكن مكة اي داخل الما اخت او يضر او يضر
بأمره ويخرج من مكة قبل التوبة ولو شفعها
ورجع من الجاهلية في مكة وكما ما فيكون
معتان لانه طاف الى الا الم باهية تخرج وان
بها لانه سافر نحو ولا يفركون انقرة فقاما
افسده وان الشك انشدر الما المقتض انما لادم

ف

الذي لم يفرغ ثم الحلق ثم الطواف لمن لم يأت من
 الطواف قبل الركن والحلق لم يكن الشاة وقد تقدم
 ما لا يشي على المفرد إلا إذا حلق مثل الذي لا من
 في وجهه لا يجب ويجب **وكان على قارن حلق قبل**
تجه ثم إذا جرد ثم للقرآن على المفرد يحل
 حلق الممتثل قال وبه الذوق ما روي عنه بعضهم
 من جعلوا العمن الجمانية **وان طبت خواصها**
 قوله الا ان قصد في افك من عضو أو شتر لينة
 أو لسرا في يوم في الحزاة والساعة نصف
 ضاع وضاع وها قد بينه وظاهر ان الساعة
 فأكسرة أو حلق شاة أو قطع ربع رأسه
 أو حصة أو بوجز فنته أو قتل أو حصة
 انما بينه أو حصة إلى ستة عشر وتقر من كل عضو
 أربعون قد استقرت لكل طهر نصف ضاع إلى أن يطهر
 وما ضيق من شاة أو طواف للقدم أو المصير
 بعد ثلث أو ترك ثلاثة من سبع العترة ويجوز كل
 شوط منه ومن السبع نصف ضاع أو الحلق في الحز
 أو ثلاث ويجب لكل حصة سبعة إلى أن يطهر وما
 فحازر وانا إذا الحد الذي أنه ينقص نصفه إلى أو
 حلق رأسه ثم حلق غيره أو رقبته أو أذنه
 خلاف ما لو طيب عضو غيره أو ألبسه حلقه
 لا يشي عليه إجماعا ظاهر ثم مقتضى نصفه من
 من كل كائنه **وان طبت أو حلق أو ليس بعد**
 حزان طاهر في الحرم أو يفتق بثلاثة أصابع
 أو عام على ستة مسكنين ان شاة أو شاة ثلاثة
 أيام أو متفرقة ووطيه في إحدى السبلتين
 ثم أذى ولو تأسيا أو تكرر ما أو تامة أو ضمنا
 أو جوتا ذكره الحد أو يذوق لادم ولا قصا عليه
 قبل وتوقف من نفس **تجد** وقد الواسد خلقت
 ذكر جارا وذكره مقتولا قد جها إجماعا ويحب
 وحوا في فاسد يحارب في ذبح ويتبع ولو قتلا
 ولو أفسد الشاة قبل يجب قصاؤه أو ذبحه والذي
 يظهر ان المراء بالقصا لإعادة ولم يفرقا
 وجوتا بل قد كان خاف الوقوع ووطيه بعد
 وقوفه لم يقيد ويجب بدنه وحدث الحلق قبل

الطواف

وقفا المحرم محمد بك بجامع

الطواف شاة لحقة الجانية ووطيه في عمرته قبل
 طوافه أربعة مقيد بجامع وقوف وقوف وجوا
 ووطيه بعد أربعة من ولده تقيد خلاف الشاة
 فان قتل من قبل الأبي جوتا بربا من حنث
 بأصل خلقته **ول على علقه قاتله** مسدقة عنه
 قائم وان شل القتل بالآلة أو الإشارة الدال
 والمسير باقي على احترامه وأخته قبل ان شغل
 عن حوائه بيا أو عود أو سموا أو عود أو سموا أو
 مملو كاتعله حر له ولو شغل عن شاة أو
 مستأثرا أو جاتا أو مسروبا أو جاتا أو
 ما في رجله ريش بالسراويل أو هو كسب
 إلى أهله كالبقرة المتصاص لو قتل أو شاة
 أو كل لحمه ويقدم المستنة على الصيد والصيد
 على مال الغر والجم الإنسان قبل الحزرة أو
 أكلت بغيره يجل بحال لا يأكل طعامه فغلط
 أخوه في الزاوية الصيد لنوح أولى اتفاقا
 أسماه ويكره ما يضاف ما كلة أو بعد الحزاة أو الحز
 هو أن يقيد عدلان وقيل لو أخوه أو الطائر
 الذي في قفله أو في أقرب مكان منه ان لم يكن
 في مثله قيمة أو لا يكون ربح أو لا يخشى الحزاة
 اسم أو حوان لا وكل ولو حزن أو قفلا
 لا يراد على قيمته شاة وان كان التسمي
 منها ان التسمي في غير المأول ليس إلا راق
 الدم فلا يجب شهاده أو كذا الوقت قبل ذبحها
 ثم لحق أنه يبره فعله والمالكة فعلى شعر
 له في اللقائل ان يشترى به حذرا في حقه
 بكذا أو لعلها ويستوفى ان على في حقل
 مسكن ولو ذبحا بعدت شاة من ثرا أو شاة
 من غير أو شاة كالقطرة يجزى بها كل أو أكثر
 منه بل يكون طوعا أو سماع من طعام بل
 مسكن نوما وان فصل من طعام مسكن أو
 كان الواجب البتة القلمه فتدعى به أو شاة
 يوشا بدلة ولا يجوز ان يفرق نصف ضاع على
 مسكن قال المم تبع للغير مكة أذكره هنا
 وقدم في القطرة الجواز في ذلك كذا حنثا

المرحمة

أدب في الحق لأخصوص هذا المجلد
وبه صرح صاحب البحر

[illegible]

وَأَمَّا نِسَاءُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَهُنَّ أَصْحَابَاتٌ
مِثْلَهُنَّ فِي مَا كُنَّ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَلَهُنَّ أَصْحَابَاتٌ فِي الْآخِرَةِ

ازن

وقف المرحوم محمد بيك جامه

[illegible]

زینا

زینا
فی حبسها چه رسد از
سوی من منقش خط
میکرد

طوبى لمن لم يدر

الدور المختار

من باب وكلا او واثنان اخر او اثنان من باب
وكلا من اخر تحت مني من على نفس ذلك
الاحد بصوت ولو من باب فاعلم ان
على اخر فاعلم ان من غير ان يكون الراجح
انما يفت على قبول ثابت واما بعد ان
يكون السند قوي فاعلم ان الراجح ان
يبنى على ان يفت عنون لكان انما هو
طاعة العرف والانتظار لان العرف انما
هو **الفتنة** فلو كان في الاستدلال حتى
يؤثر به فلا يستدل ان شئت او لم يفت
او لم يثبت يجوز منعهما وقاسوا بوجه
وكذا المثل العتيق والماور السطاح كما
يؤثر به يعني خلاف الصانع بل في غير
نفسه فكون استدلال من باب واما ان
المثل الذي ذكره انما هو من باب
فان ذلك يكون استدلالا من باب
من خلاف ما لو كانت به من باب
من باب من باب من باب من باب من باب
او انما كان من باب من باب من باب
نفس من يفت عنون من باب من باب
فانما كان من باب من باب من باب من باب
فانما كان من باب من باب من باب من باب
سماح الفتنة ولو كان من باب من باب
المعقولة في احد المعادن من باب من باب
اجازة بعده فانه يفت عنون من باب من باب
يبنى فروع الفتنة من باب من باب من باب
تقدر كما كان خلاف الفتنة يفت عنون من باب
او يكون من فتنة في المعادن من باب من باب
فويل **باب** من باب من باب من باب
المنزلة والصندوق والفتنة والعلمة والفتنة
2 واستدل بالبرهان العرفي في المثل من باب
وقال استدل في المثل من باب من باب من باب
الفتنة الفتنة من باب من باب من باب من باب
من باب من باب من باب من باب من باب من باب
مع المثل فتنة من باب من باب من باب من باب
مع المثل فتنة من باب من باب من باب من باب

20

مفتی محمد رفیع

[illegible]

وكانوا يسمون ذلك على اسم قنينة حنظل وسموها
ونحن نأكله من السموم التي لا تضرنا ولا تفسدنا
يتبين هذا الأمر بوضوح في أولئك الذين هموا

من عبد الله ابع وكذا يجب من المثل فما اذا لم يستمر
 مهر او بغيره ان وطى الزوج او مات احد هما اذ لم
 يتراضيا على شي يصنع بهن او افرقا الى المثل
 الواجب او شي غير المثل او خيرا او هذا المثل
 وهو مهر او هذا المثل وصوحت لغد والفسلام
 او اياه او ثوبا او اراة او ثوبين جنبها الفحل
 اليها لة وحت سعة لغوته من زوجت بلا
 مهر بالقتل قبل الوطى وهي ذرغ وشار ومكثه
 لا تزد على نصفه اي نصف مهر المثل لو الزوج
 ميتا ولم تنقص من حبه ذرهم او ثوب او نصف
 النصفه من المهر ما انقصه ويقر استيفاء النصفه
 لمزسواها والمعه منه الامر مني لها وطلقت
 قبل وطى تلا استخفافا من الموطوءة
 لم يهر او اذ المطلقات او لم يهاضن في المهر
 او بغيره فاض مهر المثل قبل العقد المسمى
 او بغيره على ما سمي فانها ان لم يهر او ما
 في المجلس او ثوب او في السيفين ووجهه
 قدر حيا وبقاء الزوجية على الفلانة
 اكا وحده التكاح بن سادة الفلانة
 الانكاح على الظاهر في الحائنة او وحيثه
 مهرها ان كان من المهر وثبتت من ثوب
 على الزنا في الزنا بقا المهر من
 بلا قصد الزنا في لا تصير انقصا المهر
 بالمهر ومن في العقد الثوب بل تحت المنة والراة
 وسبق الاصل في الثاني وصحها اليه او
 بعته عنه قبل او ورتنما كارت غير المطلق
 منته اخر قوله الا ان **كالقولي** لا مانع من
 كرم احد ما بين الوطى **طير** كوجوده نالت
 ما قل ذكره ابن الكمال وجعله في الايمان
 من الحسي وعائه فليس للغير ثلثه سفل
 وسترى كاحرام لفرق او تفرق من المهر
 بعقبتين الفلانة في قول بالسكر على
 بعقبتين غرة وطلع ولو زوج النطق له
 المهر ولا موهود ثالثه ولو ما اذاعي
 ان يكون الثالث صغيرا لعقل بان ايعر عا

عا يكون بينهما او يكونا او معي عليه لكن والزنا
 ان في الدليل تحت لاف الهارة كذا لا عني فالوجه
 او جاز يتاحدها فلا يفت به بغيره والكل
 منهم كان يقررا المثل في الفحل وعندي
 ان كنه لا يفت للثنا وان كان للزوج والامتن
 عفررا او كان له لا يفت ويمنه عدم صلاحية
 المهر ان يحسد وطريق جهام وخراسان
 بانه مفتوح وما اذا التوفيقا وسوم المهر
 والتطوع والقبولات والقضاة مانع لغيره
 في الامح اذا اثنان بالانكاح ومعه ما له لو
 اهل ناسفا منك فقل بان يقع وكذا لما
 اسقط الكفارة بغيره المانع من مهران
 اذ اء وصلاة العز من قبله في المهر ولو
 كان الزوج فيه باء وعينا او كحشا بخدي
 ان ظهر حاله والاضحاه موقوف وما اذ
 بالاشياء لمش على فاحر به وقدم من مفرج
 في المهر ان الفنة قد يكون المهر او مفرج
 كانه او كبريس في ثوب النسب ولو من
 يوجب في ما كثر المهر الحسي ومهر المثل
 شتمه والنسبة واسكن والمعدة وخرمته
 نكاح الختها وارسواها في عهدها وخرمته
 نكاح اللغو ومراعاة وقت الطلاق في حرتها
 وهذا في وقوع طلاق بان اخر على المختار
 لا يكون الا في حق ثمة الاحكام لفضل
 والاحصان وخرمته انبأت وجعل الاول
 والرجعة والشرار وتزوجها لا بها في المختار
 وغيره ان لم يهر صاحب المهر ثوبا
 وصلة الزوج من المهر ووجهه من المهر
 فكل من راعه كذا في النسب انكاحه المختار
 وارتق وذا في الاما المنة والمهران في المختار
 هاء وموخره نظاما الحاقه وقيل لا الوطى الاول
 الما الما في المختار بالي ورجعه كذا في المختار
 سفل المهر في المختار كذا في المختار
 كذا في المختار بالي ورجعه كذا في المختار
 ولو اقرضا ثلثا بعد الدخول وقال الزوج قبل

التفرق بينهما وتحت العدة بعد الوطى الخلقية
 للطلاق لا الموت من وقت التفرق او متاركة
 الزوج وان لم تقرا المرأة بالمتاركة في الاصح
 وبقيت المسك احلها بالبلاد عودت من يدونه
 وهي ستة اشهر من الوطى فان كانت متعلقة بالوطى
 استكر من الحمل يعني ستة اشهر فانه ثبت بالنسب
 والا مان ولدته لا حكم من ستة اشهر لا يثبت وهذا
 قول شهيد وبه يفتى وقال المبدأ المدعي من وقت
 العدة كالشهر ورجحه في التبرأ منه احوط وذكر
 من التفرقة فان كانت اربعة اشهر وعشرين ونظم
 منها عشرة الى في الحلاصة فقال
 وقاسم من العقود عشرة اجازة وكل هذا الاجز
 وجوب او ينشأ من اوطعه من قبله المستحق
 والواجب الاثر في الثمانية من اوطعه او من غيره
 وفي المصالح المثلان كقول وخاتمة الذي لما لا يجر
 وانما في الوطى لا يثبت امانه او كما قيل في قوله
 في الحقيقة عقوبة من يثبت وجب عليه لعل في
 لمحا يفتى بالامانة والمصلحة في قوله
 والمراد من قوله من قبله ان
 من امرأة صالحا من من قبله ان
 من قوته كمنعه وفي الخلاصة ومنه
 باخا حقا وعائيا فان لم تكن فيه الشبهة
 وبقيت العدة منقضاء واعتبار الترتيب في
 وبقيت المأثمة في الاوصاف وقت الوقف
 وساقا وما لا بد من اوطعه او غيره او غيره
 وقارة وبشيرة وعتقة وعتا اذا نادى بالطلاق
 وعتقه ولد وبقيت حال الزوج ايضا في حال
 قال ومما لا بد من قوله ان عتقه يثبت فيه
 اي في ثبوت المثل لما ذكره في السابق
 او غيره وامرأتين وانما العدة فان لم
 يوجد منه ولد فالتعول الزوج يثبت فيه
 وقارة المخط من ان كانت في ذمة رجل في
 طمنا اذا ساءت ذمة فان لم يجد من قبله
 انها في الاثبات في من قبله فانما في
 ايها فان لم يوجد فالتعول ان لا يوجد

تارة

تارة وخرجت من الولي يهرما ولو المرأة صخر
 ولو عاقده اذنه صخر كان بشرط صحتها ولو ج
 من موهة وهو وارث له يجره الا ان من
 انكثرت وتبول المرأة او غيرها في محضر القاضي
 وتطالب اما شأت من زوجها التام او الولي
 العتق او ان اذ يجره على الزوج ان امر
 كما حكمه القابلة ولا يطالب الاب من امر
 الصغر القدر انما القدر فيطالب ابو ما دفع
 من مال الله ان مال الله ان الله اذا تزوج امرأة
 الا اذا صخر في المعتر كما في الفتنة فانه لا ينفذ
 بها الا في اشهر والزوج له ان ياب اذا استبعد
 على الزوج وعبد الا انهما معه من الوطى
 وواعية طرح الجرم والسفر عفا ولو يجر
 ووطى وخلوة وصفتها ان كل وطلقة معقولة
 فتسليم الوعد الزوج تسلم الزنا لاخذ
 ما من يجهله من المام فلا يؤمنه او اخذ
 في ما يجره لم يجره عفا به في ان المعروف
 في المام وان لم يجره حل او يجره فله
 في طلاق النكاح يجره في طلاق الا اذا جرح
 الا ان جرحه فله فاحسنه في طلاقه الا ان
 الشا جرح الطلاق او فوت نسبه العرب
 بزار به عن الثاني لهما منه ان اكله كله
 وبه يفتى استحسانا ولو الجدة في التبرأ لو
 تزوجها بطلامة على حكم الحول مثل ان يجر
 اربون من امته حتى تسلمه ولها الفتنة بعد
 المنة والاشقة والزوج من بيت زوجها
 الى الجدة والمساواة اصابها طلاقا نعمت لهم
 فتبطل اي المولى ولا يخرج الا في طلاقها
 او زنا او غيرها على وجهه من اوطعه او غيره
 او غيرها ما لا بد من قوله ان عتقه يثبت فيه
 وان اذن طنا على صبي والمعتق من ازا المام
 بلاء من انشاء وسجن في الثانية وسباض
 بقاء بعد اذ اكله ووجلا ومولا ان ما مولا
 شلوا والامه وكله او لغيره ما مولا وشا
 بها وبه يفتى في تارة وخرج الجدة واشتارته في طلاق

الحان

امراة فلهي ثمة تدور ونعمان ما اذا كرت
الاستقلال لكن الامراة تتبع الوالد عليه
لا تدور فكانت كالزوجة وقوله لعده لها
رجعية اخذت للزوج الموقوف اطلقا واثارتها
لا تستعمل للمنازعة حتى لو اخازه بعد ذلك
لا ينفذ خلاف القسولي واذا نه لعده في النكاح
يستعمل ما نه فاما سدة فبما العبد لهم من
عليها فاسد اعد انه في نفسها خلافا لما ولو
قوي المولى الصحيح فقط بغيره كما لو فتر
عليه ولو فتر في الاثنا سدد في صحيح
ايضا ولو لم يكن ثانيا صحيحا او في اخر
مقدما صحيحا ونف بل الا خازة لانها الاذن
بمرة فان في ميراث اوله من ميراث لا يها
تلك كاح العبد وهذا لا يتناول النكاح خلافا
للقول في فاته لا يتناول النكاح فلا يكون
به به عتق والود في نكاح فاسد لا يملك العتق
بخلاف البعدين فملك في الاشياء ما عتقه
الاصل والملك المقتضى الاذن والبيع والبيع
والقول بالبيع يتناول الماسد في النكاح
والا يبين في نكاح وسلاوة منوم وفي بيع
ان كانت على الماي تناوله وان على المستعمل
او لو زوج عبد المايه فلهذا نزلت في
الامراة عتقا في ميراثها والامر والد عليه
فطال به بعد استنفا القرابة كمن الصحبة
ممن من المرض الا ان ابا عنه منها كمن ولو
زوج بعتق مكاتبه ثم مات لاسد النكاح ايها
لمع ملك المكاتب موت امها اذا لم يزد
الرق فبعتق منه النكاح زوج امته ام ولد
لا يثبت عليه ميراثها وان شرط في العقد امنا
او شرط الميراث امه او ادها فصح ميراثها من
ولده في هذه النكاح ان يقول المولى بشرط
والترتيب على اعتباره هو معنى بعتق الحرية
بالاودة فكيف نكح وضاده انه لو مات عنها
فقل الامنة فلا حرة ولو ادعى الزوج الشرط
والا يبيح له حلف المولى ضد لكن لا ينفذ ولا يسلط

هذا

لها الا يمان في غيرها الله ولا يستعملها وتخدم
المولى ونكاح الزوج ان القدرها ثمة عتقها
المولى ويكفي في تسليمها قوله من ففرت بها
وطمئنت بها فان واهما نكح عنها في ركنه
ايضا وهو سعتت النكاح ولو خسرته في السدد
بعد المتيقنة بلا استجدامه او استجد بها خازا
واذا هالعت الزوج الا لا تستقط ايضا
التي بقوله اي المولى السعد بها اي بامته
وان اياه زوجا فلهذا النكاح وقوله امته
ولو ام ولد له لا يملكه الا استنفا ليرد في نكاح
ولدت لا فكم من ضعف حول فهو من المولى
والنكاح فاسد عتق من الاستقلال ويثبت القس
في النكاح وان لم يرضها امها ثمة ومكانته
لا يثبت على اخا زهما ولو صغير من الخا ف
انما له فلو ادنا فعتقا فمادون فاطا خازة
المولى لا يملكها زهما لعدم الخلية فان لم يكن
عصبه عتقه ولو عتق الزوجة نكاح المكاتب
يملكه في المولى ثانيا لعوده من النكاح انه
في نكاح المكاتبه كانه لم ياحل ماتت فلي
موقوف فلهذا ولد له ليل عمل النكاح
ويجب العتق عنها من مكاتب ولو فقل المولى
امته قبل المولى وله خطا نكح وهو مكاتب
فلهذا يملكه يستقط على الراجح كمن المولى
المرأة في المثل لو تزوجت وهو صغير
لا لو فعتق ذلك العقد امراة ولو امته تلي
الصحبة خاصة بنفسها او ففلقا وارثا
او ارثت الامنة او ففلقا من زوجها كاتجه
في الامنة لا تتقوى من المولى او ففلقا في اي
الوطن لعتق امه ولو ففلقا له بعد امه او مكانته
او مكانته او ففلقا او ففلقا المدونة او ففلقا
انكاحا والاذن في القول وهو الاثر المختار
الامر في المولى فلهذا النكاح لان الولد ففت
وهو بعتق الماسد بالامنة والامنة في
ادها ان في المكاتبة ان يبيع في زمانها

ولدت من كحل لم يسفاح والثاني ان طالع
 حرم بين المسلمين لقتل موطه قدم شهيد
 جوزجهم اذ اعتقدوه عند الامام وشهد
 عليه ثوب الاسلام والثالث ان طالع كحل
 حرم لمرته الحبل كحلهم بتم حاتم وقال
 مسطح الزواني ابل فاسدا والاولا عليه
 نجيب المقتد بعد فاذه واجبه والآخر من
 زبواشون لان الارث نعت بالنسب على خلاف القبا
 في النكاح الصبيبة طلاقا صفة نعت عليه ابن
 اسلم المروسي لا اسماء شهود او في عدة
 كافر لمعتق من ذلك اخر عليه لان النكاح
 ويا نعتق دون لو كانا الى المروسيان المذان
 اسلم المروسي او اسلم احد المجرمين او ارتفاعا
 النساء على اكثر طرق الفاسد والاولى
 حكمة بينهما لعدم الجلفة وعما فقهه
 لبقا حق الاخر خلافا لاسلامه لان الامام
 قتلوا واما في الاذ اطلتها فلا والله
 التفريق فانت يفرق بينهما اجماعا على انها
 ان اقام من غير عقدا وتزوج كتابيا ومن
 اسلم وزوجها قبل زوج اخر وقد اتوا الامام
 فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير ما يفرق
 من الخط خلافا لطلوع العاود من اشتراط
 المرافقة واذ اسلم احد الزوجين المهرسين
 او امرأة الدثاني عرض الاسلام على الاجنبي
 فان اسلم فيها والامان الى او سكنت فوق فيها
 ولو فان الزوج ضابطا اتفاقا على الامم
 والصبيبة كالصبي فاما فكر والاسلم
 ان كل من حرم منه الاسلام او الزم حرم منه
 الاباء اذ حرم من عليه ويستل عقل اي يميز
 غير المزمه لو كان مخمونا لا يستل عدم نهائية
 بل يعرف من الاسلام على انه فاهما اسلم
 نعت فبقية النكاح فان لم يكن بالاثنتين
 الفاضل عنه وصا يتفق عليه بالفرقة فانا
 عن المهرسين وروضة القلم الزاهدي ولو

اسلم

اسلم الزم وهو في سيرة فهو تات او نعت
 في كحلها كمال فانت في الامة انك
 لا يها كتابية مالا والشعوب ينفذ طلاقا بغير
 المذود ولو في الالات لان الطلاق يكون
 من المتبادر انما المهر واحد ابو الحيتون
 طلاق في الامة وهو من اقرب المسائل حيث
 يقع الطلاق من صفة ومخون ويطي وفيه
 نكاح اذ الطلاق من القاء وهو على ما
 اشبهما فليس باخل لا لقاء بل لا قوة كما
 اوردت حرمه ولو كانت ان جنت فانت
 طلاق من لا يقع بطلاق ان دخلت الدار
 فدخلها بغير ثناء فهو اسلم اذ هو الرابع
 الموصيين او امرأة الدثاني في دار
 الحرب وتطيق بالامانة لم يبين حتى
 تخلف فلانا او عتق فلا تة لغيره اسلم
 او كثر اقامة لشرط ان تقيم تمام النسيب
 ولا يست بعد له حول عند المذلول بها ولو
 في المهر والاشارة ولو ما لا كافر في له
 المهر من بين الدارين حقيقة بالاشارة
 من احد هما بالنسب او ذمنا او اسلم
 او صار ذمة مع ذانا او اخر مسيئا او اخر
 او اربابا بعتين الداران داخل الحرب
 كالموت ولا نكاح بين حي وميت وان سبنا
 او خربنا الياسم وتبين او سلبين او
 اسلم او صار اذ ميتين لا بين لغيره التباين
 حتى لو كانت المسيبة يتكون حقه مسلم او
 تبي لم يمت ولو تباينة حرم قبلها
 تانت وان حرجت قبله لا نكاح العتق عن
 الخط حرجت نهرو من صاحرت النكاح
 او تبة كلالا مات بلا فحل تزوجها
 اما الحامل حتى تنقع على الاكل لا لغيره بل
 لتفلا الحرج من العتق وارتد او احد هما
 اي الزوجين فحق فلا ينقص عدد اغا حل
 بلا فتنه ولا طرة ولو حجل مهر لثا ذه
 به او فها النصف لومسي او المتعت

[illegible]

70

Handwritten text in the Voynich script, consisting of several lines of symbols and characters.

[illegible]

[illegible]

o^vio

فلا يرد

[illegible]

المجلد بحري الفلك ويذكر في سيرة العارفة انما
 اليها الا ان يتبين في سيرة او يكون في محفل
 يتو واما الجاهل فانه كالسيف في اختيار
نفسك لا تهم شدة التلازم لعم تتو الاختيار
 تتو وانت باين او امرك بيدك **لا تتو** بواحدة
ان قات اخترت نفسي او انا اختار نفسي
 استخسانا بخلاف قوله طلق نفسك قتالت انا
 طلقا وانا اطلق نفسي لم يقع لانه وعد جوت
 عالم يتعارف او يتو الا ان يتو وذكر النفس
والاختيار في واحدة **لا تهم** طاعة الوق
 والامحاج **تستمر** في حاله **لان** كان متصلا
كان في **المتنفس** لانها غلظ فيه **الاختيار** الا
 الا ان يتو وقا على اختيار النفس فيهم وان خلا
 كلامها على النفس ذكر وتاجية فاقى النفس
 والماقاي فمن رده الحال ومثله الا في
 فالحق متعفة **ثم** **تلقوا** **اختار** **اختار**
 او طلقته او اقل وقا **قالت** **اختارت** **قالت**
 الاختيار ذكر النفس في المناقضة
 وكذا ذكر التلقية وتكرار اللفظ في اختيار وقا
 اختار او امر او اهل او الزواجر متو
 ذكر النفس والشط ذكرك ذلك في الجاهل
 بجهلنا فلم يختص اختياره بكلام الزواجر
 ظن ولو قاتل اختارت نفسي وروحي او طلق
 لا بل زواجر وها هو متو مع الاختيار من عدم
 الوق سيرة فيهم لو عكست لم يسم اعتبارا
 بالمقدم فطلق امرها كما لو عطفت او اوتشاه
 لاختارها فاختارته وقالت الحق نفسي باطلي
ولو **وقا** **اي** **لظن** **اختار** **ثلاثا** **عطف** **او** **غير**
قالت **اختارت** **او** **اختارت** **اختار** **او** **اختارت**
الاولى **او** **الوسطى** **او** **الاخيرة** **تلازم** **الزوج**
 لولا انكرا **او** **تلازم** **وقا** **لم** **في** **اختار** **الاولى**
الا **واحدة** **باين** **اختار** **الا** **واحدة** **او** **اختار**
 والقره المفدسي وقا الجاهل في نفسه فاختار
 انتهى فقدا فان قولها مع المقتضى لان قولهم
 وبه تاخت من اللفظ العلم بها على الافتاء

كذا اختار الطرف الغري حتى الاستياء لو قالت
 في جواب التجيز المذكور **طلعت** **نفس** **او** **اختارت**
نفس **سبطانية** **او** **اختارت** **الاطلة** **الاولى**
ما **ت** **بواحدة** **او** **الاخر** **لنقوضه** **بالناس**
 فلا تملك عزه **ام** **تترك** **بيدك** **وتطلق** **او**
اختار **تطلق** **فاختارت** **نفسها** **طلعت**
رجعة **لنقوضه** **لها** **بالمرزوق** **والمقيد**
 للبعوثه اذا قرت بما لغيره **سار** **رجوعا**
 كوكسه فبدي ومثلها **الساحل** **لنظرو**
 تتسك او حتى تطلق نفسك في ما يسته
 كذا لو جعل امرها بعد ما لو لم تفعل فعقبي اليك
 فطلق نفسك متى شئت فلم تفعل فطلعت
 كان باينا لان لفظه الطلاق لم تكن في نفس
 الامر **فروغ** **قال** **لرجل** **خمارا** **في** **فلم**
 تختار **المرح** **ما** **بخلاف** **اجرها** **بالخيار** **اقراره**
 به قال **لما** **كنت** **ظان** **ان** **شئت** **واختار** **قالت**
 شئت واخترت وقه **لنتان** **قال** **اختار** **في** **اليوم**
 وفيما **اختار** **ولو** **واختار** **عدي** **القد** **قال**
اختار **في** **اليوم** **وامرك** **بيدك** **هذا** **السيرة** **اختار**
 في انتبهما وان ترونما **اختار** **في** **ما** **تستهم**
 في شتهما من القد والى تمام ثلاثين يوما ولو
 جعله **لما** **استمر** **لم** **تخت** **في** **الليلة** **الاولى**
 وقومها ولا يسطر الموت بالاعراض بل بعيني
 الوقت علمت **اولا** **تلازم** **الاخر** **بالنفس**
 هو لا اختيارا **الاخر** **بين** **الثلاث** **لا** **غير** **او** **اقبال**
لحقا **لو** **صغيرة** **لانه** **قال** **تعلق** **بها** **او** **تترك** **امرك**
بيدك **او** **تسلك** **او** **تسلك** **او** **تسلك** **او** **تسلك**
تلازم **اي** **تتو** **بها** **تلازم** **اي** **تتو** **بها** **تلازم**
 نفسي **واحدة** **او** **قالت** **بيني** **او** **اختارت** **امرك**
 او انت على حرام او مني **تلازم** **او** **اختارت** **امرك**
 او طلق وقص وكذا **الوقت** **اي** **بها** **تلازم** **الاخر**
 وبينهم فبدي بالبعيد **وامرك** **بيدك** **وامرك** **بيدك**
 وامرك بديك **وامرك** **بيدك** **وامرك** **بيدك**
 على الحنا **وتلازم** **لما** **تترك** **بيدك** **وامرك** **بيدك**
 تعالى للترك وان لم يتو ثلاثا فواحدة ولو

سمة

طلقت لانا فقال نوبت واحدة ولا لاله خلعت
 وتنتل بيتهما على الاله لا تكلموا ولا تخافوا **الحبس**
 وملكها وذر المتسر او ما يقوم مقامها **شرطا**
 فلو حملها ما جاعدا ولم تعار بذلك **الامتنع**
 منها من طلق لعدم شرطه فالقصة والامتنع
 بقوله لا لانا منه بقوله **الحبس** واما **الامتنع**
 لا يقع منه فلا يصح الجواب بان لو قال
 انا طالق وطلقت نفسي وقع خلافا فخر طلقك
 لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اختار
الامتنع لا **الامتنع** فانه لا يسمون الفاظ
 الطلاق وتصرف جوابها بما يدعي لكن يروى عليه
 صحته فتقولوا وقولوا انهما كانا قد نذر
 قولها في جوابه طلقت نفسي واحدة او اخرى
قسي في القصة نالت بواحدة لما نذر را
 الحقة فتقوله الزوج لا انقضاء لانه لا
 فوله امر لا يعدل اليوم ويعد بعد ما
 فليكن فان زدت الامر بواحدة **الحبس**
 في ذلك اليوم فبان امرها بعد ما نذر
 ولو طلقت لباله بغير ولا يطلق بالامر ويد
 المثل **الحبس** بعد اليوم وقد اذنت له
 في يومها **الحبس** في القصة لا تقويض والحبس
 ولو قال امرك بعدك اليوم وامرك **الحبس**
 بعدا فاما امران خائفة ولم نذكر خلافا ولا
 نذكر البطل كما لا يخفى **الحبس** ظاهر امر
 انه شره بعد ما كان في القصة فانه نذر
 مثل بقية البقرة كالامر او انه في المحمدين
 في القصة لكن في القصة امرك بعدك ان
 راس الشهر تقالت اختارت زوجي بطلاقها
 في اليوم ولها ان تختار نفسها في القصة عند
 الامام ووجهه في القصة بانها متى ذكر الوقت
 اعتبر بطلانها ولا يملكها في القصة بطلانها
 قبل بطلانها فان كان الشق بغير ختم انقضى
 وان كان معلقا كان دخلت الذرا وهو شاق
 عا وانه لكان في القصة بطلانها البراءة
 ان المعلق كالمختار **الحبس** فكمما عا زامرا

بيدها

في القصة
 في القصة

بيدها كما تسمع الا اذا طلقت نفسها على الامر ثم
 اذ منة تسع حالت طلقت في الحابس لا يتعد
 وانكرا فانكرا لها جعل امرها بيد فان نذر بها
 بغير حيازة فعنهما انهما اختلعا فانكرا له لانه
 منكره وتقتل بنتها على الشرط المعلق كما يستحب
 طلب اولها واما خلافا فقال الزوج لا يستحب
 ما نذر يميني افعل ما تريد وخرج فطلعت اولها
 لم تنطق ان لم يرد الزوج التوبة والقول
 له فيه خلاصة لا يدخل نكاح القضي ما له
 ينزل ان دخلت امراته في حابس جعل امرها
 بيد صابرين رجلين فطلعت احداهما لم يقع
الحبس في القصة قال **الحبس**
 منسك ولما نذر او نوي واحدة او اثنتين
 في الحق طلقت وقت رجعة وان طلقت
 لانا نذرا واه وفعن يمين عطا لانه لو قال
 طلق اي شئ شئت لم تعد طلق مجموع
 حيا لانه وقتها في جوابه ايقنت بطلانها
 في القصة ان اجازة لانه كانتا لا ياخر نفسي
 في اجازة لان الاختار ليس بيمين ولا
 في القصة ولا يملك الزوج امره من شئ عن
 المتقويين بانوا عمدا لانه لما منة زينة في القصة
 وينتد ياخذ حبس لانه تملك لانا زامرا من
 منسك فوجه ما يبعد اليوم الوقت فتطلق
 في القصة او قال امرك بعدك او قال لها طلق
 منكره لم يبق في الحابس لانه نذر قبل فليست
 الرجوع الا اذا زار وكل عتلك فانت وكيل
 الا ان زار ان شئت فستعده ولا يزوج
 لغيره ورته تملكها في الحابس لانها ان شئت
 لغيره وكلاما لم تنطق فاذا شئت وحبس
 عليها فليست في حبسه لا غير والوكلاء في القصة
 قال **الحبس** فليست في حبسه لا في حبسه
 واحدة وقولها لا يا بعد ما فوضته وهذا وكيل
 ما لم يتركها لانا لا يتعد شئ في حبسه وقال
 واحدة فليست منسك لانا ان شئت فطلعت
 واحدة وكذا حبسه لا يقع فيها استطلاقا

[illegible][illegible]

;

على الشرط وان كان شيئا كان له في مخرج البلية فامري
 كذا انشدها انها لم تجبه فبطلت وطلت من في التبعين
 ان لم ارجعك في جيبك فانت طالق العشرة
 قال جامعك ان فاربعا فاقول له لانه عملا
 الانشاء والالا التي قلت فالمسئلة السابقة
 والاشارة ليست على الاطلاق وما لا يعلم وجوده
 الا انها قد دقت في حق قسمها عاينها
 بلا عين ثم جازا ومراعاة كماله واخلاص كحق
 في الاصح كقولهم ان جفت فانت طالق وقولنا
 او ان قلت كتحسين عذاب الله فانت كذا او
 عمده نحر فلو كانت جفت والحق في ايام فان
 انقضى لم يقبل قولها زيل وحداوي او احب
 قلت في قطع ان كذا الزوج فان جفت
 او على وجود الحيض في طلقنا جفا حدادي
 وفي ان جفت فانت بروية العلم لا جفا
 الاشخاص فان احسن ثلاثا وقيل في ان
 وكان بدعي فلو غير قوله فمروا بها في قوله
 ايام في قولها فانت فيها فاربعا فزوج الاول هوان
 الثاني وبشفقة في جها دون طرفه وان جفت
 حقيقة او بشفقة او كليهما او سندها لغيره في
 ابيح في تنهيه لان الحجة اسم للامانة في
 انما يقبل قولها كالم تر حجة اخرى جوهره
 وفي ان بيت يوما فانت طالق ثم طلق حصة
 بيت البنين في يوم سبوا جلاض ان جفت
 فانه معقد في سبغة نكاح فانت وولدك علما
 فانت طالق واخبر ان ولدك جازية فانت
 طالق منين فولهتم اولم يدرك اول الزمة واحد
 فقتلوا فقتلوا ثم فقتلوا فقتلوا فقتلوا
 الجارية ومقتل العدة ما شان جلة المرتبة
 حتى لان الطلاق المقتل لا يقتل العدة لان
 فان علم الاول فلا طلاق وان اختلفا فاقول
 للزوج لانه مكر وان عمت ولادها معا وت
 الطلاق وتقتل بالاقراء وان ولدك علما
 وكاويتين ولا بدوي الاول يتم شقين فقتل
 وولدت ثم فقتل وان ولدك علما وجازية

فواحدة فقتل ثلاث ثم فقتل هذا غلط ما لو
 قال ان كان جلك علما فانت طالق واحدة
 وان كان جازية فقتل فقتل علما وجازية
 لم تطلق ان الارسام لكل فالمركن الكمال علما
 او جازية لم تطلق وكذا لو قال ان كان
 بملك غلطا والمسئلة جازية اليوم ما غلط
 ان كان في غلطك والمسئلة جازية فقتل
 لعدم اللفظ العام **فروغ** او نطق ولا جازية
 جازيا لم تطلق في نكاح فقتل فقتل علما
 البنين فان ان ولدت ولدا فانت طالق او حق
 فولدت ولدا استا طلقت وعقبت قال الامام ولان
 ان ولدت ولدا فانت حرة تنقضي حالها في حق
 علق العتاق او الطلاق ولو انك ثلاث بنين
 حرة عتقت بذكر او الشرط او امان جازية وذكر
 فانت كذا بقم المعلق ان وجه الشرط الثاني
والملك والاول اشتراط الملك حالة الخطبة
 في المسئلة زامة على الثلاثا والعقوبة
 بالملك المستلحق بالعتاق الجنابن و**امرك** حصة
 البقية في المستلحق بالعتاق بعد الا بلام لان
 البقية ليست بركي ولذا امر بغيره فراجعا
 الطلاق الرجعي اذا اخرج ثم او فانت
 حرة او حيا بان حركت منه فبقي فراجعا
 الحرة في الثانية ويجب العتق الحرة لانه
 المجلس **انك** الحرة في قوله لانه
 نكاحها في فلا تملك في طالق اذا نكح فلا
 عليها في عدة النكاح اذ الشرط مساو كذا
 في العتق ولم يوجد ولو نكح عدة الرجعي
 او لم يقبل ملك **طلقت** الحرة عدة كره
 وقوله في الترخيص اذا اراد جازية او فلا
 فقتل لانه قال لفا انت طالق ان عتقا
لعم منه لا الا لتعسر او شغل او حيا
 او عتقا او لقتل لسان او امساك فقتل
 او فاقول منه لنا كذا او كذا او خذ او طلاق
 او نكاح فانت طالق نازية ان عتقا
 الاستعانة جازية في الناس في اللفظ كانت

الصواب ان لا
 تنقضي به العدة
 امح

وعلموا في حينه وناس واحرام وان كانا
 وانه لم يزل ان الشرط المزدوج المستقيم
 قلست وفي الحديث الصواب جليها بخول
 الحسنة عطلتها فان في شرح المشرق ان ملة
 لو وطها وهي ثابتة لا عليها الاول لعدم
 ذوق العسلة وبعين ان يكون الوط في حالة
 الاغا كذا قلت وهو الزوج الثاني **فخر**
 لم يثبت لعن الحلال والحلال **الشرط التحليل**
 كثر وحتك على ان احللك وان حلت الاول
 لمحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجزى على
 الطلاق كما حقه الخال خلا لما زعمه
 الزاوي ومن لطيف الحل قوله ان تزوجك
 واما عتقك او واستعتك فوق ثلاث مثلا
 فانت باين ولو خافت ان لا يطبقها فتمسك
 زواجك فتعني على ان امرى بيدي زواجي
 وتمازج العادة **اما في الخبر** **قلت** لا يكون
 الإرجاء **والنقض** الإصلاح وتام في الخبر
 اذا شرط الا جرد في الزاوي **فخر** **المسألة**
في صحة النكاح الاول على ما كانت
 يلاوي بل مماناة المرأة ولو كلفها في وقت
 فاستفتى في طلقها ثلاثا واولها بالزوج
 برقة الامر لما في حقه في به وبطلان النكاح
 أي في الثاني والاول في المستفتى بزاز تزوجها
 قال الزوج الثاني فان النكاح قاسم الاول
 ادخل بها كذا تنه فالتوك لها ولو قال الزوج
 الاول في ذلك فالتوك له **والزوج الثاني** يقدم
 بالرجوع فيقول له بوجله بعد اثنان فتنه
 نادون الثلاث **أما** أي كانهن الثلاث
 اجامالا انه اذا قدم الثلاث جازها اول خلافا
 لغيره فلو غير طلقته وبنها وصادت اليه بعد اخر
 عادت بثلاث لو خرج وتبين لو اتمه عند تجد
 وثاني الامة بما بقي وهو الحق في ذوقه المص
 ذوقه ولو اخرت ملة في الثلاث فتمسك
 وبنه الزوج الثاني بعد حوله **والنقد**
في الملة الاول في عشرة ما كان ثلث على ثلث

معدتها

معدتها واول عدة نعة عند ختم شهران وامة
 اربعون يوما ما يقع السقط تامر ولو تزوج
 ثم كثر بعد عدة ختمه ثقات لا تنقض
 او ما تزوجت باخر تصدق لان المدة
 على الزوج في المدة الحرة عن المدة الحرة
 تزوجها حتى ينقسم حاة الزاوي
 قالت طلق فلا تاتم اراة تزوج نفسها
 ليس لها ان امرت عليه ام اكبر نفسها
 شبع من زوجها **المسألة** **الطلاق** **فخر**
من قسم المقتله **فخر** **المسألة** **الطلاق**
 لا تنقض نفسها وقال الا زوجي ثم رفع
 الامر للثالث فان خلت ولا مئة فالا
 عليه وان طلقه فلا شيء عليها وانما في ذلك
 بزاز به وفيها خبر الله للمها نلا للمها
 باخر لم يخلو عاينا التي قلت في دابة
 في الصحة نعم الجواز تنه وبها الولد
 في الخبر بخلافه ولو غاب عنها حرة
 في المدة في طلقها وبعد صحتها **فخر**
 في طلقها في الاستحباب في به وفي طلقها
 في طلقها في طلقها في طلقها في طلقها
 عليه باخر قال في به في طلقها في طلقها
 كان في طلقها في طلقها في طلقها
 ومدة المرأة في ذلك **المسألة** **في** **المسألة**
 الحق به كالمدة بعد حرة في طلقها في طلقها
 طلقها في طلقها في طلقها في طلقها
 قبلها وامة اخذ بالثلاث **فخر**
المسألة **المسألة** **المسألة** **المسألة**
 وشرا على الحرة على ترك قربا بها به ولو وصا
 والمولى هو الذي لا يمكنه قربا من امة الا
 يثنى شق بطنه المانة كثر وامة الحرة
 وشروطه بطنه المرأة ولو فيها مودة **فخر**
المسألة **المسألة** **المسألة** **المسألة**
 ولو اراء وانت طلق ثم طلقها تزوجها
 لثالث بالثلاث بان تتركه وامة الزوج
 للمها في وعدهما الكفارة **فخر** **المسألة** **المسألة**

رخينة

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

عن

فعلوا لولا وتمتع بان لم توطأ احدا له وحيثما
ولما كان باسده والهاو له ملاك وصحاح
لا والسيادة على السلم فخرج خوف وصنع
ووجد الامني والناست لا يمانر احدا له
او من نفى حسب الولد منه او من عنى ولا الله
او بالله الولد المني به اي بوجت القذف
وهو المني عند القذف او بعد العزو والقيام
فان قذفه الزمان لا يبطئ الحق في ثبوت وقصاص
وحقوق عباد جودهم والافتعال له التزويج
ان تاعرضا به لغير خبر لاني ان اقر بقذفه
او ثبتت عنه باليمين فلو انكر ولا ينعينه
لها لم يمس خلف وسنة على الاعان فان ابي
حسين في بيان او كذب نفسه بعد الوقت
فان لا عين لا عين بعدد لانه المني تلو يد المني
اعادت فلو فرق قتل اعادة مع حصول القذف
والاحصيت حتى فلا عن او قصد قد ثبتت به
الاعان ولا عدوان مستفاد اربعه
بأقرار قذفه او لا يفتي بالنسب لانه قوله
فلا يمس فان قذفه له ولو استعاض به بغيره
في الضرر على ما اذا لم تعف المرافعة المستعمل
في الشهر فبها بعد امتناعه لعدم وجودها
حيثما واذا لم يمس الزوج شاهد الزنى
او قذفه وكان **احدا** القذف بالغا ما فلا
طافنا خذ الاصل ان الاعان اذا استعمل
من حيثة فلو القذف صحيحا خذ الاصل
ولا اعان وان **سلي** شاهد الحاك ايها لم
تدعي ومن **احد** كما في قذفه عليه كما لو
قذفها حتى والاعان لانه خذته كدته بغير
حسم الخذف الا اناب وهذا استخرج ما يتم ويصير
الاحصان عند القذف فلو قذفها وهي امته
او قذفه استلقت او عقت فلا جدو والاعان زيل
ويستطاع الاعان وهو وجوبه بالطلاق **الاعان** من
لا يعود بتمت تزويجا بعده لان الشاقل لا يعود
وكان يستطاع بزمانها وقطعا ببنيتها وبزمنها
ولا يعود قولا شملت نوره ويستقطب نورا شاهدا

الاعان

الاعان وعيبته لا يستطاع او على الشاهد او تسق
او اوردت لوقال لزوجه وثبتت وانت صبيته
او كونه وهو لا يكون يهود فلا اعان واستا
لغيره بخلافه وثبتت وانت صبيته او امته
مستد اربعين سنة ونحوها انما حيث يتلانا
لاستحقاقه وصحته ما يطلق القذف بشرط
من كتابه او سنة فان القذف لو اقر باسده
ينقض الحلال فلو اقر بان قبل تزويجه الذي
وتبع الاعان عليه وبشرطه ان لم يرضى بالزنى
صحي ولو زالت اهلية الاعان فان ما يرضى
زواله كخون فرق والاول ولا اعان فقامت
احد صفة وكل ما يفرق فرق فانها راحة
ومعاودة اذ المني بوجت لا تستلزم له
يعرف الحاك حتى عزله او مات استغفله الحاكم
الثاني خلافا لغيره واختاره لو اخطا الحاكم
منها بعد جود اكثر من كل منهما حتى ولو
تعد الاقل اى مرة او مرتين لا ولو فرق بعد
تعديه قبل الاعان ثمة لانه يجهده فانها راحة
تعديه في الخبر بقدر المتأخر الحق اما ولا تستغف
تعديه وعلمها بعد الاعان قتل الفرق كما مر
فيها بقدر العدة وان تضاف الزوج بوجت في
الحال بيمينه من ابيه والحكم ما به بشرطه
لما كان يكون المني في حاله يرضى عنه الاعان
حتى لو علق ويحيى اياه كتابية فثبتت ان الشا
لم يفتي لعدم الاعان واما مشروط المني فثبتت
ميسورة منه كونه في الدار وبشرطه ان كرس
بشبهه ولو لم يمانر مات الولد المني من مال
فاذني نفسه خذ المني وله بعدها كدته نفسه
ان سلبها خذوا ولا كذا ان قذف عتقا خذوا
صحة قذفه او زنت وان لم يخذلوا والعدة
والماضي اليه تزويجا اذا خرجا واحدا من
اهلية الاعان في الاعان لو انا اخر من
احد صفا والاعان طواف ذلك المني بغير الاعان
مثل النفرين فلا يرضى ولا يرضى به بالبنية
مع قضا الدار وهو انما شهدوا كذا الاعان

[illegible][illegible]

١٠٠
 في البحر قد علموا انهم لا اله الا الله
 لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
 لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله

[illegible]

والحمد لله

فأدعت من وقت الطلاق لمن انصف بزاز يزوج
الطلاق المهر من وقت البیان ولو شهدا بطلان
ثمة بطلان بعد ما ألتفت بالثقة فقلت وقت
السبابة ما ألتفتا بخلاف ما قالوا فقلت
منتر زمان ما من الفتوى إياها من وقت القرار
في الإساءة وقائت ادركي وحجت الحق والبر
ولها الفتنة والسكنى وأن صدقته فذكر له أن
العدان وطهر الزمة برهان اختياره وألفقه
وأسوته أسلفه ليعتقون فوجها على التسليم
خاتبة بينها وإياها ثم أقام مقامها فأنما منتر
طلاتها تستحق ما بين السكنا وأول
الطلاق جوار التسليم إياها ثم أقام مقامها
فأن المستطاع ما بين الناس تستحق والاد
وذلك الخاطبة ما بين الناس وأستعمل
والتسليم والاد هو الصحيح وكذا هو
الاستعمال مستقر على التسليم وجب صدقته
بعد وقت الطلاق وبعد وجوبه في التمسك
وأما بعد العقد من غير ما تضمنه أو أخرجها
فكأنه بعد العقد لعدم إيقاع المنة أو المنا
أما إيقاع المنة من الزوجين فتركها إيان يقول
ببطلان تركها وكذا هو بطلان الطلاق والاد
تخصها بالإلزام والاد ولو لم يخلو والاد
فتركها شرف الاديان والحقوة في النكاح لا يند
لا ترجع العدة والطلاق لا ينتفع به
الطلاق لا يفسخ جوفه ولا ينتفع به
الزوج براءة ذات صدقته والعدة
تخله وكذا هو الطلاق فتركها على ما هو
تخله المنة لأن المهر إنما يصدق فيما لا
تخله المنة الطاهر ولو أياها السهر وقامعة المنة
ولو ما يفسخ فأنما لا الحرة سنون وبوأدعت
أربعون تأملت مع المستطاع تأملت في الرجعة
وتأملت في إيقاعها فخلوا تأملت في الرجعة
حسنة وعطرن وكذا للناس ما كره الحاض

وقت

五

77

فليحيا حيا مفعلة لوم فاسد وطلتها
تدلوله ولو كان **وجب عليه** تمام وعلها **عد**
مستداه لها متضمنة في دين بالاولى لبقا
 انش وهو الورقة وهذه إحدى المسائل العشرة
 المسندة على ان الذخول في النكاح الاول دخول
 في الثاني وقول زحر اعدة عليها فخلوا الا وراج
 انكاه المص بما يبول وجزم بان القاضية المقلدة
 خالفه مشهور مدعيه المستدرك في الاصح ولو
 ارشئ الا ان ينس السلطان على العاقل الكبر
 فيشوع فيصير جنسيا زحرا وهذا لم يقع من
 الواقع خلافا لما يحفظ **فمنه** **ببر** **حامل** **الزيت**
زيج **وامت** **عنها** **لنعت** **عنه** **اي** **جسعة** **او** **ا**
اعتقد **واذ** **للك** **لم** **زنا** **تكره** **وما** **اعتقدون**
ولو **كانت** **الذميمة** **حاملة** **لنعت** **ومنعها** **الانكاح**
الاول **لما** **اذ** **اعتقد** **وهي** **الذميمة** **اول** **للقبا**
مسل **وامت** **عنها** **تعد** **انكاحا** **طبا** **في** **الزنا**
تعد **للك** **والاعتد** **سببية** **اقول** **لست** **بما**
الذم **لان** **الذم** **حش** **وحش** **الجماع** **حيث**
حقا **القبول** **والحق** **حق** **بالجماع** **الا** **الحامل** **خللا**
بمع **نزوها** **الا** **بما** **منفعة** **بالان** **في** **بطلان** **الاول**
فانك **الذميمة** **جسمة** **خرجت** **الانكاح** **الاول**
او **مستداه** **لما** **استل** **اوصاف** **فمنه** **لما**
او **مستداه** **بالجماع** **الحامل** **لما** **و** **للك** **الاع**
مرا **انه** **معلق** **بالجماع** **الحامل** **لما** **و** **للك**
لوز **وج** **مرا** **العز** **وطبا** **لما** **للك** **و** **للك**
المز **و** **للك** **لا** **يدبر** **به** **بنيق** **وهذا** **احد**
المز **مع** **العلم** **لانه** **زنا** **المز** **بها** **ان** **م** **على**
زوها **و** **لست** **في** **الوجبة** **لوز** **زنت** **المراة**
لا **بها** **زوها** **لما** **لست** **لعل** **لعل** **من**
الزنا **فلا** **يسقي** **ما** **لما** **لست** **لعل** **لعل**
لما **لست** **لعل** **لعل** **لعل** **لعل** **لعل**
الاول **لما** **لست** **لعل** **لعل** **لعل** **لعل**
على **الاول** **لما** **لست** **لعل** **لعل** **لعل**
بقي **لما** **لست** **لعل** **لعل** **لعل** **لعل**
او **لست** **لعل** **لعل** **لعل** **لعل** **لعل**
لما **لست** **لعل** **لعل** **لعل** **لعل** **لعل**

حيا

بخنا ان ظهر حيا نعو الاول في القنبية ولست ثم
 القنبية مع سعة الحز تكنت اخر لم يص اذ لم
 تحس فيها المات حبس وان لم تكن حاديت
 قبل الاول وان من لا تحس لا تحس فيها
 لانها انما بقول كنت طلقا واخوة وصنت
 بعد بقول من مفعولها عند الناس لم تقع
 الطلاق والاشقة ولو حكر عليه بقوله التلا
 بالذميمة انكاه فلو حكر انكاه طلقا قبل
 انكاه الذميمة لم يقبل بحره وفيه عن الجوهرة
 اخرها انه ان زوجها الغائب مات او طلق
 او انا او انا حاكم كتاب على بدقته بالطلاق ان
 اكررا بانها حق فلا يباشر ان نفقه ونزوح وكذا
 لو قالت امرأة لرجل طلقني زوي فاعتقت عدتها
 لا يباشر ان يتحيا ومنه عن كافي الحاكم لو شكت
 في وقت مته شتهين وقتت بيمينين به احيا
 ومنه عن المحقق كذا من في مده حمله لم يسقط
 الطلاق وله نكاح اختها على غير ما قد راا المكارن
 جازم ولست لان من نصف حوال ثقت بيمين
 ولم يقصد نكاح اختها في الاصح في قوله
 دون المقتة **ومسل** **في** **الجماع**
 حاكم بما باعد ومنه مروي في ما يجر وهو لفة
 كذا في التاموس ترك الزينة للعدوة وكذا عن
 ترك الزينة وهو حاكم لفة بان او شكت **تعد**
 بيمين الحاكم **حاكم** **للك** **للك** **للك** **للك**
 صحيح ودخل بها بدليل لفة او كانت **تعد** **تعد**
لوز **وان** **امر** **ها** **المطلق** **والجبت** **بترك** **لانه**
حاشا **لها** **الا** **لست** **على** **ذات** **نعة** **النكاح**
ترك **الزينة** **علي** **او** **حريرا** **وان** **استطاعت** **استا**
والطبيب **وان** **لم** **يكن** **لها** **كسب** **الافعة** **للك** **ولو**
لما **لست** **لعل** **لعل** **لعل** **لعل** **لعل**
والمرقة **ومضوع** **بغير** **او** **ورس** **للك** **للك**
للك **او** **للك** **و** **للك** **للك** **للك** **للك**
للك **و** **للك** **للك** **للك** **للك** **للك** **للك**
للك **و** **للك** **للك** **للك** **للك** **للك** **للك**
للك **و** **للك** **للك** **للك** **للك** **للك** **للك**
للك **و** **للك** **للك** **للك** **للك** **للك** **للك**

ط

الصواب فساد
 النكاح انه

ت

وبه يتغير فيه ملكها من لزومها له بغيرها انما
الا بغيرها المستوطنة الموقت بخلاف صار الزمان
وشه اجزاء اذ اراها من زوجها وما يسكنان فيه
لا بغيره لو دخل بها في منزل كانت فيه باجره
به بغيره قتالت له اجرت بان المنزل بالكر
عليك الاجرة ولو عليها انما العاقبة بزار
ومنه انه انما سكت بغير الحارة وتلاوتها
يتم او بعد الاستقلال فالاجرة عليه فليحفظ
وتبعها بعد اطلاق الوضوء والنفقة
مذراهم وقد اشرنا في الاختيار وصرنا له الميم
لشرح الجمع للميم لكن في الحر من الميم الحق
ان شاء الميم فمها اصنافا او فو ما له وام
ثم ينفذ بالامراءم وفيه لوقوت على نفسه بالام
ان يرضها للنفقة لئلا يلزمها فرض لغيرها
من الخصال فانه يرضه كما ان يرضي الميم
للمس الثوب ان الزينة حننه **والمهر**
حنه وسر الا وما يدق به اذ يرضه بغيرها
وقرنا وحده هذا انما ينفذ لغيرها اجرتها
بغيرها **فانتهى** **والمهر** **والمهر**
والمهر **والمهر** **والمهر** **والمهر** **والمهر**
اعتبارها في التفرقة استنبط من هذا انه لو
كان لها نفقة من فرض خوفا لا يستعمل الزوج
ذلك بل يجب عليه وقد اشرنا في امرها انما
اعتبارها ولا يشترط فيه جوازها وذلك خرام
لمنه كسويتها انما لكن فترضا الميم عنه عن
المحقق لو رقت انه بلا اجاز يدين به فله
مطالبة الا بالنفقة الا اذا سكت انما عليه
فلورقت به اليه بحرم عليه الانتفاع به وفي
عرضه بالزواج كذا الميراث في الجاهز وذا
للنفقة ولا شك ان المعروف لا يشترط فيحقق
العمل بالمرأة الا ان يرضه عن نفسها لغيره
تقدم من الفاء للنفقة حاتمته فقلت نعم ان
مطلبة النفقة بغير شرطه دلهي فلا تستطاع
المدة ولو فرض لها كل يوم او ثلثه لم يكن
قضا مادام التمتع قلت نعم المأنة وقد اشرنا

تقل النفوس باللو بعده يصح جملته ومن شهر
مستقل لو شرط في العقد ان النفقة تكون
لغيره من غير نفقة برؤا كسوة كسوة النساء
والنفقة لم يلزم لها بعد ذلك طلب
النفقة بغيرها ولو حكم بموجب العقد ما كان
يرى ذلك فليحقق بطلان العقد ما كان
والنفقة بغيره لوجوب الحق بغيرها ذراهم
هل للشافعي بغيره ان حكم بالنفقة من قال
الشيخ قاسم في موجبات الاكل لا وعليه
حكم الشافعي بالنفقة من ليس له الحق في نفقة
فاحفظ له انما نفقة الغرض طمان بالام
مؤا اطلاق الفرض الشافعي ارضها بذلك وفي
السراعية ترضه كسوة ذراهم ورقت وتنفق
بغيره لغيره ترضه وتطلب كسوة فاسا لغيره
نعم وقال بما ترضه النفقة لها نفقة باخرى
بخلاف اسراف وسرفة وهلاك ونفقة بحرم
وكسوة اذا احترقت بالاستقلال المعتاد او
بغيره لغيره اخرى بغيره ترضه
فانتهى **والمهر** **والمهر** **والمهر** **والمهر**
او لم يرضها بالنفقة فلو لم يكن فله
الحكمة ولو خافها فادام له نفقة لغيره بازا
فلا ملك اخر خارج خافها بل ما زاد عليه
لو خرق لائمة بغيره لغيره لغيره
في الامم والنكاح في الاعمال ولو بغيره
اولى خاصة **والمهر** **والمهر** **والمهر**
فرض **والمهر** **والمهر** **والمهر** **والمهر**
الشافعي نفقة زنت انه يخدم كذا استنبط نفقة
الجميع ذكرا الميم قال في الحر من العاقبة وفيه
ناخذ خاتمة وفي السراعية وبغيره نفقة
خادمها وان كانت من الاسراف فغيره نفقة
خادمه وعلية الفتوى لا بأس في نفقة
فانتهى **والمهر** **والمهر** **والمهر** **والمهر**
فانما نفقة العاقبة لا بغيره لغيره
فانما نفقة لغيره لغيره لغيره لغيره
الزوج وبغيره نفقة بغيره لغيره لغيره

من اجل الزوج يوذنها وتعلم الحكم من الملقط كفايته
مع الاحتياط الصرا من ذلك من زوجته مثل ان يسه
يعت من دار طاعة ولا يلزم ان يزوجها
وتأمر بالسكنا بها بين جيرانها من حيث يستوي
سراحيه ومفاد ان البيت بلا جيران ليس سكا
سرعيا خرقه الزهر وظاهرا من وجوبها والبيت
ثانيا عن الجيران لاسيما اذا احتشيت على غفلتها
من سعة فقلت لكن تطابقه الشرع لا يعم
ان ما لا يجز ان له غير سكن شرعي فبينه ولا يعم
من الخروج الى الله الذي وكل جمعته من
طاعتها على ما اختار في الاختيار ولو اوجاز
تلاوا خاضعها فعملها فقامه زه ولو كافرا وان
الزوج فح ولا يعمها من الدخول علمه لا
يعمه ولا يعمها من الجوارم وكل شئ من الزوج
ولما الدخول زلوا ويستم من لغيره فح
منه من البيت انه اقر عارها على طهر
الغنا والى يانه بيني خانه وعلمه من ان
الاحتياط وعاد به والوليه وان كان كذا
عاصيه كاترة نالك المهر في الجوارم
القول وطهر ولو ثرا لا يعمه ولو كافرا وعلمه
لنعم حته على فرض الكفاية ومن جملها العلم
لنازله المنع زوجها من سواها ومن الجوارم
النساء وان كان بلا تزين وكنه سرور اخذ
تأله النافذ وعلمه النكاح فلا خلاف في من
للعلم كلفه بعينه وكذا في النكاح لا يعمه
للان وان فرض النكاح بانواع الزوج
منه سفره فيه واستحسنه في السر ولو فمقودا
وطهره وعلمه كغيره من اشلى والنكاح الوص
فقط فلا تقرب لماله وأخيه ولا يقرب منه
لانه قننا على الغائب في الملاء من مشرجه فتر
وطفا ما خلافة بينه وبينه ولا يباع مان
الغائب انتقا عندا على من يقربه عند
للاعتق ولا على الدين ويبدأ بالاول ولو لمقتضا
الافق من حفظه ولا يزوج وينزل قوله الموضع
الرفع للنكاح لا المذون الا بينة او اقرارها

جروسي ولوا فقتلا لا قرض شيا بلا رجوع
والزوجية وبثارة الولاد وقد الحكم ثابت
انما علم قاضي بذلك اي مال ووجته ونسب
ولو علم باحد هذا اوجب للاقرار بالقرابة عين
ولا يعمه هنا لعدم العلم وكذا في اي اخذ
بينها كنبلا عما اخذته وجوبا في الاصح وعلمها
معه اي مع الكفيل احتياطيا وكذا على اخذ
نقطة فلو قرأ نصهر فابن المال كما تاول
ان الغائب ثم يعلل النكاح ولا كانت تاشبه
ولا مطلقه فعمت عندها فان حضرا الزوج
وترهن انه او قاضا النقطة طولبت على كفاها
بردها اخذت وكذا الولي منهن وذلك
ولو اقرت طولبت فقط لا تعسر على غائب
او ما الزوجية منة على المتكاثم او الغيب ولا
تقر من ان سره لا يمتد اذا قامت بعينه
ولم يمتد ما لم يستند به ولا يقرب لانه
قاضي على الغائب قال زفره رها اي بالنكاح
شبهه اي بالنكاح وعلى الغناه انهم يزوجها
لما حقه من رها وعاد من النكاح ويقت
قما يقول زفره فلهذا فلا ريب في وجوبه وتعلم
تقبل بعينه على النكاح ان لم يكن عالما به ثم
يفرض له وامرهما بالانكاح والاستدانة
لترجع عود تحت الملقط الزوجي والابان
ولا يعمه هنا رفق ولو جردت
نعمه كفاية ليعلمه والسكن والمسرة ان
طالت الحق ولا تقطع النعمة المعروفة كمن
العدة على المختار وازية ولو ادعته استندوا بالمر
فلهذا النقطة فالحكم بانكحها بالمر ترفع الجدل
فالما النقطة ان سكتين من طهر فلو عشتا
تنبين ان لا حيل فلا يزوج عليها وان شرطه
لانه شرطه بالمر ولو صالحا من نكاح الدين
ان بالاسهر من وان بالحض لا يعمها الا في
النقطة بانها الملهة ولا يعمها ولو طاملا
الا اذا كانت له ولها من ماله من ماله
فالما النقطة من كمال الما لوجوه ونسبها

[illegible]

五

[illegible]

ولو

[illegible]

فرايه

[illegible]

والله اعلم الساج والسطح والمسير ونحوها
والعبد والرومان والوطب خلافا لما خلاف
عصرو العرب العرف بحيث يعلم ما به تأكيده
ذ كرم النبي اخرجهم من الجحوى ما ليس من
جسمه ما نحن بحسب ما كل جسم وعسل
وسطر من المرجع فيه الى عادات الناس من بلاد
لا حشر فابعد وسلم وسكره تعلمه من
الظلمية والادام ما به علمه من الجواز الخلف
به كقولهم ومنه من الذوم والذوم والذوم
والجوز وقال من هو كقولهم من الجواز الخلف
في الجوز من التذويب وفيه فاما كل وجهه فابا
كثيرا ويحب وجوز وعف ويطع وقيل وسكر
الغوا له لغير اذاما الا في موضع وكذا في الجوز
فابا اعتنا اللغف وما في البدائع الجوز
فالجوز ما به اذام **فروغ** خلف لا يعلم
والاخر ضلوة الاخر انقلد كقولهم في
ذم لم يحسن الا صاحب التفتك له وكما
الاذا وهذا ان وجه طبعه ونزاع الاعمق ان
عنه ولا انظر لثبات طبعه نازع الا ان
فلا ننظر الى من اوجبه او اعلا الجوز
والى زاييه ونظيره ويطع حشوه في المسح
عسر اليد الرجل عرض عليه اليمن فقال
خالق الصبي ذاق العشر فنه من مال الله
هذا هو المظهر وبق في ذم الحشوة في
انه يسهل لغيرها فافهموا الصبي في ذم
من العاقبة في الحكم ان الشاهد في ذم
فتقول في الصبي في ذم الحشوة في ذم
اي في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم
الزمن في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم
الحشوة في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم
الحشوة في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم
الحشوة في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم

فانظر

نحوه

كليلة ما نفاذ فاما علمه في اوشع بشر الدين
يجتهد البدوي الحظري ويطلع في العبد
اي الروال في الجوز الاستيعاب في الجوز
العشيرة بعد صلاة العصر قلت وعرفه من السام
الى من قبل الفيل العبد في الجوز
انقلد الى الجوز في الجوز ان اكلت او قال
بشرع او لم يستع او حشوه في ذم الحشوة في ذم
فانظر في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم
الحشوة في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم
الحشوة في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم
الحشوة في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم
الحشوة في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم
الحشوة في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم
الحشوة في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم
الحشوة في ذم الحشوة في ذم الحشوة في ذم

نحوه

في الفتح عزمه مطلقا للعرف وعلية الدور والمفتي
 بل في الخبرين المتقدمين انه لا يحسن قراءة انكثت
 في عرفتنا انتهى وقواه في الشرع لا يه فاما ولا
 فذلك من كثرة التشويه لمع مخالفة العرف
 ونقاس عليه القادر من يمكن تعلم علمه والفتح
 واسما لا يحسن به انه كلام متكلم انتهى فغير
 المتكلم او في فتا تملح **حلف لا اقتران التران**
حلفت بالقرعة في العجلة او خاومها ولو قرأ
القسعة فان نوى ما في الفلح حلف والا لا
 لانهم لم يردون بها القرائن ولو قلوا لا يقرأون
 ذلك او كتاب فلان لا يحسن المتكلمة فيهم
 به بفتي واقعات **حلفت لا اعمل فلانا اليوم**
 فهو في العبد من لغير انه اليوم لا يفتد
 فهو فان نوى الهلاك منه في ايام الحفنة فلا
 قال **السلطان** لا انا انك لا تقوى على العمل بانه
 لعدم استعمال العبرة او فمطلق الوقت فانه
 حلفه ان يعمرا ان تقدم زيد او لا فاما ان
 نادى او حتى نادى فانه لا يفتد به فاما
 او قبل اذ نه حلفت ولو بعد ما اقبل بجعله
 القوم والاذن غايته لعدم الكلام واليهما
 زده قبلها **سقط الحلف** فانه ساقط اذا كان
 قد مضى فقال امراته طالق انا ان يقدم ويمنع
 تكن للذات بل للشرط لان الطلاق مما لا يفتد
 النافذ فلا تنفذ بقدمه بل بوفته **ولو قال**
لغيره والله لا املك حتى ياذن لي فلان وقال
لغيره والله الا اقام ذلك حتى يفتي علي حلفت
 لو ففته اليوم فافت فلان **فصل الاذن او يرضى**
من العبد فانه ساقطه والاصل ان الحالف
 اذا جعل كمينه فانه وفاته الغاية بطل العبد
 فلا يلزم في حلفه **اذا كان وما دام وما كان**
غاية تنهي العبد بما فلو حلف لا يفعل كذا امره
 بخلافه فخر من ربح ففعل لا يحسن ان يشاء
 العبد وكذا لا يملك هذا الطعام ما دام وملك
 العبد فباع فلان بفضه لا يحسن ما كل ياقبه
 لانها اليه يبيع البعير وكذا اذا افادك حتى

تعتبر

تعتبر حتى اليوم او حتى اقدمك الى السلطان
 اليوم لا يحسن فخر من ربح ففعل لا يحسن ان يشاء
 اليوم لا يحسن فخر من ربح ففعل لا يحسن ان يشاء
 حلف ان يجره الى باب القاسي ويخطفه فاعرف
 الحلف او اظهر شهود سقط العبد لفتنه من جهة
 العبد بحال ان يكون حاسي قرياب العبد في الامر
 وفي حلفه **لا اعمل له اي عند فلان او يرضى**
 او عند فلان او لا اعمل له اي عند فلان او يرضى
 او لا يملك طاعته او لا يركب ذنبه ان زالت
 اضا فته يبيع او طلاق او عداوة وكله لا يحسن
 في العبد وخوفا فملك كذا اذا اراد ان يفتد
 او لا يملك المذهب ان العبد ساقط الا اعتبار غنه
 الاخر فكلان كالتوب والذاريه في
 تكلم عه العبد من العرس والصدوق لا اذا اراد ان
 لا يملك تكون الدار بكونها في العمل بانها
 بالملك بالطريق الاولى فتفتد ان اشكال هذا
 العبد حلف لان الحرف جرح لذاته والايستد
 وله يبيع لا يحسن **حلفت بالحق** بان اشري
 عدا او تزوج بعد العبد لا يملك صاحب هذا
السلطان فلو حلف بغيره فانه حلف لان
 الاضا فته يبيع او طلاق او عداوة وكله لا يحسن
 الزمان والحلف يسكنه مما سلكه شهر من حين
 حلفه لانه الوسطا وفي اي السنة وما فيها
 على الحلف بدافع وشرة الشر وراس الشهر
 اول السنة منه ونومها واوله الى ما دون
 السبعين **احد اذ انشئ سنة عشر يوما**
 فلو حلف ان يصوم اول يوم من اواخر الشهر
 واخر يوم من اول الشهر فام الى ما عسى والشاوي
 عشر والصف من جن الفاشوا الى البسه ضد
 التفتاد ان في حلفه لا يملك الدهر والاي
 هو الحلف في سنة حاة الحالف عند عه الله
 وهو منكر لم يرد وقال **لا اعمل له** وغيره لا يفتد
 انه اذا امر به من الامام حتى يوجب الاثاق بولها
 فهو في السنة لا يفتد الاثاق من اربعة عشر
 مسبعة وتقل اذوي عز الامة الاربعة يلعن

ما فوي

في مسئلة

A detail of a manuscript page showing musical notation on staves. The notation consists of black neumes on four-line red staves, with some text written below the staves.

الليلة

بسم الله

كان له مال وله عروضة وشياع وده وافر الخيرة
 لم يمت خزانة الكرامة لا يفعل كذا لثمة على الابد
 ان الفعل يقتضي محبة واستمارة القلبي والقلبي
 فعله الخلفي عليه من حيث وانفصلت بحسبه
 وما في علم من غيبه فهو فعله مرة اخرى
 لا يحسن الا على القول بمره ما وقت كواله الفعل
 اليوم فحق اليوم قبل الفعل بل لو وجد ترك الفعل
 في اليوم كله وهذا ان ملك الخائف والمخوف
 عليه برأيه من القديم والوجوه الخائف في يومه حيث
 علمه فاعادنا لاجلهم ولو كانت له دفعه من
 بان الشك في الاثبات كخسر والواجب هو المستحق
 ولو قد صارت وقت فغير هذا الفعل حيث ان فعله
 والابان وتم الناس بكونه او بغيره الخلفي
 بحسبه كانه مسئلة الكوثر في حلقه والاعمال
 كمال واعماله لغيره في مقتضى حاله في
 ففعله بغيره لا يشترط ان يكون له من
 المصلحة في مقتضى حاله في مقتضى حاله
 بحسبه بغيره واذا استقبلت لانه في يومه
 عول الى مقتضى حاله في مقتضى حاله في
 فتح ومن هذا الحسب ان لا يشترط ان يكون له
 لو فعله لكان في مقتضى حاله في مقتضى حاله
 عنه ان لا يخرج من المبدأ لا باذنه ففعله
 حال قيامه من انكشافه لان الاذن انما
 من له لانه في مقتضى حاله في مقتضى حاله
 لو فعله لا يخرج من المبدأ لا باذنه ففعله
 الزوجة خلافا لاجلهم من انكشافه لان الاذن انما
 التبعة في مقتضى حاله في مقتضى حاله
 ففعله لا يخرج من المبدأ لا باذنه ففعله
 الزوجة خلافا لاجلهم من انكشافه لان الاذن انما
 التبعة في مقتضى حاله في مقتضى حاله
 ففعله لا يخرج من المبدأ لا باذنه ففعله

وغيره

يكن الشئ في الشئ المشهود فلا يحسن لو فعل
 لا يشترط لوجه ربه وان دخلت الزوجة الى حلقه
 فتح وحسن حلقه لا يشترط في مقتضى حاله
 في مقتضى حاله لا يشترط في مقتضى حاله
 ففعله لا يخرج من المبدأ لا باذنه ففعله
 الزوجة خلافا لاجلهم من انكشافه لان الاذن انما
 التبعة في مقتضى حاله في مقتضى حاله
 ففعله لا يخرج من المبدأ لا باذنه ففعله
 الزوجة خلافا لاجلهم من انكشافه لان الاذن انما
 التبعة في مقتضى حاله في مقتضى حاله
 ففعله لا يخرج من المبدأ لا باذنه ففعله

والله اعلم
 والله اعلم
 والله اعلم

فولادته ان يكون سكا
 لا قدس في باب العين
 ولو بها

ثاني الحذود من لفة المئزر

في سنة اقله ثلاثة والربع سنة وثلاثون
 سبب بان ما بين السنة والواحد والربع
 في سنة ولا يكون غير الضم
 في السنة ٢٥٥

مذاکر

الحاجة لله في شرب وشربة وإن من المالك ونعت
تلقته بالرجوع لعلك تلبث أو لمست أو وليت
الشيعة لمحت ما عزا علي بها زوجته فسقط الحد
عنه وإن كانت زوجة للمسلم لا بعتة ولو تزوجها
بعد ما يبعد زنا أو اشتراها لا يسقط في الأصح
أقدم الشيعة وقت الفلح عرو من كفتين 2
فما جنى موت ويصفون كصفوف الصلاة
لوجه لها رجم يوم نوح أو رجم أخوت فلولا
شخص أو قضا عليه بعد التماسه بعد وبعث
أن يجر لا فتناته على الإمام فهو لو قتل أي قبل
الفتنة بعث المفسد في الجهد والله في العلم
لأن الشبهة في العلم بها لا حكم لها في الشرع لما
يذكر أن الشبهة في العلم بها لا حكم لها في الشرع لما
يخرج من ترجم العا في حضورهم فإن أبو الهيثم
فما أو قطعوا بعد الكفاة أو بعثه في شرط
الرجع لغوات الشرط لا بعدون في الأصح
يعتبر من الإهانة للشبهة في نفس الأجنبي أو
حز من أوقته ولو بعد الاعتقاد بالإمام
من الفتنة والمردود في الخصم التام في قصد
في الموت والبيعة كما في الإمامة من الناس
في كفت وخصوم كعشر بلازم بالدار الأولى وما
تتعلق لهم من الكمال لفتنة واليه في الناس أقدار
في الهوان حضورهم ليس يسترط قهرهم كذلك
فلوا منعوا لم يسقط وبعده الإمام أو مقرا
من تنقضاء أنه امتنع من أجل العقوم أو جهه وإن
أمرهم لموت فشرطه نفي من سبني الله لو قال
أنا من شرب فمقتل على هذا الأمر وسعك
وجهه وإن لم يبرأ من الحق وذكره للعلم الرجوع
فصل لا يحرم الميراث وعشقه كفن وصلى عليه
وسجده عليه الصلاة والسلام على القافية
في الحسين عليه السلام ما ثابن حرا وصلى عليه
بعد صلاة النقص والمرا بالخصومات في الأئمة الحرة
وذكره البضاوي وغيره وقوله في القافية
على الأناث على الذكر لكنه تكسر القافية والعبد
والعبد سيد به في الإمام ولو قتل على ما

الظاهر لا يؤولهم ذكره إمامه الإمام ثم يسقط اعتد
له في الصلح من السبا طاعة الطاعة من سبنا
بين الخارج وغير المولى وتزوج بها به خلازا ليستر
عورته وفي جملته على يد له خلازا راسه و
وخرجه قلة صدره وطبقة ولوجده في يوم
حسن بموا اليه ومثله في اليوم الثاني آخره
على الأصح يومه وقال علي رضي الله تعالى عنه
يقترب الرجل من المرأة فاعية في الجهد والتعا
عنه و على الأرض كما يفعل في شأنا فانه لا يجوز
يهر وكذا بعد السوط لأن المشترك في التبع إلى كمال
ولا تنزع لها إلا القوة والفتنة وتقترب حاله
لما روى ويجعل لها في صدرها في الرد وخاثرها
لغيرها شيئا بما لا يجوز المحرم ذكره الشفيع
ولا يربط ولا عسل ولو هرب فإن مقرا لا يبيع ولا
اشتم حتى يموت كما مر ولا يبيع من جلد ولا يبيع
المعصن ولا يبيع من جلد ولا يبيع من جلد في المعصن
وفسر في الهانة بالمحس وبه وأحسن وأبسط
المفتنة من التعريب لأنه يهود على موافقها بالنقص
الأبصار منه وتعرض في من اللصام في ذلك
فصل لا يهر ورجع من نفي أو لا يجلد حتى يبرأ
لأن بيع الياس من نفي فتنه عليه غير ويقام
على حامله بعد وقتها لا يملك أصلا بل يخرس لو
زناها ببعثة فإن كان قد ضار الرجوع حتى
ونعت الأهل الذين كانوا ومن ثم يبيع حتى يفتن
ولو ادعت الخلع فيها الغشاق فإن فتنه
ستسقط من غيرها اختيار وإن كان الخلع فليعه
النفقة من لأنه مرض وشرائط احصاء الرجوع
سبعة الحرية والتلفيق عقلا وكوفا والاسلام
والولي وكونه بكتاب صحيح خاتم الدخول لها
بصفة الاحصاء للمدة في وقت الولي احصاء
فلو بها شرط الضرورة الأخرى محسنا فلو لم يأت
أو الحرة عيدا فلا احصاء إلا أن لها بها العتي
فصل الاحصاء به لا يملك حتى لو زنا في سبيل
ثم اسلم للرجوع لم يملك وفي شرط آخره كمال
وهو أن لا يسل احصائها بالآلة أو قلة أو ثبات

[illegible]

مطلب
فرا

221

[illegible]

في حق الله تعالى

قوفو الحمد عند الامام يعوضاني راي
الاعاصي ما في العمر

تو قالا احضار ان يكونا فيها مشهد الختان اعم

أخذ خذوا القنفذ ان طلبة القنفذ وادبروا
وان مات منه هدر خلا فالأموال دية ربحه في بيت
المال انتقاما من ربح من الأربعة بعد الرجم
فقط لا يتلاب شهاده بالرجوع قد فاء وعزم ربح
الدية وان ربح قبله أي الرجم خذوا القنفذ ولا
رجع لان الامتناع من القنفذ باب المهدود ولا شيء
على خامس ربح بعد الرجم فان ربح آخر خذوا
وعزم ما ربحه الدية ولو ربح الثالث ضمن الربع
ولو ربح الخمسة ضمنوا أجمعين وأما ما ربحه
المزني دية المرحوم ان طلبة ولو عزمه للشهادة
عبيد أو كذا أو خذوا إذا أخيرا المزني غير المتلفذ
وإسلامهم ثم رجع قابلا بغير القنفذ والأفادته
في بيت المال استاذا لا يعتد بالقنفذ لأنه لا يورث
غيره ولو قتل من امر ربحه بعد الرجم قتلوا الأربعة
غيره أهل فان القنفذ ضمن دية المستحقين بالدية
ضمن القنفذ ولو قتل لا يورثه قتل الأربعة قتل الأربعة
اقتصر منه كما يقتصر قتل المقتول بغيره فلهذا
السمود غيبة الأولى لان الاستيلاء للمزني بغير
من البردة وان وجهه لم يترك السمود في جوارحه
فدعيته في بيت المال استاذا له الأمر الامام فقتل بغيره
التمه وان قال شهود الزنا نعمنا النظر فلهذا
لغير الشهادة الأولى إذا قالوا قد ناء للذلة فلهذا
لنفسهم فتح وان انكر الاعيان فقتلهم عليه رجلا
وامرأتان أو ولد زوجه منه قتل الزنا بغير
ربهم ولو خلا بها لم يلقها وقال ولبناتها انكرت
فموتن بقرار نكاحه وبها انتقام من الأربعة
قاصرة كالزنا قال بعد الطلاق قتل فزارته وقال
كانت مشككة بفرج العمن ويجهل عنهم ولله استغنى
عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله إذا كان
أحد الزنا يبين محضه بغير واحد منها أحده
قتل الزنا ولو لم يورثها لم يورثها ولو لم يورثها
عنها لم يورثها لغيره الخلاق والله اعلم قال
خذوا القنفذ المحرم بعد ربحه فلو ربحه فموتن
أخذ لأنه انتقام على الكفار لغيره لكن فيمنه المقتول
سكروا الذي من الحرام خذوا في الأضحية لغيره المشكوك

توليد

في طلبة القنفذ ان طلبة القنفذ وادبروا
مقتول شهيد الخمر أو قتل بلا دية سكر أو سكر
من طلبة القنفذ به طلبة القنفذ حكمة أو
حكم بغيره قد انقضت القنفذ بغيره أو ربحا
قاسم فقتل الخمر حكمة بالمرحوم لا خذوا خلافا
الزنا لغيره في طلبة قتل بر دية خمره
السكروا في طلبة قتل بعد الأضحية فلو ربحه
قتلها فقتل بغيره بعد انتقام من الأربعة المشركين
وربح ما شرب من خمر أو شهد فقتل من قتل الزنا
على الخمر قد قتل بغيره أو خذوا خلافا
سماحي نأته لان شربها الزنا حكمة لغيره
وحكمة فلا بد ان يشهد بالزنا طلبة قتل
أخذ ناء ورجع أو حكمة ولا تقتل الشرب
بها بالزنا حكمة ولا يقتلها بالزنا حكمة
بها بالزنا حكمة عن ما شهد بها وكفى شرب الخمر
الأكراه وقتل شرب الخمر لا يقتل من شرب
الزنا حكمة في الزنا حكمة ناء انتقام من الأربعة
الزنا حكمة عن عدم الإثم ولا يقتل طلبة حكمة
حكمة نأته وواحدة من الزنا أو شهد بها
الزنا حكمة من الخمر أو سكر أو شهد بها
ووقت باقراره من حكمة ما بين شربها
بغيره بغيره بالقتل أو قتل بغيره
الزنا حكمة فلو أن سكران أو شهدوا بغيره
وحيالهم حكمة أو أقره أو شهدوا بغيره
أمراره لا يجد له حكمة حتى الله تعالى
الرجوع منه ثم شوته باجماع الصبيان والأجاج
الادري عمرو من مسعود رضى الله عنهم
وبها حكمة قتل الزنا حكمة والسكروا من الأضحية
بين الرجل والمرأة والسما والارض وقال الامن
تقتل لغيره ناء بالزنا حكمة فقتلها
سكروا بغيره بغيره بغيره بغيره
الامام فقتل الزنا حكمة السكروا بغيره
عزله بعدة أو حكمة المشركين بالزنا حكمة
من انما القضي كما يشهد المشركين بالزنا حكمة
وعزله بغيره بغيره بغيره بغيره

في

[illegible][illegible]

والسلام

[illegible]

عليه الناس لما بعثها فهو من جنك يا الناس هذا
ما حذر في لقائه الفخر في مقامه في الناس
 ما حذر في الملقى استحسنوا التعزير لو الملقى
 له فبقاوا ولو نادى في سرف على شرفه فبقاوا
أبعد رطلوا في طاعته عوى نوح تدن
 ونحو الملقى من الشك ما وعا فانه لا شغل
 اذا حذر انهم على وجهه عوى عند حذر
 اما اذا حذر على وجهه السب او الانتقام فاش
 بعذر تناوب في العداية بخلاف عوى الزنا
 فانه اذا لم بعثت بعد ما من عوى التعزير في القيد
 غالب منه **حذر** من الزنا والعوى والتكلم في
والهين وعلنه الله ما له عليه حق الذي
 يدعي لا يانه ما ذلت خلاصة **والشهادة** في
 وشهادة الزنا امران كما في حقوق العباد يكون
 اذ حذر حقه تعالى فلا عوفية الا اذ اعلم ان
 الشاغل ولا يمين كما في عداية قبل الصلاة
 ويجوز ان يات مع عهده فيكون قد شاعها
 او بعد اخرها في الغنة وغيره لا يملكه في عليه
 في امره وان كان اولها قبل نطقه بها
 بعز رجعت ان يكون في حقوق استحقاقه في العباد
 ليس لغيره استحقاقها في زمانه كراهة الطهر
 رجل يبيع ويضرب الناس بلسانه يوم فلا يبيع
 اعلم ان الطاهر بغير عهده من كان
 الا حذر وان اعلم القاضي في ذلك بغير عهده
 قلت فيمن كان له عهده في المهر وعرض للمهر
 فغير المهر وان لم بعث عليه وكل بعز بغير عهده
 بغير عهده العذر لانه في حقته تعالى بعث فيها
 بعلمه انما تا وفضل فيها المهر المحرم كما مر وعلنه
 فما كسبت من المهر في حق انسان بعده في حق الله
 تعالى ومن افتر بعز ما كان به فانه اخطا في حق الله
 وفي كراهة العيش عن الثاني من جميع المهر وبشره
 وشره الصلاة اجبته واولاه ثم اخرجه من
 ستمها فذكر في الشرفة وضرب الناس اجسه وخطه
 في السجن حتى يتوب لان طهر هذا على الناس وشهر
 الاول على نفسه **حذر** من عداية اراكت

معه

معه عهده فبقية سبيل الشتم بالتم اتفاني في
 وفي القصة فان اليهودي اكرم في ما اكرمنا من
 عليه وعهده انه بعز ولا كتاب الا في حجره واخره
 المص لكن نظرية بعز اهل قلت ولقد وجهه ما
 في ما فاسق فاصلة بعز المولى بعده والغزو
 زوجته ولو صغر كما ينبغي على زوجها الزوجة
 الشرعة مع قدرتها عليها ونزولها غسل الحاشية
وعلى الخروج من المنزل لو بعز من ان الاجابة
 الى القواش او الماهر من حوضه والحق بذلك
 ما لو ضرب ولها الصغير عنه بكاه او ضربت بال
 بعز ولا تعطى عظمه ولو شتمته بغير ما حاروا
 عت عليه او عزقت ثيابه او كلبه ليس بها اجير
 او كسفت وجهها لغير حرم او كلبته او شتمته او
 اعطت تلم بجر العادة به بلا ذلة والضا بط
 بعزته لوجه في الملقى وحق المولى للغير بعز
 منه ما لو طالت وقتها او كسرت او شتمت لان
 لاضاج الحق متلا بغير **على ترك الصلاة** لان
 انما عهده بعز عليه لولاها هذا العهده في المهر
 بعز لا يملك في ما في الكثرة الملقى واستظهره في
 حذر في **والاب** بجزا لان عهده قد من ان
 يكون ضرب من سب على الصلاة والمهر بعز
 حذر في القصة كراهة طهه على تمام حذر وان
 وعلم امره حقه على الاله بعز لانه ضرب البشر
 بعز ذلة **والصغار** لا يملك وجوب البشر في
 بيت الصبيان وهذا الوجه بعز اما كان حذر الله
 تعالى بان زنا او سرق مع الصغرة بعز من حذر
 او عز وجله فعنه بعد الصلاة عزرها وها
 بعزها **قلت** لان ما بعزها بعز بعز
 الصلاة ذاك المهر بعز اياه لا بعز على الزوج
 ضرب زوجته اصلا بعز على زوجها انما بعز
 وتنت ذلك عليه بعزها لوضرب المهر بعز
 حذرنا فاحشانه بعز وبعزته لو مات كسرت
 الثاني لوزا القاتل بعز ما بعز فان قصته الله
 في بيت المال لتبطل بعز ما دون قصته وعز ما دون
 فتنقصه وبيع **وقوع** ارتدت لتا ورواها

مستند
از کربلای معلی

[illegible]

المؤلف محمد رافع والاولي
المنصب الامام والاول بالمقصود به
المسمى بالشيخان

وَجَزَاءٌ

[illegible]

أحتم به عما إذا خرج العض
ثم اخرج البالي فانه لا يقطع الا

منه وادامه
قلمی و شریک او صاحب
فلسفه و منطق و فقه و فقه
علیه و فلسفه و فقه

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

A photograph of a manuscript page from the Voynich manuscript, showing a single line of text written in Voynich script. The text is written in dark ink on aged, slightly yellowed paper. The script consists of various symbols, including loops, dots, and vertical strokes, arranged in a continuous line. The handwriting is somewhat cursive and slanted downwards from left to right.

[illegible]

24

ان المنة بعد غير بالاولى وقدر من ان تقيم
 الله وتخرج من اوله والى الله ما في الزوج
 بالمتن وتخرج من اوله وتبين من قبله وهو الاستطاع
 فلا يخرج من المنة اما من قدر وعلى الزوج
 دون الله فمقتضى ان يخرج لتكثير النسل اذ ارضاها
 فتح وقيل السراج وشروط وجوبه ان القدرة على السراح
 لا من الطرفين فان لم يكن اذ اختلفا فلو ان لم
 يجازي السراج بلزيمه الانتقال وسيلهم المستنصر
 ومعاذ السلفين ولو كان من قبله ما استلزم
 بيشتر في الحال فخير في المنة اى اخذ المال
 من الناس لا من القرابة مع المني اى مع وجوده
 في بيت المال وروى عنه الشافعي ومعاذ ان
 المني من غير القرابة فليحفظ والا فلا في المنة
 المعنى بالاولى فان حاصر تام وعونا من المنة
 فان استلوا منها والى المني تدلوا على انها
 سيجى فان قبلوا ذلك فليس بها نكاح ولا اثم
 وعليهم ما عكسنا من الانتفاك في المنة والى الله
 اذ اختلفوا لا يخالطون بها عند فدية به فلو لم
 رضوا بشايعه ايمان به فلو الجزية لثبوتها ما فيهم
 كما ينافوا المني كالمه والى الله فان اختلفوا
 من المنة المني من الله الى الله الى الله
 وهو وان اشتهر بسلامة ما عدا ما عدا ما عدا
 ان في بلاد الله من لا يتوراه به فدية به فلو لم
 الاسلام لا الجزية في النكاح والى الله
 قتالهم في مذهبهم من الجزية به خلافا لما نقله
 المصنف من نوبها من المنة اذا اختلفوا
 خبر اذ لو بطلت النكاح فان نسختها وادخلوا
 فلا يبقوا فتحوا في الجزية يستعين بالله
 وخارجهم ويصحب المني حتى يخرجهم من المنة
 وطلوا منها ربحا ودينار واشبه المني
 الا اذا علمت ان النكاح طهر ما ذكره فتحه
 بشل وخوجه ان نكاح المني ولو لم يتوروا
 بغيره سئل عن ذلك المني وتقصده اى انكحاروا
 اصحب منهم في السلف اذ في نكاحه ولا نقارة
 لان النكاح لا يغير بها اقرانات ولو فتح الاشام

بلغة وفيها مسلم اودى لا على قتلاحة ثم اصلا
 ولو اخرج واحدنا حله حصة قتلا الباقي لجواز كون
 المني حصة من الحق وبقينا عز اخرج ما يثبت نكاحه
 ويخرج المني لا يثبت فيه كسوف وكسوفه وحديث
 وامرأه ولو عجزوا المنة اذ اختلفوا في حق وارا
 بالني ما فيهم استأفوا النكاح في ارض القوم
 اذ في جيش يؤمن عليه فلا كراهة لكن اخرج العاين
 والا فاولى واذا قبل مسلم النكاح ان حاز رجل
 المني حصة من الحق فلو اؤتمنوا في المنة لا يظهر
 عدم نكاحهم بعد اية وتبين عن مدروغوا
 وعز حمله بعد الظاهر اما قبله فلا بأس بها
 اختاروا عن قتلا حرة وبقينا حصة حصة
 فان لا سيكاه له ولا سلة ولا قتل ولا اذ ارتد
 في المنة وتبين وتبينه وزاوية اصل
 كما يشاء على الطوا الناس لان يكون اثمهم ملكا
 او تان لا اذ اراى اموال في الحرب ولو قتل من لا
 حيل فله بمن ذكر فله المنة والى الله
 كسائر المني لان دم الكافر اثمهم اذ
 بالامان ولهم حصة من لا يركونهم في الحرب
 بل يحل لهم كسائر المني وتبينه في السكاه
 من عان الاول لا بأس بخبر اشر المني او قتل
 غنيهم او قتل قلسا او قتل من ماله وبقينا
 رايهم في حمله والى الله فان في المنة
 والى الله تعالى الذي سطر الله عليه وسطر الله
 هذا ارضه وفي ذرة من ارضه كان قتل على
 امين اعلم من شرفه من على موني وبقينا
 الثاني لا بأس بدينه من دم المني لان
 وعارة المنة فورا كغيره فيقتل المني لان
 لا تفرع عن حله اصله المني فقتل كالتأثير
 فريته الباقي ويصحب المني عن قتله بل ينفقه
 لا لان ينفقه غيره فان قتل فله ولو قتل
 حله رايهم العام ولو قتل المني فله وامر
 مكن فله اذ ينفقه قتله لجواز ارضه طلقا وهو
 المني على ترك المني فله في المني او تان
 لقوله تعالى وان جحوا السلم فاجع المني

اي نعلم بدفعنا العلم بخر زاعرا لفر المجرم او جيرا
 لعقله عليه الصلاة والسلام فاجله مكة ونساقنا
 بلاسقة مع خبا نفعنا لهم ولو تنال اي متصا ذمة
 ولو برونه انتفخ جهم تنقط وضاح الموتدين
 اذ اغلبوا على يدلة وحاروت واريم دار حرب
 لو خيرا لا مال له الا بقلوا ايل نلقه لان فيه
 تنق من الموت على اليد ذمة ذلك لا يحوز فتح وان
 احدا كمال منهم لو دلائله غير متعصم ضلاد انقده
 من وفاة فانه لو دعه وفتح الحرب او زواها
 فتح ولم ينع في ان يظفر يحرم ان يبيع منهم ما فيه
 تنويرهم على الحرب تحديده وفسد وحله ولا يحله
 اليهم ولو بعد ذلك لانه عليه الصلاة والسلام هي
 عن ذلك و امر كالمرة وهي الطعام والفاشر
 فخر واستحسانا ولا نقتل من امنه حرا او عبيدا
 فاستأوا عبيدا او فاني او عبيدا او عبيدا
 في القتال باي لغة كالم الامان وان كان في الموت
 نفعه فقة المسلمين ذلك لا ينظر سببا في ذلك
 المسلمين فلا امتان لو كان بالبيعة في الجبل بالمرح
 كانت كوالا باس عليهم وبالكفانة كمالا لا اعلم
 اما توبلا شارح بالاطمئ الى السوا لوني والحق
 بالامان مع او مستغنا وفتح عليه لزاره له فله
 وفتح حله والاولا والاولا لا يشر في الامانة الا بالاد
 البات ولو غار عليهم فسكر اخر ثم بعد العشرة
 على الامان فلي انما لاله تنق على الواجب للم
 والو لغير مسلم سببا اليه وتره النساء والاولان
 الى اهله يعني لغة تلاك شخص ونقتل الامان
 الامان لو بقاءه شر او سائر شر بل لا يملك يود
 وبلا ما ان في الجبال العفر به مسلمين واسب
 ونا جرو ميني وعبد تجوز من الزا لال وفتح
 منه امتان العبد و الحايقة تحممة المسلمين ولا
 الجوانان له وفتون وتختار مسلم تقسم يا حيد
 اليك لا يملكون القتال والله اعلم
باب المقتسم وقسمته في الحرب
 لا تقسمه فانه لعل في الحرب الكفا وعونة والحرب
 تامة وتختص بواجبها للدعائين والغير مسلمين

بعد كذا لاج وهو ركاقة المسلمين اذ انهم الامان
 الذين سلكوا جري على موجه كذا امر بعد من
 الاخر او ارضها سبق مملوكة لهم ولو فتحها غنوا
 بالفتح اي خيرا اقتسبها بين الجيشين سببا او اقرب
 اهلهما عليها بخبره على وسهم وخراج على الارض
 والاول اولى عنه بحاجة انفا لمن او اخر حظه
 وانزل بها قوما غيرهم وفتح على الخراج
 والحزب لو كانوا اثارا انفسا لم يفتح
 العشر لا غير وقتل الاسارى ان قتال لهم
 سبلا او امنه لهم او تركهم حرا اذ ذمة لنا
 الامن على الحرب والموتدين كما ينبغي وحرم لهم
 اي الاطاعة جانا واذ بعد اسلمهم ان حال
 لتعلق حتى انفا بمن وكثرة السباني لقوله
 فقال فاما ما بعد واما قد انفا فتح بقوله
 فقال فافتكر المشر كن حشو وفتح فقه
 شرح فتح وحرم فداوم بعد تمام الحرب اما قبله
 فحله والامان لا باسير المسلمين ورس ومسد
 حله وفتح فداوم وكثرة السباني لقوله
 الامان ينبغي وانتوا منه لا معاد يفتا ومسا
 وخيل وسلاح الاغزون ولا باسير اسلم مسلم
 اسير اذ امنه على اسلامه وحرم ردمه الي
 دارهم ثابت في فتح الشر فبالله وروى
 متعا لكال فليعلم من سبب المن بالاول وحرم
 عقده اية سقو قتال الي دارنا فتح حقه
 بعده لا يبعد سبنا والاراب بالحق والحق
 وامنقة نفع نقل وبما اخر من سبب حقه
 يد فداوم سقو وكثرة اسلمهم ففتح وروى
 ادعائهم معا فله لهم وترك حديد
 منهم سقو اخرها با وفتح شر حتى تونوا
 وبعثا لهم عن قتلهم والوجه الى انفاهم
 المستلون حقه او عقده في رجالهم فقه
 دار الحرب فحقون ذمة العقب والاب
 الحقة قطا لغيره من يله فقل انفا لتقتل
 تنافضية وفيها ناث فتشاهل ماتت واهل
 الحرب يجامعون الغزوات تحرق بالثار والاسير

لهم

غلبته الله اذا قسمه راجعاً الى الحاجة الغزاة
 فتصاعق الامام فتقوله الم يكن الامام جولة فان راي
 صلحهم باجر المثل والبرهان فانه انما كان حال
 لو تمسكوا به على طبعه قسم بينهم في الامور
 سئلوا عنه وسئلوا عن اسم الغنبة **قال** الامام
 ولا غيره يعني المثل والبرهان شيئا لتمام حاز
 جوهره ورد البيع لوجهه فاعا لفساد فان لم يكن
 ربح فله الغنمة ومردود غنمة كفاً لئلا يوسوس
 وخزي او يرتد اسلم عليه بلا قتال فان قاتلوا والاسلام
 ولا منجات ثمة فتكسر قسم اوسيع ولومات **فوجدوا**
 ثمة او يبقوا لغير اربابنا **فكسر** قسمه لئلا يثقله
 تنافسهم وفيها ادعى وكل شئ من الوقعة في بعض
 وقد قسمت كسفتهم اسسنا وبقوا فربيع خطية
 من بيت المال وما في النهر من قبايل لو قتل على الغنمة
 رزقه في النهر وخرنفة في الوقعة ولم يبق لها
 لغير **الاستقناع** في اي ذوار الحرب **فوجدوا**
 وحطبه وسلاح ومن بلا صفة المثل والبرهان
 لذلك وتبين في الوقاة السلام بالجامعة هو الحق
 وتبين الحق في الظهيرة بغير من الامام من اكله
 فان تميز لم يبع يبيع في بيت الموتى ولا يبيع
 وتكون طوباع وروية فان قسمته بين الامام
 غير قسمة ومن وجعنا اعلله اهل الحرب فله
 فهو مشترك فتوقف عليه على اجازة الامام فان
 هلك او التفت اوقع انازة والارادة للبيعة بغيره
 الخ وبقوا لا ابرضا ومن اسلم منهم قبل سكره
 من قسمة وقله فليأمله فان لانه الحق و
 احسن بقسمة تقط او اذ مرة معينة ما لو قسما
 قله عنه خزي في كماله اسلم غير خزي اليان في غيرنا
 على الدار فانه ثمة في سوري فله البيعة او لوجه
 الفير وروية وحقه الما وعقار وعدم الممانعة
 وانه المتأتملة على الامام والبرهان
 واربابنا فانما اخذنا منه وقسمة
 المسلمين سوا اخذنا والاسلام او بعد ما نالنا
 حاسنة في الجنس وانما قسمة وفي الاستاذ
 لم يمتد سكره فخر ابرير المستاجر وسلاحه

تسمه

قسمه بينهم الما اذا شطط والعقد انه المستاجر
فكسر قسمه الغنمة المعنة **قال**
 المستحقين في قسمه ما روى في ارجله وقت الحيا **قال**
 اي الانتقال من اربابنا وعنه السامع وقت القتال
 قله دخله **الكتاب** فاربنا فحق اي مات وقسمة
 اسحق بين من بين من دخل ارجله فحق في سبها
 اسحق سبها واسمهم لغير فارس واحد صغير
 ضابط لقتال قلو مرسلان من قتل الغنمة بجمعة
 اسحقنا فان اومر اذكره فاربنا فحق وكان الفرق
 حصول الارباب كغيره من الما واعقب
 قسمة وتلك حيلة او ركة اخروته وقد ارجله
 ثم اخذ قله سبها (اربابنا) واوله تمام القتال
 فانه تسقط في الامام لانه ظهر ان قسمة الخاتمة
 فتح واقرب المعركة بطل في السلافة من الما
 والمشتري ما في القسمة في العيشاني او فاعه في
 وقت القتال فانه على الامام وبقية القتال
 فارس الا شاق اسحق فقسمة واخذ قله
 البقية وخوف الخطاة الاثام والقتال لا تسهم
 بقية ومضى وامر اذ في كسبه ومعه ومما
 ورضع لهم قتل اخرج الحسين عفا اربنا فحق
 الفات **الوقاة** المزاة للزم **فكسر** المزا
 تدواي المزا او لذي في الطريق ومعاذ
 حوازا الاستعانة بالكاره عند الحاجة وقد
 استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على
 اليهود ورضع قسمة لا يملك بعد القسم الا في
 القسمة اذ كسرا على السهم لانه كالخبرة
 والمزا من قتل العير والقتال كسره الغنم
 جمع عتق كرام قتل العرب والعين الذي اربوا
 عربي وادته عيرته والمقر في عسمة قاتل وسوا
 انفسهم للزوجة والمقل والمحاولة الارباب
 والمزا في بقية الاثام عند البيعة **المشتري**
 واسن الاستمالة واربنا فله لفسد اخذ حوازا
 الماشية او حرة للعائنين لما حقه فاربنا وقد حقه
 وشرك الملقين وقدم فاربنا في القسمة في سبها
 منهم ايمن الاستاذ الثلاثة عليهم لاربنا فحق

تسمه

لنهم العلم والحق لا يشاء لهم عندنا وما فعله
 لهم من الخير من ان اخرج المادوكي بعيد نزع الضف
 لا يشاء لهم نظريه في الخير وذكروا نقال للترك
 باسمه واستد الكلام اذ اكل الله وشربه عليه
 القسالة والسلام سلقط يكون له حكم علق
 وهو الرسالة **فالمعقولة** ان كان عليه السلام
 والسلام سقطت له نفسه ومن دخله او هم
 باذن الامام او منتهى اي قوة فاعان **جنتس**
 ما اخذوا الاله غيبته **والا** لانه استلزم والميت
 لو دخل اربعة جنتس ولو ثلاثة لا لا لا الامام
 ما استلزم احدهم فلو لم يمتوا من غير الامام
 وقد الامام ان يفكر وقت النكاح حقا
 فيقول من قبل فقلنا **فله** عليه السلام
 لغيره منتهى او يتوكل من اخذت منتهى فلو لم يمت
 يكون يقع مال او ترعيب مال فانه لا يمت
 او ايج للاشربة واختيار الادعي للمعقولة وقد
 والاخالف تغير القدر بل ياتي الاله ليعي
 مطهر الماترة اولى بل يمتد الى الامام
 استقامة الميم والماترة والميت وليا استقام
 ويستحق الامام لو قال من قبل **فله** عليه السلام
 او انقل هو السخيا خلا ما او قال منكم
 او قال من قلته انافي سلم فلا يشترط
 او ان يبعد فظهرت في نسخة مسندهم
 او من اخذ الذي وعده وادى التقليل
 في معاج التقليل **فليس** منتهى امرأة ومحتوى
 وخوفا من ان يفتلها **فما** الاله الامام لم يمت
 في استقامته ما فعله وليس في الوسع استقام
 اكله ومع كل فقال **فله** الاستقامة لم يمت
 وان مات اولى او عز الامام عنده الثاني فله
 وكذا من قبل لانه نكح في سباق الشريعة
 من قبل ان تفتل فتلا او قال ان قلت
 فله انما فله فله المربع وان قلت رأس
 اوليك القتل فله كذا من ولونك **لغيره** في قتله
 من الجنتس من اربعة الى اربعة ما حذرة غير
 وهو المشي ليله والدين وسع المسكود بها

وتما في القائل في نسخة

لهم

لهم التقليل استقامته انما لغيره وكان التقليل بالكلية
 منه لغيره في العكس والافرة في العكس ولا يتقليل
 الاخر **واضح** اي بقاءنا الامم الجنتس في العكس
 واجتيازهم سلمه ملهم من كبره وشابه وسلا
 وكذا انما علم كبره لما علة اذ اذ اخرى والتقليل
 قطع حق الباقين **فالمعقولة** الاخر اذ لا سلا
 فلو كان الامم من اسباب خاتمة فهي له قاصدا
 مستلزم فاستلزمها **فله** وطها وابعها كمالو
 اخذها المتلهم معونة واستلزمها فله اجماعا
 والسلب للتقليل **فله** فله كبره ليس له من سلب
 فله الامم طالت به فله تامك فله المتلهم
 السلب على التقليل فله في غير ذلك المتلهم
 السعور هل هل في الامم المتلهم من الزاوية الا ان
 حث وتبع الاستقامة فله بالوجه المشي وعنايتا
 لا توجه في زما سا قسمة فله كبره في نسخة
 وتبع التقليل كمال فله اعطاء الجنتس لغيره
 استقامته المتلهم فله حفظ واقعه اعلم **ما**
استلزمه الكفار على نفسه لانه او على
 ابو الشافعي استقامته كذا في اعداء الحرب واخذ
 حيا له سلمه لاستقامته على ساج ولو سب اهل
 الحرب اهل الذمة من ديارا يملكونهم لهم حار
 ومكنا ما فله من ذلك السي لكان ان طلت
 ملهم اعتبارا استقامته لكم وان فله اعطى
 اموا السادة المؤمنين واخر وهو اهلهم
 فله حال الاستسلام على ساج ملان الصبر منبه
 اهل الشعة ان الاصل في استقامته التوفيق والراية
 رأي المعقولة بل ان القضية من جهة الاحكام
 المشروعة فله لم خاطوا بها في حقهم ما لا
 غير معصوم فله كبره فله حقه صاحب الجمع
 في شرجه وبنهم من على الشاه فله ان استلزم
 ملكهم وان طلت ملهم اي بعد ما اخرجهما دارهم
 اما قله في لما كمالها ناطقا فله **جده** ملكه
 قبل التفتس بين المسلمين لان الكفار كبره
 في الهم فله كبره فله فله فله فله فله
 له بالفتنة جز الفة فله فله فله فله فله

قوله لانه وقت وجوب الاداء ههنا
عنه صاحب البحر حيث قال ينبغي
اعتبار زمانه او زمانه
وقت الوجوب
٢٥١

[illegible]

اول

[illegible]

باعتد و سه غار نام

توله ولا بدت بسم ابا دكسم ادا لا كا علم اسلاف
و منقول بده لا تقسيم نور اسم ولا صفا
دي سخنة لا بدتوا اي عل الزمان ۱۵۵۲

مجلسه اول در تاریخ ۱۳۰۲/۱۰/۱۵

استكانته وشاشره يكون بها معظا عند المسلمين
 وتماثل في الفتح والحادى ويشترط ان لا يلزم الصفا
 فيما بينه وبين المسلم في كل شيء وعليه فيمنع
 من القعود في حال قيام المسلم بعمده بغير حرج
 تنقله ويكره مصاحبة ولا يبعد اسلامه الا
 لما حجة ولا يرا في الخراب بلو عليه ويستحق
 علمه في المروء ويجعل على رايه علامته فاعلم
 في الاستباة من احكام الذي في شرح الوصاية
 للمشرع لاني وعقود من استيطان مكة والمدينة
 لا يها من ارضه ان كان قال عليه الصلاة والسلام
 لا يجتمع في ارض العرب دنان ولو دخلت حارة
 حجاز ولا طبل وانما دخول المسجد الحرام فكل
 في السير الكيم المنع في الحامد الصفة عند طاعة
 والسير الكيم اخر مصنف كجده في التفتة
 فانظروا انه اورد فيهما استقر عليه المار
 في الحاشية من سائر ما في غيرهم بالفتح
 الذي اذا اشترى دارا الى اذ هو اهلها
 لا يفتي ان يباع منه فلو اشترى دارا في مكة
 من المشرك ولا يبيع الا اذا كان في مكة
 وفي غير مكة المقي في السوء من كان الصلاة
 من غير من يفتي في الجرافة ببيت الله من
 المسلمين والخطاب به الكثرة فكان الامام والمؤ
 فقط لآخر وظفتها به هذان التي فموتها
 وبسبب ان يفتي على كل من الوظيفة فاجابهم
 بقوله فلو انشئت باحة هذا المسلمون يفتي
 جيرا على الفور وقد ورد الامر بالشرع والاسلام
 في ذلك ايضا فالله لا يورث هذه الصلاة وان
 الجهاد ويهدم في دار الاسلام بعد السلطان
 بغير ما يستقام الذين لا يجيدون الجوارح
 استخدم في امة الوخامة فاذا لم يجد احاب
 الزمة العشر تراشده بدو العشر في الحاشية
 ويؤمنون بما كان اشتقا فالله وكذا اعتر
 وروى عن وراثته في كل خطا ولا اذا انكاري
 احد الفدية وروى ابنه من المسلمين يسكنوا فيها
 في القرى جاز لعود بقعة السائر وانما لم

يكون

فصلوا

فصلوا ايضا لعدم تفقد الجاهات بسكنائهم
 الا انهم الى اولى ان يكون ذلك من سكنائهم او
 بالاعتدال عنهم والسكنى باحة لعشر في الحاشية
 وما يحفظ عن الروى في جرح الذخيرة في
 الاشياء واختلاف في سكنائهم في شياخ المسلمين
 في المعنة الجواز في حكمة خاصة انتهى والاعلام
 وغيره كمن ودمه في الاسلام جوي زاده وخبر
 بانة خطا فكله فيمنع من الناحية الحلة والشرع
 في شرح الترتيب في شرح الحامد الصفة بعد
 ما نقل من السابق لهم فيمنع من بيعهم وروى في
 امصار المسلمين والخروج عنها بالسكنى خارجا
 لاسلامهم لم يحل خاصة تنقل من المسلمين والمرا
 بالمسلم المذكور من الامصار ان يكون لهم في الامر
 حيلة خاصة يسكنوا في دارها معه فافهم
 اي حاشية كمنه للمسلمين فاما ما كان فيهم
 وجمعهم يروون فلا ذلك في دار فتاوى المسلمين
 في حفظ ومنتقم عهدهم في الفدية على موضع
 في ارب او بالحق في دار الحرب زاده في الفتح
 او بالاسلام من قبول الجزية او جعل عتقة
 للبيعة للمسلمين بان يبعث لطلب على احوار
 الفقه وعلوم يفتي في ذلك لا يفتي عهده
 وعليه على كلام الخطوط والاشياء في عهده
 الاربع شواظا في كل انكسار الا انه لا يبر
 يستقر والمرشد يستقر ولا يبيع على قبول الفدية
 والمرشد غير علم الاسلام لا يستقر عهده بقوله
 نصبت العهد زلفي على الامان الذي فانه
 يستقر القول بغير ولا بالامان اعاد الجزية
 بل من قبلها كمنه وتدل الفقيه من الزاقيات
 فكله بالامان الا انه يترك الثلاثة لكن
 منه في الجرح ولا بالانكسار في قول من
 والحقان مسلم من عهده وقطع الطريق وسب
 ابنه مسلم الله عليه وسلم لان كفره الماتر له
 لا يبعده فافهم في امره فكل من مسلم قبلها
 سبي ويؤد الذي ونعاقب عليه ومن
 الاسلام او التزات في النبي على الله عليه وسلم

فيهم

في

ولا يبيع عاصره
 ما في داره فلا يبيع في حاشية في غير داره
 يجوز من ولو انكسار باعداها في حاشية
 فاعلم من حاشية فلا يبيع عاصره في حاشية
 في حاشية في حاشية في حاشية

بمصر شيخ الاسلام بن عبد الغال ان الكمال وغيره
 يقولوا البراري والبراري بنو صاحب السيف
 المسلول وعزاه الله وام بعزاه لا حرم على الخليفة
 وقد صرح في الفتوى ومعين الحكام وشرح الطحاوي
 وكاوي الزاوي وغيرهما ان حكمه كالميرد وانما
 الخلف من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فانه
 مرنده وحكمه حكم المرتد ويعلم بما يفعله المرتد
 انتهى وهو ظاهر في قبول توبته طهر عن الشقاق
 انتهى فليحفظ ذلك وتطالع الشافعيان قوله يا ابن
 ابي خنبر او يا ابن مائة كلب وان قوله لما سئل
 لعن الله بني هاشم كذبت وان سئل الملائكة لا لا
 فليحفظ ومن جوابات الفتوى ما ان الحكم في كل
 بيت بني هاشم لقولان حكم بتوبه توبته الظاهر
 فاما ما خالفه اخرج وان حكم بوجوبه فاش
 ثم رابيت معزها في فتاوى صاحب المصنف
 سوا الامام الحنفية ان طالب علم ذكر عنه خذ من
 سئل ان اخا خادمت الذي سئل عنه وسئل
 صدق بولها فاجاب بانها كالميرد او المستجير
 استنماه الانباري وثا شيا بانهم اثنين للبي
 صل الله عليه وسلم في كفرة الاولين عفا في
 يومين خديدا لسان فلا يقتل والثاني بعد الزمان
 فتعاهدوا لا تقتل توبته انتا فبقول هذا اختلف
 في قبول توبته فتعهد في حقيقته فقتل فلا يقتل
 وعند بعض الامعة لا يقتل ويقتل هذا فكذا لا يقتل
 امر سلطان في سنة ٩٠٤ للهجرة المماليك
 الحمية برعاية راق الحامين بان ان خذ من صاحبه
 وحسن توبته واسلامه لا يقتل ويكتفى بغيره
 وحسنه عملا يقول الامام الاعظم وان لم يكن من اناس
 بغير حرم يقتل عملا بتوبته الامعة في سنة ٩٠٥
 تنظر هذا الامر يا خريستظر القائل من ان الفتوى
 مؤيد في بعض هذه انتهى فليحفظ وليكن التوفيق
 او الكافر بسبب الشيخين او بسبب اخيه خارج البحر
 عن الجوهر معزها للشيخين من سب الشيخين
 او طعن فيها كقولنا لا يقتل توبته وبه اخذ الدروي
 وابو الليث وهو المختار للفتوى انتهى وحسن

به في الاشياء واقرب المد قائله بعد الفتوى
 بعد ثم يقول توبته ثابت الرسول صلى الله عليه وسلم
 وهو الذي ينبغي التوصل عليه والاقتناء والفتوى
 من حجة في باب حصة المصنف على الله عليه وسلم
 في الفتوى وهذا اوضح له في املاك الفتوى وانما حيد
 على ما سئل بعض الشيخ فالحق الاسلام في الله
 لا ارتباط له بما ينقله انتهى قلت وكنت ما علمت
 الامر قد تروى في المصنفات المبرورة فاما حصة
 ان من قال عن مصنف الحكم لا يخرج من الدين العز
 انه خارج عن الشريعة وقد سبقه لاشلال خلق
 ومن طالع عليه عليه ما ذا الميرد اشاب توبه على ان
 تامين الشريعة وتعلقت بعض المتصنفين لا يخرجها
 الى آت السع ولكن شققا ان بعض اليهود اقترأها
 على الشيخ فذم الله سره فيجب الاحتياط ترك
 بترك خطا لعة تلك الكلمات وقد صدر امر سلطان
 بالتي فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ
 وقد اثنى صاحب الفناوس عليه في سؤال رفع
 اليه حكمت الله وانطقا بما فيه رضاك الذي
 اعتقده واو من الله انه كان رضى الله عنه شيخ
 الطريقة خالدا واما المصنف حقيقته ورسوخ
 ومحى رسوم المعارف فعلا واسما اذ لا يتفكر
 الميرد في طرف من علمه فرقته فيه خواطر غيابة
 فتكلمت الدعاء وسجدة تقاضيه الله الا ان كانت
 دعائه تفرق السمع الطباقي وتفرق بركاته
 فعلا الا ان كان اولى اصفه وهو يشاقق من
 وحسنه واطلق ما كنهته وغاب ثقل ايما وصفت
 وما عدا ذلك فليحفظ فتوى
 دعاء الجهول بطل الجملعة وانما
 واصوا الله اعلم ومن
 اقامة حجة لله برهانها
 ان الذي قلت بعض من الله
 ما زلت الاقلى بروت نقصان
 ان ان قاله من خواص كتبه ان من والى على ما لم
 انظر في سده في املاك المصنفات وحل المشتقات
 وقد اثنى عليه الشيخ العارف بن عبد الوهاب الشافعي

٢٧

[illegible]

انَّ البَيْعَ

[illegible]

قوله فافضة وصادق في شجرة الامور ما في شجرين وفي شجرة قار
اشبهه العقول وشملة الاوج في شجرة الامور وشملة الامور
والمستقيم في شجرة الامور وشملة الامور وشملة الامور

[illegible]

102

لا حار فانه لا يشتم عليه ان يكون العنصر في شئ
الملك ١٥٤

فان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

فہرست

لانه مجتهد فيه وشورته ان يسلمه الى المتولي من غير
 الرجوع من المتولي مع ان المانع **المولى في السلطان**
 بالحكم يستحب ان البقية تنسب له او عوى غير
 التمسك بالوقت فمما عدا الحافة فلا تنسب له
 وعوى ذلك اخر وقت اخراهم انفسهم اذ ان
 السعوى في اليوم الاول له حرم في المنطوق
 المجتهد ويحتمل عدم حرمه من اجل ان ظاهره كونه
 تنقل يعوى عن اليقين المتوالي الثاني ونحوه في النوازل
 البديهة وبما اذن المولى **او المولى اذا اصاب به اى**
 بونه كانه اذنت فقد وقعت ذرية له كذا
 في النكاح كونه من المولى من المولى بالوفاة
 قلت وكذا اربعة وان زوجه تكونت بها فليد
 نفوك الذرية لانه اذنت في حكاها خلافا لغيره
 فاعينوا الواو اذنت بالنظر للغة والوصية وان
 زوجه بالنظر للغة وان انتقلوا اربعة وانما الحكم
 ينحصر في بل لغيره يعوى تاقتوا **وقوله وتنفذ**
في بيان وبعد فاني قد اذنته بيان بعد
 لكن عند الامام ما اذا حصل موافقته بالنسبة
 فاعينوا الواو اذنت الرجوع ولو ترجع في مات
 من الثلث فليست في هذه الامور له الرجوع
 ما دام حيا غيبا او فقيرا باسرها او غير ذلك لانه
 تنفك اذ روي الوقت في حيا الثاني لو تنفك
 منطوقه **والا في الوقت في تنفك** لم يقبل
 المتولي لان تنسب له كل ما ياتي به في المولى
 بالافراز **وعين تنفك المتولي وشكها** اياه
 ابن كمال **غير** فلا يجوز وقت مشاع فتنسب
 خلافا للثاني **ويجعل اخره في حقه** **استنطق**
 مع ايمان شرائطه الخاصة بطلان امره لانه
 لا ينفذ في جعله ولو شق كالا عتاق اختلت
 الرجوع والاخذ بقول الثاني احوط واسهل خبر
 في ذلك روي في الشريعة وبه يقع واقر المولى
وانا اذنته بغير اوصية **نظرا** تنافا في ذلك عليه
 ولو وقت على رجل بغيره عاذا بعد موته لو رثته
 الوقت به بغيره قلت وحرم والثاني تنسب
 الوقت مطلقا تنسبه واقر الشرع **فاني اذنته**

(102)
 في النكاح كونه من المولى من المولى بالوفاة
 قلت وكذا اربعة وان زوجه تكونت بها فليد
 نفوك الذرية لانه اذنت في حكاها خلافا لغيره
 فاعينوا الواو اذنت بالنظر للغة والوصية وان
 زوجه بالنظر للغة وان انتقلوا اربعة وانما الحكم
 ينحصر في بل لغيره يعوى تاقتوا

فلزم

حرم في ملكه ولا يملك ولا يباذ ولا يهرم في ملكه
 ولقت الكتب الرهن كما عرفت التبرير ولو سكنه
 المستري او الميراثين فان اذنته وقت اوله فيلزم
 اجر الملك فتنسب **ولا ينسب لغيره فان اذنته** **بما**
 ضمهم المطلق وبه اذنت قاري البداية وغيره
اذ اذنت التهمة بين اذنته وشركه الملك
 او اذنت الاخر او اذنته ان اختلقت جهة وفيها
 قاري البداية ولو وقت نصف عتاق له له فانما
 بعينه مع الوقت شد الشريعة وانما الكتاب
 وبعدم موته لو رثته ذلك فيغير الثاني في الوقتين
 الملك ولهم بغيره اذنت قاري البداية اعترف
 في المستلزمة الحسية **الموقوف عليهم** فلا ينسب
 الوقت بين مستحقته اجماعا روي في خلاصة
 وفيها **لان حرمهم ليس في العين وبه حرم ابن**
 حرم في قضاؤه في فتاوى قاري البداية هذا
 موافق لغيره وبعضهم جوز ذلك ولو سكن
 بعضه بغيره في الاخره ومثاقا كونه فليد
 له اذنته لان ان تنفك انما استعمل قدر
 استعمله ان الما يباذ اذنته بغيره الحسنة
 فتنسب بغيره استعمله كله اذنتهم بالقلته فلا
 اذنته الاخر لانه اجر حصته شركه ولو وقتها
 حيا سكنها بطلان الملك المختار ولو وقتها
 لا اذنته فتنسب قلت ولو بعته ملكا وبعضه
 وقت وباقي في الغيب **ويروى** ملكه **الحق**
والملك بالنعى **وقوله جعلت** **مستحق** عند
 الثاني **ويروى** والامام **المسألة** في بيعه
 وتكليف واحد وجعله في الحاقبة فلا هو
 الرواية **فمن** عاذا اذنت الحقة تنفك المولى
 وبما حكم من الاول ان الباني من اهل الحقة
 بعده ذلك والافراز **واذ اذنته** **مروا**
 لمساكداي السيد فان يفسر النفس ولو جعل
 لغيره او جعله في حقه لا يكون مستحقا له
 الى طريق **وعرفه** من ماله لا يكون مستحقا له
 ويعمل بغيره عتقا خلافا لما كان **الرجوع** **وسقط**
 في اذنته روي اذنت في القسطة فيه حيث لا يكون

وفيها

في النكاح كونه من المولى من المولى بالوفاة
 قلت وكذا اربعة وان زوجه تكونت بها فليد
 نفوك الذرية لانه اذنت في حكاها خلافا لغيره
 فاعينوا الواو اذنت بالنظر للغة والوصية وان

في النكاح كونه من المولى من المولى بالوفاة
 قلت وكذا اربعة وان زوجه تكونت بها فليد
 نفوك الذرية لانه اذنت في حكاها خلافا لغيره

اخرى اذا كانا قد اختلفت في الشاىة الثانية كالأولى
 شارطها وان لم يذكرها في البيعة فبالتسليم
 لانه حكم بغير الشرط والشرط وحيد في الأولى بالشرط
 ولما استند الى ولو لمساكن الـ بدون الشرط
 فلا شك في الاتفاق في دور بشرط العجز وجه
 عن الانتفاع بالقطعة وكون التبدل عقارا
 والمشتبه ان قايمة الجمة للنفس بغير العزل والعهد
 وفي التبران المستعمل قايمة الجمة فالنفس به
 عطفية فلا تخفى ضايعه ولو بالبدل والملازمة
 وكلاو شرط مقدم وهي احدى المسائل المشهورة
 التي خالفت فيها شروط الواقف كما بسط في المشاهير
 وراى ان المصنف زواجر ثمانية هي اذا انتقض
 الواقف وراى الحاكم شارفا كان كالموت
 وعزها لا يقع الوسايل وانها لا يجوز استبدال
 العار الا في أربع حالات لكن في بعض ممالك المغرب
 اير السعدي انه في سنة احدى وخمسين وستمائة
 مائة وروا الامر الشريف بفتح استبداله وانه
 ان يصير ما من السلطان بفتح التبرع من يد
 الشريعة انتهى فلو كان في فيها ايضا بشرط الواقف
 المعلن والنصب وتاثير التبرعات لمن يتولى
 من اولاده وانه اخذ من اهلهم من التمسك
 والامراء وان دخلوا من فعلهم لعنة الله على
 من عداهم فاحضرت الله في سنة اربع
 واربعين وستمائة قد عرفت هذه
 الوقفيات المشروطة حكم ان الممولوك في الامور
 بغير من الله وله العلية على من يتبرع من
 دونه رتبة بغير ما ارضاهم مع قضاة العدل في كل
 المشرع من المراء لا خالف القضاة المتولون
 والممولون التمسك بعد اذ ذك الامر الشريف
 قالوا انتون لو اراؤا اي شاة صدر رشود
 واذا اهلهم التمسك والامر اعظم للفتنة
 فتم المعلوم ان المقتدر ان الشرايط المخالفة
 للشرع جميعها لغو وباطل انتهى فاحفظ على
 ارض في وقت الشاة فسد ايدوها ان الارض
 مملوكة لا حق في صلح وعلية الفتى سئل

قاري

قاري المعاملة عن وقف البنات والوليد بالارض
 فاحضرت الفتوى على صحة ذلك ورجحه
 شارح الوصاينة وانه المصنف لا يمانه
 مستعمل فيه تعاملا فيعتن بها الا اذا
 موقوفة على ما عين البتة فاحفظنا اجازنا
 وان الارض مملوكة اخرى فاحفظ في المصنف
 الصحة كما في الموقوفة الممثلة والمستعمل
 ابن جعفر عن وقف الاشجار بالارض فاحضرت
 بفتح لو الارض وقفا ولو لغير الواقف وشكر
 ايضا عن البنات والفراس والارض المحترقة
 هل يجوز بيعه وقعه وظل يجوز وقف
 العين الموهبة وقفا والمستأجر فاحضرت بفتح
 في التبرع (الحرة وقف البنات ارضه تاروة
 او التجارة وانما حكم الزبارة في الارض المحتلقة
 قايمة الجمة خاتمة لكل وقف فاحضرت بفتح
 مستأجران يستأجران الارض باجر المثلان والعارف
 لو رغب في شاة جازا كما يستأجره امر
 بفتح المأجرة ويؤجر لغيره والآخر في ذلك
 في الفتاوى جاز ماله في البحر وقوله عليه
 ان المأجرة من شاة من شخص عند امر الشاه
 في المهر من نعم السلطان بفتح وان لم يبرر نعم
 ان ذلك الغنى بما المستأجران المبرورين في
 الى انهم مملوكة فاحفظ في احوالهم شاة اورد
 ملوكة والظاهر انه لا يقبل الزبارة فاحفظ
 عليه ولا ضرر في الواقف لان الزبارة ما كانت
 بسبب البنات الزبارة في قصر لارض انتهى ولما
 وقف الاقطاعات في التبرع يجوز اذا كانت
 الارض مواتا او ملكا لا مملوكة فاحفظها ملاك
 واعلى وان كان الامر اعراضا فاحفظها
 فيعملوا مستأجر مملوكة من كل بيت المال
 وفي الوصاينة
 ولو وقف السلطان على ما لم يملك في جوار
 قلت في شرطه للشرع لا في ذلك انتهى
 بذلك ان تحت عنوانه لا يملك التمسك بما ملكها
 قبل الفتح اطلق الفاضل مع الواقف عند المستعمل

بيان
 الاطلاعات

[illegible][illegible]

النصب

[illegible]

عبدالله
عبدالله

الإسفاف شرطه لا فعلا واده فاستوبا فلا ستمه
 ولو اعتما اروع والاخر اعلم ما هو الوقت فهو
 اول اذ امن خائنه ان يتجوز عن ذلك الشرطه
 ارشد من عا في انتع الوسايل ولو من القاتل للقتل
 ثمة اي لا طر حجة على لا سبيل ان يستعمل القاتل
 لم اره في افتق السبق الا ان الله من الله بجائته لم
 يستعمله الا الله ذلك وموحيين يترد في فتاوي
 مؤيد زاده مع ما في الحاشية وغيره لبعض المفسرين
 القديس بل الحفظ ليس ليقول ان يستعمل على الوقت
 للعاره لباذن التاثيرات المتولى والباية يدعون
 تسليم العلة الله في حياته ولا يجهت لم صدقوا
 بجهنم لا خارج القاتل اخو زالد جوع عن الوقت
 اذا كان مستحالا ولكن يجوز الرجوع عن الموت
 عليه الشرط كاللحوق والاسام والمعلول ان كان
 أصليا انتهى هو عز وجوه امر القاتل في شرطه لغيره
 قائم خا لو انه ذلك ما كان من بعده للاعتداد
 من اولاده ما خلا منصرف الابن لا لوالده ان كانا
 تنصرف الاقرب المكشاة بمقتضى الوضع ولا ينفذ بال
 ثلاثة وقت على زيد وعمر وسبله فالحال ان
 وقتت على ولي ولي ولي في ذكره فانه
 راجع لولد الولد حسب عكسه وقتت على زيد
 وعمر ولم يولد بنوا عمرو لانه اقرب الى زيد ينصرف
 التبعة الى الولد الصحيح فتمت ان الوصف يتقدم
 للاجترعة فاذا ولد لزيد من باب الحرمان وتقدم
 ينصرف الشرط اليها وهو الاصل فاما ذلك الشرط
 المعترض به والاستثناء بمقتضى الله تعالى كما في
 الصفة المذكورة في اخر الجلاء وتقدمت الى ما عليه
 خاتمة زيد وعمر العالم الى اخره في الحفظ والمطلوب
 الحجة ثالث
 والوصف بعدم الجاذب
 عند الامام الثاني فيما
 ان كان في العطف بوا
 ان كان في العطف بوا
 ولو كان في العطف بوا
 فان وزاد الثاني حكا
 زو له الابن كذا البيت
 من غير ترتيب فاستوى
 لو وقت الوقت على الذرية

مطلب

اقتصر

يقتصر من جلاء الاسفل من غير تعقيب لغيره
 وسبق العتبة في حاشية
 ولو عطا لاده ستر على
 وثقافة البكر فابعد حكا
 اولاده بنته على ما يقتل
 بنين اولاده كذا القاري واخو في لفظ ابن
 بنين كذا القاري واخو في لفظ ابن
 ومما يكره في قوله ما لو وقت على ذرية من بنات
 بنين كذا ان من بنات قتل استحقاقه وله ولد قائم
 مقامه لو بقي صاحب له حقل ابنه لو كان حيا وشا
 العتبة الاولى ولا اتى السبل بالمشا ركة في حاشية
 السويط وفي حاشية العتبة واجبة كما افاده ابن جهم
 الاشياء من القاعة العاشرة كونه كونه
 ان بعضهم يقرين الطمقات ثم يبعثهم بالواو
 قتلوا او يشارك خلاص فراجع معناه لانه شرح
 انه فيما بينه فانه ينقل عن السبل والعتبة
 يحتاج اليها ولم يزل العطف خير من ثم شروط
 الاقرب من رحمته وقد اعتبرت في وقت
 على اولاد القاتل دون الاناث فانه مستحب عن
 كونه من اولادها من اولاد القاتل رانه يستقل بغيره
 لهما ليدى او لهما من اولاد القاتل ربا اعتبارا
 لغيره من الاسفاف وغيره في الاسفاف والاشا راجع
 له وقتت على عطفه يكون له ولد وله ولد ابد
 حاشية سلفا من اولاد القاتل دون الاناث لان
 يكون ان زواجه من ولد له لانه الذكر وكل من يرجع
 نسبته الى القاتل بالاشا هو من عطفه وكل من كان
 ابو من غير القاتل من ولد القاتل فليس من عطفه
 انتهى ويصحح الوسايل انه لو اوصى له او حنسه
 دخل كل من بنين القاتل قبل اياه ولا يدخل
 اولاد البنات واما لو اوصت الى اهل بيتها او
 لغيرها لا تدخل له ما لان يكون ابو من قتلها
 لان الولد لا يثبت لاسمه لانه ماتت وعلم
 حواش خا لو وقت على اولاد القاتل دون اولاد
 البنات فانه مستحب من ولد من ابوين من
 اولاد القاتل رانه يستقل بغيره لهما فاجبت بغيره
 يقتل بغيره لهما لانه قد كونهما من اولاد القاتل

باعتبارها والوجه المذكور وانما علم
فيما يتعلق بقوله الاول ومن المروية ما عارفة
الوجه المذكور في قوله نفسه ولعله وسئل عنه
جعل بعد نفسه ايام حياته ثم عارفة الثاني
وبه يتبين فعله ولعله ولكن يحتمل ان يكون
الانتماء للميت بدله بالذرة ويستقل به الواجب فان
انتمى القليل فلا يتم ادون ولله الولد لان
حين الوقت سلب فيتمسك به لولدين ولو انتمى
من دونه من المثلون ودون ولما لم يستقل بالحق
ولو زاد ولعله ولعله فيتمسك به ما لو زاد
الطن الثالث ثم ينسلكه ويستوي الاقرب والا بعد
الان يكره ما يدل على الترتيب لان اولاد ابنة اعمى
اولاد في المثلون او على لولدين اولاد اولاد
ولو ان كان على اولاد فيكون تمام فاما احدهم
فمنه ليعتقوا ولو على امراته او اولاده ثم انتمى
لم يحتمل ان ينسبها اذ الميسر طرد ونسبها في
ما من منها في ولعله ولو قال على لولدين او على
اولاد في المثلون على الاوجه على ما في المثلون
ولو قال بين ولذات فقط او قال على ما في
بين في اللغة للمساكين ويكون وقد استدلوا فان
حدث ما ذكرناه الله وبه خلقه فسهة اللغة من
لذات نصت حليل من طوع الغلة لا كذا اذا
ولم يتبينه او ام ولعله المعنوية لدون ستمائة
ليثبت نصية بل لا يحل وطبها فلو خالها لخالها
بعد طوع الغلة ونسبها بينهم بالسوية ان لم يثبت
المثلون وان قال المذكور كما شئتم كما قال
وصية فرض ذكر اسم الاناث وانتمى المذكور ومن
سبعة المورثة لعدم صحة الوصية للعدوم فلا بد
من فرضه لعدم ارجح المورثة ولو قال على ولديه
وسلماء او على امات واحدهم كان نصيبه
لشركة فالغلة لجميع ولعله وسئل عنهم ونسبهم
بالسوية ونصيب الميت ولعله ايضا بالارث
على النسب ولو قال كل من مات منهم من غير مثل
كان نصيبه لمن فوّه ولم يكن فوّه احد او سئل
عنه يكون لهما اصل الغلة (الاستمر اما ان ينسلكه

باتية

باتية والغسل اسم له ولعله له اولاد الغن
لعله ولعله من المذكور ان الاناث الامان يكون
ارواحهم من اولاد كراي دون الاناث وانهم
وجعته واحدا بينه لولدين ينسبها الى اقرب له
والاسلام بموالاته وان كان الاسلام اولاد وراثة
وارثا به وانسابه وكل من ينسبها الى اقرب
له والاسلام من قبل ابيه سوي ابي ابيه ولعله
لنفسه فانهم لا يسمون قرابة انسابا وكذا انساب
منهم او سئل عنه مما خلا فالجواب نعم منها وان
نفسه ونفس ابيه فقيرا الغن وقت وجود الغلة وبه
المجوز لاختار الزكاة ولو تاحصرتها ستمائة لغرض
فانتمى العين واستحق الميراث لكونه المستحق
النسبة الغن وقت وجود الغلة لان المثلات
التي لا تملك حصة في الغن وطرد الغن والموت
انما يملكها المستحق وانما من له منهم له من
حواك في الغلة فلا حظ له لعدم احتجاجة
فكان في الغلة والعين وسئل عن ان الغن من لولدين
لله ولو تمسك بها لولدين او بالاقرب للموت
فالجواب ان من حيا وزعم منهم او من سكن معشر
فتمسك بها مستحقان به فلا ينسلكه ما معه في الاسفل
ومن اوجه حواك في الغلة الى ما ذكره من سائل
الانساب المحفوظة ما حكمه او قال المحقق في
مجال والنسب كذا في الرهان فيتمسك بها الرهن
المستحق ارجح من مولى من اليك المطالبة لسي
الميت تنزل الماهج بعدة ومشتق المتوفى في اولاد
الغن الماخو ستمائة اثنين وعشرين ونسبها به
ومواضا صاحب الاسفل والله اعلم **فصل**
الاشياء واختلاف الشاهد من ما في الايدي
واربعين قال في زواج امرأته امرأته الشاهد
صالح من المم تود ذرة النظم الجان عليه مشا نك
لا يغيرها اختلاف الشاهد من وانما ذكره سائر
فصل **الاول** شهد احداهما ان عليه الذم
وشهد الاخر انه اذ بال ذم ومن نكح الاخر
او نكح خطبة جعة شهد احداهما بالجوذة والاخر
بالقدية تتبدل بالردة وفيه بالاذن **الثانية**

ادعى مائة دينار قال احد ما يتساوون به والآخر قال
 والله يعزى نيسا ثوبه ونحو اوجه بفتح الخاء
 بلا خلاف **الرابعة** لو اختلفا في المنة والعتق
الخامسة لو اختلفا في انكاح الزوج **السادس**
 شهد احد ما انه جعله منه فهو قوته اذ على
 ان لم يثبت عليها وبهذه اركان الزيد بنسبها
 تنبيل على الثلث **السابعة** انه باع سبع الوقايع
 احد ما به والآخر ان المشتري اقرب من تنبيل **الثامن**
 شهد احد ما انها جازيته والآخر انها كانت لتنبيل
التاسعة على العاقل فشهد احد ما على اقراره
 بالثمن والآخر ان له ردية تنبيل **العاشر**
 او على الابر اشهد احد ما به والآخر انه ومنه او
 فسدت عليه او طلقه جاز **الحادية عشرة** او لعنة
 فشهد احد ما بالبراءة والآخر انه حلاله فاشهد
الثانية عشر ادعى انكح الحرة فشهد احد ما
 بها والآخر ان ابرأته **الثالثة عشر** شهد
 احد ما على امرأته اخذ منه العبد والآخر على
 اقراره بان ادعى منه هذا العبد **الثانيون**
عشر شهد احد ما ان نفسه منه والآخر ان لا
 ادعى منه هذا العبد فبقي **الاربعون**
 شهد احد ما انها ولدت منه والآخر انها حرة
 منه تنبيل **السادس عشر** شهد احد ما انها ولدت
 منه ذرا والآخر اني تنبيل **السابعة عشر** شهد
 احد ما انه اقتران الارل والآخر انه سكن بها تنبيل
الثامن عشر شهد احد ما على
 اذنه في الشباب والآخر ان الطام تنبيل **الثانية**
عشر اختلفت شاهدة الاقرار بالمال فكونه اخر
 ما في ربيعة او بالناوسية تنبيل **الثالثون**
أربعون شهد احد ما انه قال لعبد انت
 والآخر انه قال اذني تنبيل **الحادية والاربعون**
 قال لمرأة ان كنت فلانا كانت طالق فشهد احد ما
 انها لينة غيرة والآخر عتقتها **الثانية والاربعون**
 ان طلقك فبقي خرق قال احد ما طلقها **الثلاثون**
 والآخر انه طلقها **الاربعون** الطلاق والعتاق **الثانية**
والعشرون شهد احد ما انه طلقها ثلاثا **الثانية**

والآخر انه طلقها **الثانية** بفتح الهمزة
 الرجعة **الرابعة والعشرون** شهد احد ما انه استق
 بالرجعة والآخر انما رسته تنبيل **الخامسة والعشرون**
 اختلفا في عند المهر فشهد احد ما ان **السادس والعشرون**
 شهد احد ما انه وله خصومة مع فلان في دار
 كانه شهد الاخر انه وله خصومة فيه وفي
 اخر تنبيل في دار اجتمعا عليه **السابعة والعشرون**
 شهد احد ما انه وقعه في خصته والآخر انه وقعه
 في مفرقه **الثامنة والعشرون** ولو شهد احد
 او من الله يوم الخميس والآخر يوم الجمعة جازت
التاسعة والعشرون ادعى ان لا شهد احد ما
 ان الجنان عليه اخل غريمه بهذا المال وشهد الآخر
 انه كفل عن غريمه بهذا المال **الثلاثون**
 شهد احد ما انه باع كذا الى شهره شهد الآخر
 بالبيع ولم يذكر الاجل تنبيل **الحادية والثلاثون**
 شهد احد ما انه باع بشرط الحار لثلاثة ايام ولم
 يذكر الاجل الجار تنبيل **الثانية والثلاثون** شهد
 واحد بالذلة والآخر بغيره في صدق الارسنة فادعى
 والآخر انه فاقه **الثالثة والثلاثون** شهد
 او **الثلاثون** شهد احد ما انه وله الفرس والآخر
 انه اذخر **الثلاثة والاربعون** شهد احد ما انه
 وله بنتين والآخر انه خلطه على نفسه تنبيل **الخامسة**
والثلاثون شهد احد ما انه ولم يبعه والآخر
 انه اوسى له بقبضه في حياته تنبيل **السادس**
والثلاثون شهد احد ما انه ولم يطلب منه
 والآخر تنسأ منه تنبيل **السابعة والثلاثون**
 شهد احد ما انه وله بقبضه والآخر بطلبه تنبيل
الخامسة والثلاثون شهد احد ما انه وله
 بقبضه والآخر ان امر باخذه او ارسله لباقر
 تنبيل **الثانية والثلاثون** اختلفا في زجر اقرار
 في الوقت تنبيل **الاربعون** اختلفا في مكان اقرار
 به تنبيل **الحادية والاربعون** اختلفا في وقته
 بقبضه او رسته تنبيل **الثانية والاربعون** شهد
 احد ما بوقعه على زيد والآخر على عمرو فنبيل
 وقتما على الفترة التي قلعت وزدت بنبيل الله

فلما ذكره الم سأل عنها لو اختلفت في نكاحها
 بان شهدها احد هما انه رهن ثم الجسد والاخر اشته
 رهن يوم الجمعة فتمتع عنه مما خلا في الجسد وجره
 الفشاء ومنه انما اختلفت الشبهة ان على الم اقرار
 واجه بما ولقنتها فتاك احد مما كانا جميعا
 مكان قد اوثاقا اخر كان في مكان كذا انما
ومنها لو قال احد هما والمسيبة بما كان ذلك
 بالوادة وقال الاخر ان ذلك بالاعلى قيل
 في الوادى **ومنها** شهدة اعر وجره انما كانت
 واحد هما بقوله من منكوته بقية فلان والاخر
 يقول لما عندها من اعلى واشهد ان المرأة التي كانت
 له سوى امته فلان فبطلت باخرجهما من اهر قبل
 هذا التعلق قال فخره من اذ اشته اعلى الطلاق
 الا انه عن احد هما المرأة وكذا باسما والمعين
 الاخر التي في نكاحه وليس في نكاحه من المرأة
 منقح الشهادة فوجه في جواب الفتاوى **ومنها** ادعى
 ملك اهر فشهدها احد هما انها له او قال بذكر
 وشهدها الاخر انها كانت ملكه فتنزل منه المني **ومنها**
 ادعى ان اهر والنساء خسرانه فشهدها احد هما بان
 والاخر بانف وممنسابة فحق له بالاعلى ما غلبه
ومنها لو شهد ان له على احد الم طلاقا وركعت
 وشهده الله على هذا الرجل طلاقا وشهده
 احد هما انه قد قضاه الطلاق منها خسرانها
 بذكر ذلك فان شهادهما على الاصل مقبولة ولو
ومنها ادعى جارية في يد رجل وشاهد من
 فشهدها احد هما بانها جاريته فعنها منه عدا وشهده
 الاخر بانها جاريته ولم يقل فعنها منه قبلت
 الشهادة بجمه الفتاوى **ومنها** اشته ابرقة
 بفرقة اختلفت في الوفا فتنزل عنه خلافا لما
 جامع الفصولين **ومنها** شهدها احد هما بان
 والاخر جارية فتنزل في الكفالة لهما فكل جامع
 الفصولين **ومنها** شهدها احد هما وكله بطلاق
 والاخر بان وكله بطلاقا وطلاق طلاق الاخر في
 وكله بطلاق الا انما غلبها وهي فيه ايضا
ومنها شهدها ايو كاله وزاد احد هما انه عزله

وسد بها

تنزل

فصل في نكاح بغير جامع

تنزل في الكفالة لاه العزل وهي منه ايضا **ومنها**
 ادعت ارضا شهدها احد هما انها ملكا لان زوجها
 فيها الم بها عوضا من الاستان وشهده الاخر
 انها ملكا لان زوجها ارضا ملكا فتنزل لان كل
 بايع مته بالملك لاشته به فكانها شهدها الم
 وشكرته لان له لما شهد احد هما ان فها عوضا
 وشهدها بالعتد وشهده الاخر باقراره بالملك
 فاختلعت المشهور به اما لو شهد احد هما ان
 زوجها فها عوضا والاخر باقراره ان فها
 عوضا فتنزل لا تقاها كما لا شهدها احد هما بالبيع
 والاخر باقراره به وهي في جامع الفصولين
 انتهى كلام الشيخ صاحب من الشيخ محمد بن عبد الله
 الغزي **في الاستان والسكوت كاشف**
 في مسائل عدتها سبعه وثلاثين قلت
 وزاد في تور المشاور مشكلين **الاول** مسيلة
 السكوت في المحاراة يقول ورضي كونه لما كان
 ذاه الذي كذا او اذ اشته فتمسكت لرسه
 المشهور وذكر المجلد في الاجازة **الثانية**
 شكوت الموع بترك دالة قال الموفد بقره
 شكوته عند وشهده بين يديه فانه يقول دالة
الثاني **وزاد عليها** ز و اهر الجواهر سأل
 عنها عند قوله الزاعة والعشرون شكوت
 عند بيع زوجته فتاك وكذا اسكوتها عند بيع زوجها
 لما في البرازية الفتوى على عدم طهارة عوي في
 الغريب والروحة انتهى وكذا في خزانها
 بسع فليقنا من عند الفتوى بطلت وبزاد ما في
 منقحات التنوير من شكوت الحار عند ترضي
 المشتري منه زرعها وتا وعزها للبرازية
 وهكذا ذكر في تنوير المستار من سألها
 فالجيب من صاحب الجواهر اهر واكر كفت
 ذكره وكلام البرازية وترك الاخر **ومنها**
 ما لو تزوجت من غير كفو فسلكت الولي **ومنها**
 ولدت كان شكوتها رضا ويلعي **ومنها**
 ما في المحيط بذكر زوج رجل اخر امره **ومنها**
 النوم وقيل انتهى به فهو رضا لان قول

أحد

الرد
الجنار

انهيته دلالة الاخبار ومنها ان الكالة قد خلت
 بالصريح تنبأ بالسكوت ولذا قال في الظهيرة
 لوقال ابن الهيثم قاتل اربدان ازوجك
 من يفتي بسكوتك فزوجها كما ذكره المولى
 في غيره من غير الاوليات **ومنها** سكوت اهل العلم
 والصلاح في القدر كما في شهادات الترمذيين
 بالسكوت من اهل العلم والسلام يكون سكوتهم
 تزكية للمساعد لما في المستطوع **وقال الله**
 ابن مسعود رقا صيا فاحتاج الى تعديل وكان
 الخزي مريضاً فمأذاه الفايح وسأل عن الشاهد
 فسكت المدة لم يسأله فسكت فقال اسئل
 واعجب فقال المدة اما بكتك من مثلي
 السكوت قلت قد عرفت في الاشياء مع ما
 لشهادته شرحه فكيف يكون ان في تنبيه
 يكون من اهل العلم والصلاح فقد عاينهم
ومنها لوان العبد خرج لصلاة الموحدة فها هو له
 فسكت حلة المروج الرهال ان السكوت عزيمة
 الرضي كما في جمعة البصر **ومنها** في السنة بعد
 ان رزق بلائها **فمعت** ولو رقت الله بلا
 جهاز طلع ان يطالب ما بعث الله من الله وان
 وان كان المهاز قليلاً فله المطالبة بما يملك
 بالمعوت في عرفهم حينئذ يفتي بانه اذا لم يجد
 بما يملك فله استبراء اذ ما بعث والمفسر
 ما يتخذ الزوج ما يتخذ لها ولو سكت بعد
 الرقا صة زمان يعرف بزوج وصفا لم يكن له
 ان خاص به بعد ذلك وان لم يتخذ له شي **ومنها**
 اذا اؤام فسكت ضم ولا يحتاج الى التبول
 هكذا ذكره الزهري في الاختراقات في كتاب
 الاقرار **ومنها** سكوت الراعي عند بيع المزة
 الراعي يكون مسئلاً في احدى الروايتين وعن
 الزهري وعن غيره في تعديل من الاشياء اول
 القاع من المذهب الراعي الوهاب ومواعيل
 بالصواب **قول** **الاشياء** لا خلف
 المنكورة في احدى وتلاين مسئلة بنينا كما في
 الشرح قال الشيخ شرف الدين في حاشيته عليها

المساء بتعريف المسار على الاشياء والتفصيل
 قال في شرح الحاشية عليه ان اعلان المم التمس على
 عدم الاختلاف عنه في الاشياء التسعة وفي
 الحاشية انه لا يخلط في احدى ولا يثنى حيلة
 بعضها بخلافه وبعضها متفق عليه ذكره
 اختصار الاستسعة في تزويج الدية شريعة او
 كبريت وعند ما يسكت الاب في العنق وعن
 تزويج المولى استه خلافاً لما في دعوى الدلائل
 الامتنان بذكره لا يخلط في دعوى الدين على
 الوصي وفي الدعوى على المولى في المشتريين
 كادوسى واما ان كان في دعوى كبريت فادعاه رجل
 كل اشترى منه فاقربه اخذ ما والاخر
 لاجلته وكذا لو اشترى اخذ ما وكل في
 كبريت لم يخلط للاخر فيها الا دعوى العينة مع
 ان يبيع من في اليد فزادها لا يخلط الاخر
 وكذا لو اشترى اخذ ما لاجل للاخر فيها الا دعوى
 طرحتها الاخرية فزادها وقبضه فاقربه اخذها
 او خلع اخذها فكل لا يخلط للاخر فيها الا
 اخذها بالرهن والتمسك والاخر لا يخلط بالرهن
 ولا المبيع لا يخلط للمشتري ولو ادعى اخذها من
 اشارة والاخر الشرا فاقربها وانكره لا يخلط
 له عليه وقال لم يعبه ان شئت فاستطاع انتقام
 المدة او فك الرهن وان شئت فاضح فيها اذا
 ادعى ما فيها المدة في التمسك والاخر الشرا فاقرب
 اخذها ما لاجل وشرا اذا ادعى كل منهما الاشارة
 فاقربها او بكل لاجل يخلط فاقربها اذا ادعى
 كل منهما بل في اليد انقبض منه فاقربها
 او كل اخذها فكل يخلط للثاني كما لو ادعى
 كل منهما الادعاء فاقربها لاجل يخلط للثاني وكذا
 الاشارة وخلصت ماله عليك كذا او لا يثبت وهي
 كذا وكذا وكذا الا ان في البيع رضى المولى
 بالصواب يخلط وكله وفيما ذكره كذا
 له في النكاح وفيما ذكره الاختلاف التسعة
 في المأمورية يمت على احدى منها وكذا الوادعي
 الشافع على رجل انه استسكن في ذاك انكره لا يخلط

الخاوية والذلائق لواد غرابه وكل عز العايب
 بعينه من بينه وبالحسنه فادكر لاستقامت
 المدون على قوله خلا فالعالم كذا ذكره جنتهم
 وقال الخواص بخلقهم في قوله جميعا انتهى وبه
 علم ان ما في الخلافة متساخا وكذا روي عن قال
 على موضع لو اقر لزمه ان الكفر بسم خلقه لا في
 ثلاث منها لو كبر بالشر اذا اوجه المشتري
 عيبا فاذ ان برة يا عيب واذا السابغ
 ان يخلق باعصا فم ان المؤكل ومي بالعب
 لا يخلق فاذا اقر لو كبر لزمه ان يخلق
 حتى الرد الثانية لو ادعي على الامر ساءة
 لا يخلق وان اقر لزمه الثانية ولو كبر لزمه
 الذين اذا ادعي المدعون ان المؤكل ابراه
 الدين وطلب بين المؤكل على العمل فاعلم فان
 اقر لزمه انتهى وروى على الواحدة والعشرين
 الثانية الثانية ان الكفر بسم العمل لا يخلق
 عند الامام ولو اقر به لزمه كما سري في الجواب
 والشاهد ان الكفر بوجهه لا يخلق
 اقربه شيئا ملك بها والشارق ان الكفر
 لا يخلق للعلم ولو اقر بها لزمه وكذا ان
 الاسباب لا يخلق الاب ومما لا يخلق
 ولا الوحي في حال اليتم والامثلة للشيء
 والواقف الا اذا ادعي عليهم انهم يخلقون
 حيثما انتهى قلت **وردت** بطلان كرم
 مسأل **الاول** لو ادعي على رجل شيئا اذ
 استدلته فثبت ان المدعي عليه هو لا شيء
 الصغير فلا يخلق في فتاوى الشافعي عليه السلام
 في قوله شيئا فاذا استخلف فخلق والدة على
 ارضا فخلق بالارض للذي لم ينشأ له
 العبي ان صدق المدعي كان له وقال وان كان
 مني الالة فبقي الارض وتوخذ الارض من المدعي
 وتنفذ المدعي وهذا غير لقائل اقر لادب كرم
 بظهوره ولا يستدعيه لا يستدعيه البين
 وكذلك هذا قلت وعلى الاول رجوع هذه
 الى قول المدعي لا يخلق الاب في حال العتي

خاوية

لا لما اقر بها للعتي لم يخلقها من ماله وبه قيل
الثانية لو اشترى دارا فخلق الشقيق فابكر
 المشتري الشر قال في النوازل ولو ان رجلا اشترى
 دارا فخلق الشقيق فابكر المشتري الشر او اقر
 ان الدار لا يملك الصغير ولا يملكه من المشتري
 لانه قد لزمه الاخر لا يملكه فلا يجوز ان اقر لغيره
 بعد ذلك **الثالثة** لو كان في يد رجل غلام
 او جاربة او ثوب ادعاه وجلاه فقدمه الى
 القاضي فاقربه لاحد مما اراد الاخر فخلقته
 فان ادعي ملكا مرسلا او شراء من جهة لا يمكن
 له ان يخلق فان ادعي عليه الغصب فله عليه
 لانه لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في
 النوازل **الرابعة** لو اشترى اب (بسته
 الصغير دارا فخلق مع الصغير في مقدار
 ما يملكه فان لم يملكه لا يملك في كثير من كتب
 الفقهاء **الخامسة** لو ادعي السارق انه
 استهلك المسروق ورب المسروق انه قام
 ببيعها فاعلم ان السارق لا يملك عليه قال
 ابو القاسم في النوازل وسئل ابو القاسم عن
 السارق اذا استهلك المسروق بيعها فخلق
 به فله يضمن قال لا ويستوي حكمه فيما اذا
 استهلكه قبل القطع وبه ان قال فله ان
 قال السارق فله ضلوك قال صاحب المال
 لم يضمنه وكذا موعنة ان قال فله يخلق قال
 يجب ان يكون التوك قول السارق ولا يضمن
 عليه **السادسة** اذا اوبت رجل شيئا
 واراد الرجوع فادعي الموصوب له فخلق
 الموصوب فخلق قوله ولا يضمن عليه الثانية
 وغيرها **السابعة** ادعي عليه انك وني
 فلان الميت فابكر لا يخلق **الثامنة** ادعي
 عليه انك فابكر لا يخلق **الثامنة** ادعي
 لا يخلق وبما في النوازل **التاسعة** قال
 الواهب استخلف الموصوب وقال الموصوب
 ادعي فخلق فابكر لا يملكه **العاشر**
 اشترى العبد شيئا قال النائم انت تجوز قال

العبد اثنان دون فالعبد له يدون **اليمن الحادية**
عشر اذا اشترى عبد من عبد فقال احدهما
 انا حري روثك الا انا فاشترى دون لنا قالوا
 له بل يمن **الثانية عشر** باع الناصي قال
 اليمن فروه المشتري عليه يعيب فقال برأيت
 منه قال ثوبك قوله بلا عمت وكذا الوادي رجل
 قبله اشارة ارجل لم يمس واذا دخله لم يخلعه
 لان قوله على وجه الحق وكذا كل شيء يدعي عليه
الثالثة عشر لو طالب الوالد زوجا
 بالمهر فله ذلك ولو معتبره او كسبه براء ولو اختلف
 الاب والزوج في بكارها ولا يثبت للزوج واليمن
 من الناصي علمه على العبد لا على ابي يوسف
 انه خلعت وكذا الحصة انه خلعت كالوجع
 يقتصر له بن اداء على المدة ان صاحبه
 الدين براءة وانكر الوكيل لا خلعت الوكيل كذا
 هنا كذا في الظهير **الرابعة عشر** اشترى
 امه فادعي ان لها زوجا فقال الامام له ما زوج
 منه في ثلثها قبل البتة واما فلا فله المهر
 بين كذا في السراجته والله تعالى اعلم
 هذا الخبر يرمي حواشي الكتاب كذا في حاشية
 الاشياء للشرف الذي ايضا قلت في حاشية
 الفقيه سماه زوا سبعة اخر يقول **الخامسة**
عشر لو طعن المني عليه في الشهادة وقال
 مواد في هذه المرافعة مثل شهادة فانكر
 فادعي خلعه لا خلعت جميع النساوي **السادسة**
عشر اذا كانت الزمة مستمرة فمدين
 جماعة باسائها فما عزم اخروا في دينها
 لنفسه فالحكم هو البوارث كذا لا خلعت له
 حصة فواقر له لم يقبل فخلعت جميع النساوي
السابعة عشر رجل على رجل الف درهم
 فادعيها ثم انكر اقراره فخلعت فاقدم اقراره
 قال الامام نعم وقال الامام لو اقر
 فخلعت على نفس الحق جميع النساوي **الثامنة**
عشر فاعا اخر ما لا اختلف فقال قمت
 وديعة وقال القاضي بل نفس لا خلعت له في

شاهد

عليه

الله في عليه قال القاضي القول لرب المال لا اقر
 بسبب النكاح وهو يقتصر الى الزوجين المتزوجين
التاسعة عشر رجل قدم رجلا لثلاثي
 وقال ان فلان بن فلان الغلابي ثوبى ولم
 يترك وارثا عني وله يلحقه كذا وكذا
 من المال فاعلم له في عليه عواه فقال الامام
 استخلفه ما علم في ابنته وانما مات لم يخلع
 بل يبرهن من الابن عليه فخلعه على ابيه
 من المال وقد استخلف على العلم الاول فترك
 الامام والثاني قولها وقال الجواب في الصحيح
 ترك الثاني انه علمه على الحصة ومنها **الفصل**
 الوادي عليه الف درهم فقال المني عليه
 لثلاثي انه قد كان ادعي طهره الله عني عنه
 فادعي بطله كذا اخرج من دعواه ذلك فادعي
 بطله فله عوي فخلعت له بطله فادعي
 خلعت خلعت له ما له على شي خلعت فله
 في لثلاثي انه خلعت على دعواه ولو الجمة **والثانية**
 لو ان رجلا ادعي على رجل انه عرف ثوبه واحضر
 في دعواه فخلعت وار اذا استخلفه على السبب
 فخلعت على السبب **فابن علي**
 في هذه عن ما قلها النبي وحسين عليهما السلام
 فادعا امام الجولان ان الجاهل لا يقع قبول
 البتة تنع الاستخلاف ايضا الا اذا اتفق القاض
 وصح البتة وقدم الوقت ولا يدعي شي اخر
 فانه خلعت على الوقت والبتة والله تعالى
 اعلم **قول الاشهاد** القاضي اذا قضي في
 جميعه منه فله فداؤه الا في مسائل اخرى
 اي يقتصر فيها على الحاكم قال ابن الجهم الشيخ
 صالح بن محمد بن عبد الله في كاشفة عن المسألة
 بزواها المزاورة التفسير على الاشهاد والظاهر
 وقد ظفرت بمسألة **فوف** وفيه ثمة القابضة
 وقسمتها على ثلاثة اقسام **الاول** ثمة القابضة
 التي في الاطراف ثمة مشتتة **والثاني** ثمة القابضة
 فيية **والثالث** ثمة القابضة عن الامام فخلعت
 اصحابها فيه وتعال رخص فيه ثمة القابضة **فمن**

مسئلة

القبول الاول اذا باع ارا وقبض المشتري استوفى منه وتقدر على التاييد ردها فتعني على البايع المبيع يد او سلبها في المواضع والمخاطة والذرع والبايع كقول عثمان بن ابي شيبة ثم رفع امامنا اخر اربطه والزم برد الفتن فقط الا ان يكون احدث بنا او غيرنا فاني لم يرفع بغيره ذلك ثم التفت ومسته حاكم فتنى بيطلان شفعة الشريك ثم رفع امامنا اخر فانه يتقاضى وبيعت الشفعة للشريك لما لفته لتصرف الحد بيك **ومسته** المهود في قفنا اذا فتنى بشي بعد قبضه ثم رفع الحليم امامنا اخر لاراه اربطه **ومسته** مال الحكم اعني ثم رفع ابن لم يرفع بغيره لانه لم يرفع من الحكم الشفعة او المصافون بها **ومسته** اذا حكم بغيره المصافون ثم رفع اخر بغيره لانه لا يجوز وكذا ما اذا اشترى في بوعه **ومسته** الحليم الشفعة المستأجر من في شجاع الحمام ورفع الحليم اربعة **ومسته** الحكم باجارة المهدون في بيعه لا يرفع منه الشفعة لانه مودعات لا يرفع **ومسته** الشفعة يجوز بيع المزارع بالمال تاخر بغيره **ومسته** الشفعة بغيره اهل الذمة في الاستغارة والمسته ثم رفع ابن لاراه بغيره **ومسته** اذا فتنى بشي ثم رفع اخر بغيره ولم يبين وجه التعتل لم يرفع اخر بغيره **ومسته** اذا باع رجل من اخر عبدا او امه ومعنى على ذلك مده ظه فيه عيب لم يرفع البايع به ولم يرفع بغيره بائنه فان موجودا سعه فوكة القايح على البايع ثم رفع اخر اخر فانه يطل الرد ويبيع للمشتري **ومسته** اذا حكم بغيره بنت المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع امامنا اخر اربطه حكمه الاول لما لفته لتصرف وبابيك الثلاث في حوزك الابنة **ومن القسم الثاني** اذا اختلفت العتبات على قولين ثم اخذ الناس رايه قولهم وتركوا الاخر في حكم التاخير بالمرور ولم يتفقوا عليه خلا للثاني **ومسته** اذا ادعى ام امراته وحكم بغيرها التنازع ثم رفع اخر يري خلا ثم لم يطلعه ان الزوج

جاهلة

جاهلا فهو سبعة وان عالما لاجل المعام لان القضا لاجل ولعزم خلا فابا بغيره رجة الله تعالى وذکر الحال في المقتضى رجل وحي ام امراته فتعني ان ذلك لا يرفعها ثم رفع اخر فرق بينهما وذكروا ذلك متعلقا بالظاهر ان ذلك مذهبهم او قول الامام لما لفته لتصرف ولا تفرق اذ هو الولي **ومسته** اذا اختلفت مذهبهم عند الخطا ووافق قول مجتهد ثم رفع اخر امضاء عند الامام واما لا يرفع لانه على والد لا يرفع من مجتهده **ومسته** المدعون اذا حبس لا يكون حصه خيرا علمه وتاك القاسم ابن معن بخلافه حكمه ثم رفع اخر بغيره وقال لا يرفع فلو كان ابن يرفع لم يرفع **ومسته** **القسم الثالث** اذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع الحليم يري خلا لانه بغيره المظنون ومن الامام لا اختلاف الاثار **ومسته** اذا اوقف القايح ببيعة الاب لايه لاجله ثم رفع اخر لاراه اعطاء عبد الثاني وتبغته بغيره **ومسته** اذا تزوج الزاني بامرته من الزنا وحكم الحاكم بغيره ذلك ثم رفع اخر لاراه لانه لا يرفعها ويستثنى عنه الناس ذكره في شرح الحياوي **ومسته** رجل اعق عبد امه مات المعتق وادارت له ثم قضى القايح بغيره للمعتق ثم رفع اخر بغيره وجعلها له ليعتق المال عبد ابن يوسف وهو صحيح توله عليه العتلة والنسلا اما الاول امره عتق ولا يرفع قول المودة لانه معتق بالعتق وموافقهما فاستنوا بالخروجت فاعتق هذه الممان قاله من جواهر هذا الاختلاف والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب والله الموفق والمعين

او

وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد النبي الامي الذي هو المرحوم في الشدايد ويومر الحسنة صلاة وسلا ما ايمان متلازمين الى يوم المايب والله الملك الوهاب

على تمام نصف هذا الكتاب • وكان الفراغ
 من كتابته يوم الاحد المبارك رابع عشر
 شهر ربيع الثاني من شهر ١٢٧٠
 اله • وابتدأ بقرينة وسبعين من
 المحنة النبوية على صاحبها
 افضل الصلوات والسلام
 على يد افقر العباد و احوهم الى موته محمد بن
 ابن شهاب الدين المشاوي بدو المالكى من هذا الامم
 طرقة غفر الله له ولوالديه
 والمسلمين

[illegible]

لا اله الا الله محمد رسول الله
في دار البين او دار الاخرين
وذلك اني احل سم
التي تسمي

[illegible][illegible]

[illegible]

اشارة به الى انه لا فرق
بين ما يقسم ومنه

و فيها احد النثر كيقين في الدار اذا ما عينا
منها من الجملد لا يجوز نسخ نصيب بيت معين
بما بها وقد التزم في هذا الكتاب انما النثر
او اشباب النثر كمنه في حق واحد
معين استراك

بقوله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

م
الوفاء بجمع وثقة واد
عقل اللبب امر
نيت لا يباح

جہم فیکون

[illegible][illegible]

فصل

فصل

الغنى وقال استعجبها ويود المبيع ورجع الخصال
 وتفتحه في النهر لحسن ايامه تسليط السابح وكذا
 على زيادة مستمدة من قوله وكسبح وحياطة
 وطن حطلة ولت سوق وعزل نظن وجارية
 عطلت منه فلو مستفصلة لوله او شئ لده
 كسبح فله العصى ويحبها باستهلاها سوي
 منقصلة فيقولون جوعه وفي جامع القسول
 لو تقضى في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع
 او باقته ساقية اخذها اليابح من الارض ولو
 بفعل السابح ساقية ساقية او لو بفعل المشتري
 اليابح وكذا عرقا مع المعنى **بيع عبر الاوقات**
الاول الا اذا اشترى بمشكك فلا يأس به
 لتقليد النبي بالاحلال بالشئ فاذا انت في
 التقى قد خسر منه على جمعة عليه ذكره الشرح
 وكذا **الجنس** بمشكك وتسكن ان يزيد ولا
 يبرء الشراء او عدته بما لم يشقه له وجهه
 ويجري في العناج وعرض في النبي على ما
 اذا كانت السلعة بلغت ثمنها اما ان يسلط
 له كره اشياء الخدم عناية بالشوم على شوم
 غيره ولو ذمتا او مستأنا وكذا في ما
 ليس فيه ابل لزيادة التفتت به وصدقه
الاتفاق على مبلغ الثمن او المهر او المدة لا
 يبيع من يزيد وصدقه عليه السلام قد خافا وحلما
 من في بطن **الجب** معنى الملوب او الحالب
 بعد اذا كان يفرها **الجد** او **بلس** الشعر
 على اوردن لعدم علمه بشكوه المشرور والفر
 اما ان يستثنى بكونه وكذا **بيع الحائض** **الباب**
 بعد في حالة فله عود والاولا مقدم الغرض
 على الحائض المالك والاولى المتزوي لا يفسد
 في الحائض انهما التمسار والسابح لموانته
 الحائض في غوا الطاس يرضى الله بعضه بعضا
 ولقد بقي باللام لا ينكره **بعض** من لم يد
 المأمور بشئ يبيع العدة **البيع** ثم بالثقة
 في المعنى لعنة عليه السلام من فرق بين والد
 وقد لعنه اخوه وانه ابن حاجة وشه عيني

ومن

ومن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والامة **الابلا**
 من سفير **الباب** وفي **رحم محرم** منه اي محرم من جهة
 الرحم الرضا كان له طهر او رحمنا فاحتمل
الا اذا كان الكفر من باساق وتوا بعد ولو يعلم
 مال او بيع من حيث بعته او كان المالك كافرا
 اعدم خطابته بالشرائع او متهمة او اذلة الا حفر
 لطفه او ما كتبه فلا يأس به او ينفذ محاربه فله
 بيع ما سوي واحد غير الاقرب والابن والحق
 بها فتح او **في مستحق** كزوجته مستحقا وكذا **ق**
احد بها **باعتنا** ويبيع بالدين او بالثلاث مال
 الغرور **وهو يعيب** لان التظفر وقع الغرض
 عن القربا في الغرض بالغير **خلافا** **للكثيرين**
في الزوجين فلا يأس به خلافا لما قد استثنى
 لعد عشر **ولو كان** **الغرض** في **بيع** وشعر من
 استباب الملك كعدته وصيته **بشرا**
 الامن جري ان ملكه وبشرا **في الميراث** **القبيل**
 خوصه وامل ان فسخ المدة واجب بطول
 بها ايضا جري ان لم يبيع ولو لم يبيع فيه
 بوجه في شرا كما فرضه او مضافا الى الجبا
 على اختيارها من ملكه ويجوز في المقت فانت
فصل في الفسخ ما سببه
 ظاهرة وذكر في الفسخ الاستيفاء لانه من
 صور **مؤمن** يستقل بما ابعثه قالوا بك
 لمن يامر بالمعروف انت فعنوني خشي عليه
 الكفر فم واسطلا كما من ينصرف في حق
 غيره بمكة الجنس بقوله ان شرعي **فصل**
 خرج به نحو كدرو وفي كل طرف صدر منه
 ثم كما كان بيع وتزوج واستاقا كملات
 واستاق له جدي لهما التبرع من يقد
 طائفة حال وقوعه وقوعه وقوفه واما
 بغيره كالة العقد لا يعتد اسما بانه سبي
 ناع مثلا لم يلق قبل انازة ولته فانما زنته
 خارا لان له وليا حين حالة العقد بخلاف
 ما لو طلق بقتله مثلا لم يلق ما جاز بقتله

واحد

العد

لم يجرأه وقت العقد لا يجزأ له فيبطل ما لم ينزل
 او يفتحه فيبيع اشياء لا اجازة لا يبيعه العادي
وقفت بيع مال الغير لو العزبان اذا ما قلاهم
 فلو سبغوا او ينجوا لم يبيعه اسلاماء الزوا
 معز بالهاوي وهذا ان باعه على ان لا يملكه
 اتاوا باعة على ان يملكه او باع من نفسه
 او شرط الحيا رضى المالك المخلط او باع عرضا من
 غاصب مرض اخر للمالك به فالباع باطل الحاصل
 ان يبعه موقوف الا في هذه الحصة فباطل
 فقد بالبيع لا لا واشترى غيره فقد عليه الا اذا
 كان المشتري شيئا او يجوز عليه فيبطل وقت
 عقد الا ان يبيعه الغشوق الى غيره فلو اشارة
 بان قال بيع هذه البعده فلان قال الباع
 بعته فلان توقف بزارى و غيره لان يبيعه
 لنفسه باطل كما في الجهر والاشارة من الباع
 لانه لانه غاصب وقد امن نفسه لان الواجب
 لا يتولى طرفي البيع الا الا باع وعسى
 الاشياء بيع الغشوق وموقوف الا في
 فباطل اذا باع لنفسه يدافع واذا اشترى الخناز
 فيه للمالك فله بيع واذا اشاع عرضا من الباع
 عرضا اخر للمالك لم يفتقر لغيره منع الغشوق
 الا في اقلها المتزوج المالك يملكه جميعه بان
 بيع الغاصب موقوف وبان المبيع اذا استوفى
 فله حق اجازة على الظاهر من ان الباع
 باع لنفسه للمالك الذي هو المستحق
 انه توقف على اجازة انما الثانية في قول
 ويبيع الغشوق فقط فله حصة ما سئل
 كان قاله في حصة ان يبيعه موقوف واول نفسه
 على البيع وانتهى لغيره في حصة الاشياء لان
 المم وبطل عليه مستلزمين من الخاف
 وبما بيع الغشوق مال متغير ويجوز بيعه
 اصلا والخصاء وقت **بيع العبد والعتق**
المحجور ان على اجازة المولى والولى وكذا المعتوه
 وفي العاديه وشرها لا يفتقر اقرار العبد
 ولا معتوه وسحققة في الجهر وقت **بيع**

ماله من فاسد عقل بشر يشهد على اجازة
 الثالث وبيع المرفوع والمستاجر والارض
 في مزارعة الغير على اجازة من ومن مستاجر
 ومزارع ووقت بيع بين بركة او بالملكو
 عليه فان ملكه المشتري في مجلس البيع يفتقر
 والا بطل فله وفي مزارعة الغير انه فاجد
 له عريضة البعده لا القاسم هو العصى وعليه
 فتقر ميا شريته وعلى الضعيف لا يترك
 المم قول الدرر وبيع المبيع من غير اشتريه
 لدخوله في بيع مال الغير وبيع المرفوع والبيع
ما باع فلان والبايع بملك والمشتري
لا يملك والبيع بمثل ما يبيع الناس به او
بمثل ما اخذ به فلان فان حكم والمجلس
 والا بطل وبيع الشيء بغيره فان بين في المجلس
 بيع والا بطل وان في بيعه خیار الجهر كما
يجوز بيع الغاصب على اجازة المالك يعنى
 اذا باعه المالكه لا لنفسه على ما من الباع
 وفي وقت ايضا بيع المالك المعصوب على البعده
 لولا اقرار الغاصب وبيع ما في شمله مرفوع
 لغيره فله في المجلس وبيع المرفوع لوارثه
 على اجازة البايع وبيع الورثة التركة
 المستغرقة على اجازة القربا وبه احد الوكيلين
 او الوصيين او انسا ظن ان انا باع بجمعه
 الاخر توقف على اجازة او بغيره فباطل
 واصله في الغير الى ثبوت وثلاثة حكمه اي
 بيع الغشوق لوله بغير حال وقوعه كالمرفوع
الاجازة من المالكه كان البايع والمشتري
والبيع قاسما بان لا يفتقر المبيع بغيره
 شا اخر لان اجازة لا يبيع حكما وكذا الشرط
 قيام **التم ايضا** كان عرضا بغيره لا يملكه
 يبيع من وجه فيكون ملكا لغشوق وعليه
 مثل المبيع لو ملكها ولا قيمته وقت العرض
 ملك للغير اما في يد الغشوق فله في ذلك
 بشرط وتمام ما يجب **المعاذ** ايضا فلا يجوز
 اجازة وارثه لئلا يملكه بغيره فله ايضا اخذ

من

على ما جرى بينه وبينه من قسمة وقرعة وقرعة وقرعة
 او قسمة وقرعة ثم قسمة ثم قسمة ثم قسمة ثم قسمة
 ولو تقابلوا بعد ذلك ولم يقرعوا تقابلوا ثم تقابلوا
 كان ولا يبعد ردّها واخذتها وفيها مائة الف
 على ما جرى بينهما من قسمة وقرعة وقرعة وقرعة
 البس ثم تقابلوا في الاقالة **والقسمة عاود البس**
الاقالة الستة ما لها لا تقبل الاقالة تكون المستم
 منه وبتا سقطت والسا قبلها بواشاه وفيها رأس
 المال بعد الاقالة هو قبلها فلا ينفك فيه بعدها
 كتله الا في مستثنى لو اخلفا فيه بعد هذا
 فلا تخالف ولو تفرقا قبل قسمة خازا في المرف
 وفيها اختلف المتباين في العتقة والبطالان
 فانفك لم ينفك البطلان وفي العتقة والقسمة والتمني
 الصعقة تفسد الا في مستثنى اذا ادعى المستني
 ببقية من يابعه باقيل من قبل القسمة وادعى اليها
 الاقالة فانفك للمستني في عود القسمة او
 بملكته تخالف بغيره قيام المبيع الا اذا اشتبه
 في بقاء البائع بغير المشتري وراى منه بالخلاء
 قسما وسكنا فاعاد بغيره فله سبعة فله المبيع
 بغيره **المراجعة** والقرعة
 الما بين المدينين شرع في التهنين ولم يذكر المشتري
 والقرعة لظن بغيرها **المراجعة** خمسة عشر
 وعشر ما بين المدينين من العود ولو بغيره او
 او وسبعة او عشرين اذ اتمعت باقيا عليه **القرعة**
 عشرة وان لم يكن من قسمة خارج قسمة او قسمة
 باعثة **المراجعة** على تلك القصة جازي بسقوط التهنين
 مستدركي غيره جعله والباقي شرعا بغيره **بغيره**
الاول ولو حكما يعني بغيره وعشره بغيره لا يشترط
 الغالب بشرط حصره في كون العود **المراجعة** والقرعة
مجلس في المشتري وحسن الذي يشترطه
 ولو تباينوا في القسمة لحد الثوب لا تقبل الاقالة
 حتى لو باعته بربع وقرعة او اربعة او عشرة باع
 عشر لم يخر الا ان يعلم بالثمن والمجلس فخر
 شرع المجلس للعتبي ونظم البائع **في اربعة اشكال**
اجرا **القسمة** **والقرعة** **بأي لون** فان والطوار

قسمة وقرعة
 قسمة وقرعة
 قسمة وقرعة
 قسمة وقرعة

قسمة وقرعة
 قسمة وقرعة

قسمة وقرعة
 قسمة وقرعة
 قسمة وقرعة
 قسمة وقرعة

بالسر

بالسر علم الثوب والقتل وحمل الطعام وسوق القم
 واجرة العسل والحفاطة وكسوته و طعام المبيع
 بلا سر وسوق الرزق والدرهم وكسوتها وكسوت
 الحسنة والاثار وعرضا لاشجار وتجشيم الدار
 واجرة التسمير بها الدار ليطمأن بالسلعة
 وشاؤها **المسح** **والقرعة** **على ما جرى**
 ورعي في الجحرا للاقالة وشاها طرما يورع في المبيع
 او في قسمة بغيره ورعي واعنه العتبي وبغيره عاوة
 انما بالعلم **مجلس** **قام على كفة** **او انزل**
اشترى **بغيره** **لا يملك** **كتاب** **وكذا** **اذا** **اقر** **المور** **والمور**
 او باع بغيره لوصا في الرق فخر **المجلس**
 والمعدور ولو لعلم والشعر وقسمة ما بين
 فلذا لجلسة في الميسوط بغيره **القرعة** **والقرعة**
والزاي **ولا تقسمه** **قسمة** **ذا** **اخر** **لم** **تقسمه** **او**
 فلو لم يملكه **مجلس** **وجعل** **الايق** **واثبت** **الجلسة**
 بخلاف اجرة الخبز فانها تقسم كما خرجهما وبكافة
 الخبز والاملا في ذلك بغيره **مجلس** **في** **القرعة**
المجلس **اذا** **اخر** **الفاضة** **بغيره** **هذا** **هو**
 لا سلك علمت فذلك المعوق عليه **القرعة**
 كلام المال فان لم يملكه **القرعة** **والقرعة**
 او بغيره علم ذلك او بغيره من التهنين **القرعة**
 المشتري **مجلس** **قسمة** **او** **قرعة** **او** **قرعة** **او** **قرعة**
الخطبة **في** **الحاشية** **في** **القرعة** **لنقن** **الدولة**
والقرعة **البيمار** **والقرعة** **في** **المراجعة** **قسمة**
رده **او** **اخر** **في** **ما** **يبيع** **منه** **من** **الرد** **لغيره**
بغير **القرعة** **وسبعة** **عاش** **وقد** **منا** **القرعة**
 لو لم يملك **المجلس** **عاش** **عاش** **عاش** **عاش**
 يرجع بالمتقن شراء فانما يبيع من الاول
 بعد بغيره بغيره كان راي **القرعة** **والقرعة**
 الرق **مجلس** **مجلس** **مجلس** **مجلس** **مجلس**
 او في جرح ولو بين ذلك ارباع بغير المجلس **مجلس**
 ثالث جازا تقاسم راي او جازا له ان يبيع
 رعاية لغرضه **مجلس** **مجلس** **مجلس** **مجلس**
 ولو المستحق **مجلس** **مجلس** **مجلس** **مجلس**
 لعقن الشرا فغير المدون بالمال **مجلس** **مجلس**

قسمة وقرعة

قسمة وقرعة
 قسمة وقرعة
 قسمة وقرعة
 قسمة وقرعة

و جعل المسكون القرض بنفس التقرب منه الى الامام
 وهو خلافا للثاني فله رد المثل ولو قاما فاما قاله
 الثاني فاعتادوا له في القرض وفيه منتهى ان
 وبينهما عتاد الا بقاوا لانه اذا كان المالك لم يجر
 في ائتمار المستقر من القرض ولو قاما من القرض
 فدارهم منبذونه فلو تفرقا قبل قبضتها بطل لا منه
 اشتراك عن ذين بزازية فلم يخطأ في ذلك **وسبعا**
تجوز انما يشترط له المسمى لا من خلافا للثاني
وكذا الخلاف لو باعناه او اودعناه ومثله المعنى
 ولو كان المستقر من يجره تجوز **او اخذوه**
قبل العتاد خلافا للثاني وهو ما لو دعه سوا
 خاتبة وفيها استقر من آخر ولو لم يجره **المعنى**
ما تعال المستقر من الاثبات المالك ما قال
تجدد لشيء في المستقر وكذا الدمن والبيع
 بخلاف الشراء والوديعة فان بالانفاضة لا يجره
 والقرض انما له اعطاء جريح في الاول لا الثاني
 وعزاه لغريب الرواية فيها التفرق في القول
 بالما يؤمن الشرط ولو لم يجره **وسبعا** في الملك
 في ذكره ولو شرط في شيء آخر او اودع من
 المزدحم المثلث ولو لم يجره **لو كان**
بالخلا وكذا لو اقرضه بالما بشرطه فان كان
 اخره كان عليه **مثل** فانه فان قضاة الجود
 بلا شرط واذا جرحه الدامن على قول الجمهور
 وتدل خبر في الخلاصة القرض بالشر والجرم
 والشرط لغويان يجره على ان يملك به الى بلد
 كذا البرقة بينه في الاشياء بل يجره بغيره
 حرام بذكره للشر من شك في الموهبة ناذر
 الزمان **فصل** في استعوض عشرة ذراهم
 وارسل عليه **لا** هذا فاما القرض فله
 الله واقرانه يدعه وثاك فعه الى مولا
 فاعلموا في قبض العتاد العشرة فان لم يكن له
 ولا شيء عليه ولا يرجع القرض الى العتاد انه اقرب
 اية قبضتها حتى انتهت عشرة ورجلا والاشتر
 من رجل وامره بالعدم لاحد فمذوقه لغيره
 ان يطلب منه الاحقة **فصل** ومعاده

في

صحة الدليل بين من القرض لا بالاستعواض فيه
 وفيها استعواض العتاد ورجل الجوز وبيع جوار
 في الخمر بلا وزن سئل عليه السلام عن
 خمسة سقايها الحيران ابلون وبها قال
 ما راها المثلون حشاشا فهو عند الله حسن
 وما راها المثلون نجاشا فهو عند الله قبيح وفيها
 خبر الشيخ البصري بين عال حاجة القرض جوز
 وبيع واقرب المم **فصل** في غير وضات
 المعنى الى السعور ولو اذ ان زده العشرة باثني
 عشرة او ثلاثه عشر بطريق المعاملة في زماننا
 بعد ان ورد الامر السلطان وتوحيح الامام
 بان لا تعال العتاد بازيد من عشرة وتسعة
 وبسبعة على ذلك فله يتكلم ما اذ يلزمه فاجاب
 بعذر وعيسى ان قيل ثوبته وسلاصه فترك
 وزهده السور على ذلك وما اخذ من الرجل ايضا
 فاجاب ان حصله منه بالشرط ورواه الامم
 يقدم الرجوع لكن يظهر ان المقاسب الامم
 والرجوع والامر من ذلك التلخيص ان بعض
 العتاد في غير هذه الخصوص انتهى وبالله
 التوفيق **فصل** في الزيادة **الرواية** في عتده
 مطلق الزيادة وشرها **فصل** ولو كان قد دخل
 ربا العتية والبيع القاسقة فكلها من الربا
 فيجب رد عين الربا ولو بائنا لا رد ضامنه له
 ملك بالعتق شعبة وخبر **حال** من عوش خرج
 مشله صرف الجعش بخلاف جشبه **معاد**
شر وهو الحيلة الوزن فليس في ذلك
 والعدم بربا **شرط** في ذلك القضا **الحج**
المعقود اذا باع واستقر فله شرط لغيره
 فليس له ان يبعها قاسدا **والمعقود** فليس
 العتق في القيمة بربا فلو شرى عشرة ذراهم
 فضته بعشرة ذراهم وزاده اثنان ووجه
 منها عدم الربا ولغيره في الشر او بعد
 ان منه القضا بها هبة مشاع لا يجره
 في المعنى عز الحقة عن بعد في مرق المحم
 ان صحة الزيادة والحظ فترك الامام وان

حبه

سئل
 قال بان عتده

بها جازا والمحايل ان الرأخ ارام الا في هذه السنة
 متسايل **باب الحقوق** والحق لها
 لتعطيها ولتعتقه ترتيبا الجامع العتق **باب الحقوق**
 بينا فقرة اخرى لا يوضح فيه الحق مثلث العين
 ولو قال **لا يوضح** ماله او ماله فليس له من حق
 بنفس عليه لان الشيء لا يستتبع مثله وكذا
 لا يدخل الغلو في حق المتكلم بل هو في اصله فيه
 لا يوضح له او لم او لم او لم او لم او لم او لم
 وغنوه وعنه الثاني المرافق المتنازع اشياء او
 مكل قلنا لا كثير هو فيه او منه ويوضح الغلو
 بشرط ان لا يكون له من غير ان لا يكون له
 يتراب او عتيق او قباب وهذا التفسير في
 الكوفة وفي غيرها يدخل الغلو بلا ذكر في الصور
 كلها فلو كان في شوا كان المبيع يتنازع على
 او عن اداء الملك فليس سزا في غيرها
 قد خفي شر الدار المقتضية وبها في الاما
 التي فيها كذا **الفستان** اقلها وان لم
 يصح بذلك **الفستان** الحيا والحيوان
 اصغر منها فيدخل تحتها ولو شلت في البر فلا
 الا بالشرط ولو عتيق **والفستان** لا يدخل
 في بيع المدة او لست على الطريق فاشتهر عليه
الاملاك حق ونحوه مما مر وقال ان مقتضى ذلك
 تدخله الغلو ويوضح الثابت **الاعطى** في بيع
 بيت او دار او شئ من كذا المرافق لا يترتب لها
 خاتمة لا يدخل الطريق والمسيل والشرب
الاملاك حق ونحوه مما مر وقال ان مقتضى ذلك
 لا دار وارض فله بلا ذكر لانها متعلقة بالاستعانة
 لا غير والرهن والوقف خلاصة ولو اقر بدار
 او صالح عليها او اوصى بها ولم يذكر حقها
 ومرتبتها لا يدخل الطريق بالبيع ولا يدخل
 في العتق وان ذكر الحقوق والمرافق الا بصرى
 صرحت به عن العتق في الخواص العتق يتبين
 ان يكون الرهن كالبيع لا لا يفسد به الاستعانة
قلت من جود لو لا الفقرة المتكلم بها
 من لفظ الخلاصة ويوضح الطريق في الرهن

والصحة

وقف محمد بك بجامعه

والصحة الموقوفة بالاجارة واغترها المصنف
 للغير يتبين ان تكون العتق والخراج والحق والحق
 على ما يليق والوجه فيها لا غير **باب الحقوق**
الاستحقاق هو طلب الحق الاستحقاق في عان
 احدا **سبط الملك** بالكلية **العقود** والرهن المستقلة
 وهي كغيرها ككاتبه وثانها فاعلم له من حق
 احدا **الاستحقاق** به اي بالملك بان اوصى به
 على يدان ما في يد من العتق له و بغيره **باب الحقوق**
 كذا **باب الحقوق** الا قد على الظاهر انه لا يوضح
 سلطان الملك والمكره حلق في يد العتق والرهن
 تعلق ذلك الملك له ولو موته ينفذ في
 بقية الورثة اشياء فلا تصح في موته الملك
 لهم عليهم او عوي النجاشي ولا يرجع احد من
 المشتريين على بايعه ما يرجع عليه ولا يملك
 ما لم ينسحب على المكشوف عنه لعلهم لا يملك
 واحدا لا يملك المشتري مملوك ولو شاء في قليل
 او ابراع شئ بعد الخدم يرجع عليه فليبا بعه
 ان يرجع عليه ما بعه ايضا لزوالب البذل غير ملكه
 او اوجر المشتري فمما في المشتري له يرجع له
 في القتل او بطلان الرجوع ونما في جانب
 المشتريين **باب الحقوق** في وجوب حق العتق
 انشاؤه **باب الحقوق** او من الشاعة الرجوع على
 بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع هو او شاركه
باب الحقوق ولو قبل المشتري عليه لعدم اجتماع
 الشك في الكفاية من الناس متوا كان يفسد
 او يوق له انا خراج الم يسبق منه اقرار بالرق
 احشاه فلا يصح دعوى الملك من اقراره **باب الحقوق**
الوقف وفروقه بمرة لخرية الاشكال الحق
 بالعتق في الملك الموقوف في الكفاية من وقت
 الشك في ذلك ولو كان مطلقا لم يستطع مثلا
 خسرو ويعقوب باشا فاحفظه فان اذ
 الملك عنه حاله واختلف في القضاة **باب الحقوق**
قلت لا يترتب وقيل لا تصح في دعوى ملك
 آخر ووقف آخره **باب الحقوق** او صحة العتق

صاية

الرب
المختار

مطلب

التي بسبب الاستحقاق بشهادة انه كتاب فاني
قد اذ ان الخط بشبه الخط فلم يجز الا التماس على
فمن التجاريل انهم من الشهادة على مضمونه
ليفتني لفتني عليه بالرجوع بالفتن كذا الخ
في ما سوى نقل الشهادة والوكالة من صاحب
وسجلات ومذكول لان المضمون منها الزاخر
بغلاف نقل وكالة وشهادة لانها لا تحصل الخ
لغايبه وله الزم اسلامهم ولو الحضر كما فرأ
ولا رجوع قد عول على من هو من ارسول على
شيء معين واستحق بعضه بالوكالة عوادة فاني
ولو استحق عليها روط العوض لدخول المدعي في
المشقة في مشيئة من جواب المشقة ان كان
احتمال صحة الشئ من مجهول على معلوم لان
جملة التماسات لا تنفي الى المنازعة والظاهر
عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة لياقة
المدعي به حتى لو برهن له بغير علم بغير اذارة
به وارجع المدعي عليه بحسبه في دعوى كذا
ان استحق شيئا منها لثبوت شككته بالبدل
فتدبا لمجهول لانه لو ادعى قدرا لمعولها كذا
لم يرجع بما دام في يده ذلك المدة او ان يبيع
القدر بحسب ما استحق منه في يد
ساح من اعدائه على راسه ويمنع المراهقة
فاستحققت بقية التفوق راجع بالادارة لان هذا
العمل في تعيين العرف فانه لا شك في ذلك
الصالح فوجب الرجوع في ذمها فربح احقر
فالتسليم في المشقة المحبة
منها لو استحقا على البيع له على ايدى الرجوع
بالفتن الذي له فدهاه الا اذا الباع منها ادعى
بانه كان قدما الشئ في ذم من المشتري
لو اشترى خرافة اشترى شيئا طين حوا وتلفتا
ذلك يسوي بغير العلم في استحقاقها
فالمشتري في ذل ليس اجماع على انه في ذلك
ولا طردا المشتري بملكه في الذي ان ملكه انتفا
وان يبيع شيئا بغيره في الفاش على المشتري
به ففعل الذي ادعى في طين على ايدى
يرجع في ذلك بطل الفتن على الذي قدما عرفت

وفي المسئلة شري دارا ومن فيها فاستحق رجوع
باعتها وبقية البناجينا على الباع اذا اسلم
المشتري اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فالباع
لا غير لا لو استحق ببيعها لما تقدر ان
الاستحقاق في وره على ملك المشتري
الرجوع على الباع بغيره الباع مثلا ولو حفر
بها او بنى البالوعة او رزم من الدار شيئا
استحققت لم يرجع بشئ على الباع ان المشتري
لو حبس الرجوع بالقيمة لا بالقيمة فاني مشكلة
الزيادة حتى لو كتبت في الصك في البيع المشتري
فيها من ثمنه او رزم فيه من ثمنه على الباع
بغيره البيع ولو حفر بغيره او طوا حفره
بغيره الباع لا بغيره الحفر فاد اشهدا ففعل
في ذلك الوحد شيئا ان فعله لم يرجع
بغيره المشتري لا بغيره ففعلها رجع
وبالحيلة فاما يرجع اذ اشترى فيها او غير شيئا
فما لم يكن ثمنه وتسليمه الى الباع خلا
يرجع بغيره حص او طين وتماثل في العمل
العام من عشر من الثمن وفيه شرف
كروا ما استحق بغيره له رد الباقي ان لم
يقتدر بيعه له وما لم يترد ولو شرف الزم
فاستحققت احدا مما ان قبل المشتري المشتري
وان بغيره لزمه في المشتري بغيره من الباع
حيث رولوا استحق الباع او الباع يرجع بما
اشترى ولو استحق ثياب الفتن او بغيره
الجار لم يرجع بشئ وفعل على تدليل الباع
شعنا لقيمة من الفتن ولكن في المشتري
ففيه بغيره ولو استحق من تد المشتري لآخر
كان فضا على جميع الباعة وتلكان يرجع على
تابعه بالفتن لا اعادة بغيره لكن لا يرجع
فقبل ان يرجع بغيره المشتري في يد بغيره
وقال ابو يوسف له ان يرجع ثاقل المشتري
ان المشتري الثاني لو اشترى الاول من الفتن
كان للاول الرجوع كما لو وجد القدر حرا
فذلك الرجوع قبله خاصة في الثمن

بما فيه فله ولواشترى عبدا فاعنته بال اخذ
 منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق لما له على
 المعتق ولو شري ذرا بعيد واخذت بالشفعة
 ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ البائع
 الدار من الشفع ليعلان البيع **ما**
السل هو لغة كالسلف وزنا ونعتي وشرا
بيع احول وموالم في بيعها حل وموالم مال
 وكذا ركن البيع الحق بشفعة بلفظ بيع والبيع
 وسبقا حب الدار لم يرب السلو **السل**
 بفسر الام وسبقا لا اخر **السل** **السل** **السل**
 مثلا **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 ثبوت الملاك **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
السل **السل** **السل** **السل** **السل**
 اما من يملك فله فله ورة انه ومعه فله
السل **السل** **السل** **السل** **السل**
 والقائمة لا لها ان تملك جزئها **السل** **السل**
 للمالك وعنده **السل** **السل** **السل** **السل**
 وكثيري ومشيقي وبين وبين كثير التا **السل**
 عيلن معين بين سمته ومكان شربة بلا طنة
 ودوي شوب **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 كظن وكذا وفكر بينهما ومسته لهما **السل**
 او معرا وزيد او عمرو ومسته او غلظه **السل**
السل **السل** **السل** **السل** **السل**
 فبسته والحجر كالحا ف وزنه اوت فبسته فلا يد
 من بينا مع الذرع **السل** **السل** **السل** **السل**
 هو عا شفاوت ما لسته **السل** **السل** **السل**
 وزمان فبسته **السل** **السل** **السل** **السل**
 خا **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 لغة رية **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 اي نوما فله لاهة **السل** **السل** **السل** **السل**
 جاز وزنا وكلا **السل** **السل** **السل** **السل**
السل **السل** **السل** **السل** **السل**
 كروس **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 ولا في حطب **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 ضيق **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**

وغير

فحين **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 وقت **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 لم يجر في المقتطع ولو انقطع في اقليم وواحد
 رتب **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 راس مال **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 بين **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 قالت الامنة **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 نعم لكن **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 اما الخلاف **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 بالرواية **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 منازرة **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
السل **السل** **السل** **السل** **السل**
 الثالث **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
السل **السل** **السل** **السل** **السل**
 او حلة او قرة **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 لغوي **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 الفرق **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 لاها منقطع **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 الى وقت **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 حديد او ذرة **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 فله **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 ببيت **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 مفيد **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 بما لا يجني **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 في العتد **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 نوع **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 كذا **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 في **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 في نوع **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 ومعه **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
السل **السل** **السل** **السل** **السل**
 فيه **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 العتد **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**
 وجود **السل** **السل** **السل** **السل** **السل**

ف

وبيان قدر **اسر المال** ان خلق العتق مقدار
 ثم في **مخل وموزون** و **عدي** **مئة متقوت**
 والفتيا بالاسار كما في ذروغ وجوان تلسا
 ربا لا يتعد على تحصيل **المستل** منه فيحتاج الى اورد
 راس المال اسر الى وقد يتلو بعضه ثم يجد
 باقته مريبا فزده ولا يستفيد له رب **المستل**
 في مجلسه اليه فيعتد العتق في المردود ويبقى
 في غيره فتلزم حال **المستل** فيما بقي فوجب
 سياقه والسابع بيان مكان **الامنة** **المستل** منه
مخالطة **مخل** وموتة وسد الشئ والاحرة والمشي
 وعين مكان العتق وبه قالت الثلاثة ابي
 وقمر بن واللاف وغصب قلنا عده واجبة
الاستلام في المال بخلاف الاول شرط **الانفا**
 في عديته **مخل** **مخالطة** **استلام** في **الانفا**
 حتى لو اؤتمن في محلة منها لم يرد ولا يرد ان
 نطالنه في محلة اخرى بزازية وفيها فله **مخل**
 حمله الى منزله بعد **الانفا** في المكان الذي رآه
 مع اجتماع الصفتين **الاجارة** و **الاجارة** و **الاجارة**
 لا **مخل** **مخل** وكذا في **مخل** و **مخل** و **مخل** و **مخل**
الاستلام فيه بيان مكان **الانفا** **استلام** في
 حيث سار في **الاجارة** و **الاجارة** و **الاجارة**
 ولو لم يكن ما ذكره كان **الاجارة** في **الاجارة**
 منه سقوط **مخل** **الاجارة** و **الاجارة** و **الاجارة**
 في **الاجارة** و **الاجارة** و **الاجارة** و **الاجارة**
 وان نالها او سار في **الاجارة** او **الاجارة** او **الاجارة**
 العدم ان نوارى عن **المستل** الله بطلا وان جرت
 يراة لا وصحت **الاجارة** **الاجارة** و **الاجارة**
 براس **المستل** بزازية هو شرط بقائه
 في **الاجارة** و **الاجارة** و **الاجارة** و **الاجارة**
 جميعا ثم يبطل بالافتراق بلا يقين ولو است
المستل الله **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 ويؤتى الشرط كون **الاجارة** **الاجارة** او عدم
 الحار وان لا يبطل الله لمن احدى على الرأى
 وهو القدر المتعلق **المستل** لان حرية **الاجارة**
 به وعدها العين **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**

وراة **المع** و **المع** **الاجارة** على تحصيل **المستل**
 فيه ثم فرغ على **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
ما **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 والفتي **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 ونقص عيني سو حال كون **الاجارة** **الاجارة**
ما **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 تعد لها رب **المستل** **الاجارة** **الاجارة**
 حصته **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 العتق ولم ينع **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 الذين في محله **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 او على غير **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
المستل **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 فيه **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 وقوله ولو لم يكن عليه حتى لو رهنه منه كان
 اقالة اذا صدق في العتق اقاله بعين **المستل**
 جارم ولا يجوز لرب **المستل** سزا من **المستل**
 الله بزاز **المستل** **الاجارة** **الاجارة**
 المستحق فلو كان قاسية اجاز الاستيفاء **الاجارة**
 الا برون **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 لا يملك الاستيفاء او اسما لداي **الاجارة**
 حال قيام العتق او اسما لداي **الاجارة**
 فاستع الاستيفاء **الاجارة** **الاجارة**
 حتى يجوز الاستيفاء **الاجارة** **الاجارة**
 في **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 ولو تقرر **المستل** الله في **الاجارة** **الاجارة**
المستل **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 مرتين ولو وجد **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 مرتين لا يمان **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 الله رب **المستل** **الاجارة** **الاجارة**
 فعمل فاكالة مرتين لروا **الاجارة** **الاجارة**
المستل **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 في **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 فتضا اما بغيره فيستبرأ **الاجارة** **الاجارة**
 او امر **المستل** **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
 ظرف **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**

المستل
 المستل

قنينة وادى القنينة التي تشتري الجواز البيع
 فليس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز قنينة كما
 يجوز بيع هوام الارض كالخنافس والتماسيح
 والعتارب والورق والذهب والنفوس والجوام
 كالسحرة والكلاب كسوي سوك وجوز
 في القنينة شيئا ماله من كسفتنوز وحلوه حذر
 في جمل المال وحاشا واطلق الحشر الجواز وجوز
 ابوالقاسم بيع الخنازير ان استعملها في الادوية
 والادوية في المدايع بانه غير مدين لان
 الحشر شرعا لا يجوز الاستعمال به للعداوي
 كالخنزير فلا تقع الحاجة الى بيعه ويجوز
 بيعه من غير بيع اي من غير ان يفسد في البيع
 التاسع ويتفق به للاشتغال في غير مدين
 بواحد والذي كالمسلم في بيعه كصرفه في
 وروا عنهما عن الجوز والتمر وميتة لا يباع
 حقتا شيئا بل يجوز خنزير ذبح يجوز في البيع
 وقد امرنا بغيره وما به شوق في بيعه واما
 الكافر كما قدمناه في البيع العاشر في بيعه
 او مضمونا او شفعه بها ويجوز بيعه في البيع
 المشتري مقبل اجير وليه فلوله من اقام
 التاجر لثا وقد افاض الله به في سورة النحل
 واولئك الذين يبايعونكم ان يقاتلوا في سبيل الله
 واستولموا استعجابا فيهم ويبيعون ضربا لو لم
 مسلمة ولو كان ذلك حرام فليس من مائة
 شر المردان بغير عيبه وهذا للفساد فيه وغير
 وكذا يحرم اخذ ضيقا او مبرا واصله ولو اشتم
 منقوضا لم يفسد قط ولو لم يفسد قط فزاد ان
 وطى وج الامة المشترا التي انما يشتريها
 فبشره في حق المشتري بها الحرام في تسليمه
 فثنا فعله لعله لا يجرده من احيائها
 اشترى البيع قبل الفتن بطل النكاح
 قول الثاني وهو الحاشا وقد اكمال بما اذا
 لم يكن مثالا بموتها فلو لم يتل التبر لم
 يبطل النكاح وان بطل البيع فلا يفسد المهر
 المشتري في ان يفسد في شراؤه الا اذا كان

لا يبيعه

لا يبيعه الثاني وقاب المشتري قبل الفتن
 وقته التي غيبة معروفة فاما ما يبيعه
 انه باعه منه بيع في ذنبه لكان ذهابه
 الله وان جملها في ذنبه المبيع اياه الفاسد
 او ما يورثه تطلو القايب واذ في الذن ومن فضل
 مشكك للقايب وان تغيب شيئا يبيع
 او الظفر به وان اشترى اثنا شيئا وقاب
 واحده منها فقلها من دفع كل ثمنه ويعد البايع
 على قبول الظفر من قبل الحاضر وله ثمنه
 وحده عن شركه اذا اشترى من شريكه
 الثمن خلاف اعدا المستاجر والفرق ان الثاني
 حبيب المبيع استبقا الثمن فكان مضمنا بطلان
 الموجر الا ان الاشرط بغير الاجرة باع شيئا
 بالثمن مثالا ذهب وقيمة شفعه في
 بالمثال يجب حسنة مثالا من كل منهما
 لعدم الاولوية في بيعه شيئا بالثمن من الذهب
 والقصة تنسقا وان شرف للوزن المعهود
 بالثمن من الذهب مثالا والذهب من الفضة
 في البيع من كل شيء ثلث ذكره في اقامته في
 المعاملات كلها في بيعه وصنفه وبيع
 والخيار في بطل خلع وبه في نكاح وبيع
 ومعد وجوه مذروع عيني وقوله في بيعه
 تقدم في الركاة واما اكمال ان اسير الدرهم
 منصرف للفقراء واما في الفهران فبغير
 يتصرف للفقراء واما في الفهران فبغير
 تختلف باختلاف الايمان فاقى الثاني بانه
 يتساوى مضافا ثلاثة ثلث ثلث ثلث ثلث
 الدرهم اعتبر منه ان عرف والارض للفقرة
 لانه الاصل كما لو فقهه بالفقرة او اقله
 والصريح في بيعه وعوها بغيره وجميعها
 واما ان الثمن ان الفقرة تطلق على الفقرة والذهب
 في بيعه الفقرة يعرف منه لان فلا بد
 من مرجع فبان له نوجه العمل على المشترا ان
 العدة له لو قبض كما عولوا عليها في نظارة كعدة

ان

من التملكات

عبار

بال ذر و غيرها و انهم الظاهر المطلق
حتى لو كان من شكوكه او انكار كان قد خاف حتى
المكروه لا يوجب شكوكه **الامر من الامر** لا ته
تفكر من وجه الا اذا كان الامر متعلقا او
علقه بما كان من ان اعطته شرعي فبما انك
قد علمنا ذلك وكذا انه لا يكون وصية ولا
لوارثه شيئا خارجا عنه و **الامر من الامر** لا
فانها ليست اما خلفه بغير تعلمها بالشرط
وهذا في احد الزواجر ان يسلطه في النهر
والصحة الحق ان الامر بالنهر **والزراعة**
والحكمة او السباحة فانها لا توجب الاضرار
اذا ما علمه في المعاد بغيره في غير وقتها
الحال عني **والوقت** والزمان عني **الوقت** يقول
الحاكم اذا اكل الفيل فاكل شيئا من ثمنه لم يعلق
فلا يقع بطلته ولا اصابته شيئا من ثمنه وعلمه
الوقت في وقتا الحاشية وفي اكلها الا اكل
في الزمان لا يملك ان يسلط الشرط في الزمان
في غير وقتا **والاشياء** وما يقع **والاشياء** لا
الثانية لعدم المعاد ومنه انما لا يفسد في غير
علمه على المعاد في المعاد وزيت ما بين الغرض
علمه **والصدق** والبرهان **والطريق** والحق
والعقود **والزمن** **والاشياء** جعلتكم وما على
ان تروى عني **والوصية** **والاشياء** **والزمن**
وكذا الاشياء **الامانة** **كوليتك** **كذلك** **كذلك**
قوية **الشرط** **بطل الشرط** فله عزله بلاحقة
وهو بشرط للاحقة **كذلك** **كذلك** **كذلك** **كذلك**
السلطان ان تقول عرفت عن النامية في
بعضهم بذلك **اختار** **والنهر** **المطلق** **الصحة** **وكذا**
الزراعة او شرط عليه ان لا يسلط **والزمن**
والزمن لا يسلط **الشرط** **اختار** **كذلك** **كذلك**
يذهب عن التقليد **والشرط** **والنهر** **المطلق** **المواد**
الاشياء **الشرط** **المواد** **الاشياء** **الشرط** **المواد**
فتسند لعدم قدرته على الزمان بالمعتمد **كما**
عزاه للمعتمد **الزراعة** **والاشياء** **والزمن** **والزمن**
عند **الزمن** **المعتمد** **والزمن** **المعتمد** **والزمن** **المعتمد**

فبدأوا فبذلوا اوزعا وغيره لانهم كان بيعا فابعدوا
 بعده على وجه المفاضة كما ذكرتم الوقايه ان
 المواقعيه قد تكون لازمة لحاجة الناس ويؤ
 الصخر كما في الكافة والحاجة واخره حشر و
 هناك الكرم في باب الاكرام وابن الملك في باب
 الافاقلة من ذواته في القهر لعدوهم في شرط
 بعد العند كتحقق بالعقد عند اي حيلة ولم
 في كدانه في مجلس العند او بعدة في الزوار
 ولو باعته لأخرى تانفت على اعادة مشترية
 وقام ولو باعته المشتري فليس له ان يورثه
 حق الاسترداد واقادع المشترية لانه ان
 ورثة كل من البائع والمشتري قد تم مقام مورثه
 ظهر الحاشي الورث في المشتري ولو استأجره باع
 لا يورثه الاجرة ومن حكا حق لغير الانفاق
 به **قلت** وفي تناوي ابن الجلي ان يملك
 الاخرى بعد فسخ المشتري المبيع وقاد ولو للمسا
 وحده في صحة والآخر لازمة للمالك لول
 منع التواجر منهم فنبه **قلت** في علمه
 تلو عمت المدة وفيه في بيع فاقبل بها المروم
 بلزوم اجر المثل ويؤمن به المالك لانه
 في الدرس في العتار احسانا لغيره
 في المشتري في المصلحة والمصلحة اختلافا
 البيع مات او فاجبة او هل قال قول لم في
 الجدة والنيات الا بقرينة المهر والوقاية **قلت**
 كنهه ذكر في الشهادة ان القول لم في الوقا
 استحسانا كما ينبغي في المصلحة ولو قال الشايع
 بعثك بيما كانا فالقول له ان يدل على الوقا
 يستعان انفس كثيرا الا ان يبي صاحبها
 تغير النسوة في الاشياء في اخرها عدة
 القادة بحكمة من المصلحة ولو في غير الاحكام
 لم يفتحه بالنصف جون مشايخ خافى للعرف
 لم نقل في اخرها عن اقرار الزانية ان يه افق
 مشايخ بلع وخواركة ابو علي النسوة ايضا
 تانك والنسوة على جواب الكتاب للظمان
 لانه مستصوب عليه في كل من ابطال الشرع فيها

البيع الثانيه القول السادس في بيع الوقاية
 صحيح لحاجة الناس فزار ابن الربا وقالوا بناء
 على انكاس امر الا انت حكمة في قال والحاصل
 ان الله بعدم اعتبار الوقاية الحاصر وكذا
 في كثير باعتبار وقا قول على اعتباره يفتي
 ان يفتي بان يما يقع في بعض الاسواق من
 حلو المدة اشيت لازم وبصير المخلو في الحاشي
 حقل فلا يملك في صاحب الحاشي اخراجه
 منها ولا يجرها لغيره ولو كانت وثقا في القول
 على اعتبار الوقاية الحاصر قد تعارف القوم ان
 من الوقاية مال يعل لغيرها وبقيت الوقاية
 والله لو ترك له وقبض منه المالك امر اذا
 الرجوع لا يملك ذلك ولا العول لانه امانة
قلت وايضا في زواجر المراهمة
 واقعات العشر في رجل يبيع وكا
 غاب ورضع المتوك امره لثقات فامر لثقات
 بقبضه واخراجه ففعل المتوك ذلك وحضر
 القابض فهو اولى بدفائه وان كان له
 ظهر فهو اولى بقبضه ايضا وله الخيار في
 في لثقات شافضه الاخرى وسئل في دانه
 وان شافضه ارجع بقبضه على المشايخ
 ويومر المشتري باعادة ذلك ان رضى به
 ولا يؤمر بالخروج من الدكان ان يفتي بقبضه
كتاب الكفالة
 شاسبها البيع ككونها فيه غالبا وكونها
 بالامر معاوضة انتهى في لغة الضم وحكي
 ابن النطاق قبلة وكلفت به عنه وتطقت
 الفوائد عما يفتي في الكفالة في عدة المتكفل
في المالكية **قلت** في نفس او يدين او عين
 كعقوب وخوة فاستحق لان المقابلة
 بقر ذلك ومن عرفها بالضم في الدمن اما اراد
 تعريف وقع فيها هو الكفالة بالمال لانه
 محل الخلاف وبه يستحق في ذكره في خلاصة
 ورثتها **الحاشي** وقول بالانفاظ الاية ولم

الطائف

ملازمة الكفيل حتى يحضره وحيلة دفعه ان يوتي
 الكفيل لماله خفيه غايب عني لا يدرى بيني
 لي موضع فان برهن على ذلك تتدفع عنه
 الخسوفه ولو اختلفا فان اخرجته الحارة
 عروقة امر الكفيل بالذهاب اليه والاطل
 انه لا يدرى موضعه ثم في كل موضع تلكا
 به هابه اليه للطالب ان يستوثق بكفيله
 من الكفيل لئلا يغيب الاخر **والاخر** الكفيل بالنس
موت الكفيل به ولو سدد اذ به وقدر
 ان العبد مال فاذ اتفق وسلمه لورثته فبتم
 وصيحي ما لو كفل برقبته وموت الكفيل وقيل
 طالب وارثه باحضاره سراج **موت الطالب**
 بيل وارثه او وصيه طالب الكفيل وقيل
 وهما بنة والمذهب الاوك **تبرأ به بقبلة**
من كفل له خذ اي في موضع من صاحبه
 سوا قبله الطالب او لا وان لم يزل وقيل
 الكفيل **اذ نفعه اليك فاناس به** وقيل
 بسلطه معة قال سلمته اليك عمة الكفالة
 او لا ان طلبه منه والا فلا ان قال ذلك
 ولو شرط تسليمه **لغيره** اتفق على **بهم**
ولم يجر تسليمه في غيره به يقى وزعمنا
 لها وان الناس في اعانة الحق ولو سلمه
 الامير او شرط تسليمه عنه فله التنازع
 عنه فاصار خراجا بغيره ولو سلمه فالتنازع
 لو سمح هذا الثاني او سمح امر البلد في هذا
 المصير خازن ملك **وكذا** الكفيل **ببذل**
الطالب بقبضه لحصول المقتد وببذل
وكال الكفيل لتمام مقامه **ورسوله**
 اليه لان رسوله الى كتابه كالا اجني وفيه
 فشرط قبول الطالب ويستمر ان يقول
 قل واحد من هؤلاء اليك عن الكفيل
دور كماله اي في كمال الكفالة عني والا لا
 يبرأ ان قال فلو فظ **لان قال ان له اواف**
اي ان به عن آخره **شامن** ما فله من المال فلم
 يواف به مع ذم له عليه فلو بغيره ليس او

مريض

او مريض لم يرضه المالك الا اذا عجزت المملوك
 او جبرته كما اذا دة بقوله **او مات المملوك**
 في الصورة المذكورة **فمن** المالك في الصورة
 لانه علق الكفالة بالمالك بشرط متعارف
 ولا يبرأ عن كفالة النفس بغير المتعارف فلو
 ابراء عنها قال يواف به لم يبرأ المالك لفتد
 شرطه بغيره عوك المملوك لانه لو مات الطالب
 بطلب وارثه ولو مات الكفيل ولو ارثه
 ذر فان دفعه الوارث للطالب برفق وان
 لم يرد دفعه حتى يمتي الوقت كان المالك على
 الوارث يعني من تركه الميت عيني **ولو كفلنا**
ثم اوفنا ووفنا **فالقول** **للمالك** لانه من كفلنا
 وحيدة **فالمالك** **لازم على الكفيل** خاسية
 وفيها لو اخطى الطالب بغيره الكفيل بغيره
 عمة الثانية ولا يبرأ الكفيل على الوارث
 الا بجمعا **اي** **بغيره** حقا عيني او سارية **فمن**
والا بغيره اجدة ام ردية ام بغيره لست
 فله سوى **فقال** دخل المدة في ذم فانا كفلنا
 عاتمه فان له اوافنا به غير اوافنا اي فكل
 الكفالة بغيره في الرجل به عمة الكفيلة المدة اي
 التي فيها المعنى اما بالبيعة او باقرار المدة
 عليه وبني الكفالة لان اذ ابرأه الثاني
 البان بأصل الدعوى فتبين صحة الكفالة
 بالنفس فثبتت عليها **فان اذ اذ** **والقول** **له**
 او لكفل **البيان** لانه في صحة الكفالة وطلم
 السراج ببيعة اشتراط اقرار المدة عليه المال
 فلو فخر **لا بغير** المدة عليه **بلا** **عطا** **الكفيل**
بالنفس **دعوى** **جدوة** **مطلنا** **قالا** **بغير**
 في قوه وعند ذم بغيره **فان** **اتفاقا** **من**
 مال وظاهر طلمها انها في حققة فقال **القول**
بغير **فقال** **وسببها** لا يمتنع بنفسه
 وتعد بغيره المتوفيق **والسبب** **فيها** **حق**
بغيره **مستور** **ان** **او** **واحدة** **من** **بغيره**
 القا في بالعدالة لان المستر لغيره مشروح
 وكذا **تقضى** **المهم** **بغيره** **ارسل** **لا** **تقدم**

قالوا

انظر برفقه قواي والمراد بالبيان
 الملازمة للمصير او بالبيان برفقه
 كيفلا في قوه و قدف وشرطه

احد احضار واحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته
لسماع دعوى عليها الا في اربع كسب ونسب وحضانة
قائم والاب في شوقن والاشياء وفحاشيتها
لأن المم معزى بالحكمات العادة الأب مطالب
باحضار طفله اذا تعيب وفيها التامس باخذ كنفه
باحضار المرأة وكذا الله تعالى عليه الا في اربع
كسبه ونسبه وما ذنبه ووصي وكذا في المم بقيت
للمدعي الوضاعة والوكالة وفي شرح الجمع عن محمد
اذا كان المدعي عليه معزى فلا يجبر على الكنف
ولو كان عزيزا لا يجزأ قضا عليه في حقه والعين
تقطعت انتهى باتر الاستل بغير الكنف الا كنف
النفس الا اذا قال لاحق في قبله ولو كان
ولا يستمر انا وصيته ولا الوقت انا متوليه في
بئر الكنف اشياء اما كنفه المالك فله
ولو المالك يجوز له اذا كان قسما للمالك
صحى الا اذا كان المدين مشتركا كما سبق في
قصة الدين قبل قبضه لا يجوز ظهر في الا
مستقلة لنفسه المعترضة فتصح معر بها المستقلة
بموت وطلاق والاشياء وانهم اخذوا فيها بالاحتياط
للمحاجة بالقبض والاداء في السعاية عند
بزازية وكافة الحق بيد الكفاية والامور
لاستقلاله لا يتقبل التعديل فيلزم اى
مخرج ولا يقع الكفالة به وادى من شيعت
وتجبه به الدين الصحيح يوما لا يستقل
بالاداء او اذ ابرأ ولو حكما بفعله لم يرد
الدين فليس على من المهر غلطا وعيا لان الزوج
لا يترى الحكم ابرأ الا في دفعه بدول الكفاية
لانه يستقل بدونها بالتعديل ولو كفل وادى
رجع بما ادى يترفع ولو كفل بامر وسبغ
قد اخبر بكنت متعلق بقصته باذنه
والعلوم ومثل الجهول بركة امثلة بماله عليه
وما يدركه من هذا الميم وهذا السبغ
الدرك وما ياتى فلا يملك وكذا قول
الدول امرأة الغير كملت لا باللقنة امدا
تأدت الزوجية خاتمة وما غصبك فلا يملك

وما هنا شرطه اي ان يابنته فعلى انما اشترى بنة
لما سبق ان الكفالة بالمسح لا يتوزر بشرط والكل
القول اي ولو لا ان كان باذنه او غصب عنه
لما لم يترد ولو باذنه كاشيا لم يلزم الكنف الا في
كلما وقبل يلزم الا في اذ او علمه التمسك في
والشرط لا في حفظ ولو رجع عنه الكنف
قبل المباشرة حتى يخلو الكفالة بالذوق
وخلو فاما حضانة الناس او من غصبك
من الناس ويا بريك او تلك او من غصبك
او قتلته فانما كنفه فانه باطل كقولنا غصبك
اهل هذه الذرافة فاضاونه فانه باطل حتى يفسى
استنابا بعينه واعلقت بشرط صحى فلا يصح
اي موافق للكفالة باخذ امور ثلاثة يكونه
شرطا للزوج المطلق قوله ان احقق المبيع
او محمدك المودع او غصبك كذا او تلك او قتل
ابنك او سبيك فعلى الدية ورضي به المكنول
جاز بخلاف ان اكلت سبع او شربا لاجل ان
الا سبيها بخوان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين
بما يعنى قوله وما يى والمالك ان زيدا سكنول
لانه او مضاربه او مودعه او غاصبه خازن
الكفالة المتعلقة بته ومه لتوسله للاذ او
شرط لا يتغيره اي الاستسقاء بخوان غاصب زيد
عن المصنفين واسئلته فذكر جمعه حله الشرط
التي يجوز تعليق الكفالة به ولو اشترى ان غلبت
بغير ملام بخوان غصبك الزوج او كمال المهر
لانه تعلوق بالخطر شرط ولا يلزم المالك
وما في القعدة سهو كاحترق ابن الكمال بغير
لو جعله اجلا تحت ولزم المالك الجاني للخطأ
ولا يخفى ايضا بحالة المكنول عنه في تسليم
واستقلته لا يخبر فكيف يملك بالمال على فلان
او فلان قسح والمعين للمكنول له لانه
صاحب الحق لا بحالة المكنول له ويطلبنا
نحو لو قال كملت خطا اعرضه بوجهه لا باسمه
جاز واي خطا في به وخلف انة مؤثر في
بزازية في المراجعة قال لعينه وموتها

على ذاته من الذيب ان لا يذبح كما ذكنا
صا من فاكلة الذيب ومن **تحرما ذاب اي**
ثبت لك على الناس وعلى احد منهم فلو شاك
للادلة وحقه ما يابى بقتل احد من الناس عين
المعنى او ما ذاب عليك للناس واحدهم عليك
فعل مثا للثاني ولا تضع بنفسك فلو شاك
ان الثانية لا تجزى في الدعوات ولا جعل **دابة**
معبودة مستباحة له وقد مر عليه **نفسا حراما**
اي الحقنة لانه يلزم تغير المعقود عليه بخلاف
غير المعقود لو حوب مطلق الفعل لا التسليم ولا
يسمى فعل قبضته ومنه **يرون** واما انه باعنا ليعاد
بفسخها فتح في الكلازم ورجحه الدال فلو
هلك المستباح مثلا لشي عليه فكيف النفس
وتم ادخال المكلول به **شاك** كونه ذبا فحقها
على المشتري لان يكون سبيها محجورا عليه
فلا يلزم الدليل قبحا للاصل فانه قد
لو **مفسد** ناله **مفسد** شاك **لستوم** **التي** ان
القول والجهل امانة كالحرم **ميسر** **التي** **التي** **التي**
شكر عن دم وطمع ومهرضانية والتمس ان
نصح في الاعيان المعبودة بنفسها لا يجرها
ولا يال لاشاعات ولا تمنع الكفالة بنوعها **التي**
قول الطالب او ثابته ولو فعلوا في **التي**
العتد وجوزوا الثاني بلا قول وبه بعض
دور وبرازية واقرة في الخير وبقا لاثباته
الانكلاذ لكن تتل المعن الطرسوسي ان
الفتوى على قولها واختار الشيعي تاسيم
هذا حكم الانشاء **لو اجبر** **عليها** ان قال انك
ما انكلاذ على فلان **شاك** **عينة الطالب** **لو**
او كفل **وارث** **الحرم** **المالي** **عنه** **بامر** **بان**
يتول المهر من لوازمه كقيل على ما علم من الذين
فكلا مع عينة الفرحان في الصورتين بلا
قول انشاء استحقاقا لها وصيته فلو قال
لاجنبي لم يصح وقيل صح بترجم وفي الفتوى
الصحة واوجه وحق انها كقالة لكن مر عليه
توقها على المال ولو لمال غايب هل يؤمر

عقبت

الغير

الغير بانظاره او طالب الكفيل له **او**
ويجوز على انه وصيته ان يتنقلوا على ائمة الله
وقد تباين لان يترى الارث بشانه **عقبت**
لا يصح وروى الحسن الصفة ولو شاك
موتة حكم سراج وقوله قول الثاني لما حرم
يهر في الارزاقية اختلافا في الاقرار والانشاء
فالقول **لغيره** لا تضع **بدن** **شاقط** **ولو**
من وارث **عن ميت** **عقبت** **عقبت** اذا كان به كفل
او رهن معراج او لغيره مال فتصح بقدره ان
ملك او لحقه من يدمونه فتصح انكفاله به
بان حرمه على الطريق فلو لم يمت شي بعد
موتة لزمه ضمان المال فيماله وضماني النفس
على ما قلته لثبوت الدين مستند الى وقت
الاستيف وموافقا لما ثبت حال قيام الامة
محر هذا عنده ومحاها مطلقا وبما ثبت
الانكلاذ ولو تبرع به احد صح اجاها ولا تقع
كقالة الوكيل **التي** **التي** **التي** **التي** **التي**
لان حق القبر له بالامالة فيصير ضمانا لنفسه
وهنا هو ان الوصي والناظر لا يصح ضمانهما
الان من المشتري ضمانا عنه لان القبر لما
ولذا الوازعة عن القبر صح وضمانا لثباته
المضارب **لرب المال** **بما** **بما** **بما** **بما** **بما**
التي اما تم عندهما فالتضامن تبين له الشرع
ولا تقع **لشريك** **بدن** **مشارك** **مشارك** **مشارك**
بارك الله لوضع الضامن مع الشريك بصير ضامنا
لنفسه ولو صح في حصة صاحبه يودي الوصية
الذين قبل قبضته وذا لا يجوز دفعه ولو تبرع بما
كما لا كانا شافقين ولا تضع الكفالة **بالعقبة**
لا شبهة المراء بها **لا** **لا** **لا** **لا** **لا**
جميع يستحق لغيره عنه نعم لو ضمن عقلمته
ولو بشر ان قدر والا فوالعقبة كان كالدرك
عقبت **بالعقبة** **مشارك** **مشارك** **مشارك** **مشارك** **مشارك**
رجح كصحة جامع المتسولين ثم قال وبطريق
لو كفل يبدل الكفالة لم يصح فرجع عما
اذا في اذ حسب انه غير على ذلك لضمانه

السابق واقرة المم فالحفظ **والفعل بامر**
 اي بامر المطلب بشرط قوله غني أو غير غني على
 وهو غني وغير غني وعينه نحو من ابن فلان **رجع**
عليه عا أي ان أي ما خصته والافتاح من
 وان أي أي أي الحكمة الدين بالاذن فكان
 كالمطلب وكان له نصيبه أو ارت عني
فان يبره لا يرجع لغيره إلا إذا كان في المجلس
 فرجع عادته وحيلة الرجوع بلا امر ان يبره
 الطالب الدين وتوكله ونفسه ولو الحصة
والطالب كقول استلما **ما قيل ان يودي**
 الكفيل منه ان يملك بالاذن افعه فكيف اخذ
 ومن من لا يصل قبل اذ به خاشعة **فان لوزم**
 الكفيل لانه لا يزم هو لا يصل ايضا حتى
 يتلقاه **واذا دسسته** له حيلة هذا اذا كفيل
 بامر ولا يمكن على الكفيل المطلوب بمره
 والا فلا زمة ولا حيل سراج وفي الاشياء
 اذا الكفيل يوجب بمره الطالب **الطالب**
 احالة الكفيل على مدونه وشرط لا ان يتلقاه
 فقط **وتنزل الكفيل بالاذن** **الاستل** اجابا اذا
 برهن على اذ ان هذا الكفالة فيبره فليطرح
 لو حلف بغيره **ولو امر الطالب بالاصل** **واثر**
 اي اجله **بني الكفيل** تتعاودا يصل الا كفيل
 النفس كما **من وناظر** الدين عنة تتعا للاصل
 اذا اذا صار في المكاتب عن نقل العهد بالتم
 كذله انسان ثم غير المكاتب تاخرت مثالية
 المتاع الى عني الا يصل وله مطالبة الكفيل
 لان استانه **والاستعكس** لعدم تبعه الاستل
 للفرع بغيره لو كفيل بالمال مؤجلا فاحل
 عنهما نأجيله على الكفيل تاجيل عليه مؤجلا
 بشرط ان يكون الاستل الا بمره **والاستعكس**
 لا الكفيل الا اذا وعينه او ينفق عليه **ور**
قلت وفي فتاوى ابن عديم اجله على
 الكفيل يتاجل عليها وعندها للفاوى العتي
 فالحفظ وفي الفتنة طالت الدين الكفيل
 فقال له اصبر حتى ياتي الاصل فقال لا تغلق

لي عليه

لي عليه ما يغلق عليك هذه الحجاب نور فتل
 لا وجو المختار **واذا اكل** الدين الموجب **الكفيل**
 عني **الصل على الاصل** قدوة او اذ اذ اذ اذ اذ
 لو الكفالة بامر الا الى اجله خلا قال **ك**
الصل على الكفيل اتفاقا **الصل على**
الصل بمره بمره ولو غانا خيرا الطالب
 دور صالح **اذا دسست** الطالب **عن الف** الدين
 على **نفسه** مثلا بمره لان المستل مريجة
 فاذ اشترط تراها او بمره الاصل او سكت
 بمره **واذا اشترط** **اذا الكفيل** وجده كان شحيا
 للكفالة لا اشترط الاصل الدين بمره
 عن خشيته **فوق الاصل** فتن عليه الا ان
 فيرجع عليه الطالب بمره وان الكفيل
 يتسبب به لو بامر ولو صالح على حش اخو
 يرجع بالاذن كما تر صالح **الكفيل الطالب على**
 بني بمره عن الكفالة **لغير** الصل **ولا**
في المكاتب على الكفيل خاشعة وهو بالطلقة
 في المكاتب بالمال والمفسر بمره **الطالب**
الكفيل بمره **من المكاتب** الذي كفله بمره
الكفيل بالمال على المطلوب **اذا كانت الكفالة**
بامر لا تقرأ بالدين ومعه بمره المطلوب
 للطالب لا تقرأ بالكفيل **في قوله** **الكفيل**
 بلا اي او امر **الكفيل** لا رجوع قوله **الكفيل**
 انه امر الا اذا ربا لبعض خلا **فان يوسع**
في الاول اي بمره فانه جعله كالاول الى
 قبل وهو نول الامام واختار في المدونة
 وحواظ الاختار فكان او في ترجع قيا
 للعتابة واجمعوا الله لكنت في الفصل كان
 اقرارا بالدين على بالوف **ومع كلفه**
مع عينة الكفيل **ومع** حضرته **مخرج الف** **في**
البيان لمزاده **اقتضا** لانه الجمل ومثل الكفالة
 الحواظ **بطل** لغيره **من الكفالة** **بالنظر**
 الغرة الملام على الاختار **في الف** والمعراج
 واقرة المم هنا في المتفرقات كمن في التفسير
 ظاهر الزبلي وعنه ترجيح الاطلاق وقد يقال

كثيرا وموان الصواب التي تمسك وجلا ونجاسة تنقل
 آخر خلصني لخلصه بقلبي فبعد رجعت بغير
 شرط الرجوع بل بغير الامانة بركة اعطاه الله
 على خاصها فاحفظوا **التمسك** اي التمسك
 من التائب ومثله في التائب الموقلة وقيل غير
 ذلك وانما كان قائلها لها صحتها شدد
 شريعتها قال رجل **اخبر اسلك هذه الطريق**
فانه لمن فضله واخذه ثاله لم يضر ولو قال
ان كان يتقوا واخذه مالك فانا ضامن والمسئلة
 بها **فاحفظ** هذه اذا روي على ما قد سبق له ولا يصح
 بهالة الملقول عنه كما في الشريعة والاسلام
 ان الموقر والماترجع على الفار اذا احتل الغروب
 في ضمان الماترجع وحق الفار صفة السلامة
 للموقر ورضا ورؤسائه في الاشياء ومثله
 المراجعة **شروع** ضمان الغروب والاحتفظة
 بمؤمن الكفاية للمكتمل مع الاصل من
 السفر لو كانت حاله لخلصه من اعداء
 لو اصاب في الكفيل بالقسس يردده اليه
 في السري اي لو ابرم من قاص عن غير باب
 بامر رجع بما دفع وان لم يطره طه بالامر
 بالاتفاق عليه وقضاء به الا في ضمان
 امره بغيره من قسسته وباطعام عن كفايته
 وبأداة او كاة مثله وان هبت فلا تاتي القاص
 في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع
 اليه مقابل يملك حاله فان الماترجع يملك
 شرط ولا خلاف في ثلثه في وكالة السراج في
 والظلم في الاشياء وفي المنفعة الكسبية
 للخلقة بها على الزوج من الذين لا يبرأ
 بنجدة والكساح بينهما ثوب عاب عن ذلك
 لا ضمان عليه ولو غاب عن صاحب الماترجع
 وقد شاقم واتقنا على ثمن فعله فبته الثوب
 ولو طاف به الدلائل ثم وضعه فمات ثوب
 فمهلك من الدلائل بالاتفاق ولا ضمان عليه
 صاحب الماترجع عنه الامام لانه مودع المودع
 لا لا يحرم وف في بيع ثوب بيتين انعمسرون

مصل
 والاصل للغروب

فقال ردت على الذي اخذت منه بوي ولو قال
 طالب عزي في خسر بكذا فاذا اخذت مالي تلك
 عشرين منه يجب اجر المثل لئلا يد على عسرة
 واخترت بان ضمان الدلائل والتمسك والعين
 للبايع بالملكية وحمل بالاجرة وكذا ان
 الوكيل لا يبيع ضمانه لانه يبيع بما يملك لنفسه
 فليحفظ **قاعدة** ذكر الفرسوسي قوله
 لانه ان مضاد من السلطان لا رباب الاموال
 لا يجوز الاعمال ببيت المال فسد لان ضمان
 ربح الله عنه صاد وايضا يربح الله وذلك
 حين استعمله على التجار ثم عزله واخذه
 اثنين عشر الف ثم عانة للكل فاني زواه الماترجع
 وعينه واراد بعامل بيت المال خدمته
 الذين يبيعون اموالهم ومن ذلك كسبه اذا
 توسعوا في الاموال لان ذلك دليل على
 جبايتهم وبيعهم بكمية او قاف ونظرها
 او انوسعوا ونقاط انواع الجوهر في الامكان
 فليحفظ كدخلا الاموال منهم وعزله فان
 اوفر جبايتهم وقسمين رد الماترجع
 اليه والامانة في بيت الماترجع في
 التخصيص لو كفل الماترجع موكلا فاحذر الاستد
 ولو فترسلان الدين واحد **قلت** وقدمنا
 الضاحية فاحل الترضيحيان للدينون
 السفر قبل حلول الدين وليس كذلك بغيره
 ولكن بشار معه فاذا اخذ منه لم يرضه
 والشخص ابو يوسف اخذ كسبه في الامانة
 طلبت كفيلا بالثقة لسفر الزوج وعليه
 الفتوى وقاس عليه في المحط بغيره الدينون
 لكنه مع الفارق كما في سفر الوصاية
 فدرشدي لكن في المنظومة المحبسة
 لو قال يدوني مراد السفر واخذ الدين بغيره
 وظل الكفيل قال ابو يوسف عليه اعطاه لغيره
 لو حذر الكفيل والواحدة اذ اذا خصم فثان
 لانه قد كان ذا انكسره فخصم فليحذر بغيره
 ثم اكسبه ان بيت قبل الاجل لا شك ان الدين في الحال

أمرها غنا قلنا لا نأكله بالخدمة
التيها واليسقط خدم على ذلك
تعيها ووسعا ان

عليه فالأثر إذا دام به يرجع بمن قبله القدر
باب في كفاية الرجل دينه
أخبر بان اشتد فامته عبد أمانة وكفل
تكرار صاحبه بأمره خازن ولم يرجع
على شريكه إلا ما أضافه زيدا على النصف
لرجحان حجة الإضافة على السابقة لأنه لو رجع
بنصفه لأدى إلى التورود ورواها فلا عن رجل
يشي بالنفاق فيه بان كان على رجل يجرى من كفل
منه رجلان كل واحد منهما يتبعه منقرا في آخر
كفل كل من الكليلين من صاحبه بامر بالمحب
وعدمه والقول في كفاية الأولى فإذا كان
رجع بنصفه على شريكه يكون الكفل كفاية
أورجحان شاكيا لكونه على الأصل كونه كفل
بأمره وإن أضاف النصف لغيره أخذنا بالنسبة
وأعقلنا الآخر حكمه كفاية لكونه لو أضاف
عليهما من الكفاية كما مر في قوله على كفاية
يؤدي الثمن النصف لما مر كذا عليه من
وأما قوله في كفاية الثمن من صاحبه
وعدمه فإذا كان خارجا على صاحبه فعليه
استوفاءها بالثمن الأول أحدهما والمسألة في كفاية
منه وأما إذا كان من صاحبه فمعه من لم يعقده
المعنى بالثمن الأول الآخر الإضافة فإن أخذ النصف
رجع على صاحبه كفاية وإن أخذ الآخر لا
يؤثر لأنه إذا كفل شخص من صاحبه ما لم يوفى
بكونه لم يجرى حق قوله بل كونه بعد عنه
كأن لزمه ما قد أود استوفى أو استوفى
وعدمه فهو أي المالك المذكور مال وإن أضافه
إلى المالك فلكونه على الفرد وعدمه لا يثبت
والكفيل غير نفسه ورجع بعد عنه لو بامر ولو
كفل من جلاته أو كفل من شخصه ونفعه
كفله من دخل ثمن العبد المكفول قبل ملكه
فرض المنة عما له كان له من الكفيل فمعه لو
بالإعانة المعنوية كما مر ولو أدى على سيد ما
تفعل بنفسه أي بنفس العبد وتل ثمن العبد

بر

أمرها غنا قلنا لا نأكله بالخدمة
التيها واليسقط خدم على ذلك
تعيها ووسعا ان

وقف محمد بك بحامه

بري الكفيل كافي الخ ولو كفل منه غيره
مستحق عن شريكه بامر خازن الحق لقا
عنه كذا أو كذا يسقط عنه بامر ما دام
ولو لم يمتعه لم يرجع وأما إذا كان
غير موصى للمرجع كان كفايته لا يستوفى
على الآخر فلا تستوفى موصى له بعد ذلك
أكثر رجوعه بل بغيره من فله ما جاز
لم تكن الكفاية وجبة للمرجع لما قلناه وقالوا
ما دام كفاية المولى من غيره وجوب طاعة الله بامر
الرجوع من شريكه أو المولى فأنه كفاية العبد عن
هواه فله ما أضافه من ثمنه وهذا المصلحة المم
حسنا في شرحه والله أعلم
الحال في ذمة الحال عليه وهو كذا
من الدين المصنف في المدينين كماله
مجال ومجال له ومجال له ومجال له
وهو مؤلف من ذمتها مجال عليه ومجال
عليه فالعقد بالسعة وقد خفف من الأول
مجال له والموانة شرط أحسنه رضي الأول
الأول وهو الحال فلا مشروط على المشتري
شرطية من الموانة بل قال إن المال إنما
شرطه القدر في الرجوع عليه فلا انتقال في الرجوع
لكن استوفاءه بغيره إن استوفاه من المجلد شرط
مردود أو الموانة أو بالرضى العتول فإن قولنا
في مجلس إيعاب شرط الاقتداء بغيره أي
كأن في الدرس وعنه الشرط بقول المشتري
أو بانه ورضا الثاني أحسنه وما في المصنف
وقوله في الموانة بالمعلم في الرجوع وقد
المعقود استوفى به عرف إن حوالة العتار يمتنع
من غيبته محذور وأما حوالة المستحق فله
في الوقت على الشاظر من قال كذا وكذا
وهذا الحوالة المطلقة ظاهرة وأما الحوالة
نفع الجيران مال الوقت في ذلك شرطه في
كالحوالة على المودع واللا لها شرطية
ونفسه ما يحق العتية وعنه في فيه فرد

الدر المحنة

أمرها غنا قلنا لا نأكله بالخدمة
التيها واليسقط خدم على ذلك
تعيها ووسعا ان

أمرها غنا قلنا لا نأكله بالخدمة
التيها واليسقط خدم على ذلك
تعيها ووسعا ان

حكم وحكموا به ولا يحكموا عليه ولا يحكموا عليه
أصل الشهادة أي إقرارها على المصالح كذا في
 المواضع المتعددة ونريد عليه أن الكافر يجوز
 تقديمه في القضاء كغيره أهل الذمة ذكره الزيلعي
 في الحكم **شرط أهلها** شرط أهلها كان كماله
 من باب الولاء والشهادة أقوى لأنها ملازمة
 على القسامة القضاة لم يرم على الحكم فلا اقتراح
 القضاة يثبت من حكم الشهادة **أصل حال** **القاضي**
أصلها **مكون أصله** لقوله **أصله** وجوابها
 مثله كذا في الشهادة به يثبت وقوله القاعدية
 بما إذا علق على نفسه صفة فلا يفتقر إلى
 الثاني القاضي في الجاه والمروءة فانه يجب
 قبول شهادته بقراره قال في المهر وعليه قال
 بأن أيضا من أوله القضاء حيث كان كذلك إلا
 أن يفرق بينهما انتهى فليست هي بقصد
 مراجعته في موضوعات المتقاضي التي لا تقع
 العسائري في قضاء زمانها في وجود العدل
 ظاهر أدلة الأمر بتقريب الفصل في الأدلة والبراهين
 والعدالة **العدول** لا يقبل شهادة **على عدول**
 ثابتة ونبوتة ولو قضى القاضي بها لا يثبت في
 يعقب أيضا فلا يجوز حقاؤه عليه لما استقر
 أهله أهل الشهادة كمال المهر والقيمتي مصر
 مشي الإسلام ابن الدين بن عبد القادر قال
 وكذا أهل العدول لا يقبل على عدوله ثم تقدم شرح
 الوضائحية أنه لم يرتفع لها عدول ونبوتها لكون
 القاضي عدلا وتلك من وعدها أن يعلمه
 لمرحله وإن بشهادة العدول لا يفتقر من الناس
 كإزائهم فليست واعتداه القاضي بحال
 فمنظومه فقال
 ولو طعدوه قاض حكمه إن كان عدلا فذاك وإبرم
 وأما بعض العلماء فقلنا إن كان بالعلم كغيره لا يقبل
 وإن يكن يحضر الملا وشهادته العدول فلا
 قلب كمن نزل في الجرح والعين والزيلعي
 والمهر وغيره عند مسئلة التثنية من الزيلعي
 الناصح في تهذيب أدب القاضي للحقافان

تجربته أنه لم يرتفع قضاؤه ومن لم يرتفع قضاؤه لا يعرف
 على كتابه انتهى وهو صحيح أو كالتصريح فيها انتهى المهر
 كذا في قوله في قوله في حق الشافعية الأولى من
 خطه تقتل أنه لو قضى عليه ثم أثبت عدولته لا يفتقر
 قضاؤه ولا يجوز في شرح الوضائحية لمرحله لا في
 إنما ثبت العدول بحدود فوجرح وقتل ولا في الجاه
 ثم هي تمنع الشهادة فيها وفتحت فيه الخاصة كشهادة
 وقيل فيها وكلفه وهو صحيح **القاضي**
مقتضى لأن الفتوى من الموردين والقاسم لا يقبل
 قوله في الدعايات ابن مفلح زاعا الغني واختاره كثير
 من المتأخرين وجزم به صاحب الجمع ومنعه ولم
 يشرح حكايات بلدية وهو قول الأئمة الثلاثة
 أيضا وظاهرها في الخبر برأه لا يخلو استفتاءه
 كما ينطه المهر وقيل **بطل** بطل وبه جزم في الكفر
 لأنه يفتقر حد الرتبة الخطأ لا خلاف في اشتراط
 إسلامه وعقله وشرطه بعضه لا يفتقر إلى
 وعقله في بعض أوقات الأخرى لا قضاؤه **والبطل**
بطل **لأن الشافعية** ولو لم يفتقر إلى صفة محضته
 والاعتدال بقدر عوي صيغة وأما الأمر في
 فليس الصوت الذي فالأمر القصة بخلاف الاسم
والبطل **القاضي** ولو لم يفتقر إلى الشافعية
 من **لما في** **المدعي** **المدعي** **والبطل** **القاضي**
 كالمحقق **يقول** **أي حجة على الإطلاق** **شعر**
مقول **أي يوسف** **ثم يقول** **شعر** **مقول** **أي يوسف**
والحسن بن زياد وهو الأصح في شراجه وبيان
 المهر **يقول** **الحسن** **فقد وقع** **والمبايعة** **والمبايعة**
قوة المدرك **والأول** **أصله** **شعر** **أي** **الحسن** **أي** **الحسن**
بن محمد **أصله** **شعر** **أي** **الحسن** **أي** **الحسن**
لا يثبت **كلمة** **ويفتح** **هو المختار** **الفتوى** **في** **الحسن**
المهر **في** **قضاؤه** **وعنه** **قد سماه** **أول** **الكتاب**
وسيجي **في** **القاسم** **وعنه** **العلم** **كل** **العلم**
قالوا **المرأي** **فيه** **القاضي** **المراد** **قاضيه** **مكة**
الاجتهاد **الفتوى** **في** **القضاء** **أو** **الاجتهاد** **الفتوى**
في **الاجتهاد** **إذا** **العلم** **في** **الاجتهاد** **في** **الاجتهاد**
الاجتهاد **مقتضى** **في** **جواب** **كاد** **أخذ** **قول**

وشهادة القصة التي لا ينزل غصونها بفعل نفسه وزعماده
 زدها ولوع انهم تطلت كرايا قاري الصداية
 منظرها ترجع ابن قيم فتنه **ان يقرء والحمد**
الحمد للمجدول سبل اي الو ذاب والخلال مست
الهدى في جيل قوله فيها انما لم يرد الا اذا لم يرد
 اليها بالافرا واللاجر غير ان ينسلك العائى التهاقر
 القاضى بانها لا جرة فيسلك المصركه الاوله وتسمى المنور
 قبيته او مثله للقاضى باقراره الثاني بسلكه لزاخر
 له القاضى **وتتبع في المسجد** وتحتا وسجدا
 في وسطه البند يتبع من الناس ويتبع من العتلة
 كحطيط ومدرس غابرة واجرة المحرم على المدي
 سوا الاصح يجرى الزاوية وفي الحاشية على المنزلة
 وهو الصحيح **وكذا السلطان والميت والعتمة**
اوتى داره وماذا مؤثرا وندهونة التكرار
 للتلذذ من كمال دعي بما يعلى بغير طاعة
 خلافا للرشوة ابن ذلك ولوا في المهدى بالي عليه
 مثل فتنها خلاصة ولون قدرا لولدهم فتنها
 مكانه وشعها في بيتها الباب ومن غصونها عليه
 السلام ان صد انا له انما تقاتية وعنده انه ليس
 للامام بول الصفة والالام تكن ضروسية وفيه
 للامام والحق والوا عظم بول الصفة له انما
 الى العالم لعله خلا في القاضى **الامر** اربع السلطان
 والاشياء ويجوز قوله **الحرم او من جرت**
عامة به لك بقدر عبادته ولا غصونه اما ورس
 ويراجاه **وعوة خاتمة وهي ان لا يتعدا**
صاحبها ولو لا حق والقضية ولو من محرم ونقاد
 وتل من كالحدة في الشراخ وشرح الجمع ولا يجب
 وعوة حتم وغيره عباد ولو عامته **المسجد**
المنارة وعبود المؤمنين ان لم يكن لها ما اعلمها
 دعوى شربها لبيت من البهتان وينسب وجوها
 بين الخصم خلوصا واثباتا **والاشارة ونظرا**
ويقتن من منارة اعمما والاشارة اليه
 ورفعوا تولى والصنك في وجهه وكذا القيام
 له بالاول **وصيافته** نعم لو فعل ذلك نعمها معا
 خازنة **لا يمت** ويملك الحكم سلطانا ولو لغيرها

صلا
 واهم الحرة

لدا حابه

لدا حابه بها بنة **والقصة** **تجوز** عن الثاني لا بأس به
 غني **ولا فلقن الشاهد منها** ته واستحسنه
 ابو يوسف فيما لا يستعبد به زيادة على التتوي
 على قوله فيما يتعلق بالقضا زيادة تجزئة الزاوية
 وفي الاول الجية على ان انما لو شئت وقصوت
 قال اللهم انك تعلم اني لفرامك الى احد الخصمين
 حتى بالقلب الا في علقومته ندراني مع الرشيد
 لفرامتو سبها وقصنت على الرشيد **بكل تقي**
قلقت ومعاد ان القاضى يتقي على من ولاه
 في الملتقى ويحذر ولاه وعليه **وتتبع**
 في البداية من جملة اب القاضى **فرع**
 الخصمين لسان لا يعرفه الا جرة في القاضى
 والا حوطان يتولى الخصمين اكره يسكن حتى
 اذا كان في التلذذ خلال فيضير شيا طبعها فتن
 حتى ثم امرة السلطان بالاستئذان في جرح من القاضى
 لم يزد مع بزارية طلب المتقين عليه لينة التلذذ
 من القاضى له لغيره غير السلطان الموصى ام القاضى
 الزاوية القاضى في ذلك جوابا لقاوى في المصطفى
 بالاعمال اقامته الحق بلا اقراره وذاك اول وجه
 بهن في فصل الخصوم ان جلس للقضا لاوا لا احدها
 ولا ياجد بما فيها اذا اذ افر بلفظ **مصرعا 8**
فصل في الخصم **بموت** **موت** **موت**
 تعالى او شقوا من الارض وحسن على السلام ولا
 في التهمة في المسجد واحدث السنين غير حاشي
 الله عنه بناء من فليس سماه ناعا فتنه
 الملتوس شبي عفر من مكر وسماه كخسنا
 بفتح الباء وكسر حو منع التخييس وهو الله لل
 بول على رضى الله تعالى عنه
 الا ان كخسنا كخسنا بفتح بفتح ناعا كخسنا
 كخسنا كخسنا كخسنا
 ان يكون **موت** **موت** **موت** **موت** **موت**
 بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح
 ولا يمكن احدا نوحط عليه للاستئناس
 الا اقامته وجرانه لا يجتاجه للشارقة ولا
 ملكون عنه ولو لا ومنا ذة ان زوجته

قوله لا يبارى في الصياح او في سدة
 قوله لم يزد مع بزارية
 بالاعمال او صغرها وذاك
 ونوعها القضا

قوله لا يبارى في الصياح او في سدة

213

۴ و ما ذکرہ

وَقَرْنَهُ وَفَجَبَسَ احْيَا لَمْ يَمُتْ كَذَتْ
وَاَعْلَ جَبَسَ لَمْ يَمُتْ لَوَا يَمُتْ

[illegible][illegible]

الباب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible]

وَعَلَى الْوَارِثِينَ وَالْأَقْبَابِ

فقد ولى امره البحث لخاصة الشيخ افراسيم بن محمد بن ابراهيم
فانه من الذين ليسوا بشيخا ولا زوايدا ولا منسوبة الى احد
فان الشياطين اوحى اليهم فاجابهم عن المسئلة التي
والا ينفذ في تعليم البيع وما اشبهه بكيفية البيع

کتابت

مطلب
و ۱۱۵۵۵۵۵۵

و اجازة الشاي و لذيذ بود المكروب اليه
و خرجت سما الالهية هم

جاء

[illegible]

بخش سوم

لی

منها المضط والولادة ففشتروا الاسلام اولا لمحي
 عليه السلام والقدرة على التمييز بين الحق والباطل
 بين الحق والباطل عليه ثلاث اشياء علمه وادبه
 والا بدور وجهه او عداوة ودونية او دفعه فمزم
 او جرمه كما يستحق وركبنا لفظ الشهادتين
 معنى شاهدة وشهادة احوالها كذا فيه
 يقول انتم بآله المخلقة على ذلك وانما
 احث به وهذا الحاث مفقودة في غيره فتعين
 حتى لو اذنها اعلى بطلان الشك وكذا في جواب
 الحق على الثاني هو جواب بعد التركة بمقتضى
 قولنا في ثلاث قد شأها ولو امتنع قد وجوز
 شأها ان لم تكن العزم واستحقاق العمل لضعف
 وعز لا تركاب ما لا يجوز شرعا زليقي وكذا في
 لم ير الجواب اي ان لم يقتضها فتشاهد عليه
 من ملك والخلق انما يبيح كثره واستظهاره
 الا بالوجوب او بها بالطلب ولو كان كالميل
 لكن وجوبه بشرط تسعفه منسوبة في الخبر
 وغيره منها عداة قاسم وقرب مكانه عليه
 بنحو او بكونه اشرع بقول اوله بطلان الملاحة
 لو في حق العبدان لم يوجد بدله اية في الشهادتين
 لا يفرق كتابة فتعين لو لم يكن الا الشهادتين
 لثبوتها واذا وكذا الكلمات اذ انفق لكن له ليد
 الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بولاية ولا غير
 تثبت له وتثبت له حيث اكرموه الشهود وجوز
 الثاني الا في طلبها فيه ثبوت خبر اخر انه المسم
 فيجب الا بالطلب والشهادة في حق الله
 فقال في حق كثره عيمه في الاشياء اربعة
 عشر قال وفي اخرها بعد الخمسة شهادته
 بلا عداة فسبق فترد كقلاق امرأة اي ثانيا
 وعنتا منه وتبنيها وكذا اعتق عبد وتدينه
 بشرح وعنتا منه وكذا الرضا عا في بابيه
 وهل يقبل جميع الشاهد حسنة الظاهر نعم
 كونه خنا به تعالى اشياء فكل من ثبوتها
 ولعن الله من عصى الا في الوقف على المخرج
 فليحفظ واسترخا في الحدود اولى من ستر

في قوله لا يفرق كتابة فتعين لو لم يكن الا الشهادتين لثبوتها واذا وكذا الكلمات اذ انفق لكن له ليد الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بولاية ولا غير تثبت له وتثبت له حيث اكرموه الشهود وجوز الثاني الا في طلبها فيه ثبوت خبر اخر انه المسم فيجب الا بالطلب والشهادة في حق الله فقال في حق كثره عيمه في الاشياء اربعة عشر قال وفي اخرها بعد الخمسة شهادته بلا عداة فسبق فترد كقلاق امرأة اي ثانيا وعنتا منه وتبنيها وكذا اعتق عبد وتدينه بشرح وعنتا منه وكذا الرضا عا في بابيه وهل يقبل جميع الشاهد حسنة الظاهر نعم كونه خنا به تعالى اشياء فكل من ثبوتها ولعن الله من عصى الا في الوقف على المخرج فليحفظ واسترخا في الحدود اولى من ستر

ستر

شتر في قوله في العلم المميز فلا حرج والاول ان يقول
 الشاهد في الشريعة اخذ احدا الحق لا ستر في رعاية
 الشتر ومشاها للزنا اربعة رجال ليس منهم
 ابن زوجها ولو علق عقبة بالزنا وقع برجلين
 والاخذ ولو شهدا بعتقه ثم اربعة برزناه خمس
 ما عتقه الثاني ثم رجه ثم رجوا وكذا في الاول ان
 قيمته اولا له والاربعة وبته له ايضا ولو اركبه
 و اربعة الف ودد الفود وبته اسلام كاذب
 لا لما تقتله ثلاث الا ان يجر ومثله رد فليس
 رجلا ان المخلوق يقيم ولا يجر كجر كامر والاول
 واستهلاك الصبي الفداء عليه ولا لارث
 عنه وما في الشافعي واحد مع ارجح فيجوز النكاح
 وعيوب الكافر النساء لا اطلع عليه الرجال
 امرأة حرة مسلمة والثقتان لحوط والااضح
 قبول رجل واحد خلاصة وفي الرجعة
 من الملقطان المهر اذا استبعد مقرا في حكمه
 وكذا في الصبيان تثبت شهادته انما ينفذ
 في بعضها فخره من الحقوق سواء كان الملقط
 لا يجر فتكاح وطلاق ووكالة ووصية واستيلاء
 من يذوقه لا لارث رجلا ان في حوادث مسيبيات
 المكاتب تثبت فيها شهادة المخلوق كذا في
 في حاشا في حق المتعصب او رجل وامرأتان
 ولا يفرق بينهما لقوله تعالى تعد كراحمات
 الاخرى ولم تقتل شهادة اربعة ولا رجل ولا
 كبر خروجه وخبره لا يثبت الا بانه انقلا بامره
 وتوا بهما من المراتب الاربع لفظ الشاهد بلفظ
 المتماثل بالاجماع وكذا لا يشترط فيه هذه اللفظ
 كطهارته ما وروية خلافه فيوا حاشا لاشهادة
 لشعرها في العدالة لوجوبه في البناسع القول
 من لم يطعن عليه في عقل والفرع وبته الكذب
 لحوجه من البطلان الذي خلا فلا للشافعي فلو
 حق في شهادته قاسم شتر وانفق الا ان يمنع
 منه اي من التمسها بشهادة القاسم الامام فلا
 يفتق الامرأة تناقت ويتقيد بزمان ومكان
 وحادثته وقول فمعتق حتى لا يفتقد قساده

مقل
 ان العلم

ولزم في التوبة

باقوا لسمعته وثباته في التمتع بالحقوق من قولهم والورث
 انما هو من قولك الذي جرو شعته ان كان ثابته
 تقابل في مقابلة انصرف فلا يتبدل واخر المعص
 ومي ان على حاضر جوامع الشاهد في الاشارة
 الى ثلاثة خواص احدها ان الحجة من المعصية قد بدلت
 لو عينا لا بد منها وان على غايب كان تعدل الشهادة
 او حجت فلا بد لتبطل ما من شئ من الجدة فلا بد
 ذكر اسمه واسم ابيه وصا مشددا ان كان يعرف
 بخلاف ما بالعتاة لاجل ان لا يشاركه في المعص
 بغيره ولو تفرق بلا ذكر الجدة فالحجة المعتبرة
 لا تفسد الحروف حصل عرف باسمه فقلوا بانه
 وحده كفي اجمع القبولين واما قوله لا يسأل
 عن شاهد فلا يلزم من الخصم الذي لم يجمع
 اتفه في التفتيش لم يجمع فلو كان مما يرجع اليه في
 التفتيش الا في حدوده ووعده مما سأل في كل
 ان جهل بالجمع من امر وعلمنا به في قوله
 وتبان ان لها كفا في القرن الرابع ولو التفتيش
 بالتمسك بها ويحيى به في سراجيه وفي قوله
 المرفي هو عدل في الاسم لثبوت الحرية بالة او
 دوى في الاصل فمن كان كذا او لا كذا في الحرية
 فهو بقاءه جواب عن التفتيش باليد والاسم
 عن التفتيش بالجدود امثال والتدوير في
 الخصم الذي لم يرجع اليه في القبول لمر في
 ظهوره مما يرجع اليه في التفتيش بمراد قوله
 مقدمه تركه بتوكله ثم عدل في قوله
 اخطا والوقوف الاول بمراد اخطا في قوله
 او لم يعد له حجة فانه اعتراقت بالحق فيفتني
 باقراره لا بالبيعة عند الجود اختياره في العقد
 في التفتيش بخلع التفتيش في زعمنا ان قد
 التفتيش اذ القبول اذ في الجود واخر المعص
 بتدوين المعصية وتوحيده للتفتيش فقلت
 في التفتيش ما من من الاشياء والاشارة الى
 بيشه ما من او تاي في قوله **الاسم والاعمال**
 فيكون من المعصية والافعال ولو بالامانة فيكون
 مريضا وحكم الحاكم **والغيب والاعمال** وان لم

قوله لا يال في الزمان في الزمان هذا ما عوان الزمان
 كما تقدم لا يفسد في سائر السنين هذا في قوله
 كونه لا يال في الزمان في الزمان هذا ما عوان الزمان
 وحسنه لا يفسد في سائر السنين هذا في قوله
 وانما لا يال في الزمان في الزمان هذا ما عوان الزمان
 في قوله لا يال في الزمان في الزمان هذا ما عوان الزمان

ميسر

فشهد عليه ولو تخلفا يرى وجهه المقروء بعينه
 ولا يشهد على كذب بغيره الا اذا ثبت القابل
 بان لم يرد في انبياءه بغيره لكن لا يفتقر لا يتبدل
 ذكره او يرد في انبياءه بغيره لكن لا يفتقر لا يتبدل
 الذين بانها دلالة ثبت لان ذلك وكفى
 عند البشهادة على الاسم والعتاة وعلى التفتيش
 خام القبولين فصر في الجواب عن محمد
 لا يفتقر للتفتيش كذا الشهادة لان عدل الادب
 يفتقروا اليه في قوله بيشه وان كان في الخط
 بان اخرج المعصية خط اقراره الذي علمه فادكر
 كونه خطه فاستسكت وكنت وبين الخطين
سمايه ظاهرة على ان خطايت واحد
اعلم عليه بالمال هو المعصية خاتمة وان اقر
 قاري اليه انه جلالة ولا يقول عليه وانما يقول
 على هذا التفتيش ان قاضي خان من اجله رتبته
 على نفسه حجة كذا ذكره المم حاد في كتاب
 الاخر اعتمد في الاشياء لكن في ستره
 الموصاة لوثان هذا خطي لكن ليس على هذا
 المال ان كان الخط يلوجه الرسالة مقصدا
 فخطي لا يصدق ويكرم بالمال وقضوه والمقتط
 في تاي قاري اليه انه خارج فقلت **الاسم**
على شهادة **عنه** **الاسم** عليه وقوله في الهات
 ما اذا سمع في غير مجلس القاضيه فلا يثبت جاز
 وان لم يشهد في غير مجلس القاضيه فلا يثبت جاز
 وخالفه في شؤره والشروط وتوكله ولا له
 من التفتيش وقول القيل وعدم التفتيش التفتيش
 على الاطلاق في غير مجلس القاضيه بتمام التفتيش صحة
 وان لم يشهد في القاضيه عليه وقوله او توكل
 مجلس التفتيش في الاحوط كذا في الخلاصة
 في عدل **واحد** في التفتيش وشهد له على ما في
 الاشياء منها اخبار القاضيه باقلا من الجور
 بعد المعصية **والاسم** في تركية السور واما تركية
 العلانية فبشهادة اجماعا وترجوة الشاهد
 والمص **الاسم** من القاضيه الى المالك والاشارة
 احوط وجاز تركية عنه وصحي والله وقد علم

من قوله لا يال في الزمان في الزمان هذا ما عوان الزمان
 لا يفسد في سائر السنين هذا في قوله

في قوله لا يال في الزمان في الزمان هذا ما عوان الزمان

قوله واسلم يكون السلام
لعمركم اني اسلم
عليه

وهو ما
الرواية

قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر

ابن وهبان عن ابي عبد الله قال
وقيل على واحد في بعض وجوه وقيل لا
وسمى على هذا هو محمد واخا لاسلامه
وسمى على هذا هو محمد وسمى على هذا هو محمد
والله اعلم بالصواب
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر

وهو

وقف محمد بيك بجامعه

وصحبه شارج الوهبانية وغيره **باب**
القبول وعده اي من حيث على انما يقول
شهادة ومن لا يجب الا من يصح فتوهموا انما
لحقه الناس مثلا كما حقها المسموع
بناش وغيره **تقبل** انما هو اي اصحاب
يدع لا تكبر كبر وقد روي في خروج وتقبليه
ونقله في كل من اثن عشر مرة فصاروا
وسمى على هذا هو محمد وسمى على هذا هو محمد
يروى في الشهادة في بعض وجوه
انما هو من حيث لا بد من اهل البيت الكذب ولم
يقبل من غيرهم ولا بد من اهل البيت الكذب ولم
خوفه من انما هو من حيث لا بد من اهل البيت الكذب ولم
الا يشاء ونقله على سبيل ما قبله القضاة
يقول لو بقوله كذب وانما هو من حيث لا بد من اهل البيت الكذب ولم
كالهوى والنسارى والذى على المستان
اعلمه ولا بد من اهل البيت الكذب ولم
على شانه من تلوع انما هو من حيث لا بد من اهل البيت الكذب ولم
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر

قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر
قوله لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر

[illegible]

٣٠
 قالوا له انك في شرخ اياك الصدق فان العاصم من حشر
 عبد الله لم يجر في شهادته وان كان شريكه من حشره
 ونحوه لا تصل شهادته الى غير ذرية قالوا فما عرفت
 اسما عليها فاصطبر له وقت فيه باساده يا عسا
 و كان اول ما قاله بالدين ثم وفي الخلق بعد ذلك

قوله بعد الا بعد العطف يتبين انه اذا انجز العمل ادي به
يقبل ويؤخذ له ذلك لعدم ما اشترطه المخرج لعدم ما اشترطه
الا انه صحيح فانه اذا انجزه فزاد فاسقا واحلا لان وجهه وادى
بعد الاسلام الى التوبة والاصلاح مع انتفاء العدم مع العلم

مؤلفه

مودوسية واسمها كاذب على مثل ادخال
 المثال الى الزوجين ثم الاراء منهن **وصدق**
فقد تمام الحد وقيل لا كذلك وان
 قضت له لان الوعد تمام بالنسبة
 تنصرف الى بطلانها وقيل لا بالنسبة
 لان **كاذب** كاذب في نفسه وقيل لا
 في وجه الاسلام على الظاهر بخلاف
 وجهه فحق **استبراء** المردود **بنيته**
 لما روي عنه في زناه والشيخ على اقراره به
 قالوا من غيرناه جرمه فيه النكاح اذ انما
 تنظر شهاده في المأخوذ منه فواحد المرفوع
 بالذبح وشاهد غيره ولو عدلا لا يتبرأ
 فمقتضى ما يوجب ترجيح **ولها** **رسول** **ولها**
 تقع في **الحسن** وقد استبرأ شهاده **السيان**
 فيما يقع في العاجب ولا يشاهد في النكاح مع
 الوثاقات وان ثبت الحاشية لمع الشرع
 في استحقاقه **بالحسن** ولا يثبت
 ولا يثبت في النكاح ان كان التفسير مضافا اليه
 ولا في الشرع بقرينة **سري** وشيئا
 لا يثبت في الحاشية وشهادة الفاسخه
 في النكاح تمام الجرم الذي لا يبرأ منه
السيان فثبتت عند الله وتوابعه
 الشهادة **الحاشية** في ما روي في **السيان** **والزوجه**
وهذا **وهو** **فقد** على ما اوردت فثبتت
 في **الاشهاد** ولو **فقد** من ثلاث **الاشهاد**
 التي لا يبرأ من **العقوبة** **شهادة** **الحاشية**
 في **الاشهاد** **فقد** **لشهادة** **الحاشية** **فقد**
 خاتمة **فقد** **لشهادة** **الحاشية** **فقد**
اداء **الزوجه** **لشهادة** **الحاشية** **فقد**
 لان **الاشهاد** **لشهادة** **الحاشية** **فقد**
 لان **الاشهاد** **لشهادة** **الحاشية** **فقد**
 في **كاذب** **وهي** **بطلان** **وقد** **استبراء**
الاشهاد **لشهادة** **الحاشية** **فقد**
 بعقوب **الحاشية** **فقد** **لشهادة** **الحاشية**
لشهادة **الحاشية** **فقد** **لشهادة** **الحاشية**

قال في الاشياء شهادة التزوج على زوجة متبوعا لا الزوجة
فقد نكحنا في هذا العقد وبنات شهديتي لم ارها ما تسمى
لزوج عتيقها في هذا الا اذا كان الزوج عتقا هاتين في
يكونان شاهدا في النكاح في شهيدان الحائض اجمع

مطلب
لقد

من تركها انها التمس من وجه الاشياء المحرم
ان يعلم بطلاقة بريق وخدوشه وقفاؤ
النسج لو شهد بعضه من القوم عن بعضهم
من زناه او الخراج (استدلال) يكن خراج كماله
تعتا او الخراج الشاهد وهذا اهل قريته
شهدوا على شدة غاها من قريته فاستدل وكذا
اهل سكة يشهدون بشي من مصالحه او غير
نافعة وفي الشافعية ان طلب حقا لنفسه لا
تنتل وان قال لا اجتنبوا فتدرك كذا وقد
المدة وشدة التمس فليقل **والايجاز الخاص**
مساينة او مشاخر او الحاد او القابع او
التلويح الخاص الذي قد مر واستاده من
نفسه وقعه من نفسه دور وهو فعلي
فروا عليه السلام اشهادا ثلاثا في اهل البيت
اي الطالب عفا شدة منهم من القوم لا يروي
القاعة ومما قد يقول شهادة المستاجر
والاحتياط بالاعتق من **بعض الارب** وفي
بالفسوق المتكسر المتكسر في اعتنا به كلامه
خلعة فيقبل غير **وعقوبة** ولو لم يلق بالحرمة
وقم صوته او يبيع فنتبه بعد اومرنا
عليه ليعلم عند القاصي كذا ومن المجهول
الشرب على الهوة كره الزاني **والخفة** في
غيرها با جرد في وقت زان العين ولو في مسير
تنتل وعله الزاني من زناه او استلوا رخصا
واستلاب سبها او احتياجا فكان كالشرب
لغة او كعدو **بشهادة** ان الكمال
مكس النرج الاصله فتنتل له لا سلكه واستدل
والوصاية والحمية فهو عالم بغيره
قالوا والمقد فحق قلمه معة في الاستدلال
فينته فاعده اذا اجتمع الحلال والحرام ولو
أفاده لاد شالا فتنتل استدل على عدم
او غيره لانها فسق وهو لا يخفى وفي فتاوي
الم لا تنتل شهادة الم جاهل على انما لا يشقة
بتركه ما يجب فقله شرعا فيجوز الانتل شهادة
صلواته وغير الحكم قد مره على تركه ذلك ثم

قال والقائم من مستخرج المعنى من التريب كما
حق ويغني **ومجاز** **وكلامه** او يكت فيه
ذلك او اعتاد شتم اولاد او غيرهم لانه عينة
كبرية كترك زنا او ج على رواية قوريت
او ترك جماعة او جمعة او اهل قريته
بل اعز وخرج لعقوبة قدوم امير وركوب
جيرة ليس حريروا في سرف او الى قبلة
او شمس او قمر وطلعت وشجرة وناظر
الدهان في بلاد ناصت من ايام الثلاثة متبع
وغيره وفي شرح الوصاية لا ينتل شهادة
المتبذل لانه لعله يستغني فيما يتبع من الزنا
فيما قد زناه على حقه فلا يكون عدلا ولا اشهر
الاشراف من اهل الزنا في تقصيرهم وتقليلهم
من جوارح الفتاوى ولا من انتل من مذموم
اي شدة الى مذموم الشافعي قال وكذا
الايام الا كتمان والميلوط الغيب الموت وكذا
الايام والوكيل او بايات الكلام اما لو
شده انها امراته فتنتل والجملة ان يشهد
بالحاج والبركة والوكالة بزازية وشهد
واحدة قد روي اعتدي في اقامته وذهبه الم
في اشارة فعمته مولا البرازية وبعده انه
لا انتل شهادة الا لال والساكن والمدين
والد كالا المتعلقة على اهلهم وبنوه وقفاؤ
مؤيد زاده وشيا وسى اخذ من الوصاية
وقه فتولها بغير شهادة الكليات ايد او
او قبل بقه ما اخذ من الوكالة ان خاسم
انتا شالا او اذ ذلك عند اي يوسف
ومع من الشرب في الخمر لان يعلق بها
يرتكب الذمبة فتدشدها لله وما ذم ابن
الكل غلبه كما حرره في الجوق وفي غير
الجم ينتل الزامان لأن شربه معصية ومما
قال **والايسر** ان شرب الخمر لغة او في فلا
لست على لغة الا كبرية الاختلاف معصية
شريعة وابن كمال ومن يجب بالاصح
لقد مروته وكذبه عالما كافي **والنفس**

الا اذا اسلمها للاستيناس فياخذ الامان بقرحهم
 بغيره فلا يملك الخزام **والظن** هو كل ما لم يتبين
 بين الناس كالمظاهرة والمزايرة وان لم يكن
 شيقا نحو الجدة او ضرب القريب فلا الا اذا
 فحش بان يرقصون به فاشبهه لادخله فوجد
 الغبار يجره ومن **يقضي القياس** انه يحفظهم
 على كمين من جهة او غير هذا وكلام سمع كانه
 يبينه فيسببه بالاحقة فتأمل واما المغفل فيسببه
 له وقع وحشيشه فلا يأس به عند الغائبة عنده
 وصحبة العبيد وغيره قال ولو فيه وعظ
 وحكمة فجاز انما جاء منهم من انازه والفرس
 فاجاز منب الدخضه ومنهم من اناضه طلقا
 ومنهم من كرهه مطلقا شئ وبلي اخر والمذهب
 حرمه مطلقا فانما تعلق الاختلاف بلانما هو
 العدانة انه كبير ولو كسبه وانه المذموم ذلك
 ولا تقتل شهاده من منهم القناو جليس ليس
 القناو او العبيد او مجلس القنور والشرع وان
 لم يشكر لان اختلافه ومن تركه الا في المعروف
 لتسقط عنه الفة **او يركب حاصد** والمعتق
 ومتراده من تركه كبير قال المذموم **ويجوز**
يوحل الخزام بغير اذنه حرام او حلال **ويجوز**
 او طاب مطلقا قاضرا ولا اما الشطط في كل شيء
 الاختلاف فينظر واحد من يست فلا انك او شاعر
 فينظر شاعر ويترك به التسلا حتى ينفوت ومنها
 او يحلف عليه كثيرا او يلعب على الطريق او
 يترك عليه فسقا استباه او يوم عطسه كره
 سمعي اشد في فعله بالظاني والمزام او ما كل
الدعا فيه بالشبهة ولا يخفى ان المسن منها
الادب الا ان القاض لا يثبت ذلك الا بعد اتمام
 له بالمارسوا بغير الحفظ **او يقول** **واذا علم على**
الطريق وكذا علم ما خليا الحرة ومعه كسفت
 عورته ليستبين من جات البركة والناس
 محذورون وقد كثر زحاشا فحقوا **ونظر عيب السلف**
 العلور رفسقة بخلاف من ينجيه لانه طاسق سقو
 عين قال المذموم وانما يثبت بما تشبهت بما الكلام

والا فاولي ان يقال شبه منهم لسفوطا فعالة
 بسبب المسلم وان لم يكن من التلث كما في السراج
 والنهاية وفيها الفرق بين التلث والتلفع
 ان التلث اشغال الصدور الاول من القابضين
 منهم انه جبنفة واختلف بالفتح من بعدهم والى
 وبالسكون في الشرع جبره عن العائنة عن
 اي يوسف لا اقبل شهادة من سب الصحابة
 واقبلها ممن يشترائهم لانه يبتعد ويناوان
 كان على اطلاق فلم ينافر رفسقة بخلاف التلث
شبهه ان ابا جهم او ماله فان اد علم تحت
 شهادهما المستحسانا كرهة وايضا الميت
 ومدونه والموصي للماو وصيه لانه
 على الاضمار **ان انكر** لان القاض لا يملك
 اجتراحه على قول الوصية عيني **لا تقتل**
لو شهيد ان اناض الغائب وكلمه بضمه بوجه
قاضي الوكيل او انكر والفرق ان القاضي
 لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف
 القاضي **شبهه الوصي** اي وصي الميت **يقضي الميت**
 بعد ما عزله القاضي عن الوصاية ونصب غيره
 او بعد ما دركت الورثة **لاقتل** شهاده الميت
 في ما له او غيره **خاسم** لا لا يجوز الوكيل
 ولله الملك عزله بغيره لا عزله فاشركا
 كالميت نفسه فاستوي خاسمه وعده بخلاف
 الوكيل فلذا قال **لو شهيد الوكيل بعد تركة**
للاوكل ان خاسم فيجلس القاضي ثم يشهد بعد تركة
لاقتل اتفاقا للهبة **والاقتل** لعدمها خلافا
 لدان في فعله الوصي سزام وفي شأنه الزبلي
 فلم يشر خاسما في تركة لاقتل شهاده
 فيها ومن كان يورثه ان يبيع خاسما ولم يمتنع
 خاسما به فقتل وهذا ان الاملان متفق عليهما
 وتما فيه منه ما يحل القاضي لانه لو خاسم
 في يده ثم عزله فقتل سدا عما كاشته في غيره
 ما وكل منه او عليه جامد القتاوي والبرازية
 وكلمه بالمشورة عند القاض في قاض المملوك
 بالث ورسم عند القاضي ثم عزله فقتل ان اوكله

شبهه بغيره

في الزبلي عن القاضي الوكيل او دارة
 دارة سدا الشفع اذ لا يملك الشفع في الزبلي
 شهاده بغيره فقتل في

على المطلوب مائة دينار فقبل خلاف ما اوردناه
 عن غير النسخة وقلنا في حاشية كتابنا ان
 عنه ما خلا قال النسخة في حاشية كتابنا ان
 الميت لرجلين ثم شهدوا له ان الشاهد
 برين على الميت لان كل واحد منهما يدين بالدين
 وهي غير حقوقا شتى فلم يقع الا كذا لمؤد ذلك
 بخلاف الوصية بغير غير ما في وصايا الميت
 وشروطه وصيته غنة وكشفه في حاشية كتابنا
 كبير على اجبتي غير الموت فاما مقتولة في ظاهر
 الرواية ما اوردته الوسطان على اقرار الميت
 يسي معن لوارث نال قبل مزارعة ولو
 شهدا ملكه اي الميت اخلافا لما اوردوا في غير
 غير انما قاتل وصيته والوصايا كما لا يقتل الشبهة
 طخرج بالاعتقاي فحق غير وعزائبات حق الله
 تعالى اوله بعد فان تفسه قبلت والادوية
 دور العقد ولو قبله قبلت اي الشهادة
 ان الاخبار والوصية واجد على المرحل الجرح
 انهم المصطفى الماقرم صدر الله بعد اقرم
 مثلا خسرو وادخله تحت قوله المرحل الجرح
 مزارعة وذكر وجهه والحق ابن ابي ابي
 شيا لعمامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام
 الوالي وعزى زاد ما لمراته وكذا التمسك في
 حاشية قال وشعان التماسك لم يلق في هذه
 الشهادة وتكررت في الشهادة واستروا علمنا فان
 عدلوا قبلها وعزاه لكسرات وحفلة الجرح
 على قولنا لا قوله فتقسم على ان يشهدوا على
 سبهم والمدي على الجرح المرفوع باهم ففسده
 او زادة او الما لمراته واستروا على اقرار
 انهم شهدوا بره وانهم اجروا هذه الشهادة
 او المدي مطرقة هذه الدعوى او انية
 لاسهامة لغير على الذي عليه وهذه الحاشية
 فلا يتقبل بعد التعديل بل قبله في رواية
 المصطفى لغيره بعد ما على الجرح المركب كافي
 للمدي ليعتبرهم او اقراره بشهادتهم بره او
 طاعة استأجروهم على هذه الشهادة او على اقرارهم

١٢١

انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق عيني
 او انهم شهدوا او شهدوا دون بقية اولى ابن
 المدي او اورد عناية او تافه والمدة وفدعيه
 او انهم زنا او وصغوه او شرفوا من كذا او بينه
 او شرفوا الحيرة لم يشهدوا في هذه المدة فامره
 او فتوا القس هذا عيني وشركا المدي الذي
 مال او انه استأجروهم كذا الحال الشهادة واعلم
 ذلك مما كان في عنده من المال ولو لم يشهد لم يتقبل
 له عواذ الاستسجار لغيره ولا لولائه له عليه
 او ان سألهم على كذا او دفعه اليهم اي وصية
 ولا لا فلا شئ بالحق الشري ذلك قال ولم دفعه
 لم يتقبل على ان لا يتقبل على زنا او قد شهدوا
 زنا او انا اطلب ما علمتهم واما قبلت في هذه
 الصور لا يتأحق الله او القصد فست الحاجة
 احبا بها بعد قبل فلم يجر من مجلس التماسك
 ولا منظر المجلس وكذا كذا به المشهود له حتى قال
 اوردت احضرت بعد خطبة في ولائنا فتشبهت
 شهادة لم يجمع ما شهد به لو عدل او بوجه التماسك
 كماله الشوي خاطبة وجر قبلت كماله
 الكفيل تستقبل قول الله وبت وانه يفتي في
 وهو مختار الشري وغيره وظاهر كلام الاصل
 وسعد في ترجمه فتدعه وشي وان قال له
 الشاهد بعد قتله من المجلس لا يتقبل على الظاهر
 احضرا لاداة الوو قرا الفيل في بعض الجرح او
 السب مذمومة بينه انما في الجرح فاشترى الجرح
 اولى من بينة الموت بقدره ولو اقام او كذا
 فتقول بينة على ان زنا فتدعه وجره واقام
 زعيم بينة على ان الموتل قال ان زنا الجرح
 لا يقتل بينة زيد اولى من بينة او كذا
 الموتل جميع الفتاوى وبينة العن من بين
 بلغ اولى من بينة كون الفتوى بينة ما استأجر
 من وصية في ذلك الوقت مثل ان في بينة
 امرا زنا او لان بينة النساء ارجح من بينة
 البينة دور خلافا لما في الوصية بينة اما بدون
 البينة فالتول لم يفي الصحة بينة وبينة

مظهر
 سبعة

في حاشية
 في حاشية

من الشاهد والوكيل ساج في تمثيل شراد غير
الوكيل **الحج** بالوثاب والشفقة قال تعالى
 فابعثوا احدا منكم ليركبه ويطر عليه السلاطيم
 حكم من حرام قتل المحببة وعليه الاجماع وهو
 خاسر وعاشر كانت وكثير في كل شيء من الكراهية
 الطلاق قال الشهيد ويرفع وجهه والفتى
 بقدر طلاق ومناق ووقف واعه في المشاة
 وخمس تأخر ذات بالمقاربات فلا يلحق
 والتمت مات وهو المذنب فاف تنوير التصاير
 وزاد الملوام وسحقان يرتقى واعه في
 الملتقط فقال واما الممات والعتاق فلا
 يكون وكلامه في حقيقته خلافا لما في الترتيب
 ولو لم يكن للموكل صناعة معروفة فالوكالة
 باطلقة وهو اقامة المرفق مقام نفسه في
 غيرها من تصرفات غيره كالم فلو جلت الاءان
 وحوا الحفظ من يملكه اى التصرف نظر الاءان
 التصرف وان امتنع فبعض الاشياء بالاءان
 الاءان في كل فلا يصح ان يملك تجوز ويحكي
 لا يقتل بطلان وصي بعقل يصرف في عا
 غو طلاق وعتاق وبيع وصحة فتدوس في
 بلا اذن ولله كقول منبه ومع ما تزود
 ضرر ومع كيم واجازان ما دونها والاءان
 على اعادة وانه فالو باشر بيقعه واسم بول
 بعيد في شرع لو اذنا او كاشا ونون فوكل
 لم يفتان اسم نطق وانما اذنا وفذل
 خلافا لما في حقه كقولهم فسا بيع جنوا
 حزمه وشرها كما في البيع الفاسد وحكم
 خلافا لبيع مسد وان اتمم منه الموكل لعارض
 الهوى ما فمضا شقيقه ثم ذكر شرط الموكل فقال
 اذا اذن الموكل بغير العقد ولو ضمها او عدا
 تجوز المعنى ان الكلام الاذن وجه الوالة في
 صحة بيع الوكيل فلهذا الموقوف وتيسر تعاق
 لعكس ثم ذكر ما يملك الموكل فيه فقال **بطل**
 ما يملك من الموكل بنفسه لنفسه فمثل المشقة
 فلذا قال فصح تصفوة في حقوق الديار

وهو محمد سلك جامع الدار المختار

برضا المحم وجوه بلا مشاة وبه كانت اشكالة
 و عليه فتوى اى الفتى وبه واختاره القاء
 وصحة والى ما به والمختار للفتوى وتوضيحه
 للحاكم **والا ان يكون** الموكل مرضا لا يمكنه
 حضور مجلس الحكم بقدره ابن كمال او عا
 مدة سفر او مرضا لا يمكن قوله ان اراد
 المستعان في **الوصف** لم يتنايط الرخا
 كاشرا وطعنا او نقضا والحكم بالهجر اذا
 ترضى الطالب بالفاخر بغير او محو شاعر
 حاكم عه والى منقحة فلو عونه فلدبرية وزارة
 بقاء او **الحج** الدعوى خاصة لا يكون من
 الاعا ان كان الموكل غير بطلان من مذكورة
 بل الشرع وغيره سواء خروا الرجوع عن
 الرضا قبل سماع الحكم المذنب لبعده فبينة
 والاختلاف في كونها مذكورة ان من ساءت
 الاشراف بالوكيل ليعا طلقا او بقاء فسر
 اسنه ليعا طمع شايعة من غير اتمم الحكم
 بالهم من الاو طعنا فالتوك لها لدر اوان
 من الاشراف فلا والوجهين فلا النظام
 زارة ومعها بما وكذا استنفا بها
 في عدم فو فبينة فوكله غير الجسر وتوف
 فوكل لا بد من اذنته اى ذلك العدا
 الموكل كس واثارة وفيه من اقراره
 به ما دام حيا ولو عاشا ابن مذكور ان لم يكن
 تجوز اذ سلكهم مبرور قبضه وقيل لمن
 ورجوع به عدا شفعة ووهو في عيب
 فلا فصل بين جنس وركله وغيبته لا شعة
 افا قد حقيقه وصلا فكن والموكل لو حزم
 فالهبة على اخذ العتق لا افا قد فاحر الاقول
 ولو اضاف العتق الى الموكل لتعلق الحقوق
 بالموكل اتفاقا ابن مذكور فحفظ فتو له لا بد
 منه ما فيه والاقال ان الحال يلحق بالوا
 ان نفسه فاف شرط الموكل عدم تصديق
 الحقوق بما يملكه او كذا في طابعه والملك
 يثبت له كل ليشد كذا المصح فلا موصف قريب

المأمور لها ان تباثاوا لو امرت بشر الخبيثة فاشترى
 الوكيل فبات الامر ليس به المشتري باخر فالتقول
 له يبيعون يكون الوكيل **شرا بالثمن** والاصل
 ان المشتري ما يشتريه على امره فله ان يشتريه على المأمور
 بخلاف البيع كما مر في حنا والشرط وحسن العهد
 عليه ما على الوكيل لزمه فنفقه يملكه فهو اخذ
 به فاشترى ولو امرت بشرا فليس الامر في ولاه
 ولا اود في المبلغ **فبات** الوكيل ليس له ان يشتريه
امنه فبات **شرا** هذا الوجه منق على المال ولو اود
 ليشترى وكان الوكيل **شرا** وان قال الوكيل
 اشترى به ولم ينقل الثمن فله ان يشتريه ملك المشتري والله
 ليس به فبات **لانه** كسب غيره وهو العبد الكف
 اخذ في العتق الاول بدل الا عتاقا على المشتري
 الكف مثله والاشارة ان الاول مال المأمور به
 بدل لا وشر العبد من سره اذ كان فله ان يشتريه
 الشا فلذا قال ولو **شرا** العبد بغيره على العتق
 وحسن العتق لا يخفى حصة او اشترى **شرا** من
 وبعده رجل اخر ولا يملك الشرا فله ان يشتريه بخلاف
 ما لو اشترى الا ان له مع رجل اخر فله ان يشتريه
 منها ببيع في الحاشية من حيث الاستحقاق والنفق
 العتق البيع في كسب الاول لان الشرط في حقه
 اعتاقا ولذا يملك فله ان يشتريه لزمه المبيع
 بين المشتري والمشتري **لانه** العبد **شرا**
 بنفسه من مولات فقال لو اذبه نفس **لانه**
 ففعل انما عهده عليه الوجه هو الامر فلو وجد
 به شيئا كان عليه العبد فلا بد ان علمه ان يملك
 ففعل الوكيل وان لم يملك فبات العبد اختيار
 وان لم يملك فبات **شرا** لانه ان يملكه احد
 ففعل عليه وملكه الغير فبات **شرا** لانه ان يملكه احد
 فباته مقترنا بآذان الموكل في **شرا** فبات
 الوكيل اذ خالف ان خلاصا الى خير في المبيع
 كسب بالعد ورجع فبات **شرا** فباته وصاية ففعل ولو
 بجماعة وبتا ولا الوكيل اختياره ودره **شرا**
 لا يفتقد وقبل الجبهة والنفق والاخاخ والله
 والسلم وخصوصا من تزوجها ودية له للنفقة

وجوا اراه مثلا القصة الامن عليه ومكاتبه اذا
 اطلق له الموكل كسبه فثبتت في بيعه لغيره
 على القصة انشاقا يجوز بعده ففعل بالثمن
 القصة انشاقا لا يباع باقلها بقا حاشا يجوز
 انشاقا وكذا يبيع غيره خلافا لما بين ملك
 وغيره وفي السراج لو طرح بهم خارا جانا لا
 من نفسه وطلعه وبعده غير المذنبون و**شرا**
شرا جانا او فذره **شرا** وخشاء بالقصة
 وبالقصة وبغيره في الزينة والبيع والشرف
 كدنيا ربه وهم يفتن فاشترى اجماعا لا يبيع
 من وجهه **شرا** من وجهه صيرته وصيرته
 ان التوكل بالبيع للمجازاة وان كان الحاجة
 لا يجوز كالمواقة او ففعل عن الزينة لغيره
شرا و**شرا** من نفسه ففعل خلاصه وكذا في
 موضع فبات الدلالة على الحاجة على ان الم
 وهذا او ففعل فبات **شرا** ففعل انشاقا
 ففعل اول المبيع لم يفتن في ففعل انشاقا
 على الامر **شرا** ففعل الا في بيعه بالثمن
 ففعل فبات بالثمن بالثمن ففعل
 وتضمنوا انهم خالفوا في حقه ولا يجوز
 خارا والا اذا ففعل ففعل ففعل ففعل
 في الزينة الوكيل الى عشرة ايام و**شرا**
 في العتق وبقية ففعل ففعل ففعل
 ففعل لا يملك الا بالثمن ففعل ففعل
 العتق لا يملك الا بالثمن ففعل ففعل
 او يملك ففعل او علمه ومعرفة و**شرا**
 جارا بخلاف اشترى الا بشرا او لا يملك
 فلا بد ففعل ففعل ففعل ففعل
 العتق ففعل ففعل ففعل ففعل
 بقرعة فلا بد ففعل ففعل ففعل
 ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 الا بعد ففعل فلا بد ففعل ففعل
 وكفلا بالثمن فلا بد ففعل ففعل
 في دين او توب المال على الفيل لان الجوا

قال صاحب السها بالقران انك لا تملك الا بالثمن
 في العتق ففعل ففعل ففعل ففعل
 والعتق ففعل ففعل ففعل ففعل
 و**شرا** ففعل ففعل ففعل ففعل
 ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
 ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل

فهو الثاني وكيل المروح ولا ينفرد به بل هو كله
 امواله وبقوله ان يكون الاول كاي التنازل واليه
 عز القاطنة والخاصة ان عزله في قوله اسنح
 ما شئت لرضاءه بفسنعه وعزله من فسقه فكلما
 اعلم به ايل قال اكلع فاعلمه لوقته للتنازل اسنح
 ما شئت فله عزل تايبه بلا مقوسر العزلة
 لان التنازل كوكيل الوكيل واعلم ان الوكيل
 وقاله عانة نطقت معونة ايل ملك المقاضات
 لا الطلاق والتنازل والشراف بيقين رواه
 الجوامع وتتوهم بالمشايير قال لرجل فوسل اليك
 امر امران صاروكما بالطلاق ونشد طلاقه
 بالجلس بخلاف قوة وكلفت وامر امران فلا
 يتقيد به ذر من لا لانه له على غيره
 بضربه في حقه وج فاذ انما عدا وكما شئت
 او جري عيني مال صغير فخر المشايير او
 منهم به او وج ضيق كذلت اي حرة فكلما
 لم يجد لعدم الوكيلة والولاية وما لا ينفرد
 الابن هو وسه موصي وسه الوكيل فكلما
 الا بشار الى المحد اب الاب ثم الى وصاه ثم جري
 وسه ثم الى الثاني ثم الى من بعده الثاني
 ثم الى وصيه وليس الوكيل ام وصي الاب
 والانه انصرف في تركه الامم فخره الاب
 او وصيه او وصي وسه او الوكيل الاب وان
 لم يكن واحد بما فكرنا فله اي وصي الا
 المقطوع له ببيع المقنونة والعقار ولا يشترط
 الا الطعاع والكسوة لهما من جهة حفظ العقبة
 فانه **فشرع** وصي الثاني كوصي الاب
 الا اذا ضد الثاني بزوج فمقدمه ويا لا ببع
 انما عادية وفي مختلفات التهم الثاني او امينه
 لا ترجح حقوق عفتنا مثل للبيوع اليها بخلاف
 وكيل الوكيل واب فلو سمن القاتل او امينه
 من ما نامة للبيوع بعد بلوغه من خلاف فخره
 وج الاشياء جاز الوكيل فكلما بغيره فخره
 الوكيل لنفسه الا الوكيل قد ان يشترط ما
 البيوع لنفسه لا غيره بولاية وخار الوكيل

مطالع
 رواية 4

بالوكيل

بالوكيل **باب** الوكيلة بالبيع
 والتفويض والخصومة والتنازل اي اخذ
 الدين **باب** التفويض من زفرويه يعني لفسا دم
 الرمان واعز في الفوف ولا اصل ايل
 جرو رسول التنازل ملك التنازل
 اجابا جرو اسنانا وكفن رسول اعز او اسال
 وامرته بفسقه فوكيل خلافا للزبطي في ملكها
 اي الخصومة والتفويض وكيل الملاءمة **كل**
ملك الخصومة وكيل الضمير بغير وكيل نصي
الدين **كلما** اي الخصومة خلافا لهما ووكيل
 الدين ولو وكيل القاتل لا يملكها انتفاضا
 كوكيل قتيبي العين انتفاضا ولما وكيل نسمة
 واخذ شفعة ورجوع حصة وقد يبيع فكلما
 بيع التفتش انتفاضا من ملك امره بغيره
 وان لا يفسده الا جسيما ففسده الا ورجع
 ففسده المذكور على الامر بالانتفاض بغير
 وشلاو الامر له الرجوع على الغير بملكه وكذا
 لا يفسد بغيره ما دون درهم بغيره من الغير
 لا يفسد على الا نية ففسد عليه بالدين وفسد
 الوكيل ففسد منه ثم يبرهن المطلوب في الينا
 بالوكيل ولا يستعمل له للكون على الوكيل وانما
 رجع على الموكل لان نية بده فخر الوكيل
 بالخصومة اذا ان الخصومة بغيره على الاشياء
 لا يبر الوكيل اذا التفتش من نفعه ولا كلفه
 لغيره الا في ثلاث كاحد بخلاف الوكيل فانه
 يبره فكلما لا التزام وكفه بخصومته واخذ
 حقه من الناس على ان لا يكون وكلا فصار
 بغيره على الموكل ان هذا الوكيل فكلما ثبت
 الوكيل مال له اكله فكلما ما والخصم دفع
 لاسم بغيره فكلما ان له بغيره فكلما
 ومن التزام الوكيل بالبيع لا يبره ما طلبنا
 بغيره اجدودا **ففسد** بغيره كله عند الناس
 دون غيره استسنا **الوكيل** اي
 بغيره الا تراخي لا يبره الغير المالك وان يبرهن
 بغيره على الولاية لفساده ورجع هذا التفتش

مطار ونهر برف
فأخبار المدينة

عليه خلافة أي غير عليها فلو في الدولة قاموا
كل في حيلة فالحمار للمدعي عليه عند محرمه يعني
بما زنة ولو انقضا في المأكل الرابع
على الظاهر وبما صنعت مرارا آخر قال المصنف
الولاية لغنا صحت فأكبر على الشواذ العشرة
للمدعي نعم لو أمر السلطان بأمانة المدعي
عليه لزم اعتباره لعدم ما في النص من أنها كاست
مرارا قلت وهذا الخلاف إنما إذا كان ملك
قائم على حيلة على حدة أما إذا كان في المصنف
صحيح وشافعي ومالك وحنبلي في تحليل أحد
والولاية وأحد فلا يفيق أن يقع الخلاف
في أمانة المدعي لما أنه صاحب الحق فلا يحل
المدعي عليه امتياز أمانة فلا يحفظ وكنه
أمانة الحق إلى نفسه لو أصلا على ذلك
أو امتنعت إلى من قال المدعي متابع كذا
منع التراجع متعلق بأمانة الحق وأما إذا كان
المتمتع ولو صعبا لو كان في المصنف
أمانة ونشرها أي شرط جواز البراءة
المتنازع ومنه خصية فلا ينقض على قايدها
تضمن كغير الدعوى أو جيتت بغيره
فلا لا يفتي بغيره أو خلاف منعه وقيل
المالك المدعي إذا لا يفتي بغيره ولو كان
منه وبما لا يفتي إلا بغيره شرطها
مستلزمه شيئا على الخصم بغيره
عشا وكون المدعي بما لا يفتي بغيره
كما يستحيل وجوه عتلا أو عداوة ما ملته
لنفسه الكذب والمشتغل المتكلم كقول المدعي
الغيب أو لو لا أن لا يستلزم له الحق
وقيل بوجه في المستحيل العادي كدعي معروف
بالاعتقاد أو الاعتراف على آخره أقربه أياها
دفعه واحدة أو غيبها عنه فالظاهر عده
شاعرا بغيره من الغرض في العداوة
ودعا وجوب الجواب على الخصم وهو المدعي عليه
بلا أو يتم وقيل لو سلمت كانت أمانة المدعي
عليه إلا أن يكون آخر اختيار وسحقته

إن بالمصر

وسبيلها

وسبيلها فلو البقا المتدريه على الماعلات
فلو كان كما يدعيه موقوف في يد المصنف كذا المدعي
أنه في يوم بغيره لا احتمال كونه موقفا بغيره أو
محبوسا في الحبس في بكرة وطلب المدعي احتضاره
أن أكنى على العزم احتضاره ليست رالشه
في الدعوى والشهادة والاستحالة وكذا المدعي فتمت
أن يقدرا أحضا والعين ما كان في نقلها مونة
وان قلت ابن كمال معز بالعلم بغيره ولا كفا
أو يفتيها لأنه مستلزمه عده أن دفعه واحتضاره
تم بغيرها كذا في وصية فقام وقيل غير عده
القاضي عيسى ليستار إلا أن أكنى بغيره كذا المدعي
بغيره كذا في الدعوى والشهادة والاستحالة وكذا المدعي فتمت
كذا لو لم يقدّر قيمتها فتمت فعله فتمت
أو على البان دره وابن برك وكذا المدعي
لأنه أي اعتنا بغيره كذا المدعي فتمت
وكذا في الكفاية كذا في ذلك الإجماع على
الصحيح وتبطل بغيره أو بغيره على ذلك
بغيره وان لم يقدّر كذا في ذلك الإجماع على
دعوى الغيب بلا بيان فلا يصح إذا بين
فهم أن على حيلة بالأولى وقيل في دعوى الشقة
كذا في ذلك الإجماع على ذلك الإجماع على
في دعوى الشقة كذا في ذلك الإجماع على
الدين لا من فلو ادعى فتمت على مستلزمه
بيان حصة بغيره في الدعوى والشهادة
لغيره كذا في ذلك الإجماع على ذلك الإجماع على
الذكورة والأمانة في الأدعية فتمت على الشقة
الدين أمانة واختار في الأدعية فتمت
الدين ببيان الدين أمانة فتمت
وفي دعوى الدين لا بد من بيان مكانه أي
مكان الدين أمانة فتمت
أن له حمل ومونة فلا بد لدعيه المدعي
ببانه والأجل له لا وفي غيبه المدعي
فتمت يوم غيبه على الظاهر عده وليست
الدين بغيره في دعوى العداوة كذا المدعي
عليه كذا في ذلك الإجماع على ذلك الإجماع على

عرف الشهادة المذكورة في هذا الموضع
 خدمه كما لو ادعى من العقار انه دعوى له من
 حقيقته غير والله من ذكره بطلانها **في الدار**
 الخلقه من السكة فيها لا يلزم بالاحتش
 نا الموضع في العقب ويكتفي بذكره لا فاعا
 ترك الدار مع وان ذكره وعلمت انه لا يفتي
 لان المدعى يختلف به اما بغيرت العلقه
 باثار الشاهد فيقولون وقد علمت انها
 اقله هو واشارنا انهم ولا بد من ذكر الجهد
 فيعلم من ان لم يكن الرجل شهورا والا لكان
 باسمه لم يزل المقصود وذكر انه اي العقار
 فيمن لم يفتي فمما يريد عليه بقرحون كان
 المدعي مقنونا لما مر في البيت بدمه في العقار
 فمما يطلبها بل لا بد من بيته او علمت فاشهد
 لاحمال تزويجا بخلات المقنول المعالفة
 بدمه ثم هذه المسئلة على اطلاق ذلك في العقار
 ملكا بطلنا لما في دعوى الخصم في دعوى
 الشفاعة في اليد فلا يفتقر الى دعوى
 العقار في يد المدعي فمما يريد عليه بقرحون كان
 بزاره وذكر انه شهادته به كونه في ملكه
 ولا تقبل رهنه او حليسه باليمن وبما يستحق
 عن زيادة بقرحون فالحكم ولو كان غايبا
 دنا سكره او موزنا فمما يريد عليه بقرحون كان
 لانه لا يدعي له ولا بد من دعوى المشتبه
 من ذكر الحضر والفرق والعقود والنفذ وسبق
 الوجوب فلا بد من دعوى بقرحون كان
 مستحقا لم يفتي في اذنه في السلم اما انه
 المعالفة في مكان عيشه في حقن في عيشه
 واستهلاك في مكان العرض ونحوه غير الخلقه
 وسبق الشاهد المدعي عليه عزاله عن العقار
 انه ادعى عليه كذا ما تقول بقرحون كان
 حقيقته لا يسأل الحكم وجوب جوابه ان اقرها
 او انكره في رهن المدعي فمما يطلب المدعي
 واليمين من حلفه الحاكم بقرحون كان
 اليمين في جميع الدعوى الا في الثاني في اربع على

وفيه حكم عام

ما في البراءة قال واجمعوا على التخليف بلا طلب
 في دعوى الدين على الميراث واذا قال الله في طلب
 لا تقولا انكم لا يستحقون الحيسر فيقولون
 او يتكلمه ورسو كذا الولي الميراث بلا افعه
 عند الثاني خلاصة قال في قوله وبه افتتحت
 لما ان الفتوى في قوله في حلقه بقرحون كان
 انتهى من نقل عن آية ابن الاشباه انه انما يستحق
 فمما يطلب الحاكم لانها لا تستحق على ان
 حلف عنه غير قاض ويكون بقرحون كان
 لان القين حق العاقبة هو طلب الخصم ولا بد من
 ليعين ولا يقول منه غير القاض فلو كان
 عليه اي طرحة تقبل والا لكانت ثانيا عند
 قاض بزاره الا اذا كان حلفه الاول مدعي
 فمما يطلب من غير القاض عن القينة ان التخليف
 حق الثاني فيما لم يكن باختلافه لم يفتي
 بقرحون كان المدعي لو حلف فالحكم
 فيما لم يكن الحلف في الدعوى بقرحون كان
 لان فيه تقييد الشرع واليمين لا تزويج
 فمما يطلب عليه بقرحون كان المدعي حلفه
 الشاهد واليمين بقرحون كان المدعي حلفه
 بل انكره في الدعوى بقرحون كان المدعي حلفه
 وطلب من القاض ان يجعل المدعي في حق
 في الدعوى او على ان الشهود شاهدون او
 فمما يطلب من القاض ان يجعل المدعي في حلفه
 لان الحكم لا يفتي بقرحون كان المدعي حلفه
 لفظ الحكم فمما يطلب من القاض ان يجعل المدعي
 امرنا بام الشهود وانه انما على الشاهد ان
 القاض حلفه ويعلم بالمشروع الى الاستماع
 من القاض في الدعوى لانه لا يلزم بزاره في حلفه
 في الملك المطلق وهو الذي لم يذكره مستحب
 احق من بيته في الدعوى لا على المدعي واليمين له
 باليمين في خلاف الحق فمما يطلب من القاض
 فالبينة في دعوى الجاهل فمما يطلب من القاض
 عليه حلفه من لونه في حلفه فمما يطلب من القاض
 حقيقته بقرحون كان الحلف او حلفا فان سكت

الدر المختار

الذي انزل التوراة على موسى والنصارى باقته
الذي انزل الانجيل على عيسى واليهوسى باقته
الذي خلق النار فخلق على كل معتقده فلم
الذي باقته كوني مسلم اختاروا الوثني بالله تعالى
لأنه يذنبه وان اعتقد عند غيره وحترم ابن
التيال بان الدهرية لا تنفعه وانه تعالى خلق
وصليهما ذا علمون وبقى خلقت الارض
ان شرب له القايه عليك عهد الله وبشاهده
ان كان كذا وكذا فاذ اوتي بولس له كان قد
وكان كذا وكذا اوتي براميه اذ نعم صار عينا
والواحد ايضا كنت له ليحبب نفسه ان
عرفه والافاضارته والواحد على انما ناله
او وصيه ومن نفسه القايه شرح وحيثما
ولا يعلمون في بيوت عباد الله كرامه وهو
نعم وخلق القايه في دعوى سبب في دفع
على الحاصل اي على صورته انكارا للملكه
تقول اي بالله ما عظمها كذا حقا حقا في دعوى
ينفك اسمها في دعوى سبب عليك رد في دعوى
ان يله الا هو قال كونا في بارضك الا في خلق
بالجميع مستكين في دعوى سبب وعظم
وطلاق قد كنت وتشر على التسليم اي بالله
ما كنت وما كنت خلافا لثاني فظنوا انه في
تله ايضا لخالق للاقه وان الله الا اذ لم
من الملك على الحاصل ترك الشكول للدهي
فخلق بالجميع على السبب اي على شوقه
دعوى الله اي دعوى شفعه بالجميع او رغبه
مستوفيه في دعوى الله كونه شافعا لصدق
خلق على الحاصل في معتقده في شوقه والمعي
قلت ومعا انه لا اعتبار بذهب المعنى
عليه وانما منه هب المعنى فنه خلاف والا
ان نسا له الثاني فكل معتقده في شوقه
الجميع او لا او معتقده المعنى كذا في خلق على
النسب اجماع سبب لا ينفك راق بعد
يؤثره كونه سبب في دعوى سبب في دعوى
لعم نكدر ربه وامان الامة ولو سلمه والصد

الملكه

الملكه فلتكر ربهما بالحق حلف نولهما على الحاصل
والحاصل استبا والحاصل لا العزم مدع وسبب غير
متكدر في هذا العهد السلامه في دعوى
عن عراكم يا عوا الي وناك السيد اختار عن
الذين انما خلقه والحق بان في السراي ثابت
بذلك الحلف منا وقاوا لخلق المسكر بعده
اذا الامة استوطنته وبشاهده الصلح ان
المعنى لو استقطه اي اليه قصد ايان قال سبب
من الحلف او تركه كونه سبب لا يجوز له
الخلق خلاف البراءة عن المال ان الخلق
لما كان سبب في دعوى سبب في دعوى سبب
لعم ركن البعد في دعوى سبب استخافه
حينئذ تكان حلفت ان معني عنك ما لم او بكم
وبهم قبل والا فله بخله في دعوى سبب
كلما ارادوا ان في ذلك خلقه بالادان ان
بالخلق فلتكر ربهما بالحق حلف نولهما على
الحاصل استبا والحاصل لا العزم مدع وسبب غير
متكدر في هذا العهد السلامه في دعوى
عن عراكم يا عوا الي وناك السيد اختار عن
الذين انما خلقه والحق بان في السراي ثابت
بذلك الحلف منا وقاوا لخلق المسكر بعده
اذا الامة استوطنته وبشاهده الصلح ان
المعنى لو استقطه اي اليه قصد ايان قال سبب
من الحلف او تركه كونه سبب لا يجوز له
الخلق خلاف البراءة عن المال ان الخلق
لما كان سبب في دعوى سبب في دعوى سبب
لعم ركن البعد في دعوى سبب استخافه
حينئذ تكان حلفت ان معني عنك ما لم او بكم
وبهم قبل والا فله بخله في دعوى سبب
كلما ارادوا ان في ذلك خلقه بالادان ان
بالخلق فلتكر ربهما بالحق حلف نولهما على

شرح الميع وفيه لو ولدت عند المشتري
ولكن احدهما دون سنة الشهر والاخر
لاكثر ثم ادعى البائع الاول في نسبها
بلاشدق المشتري في حرم

على السلاج بقلو ولدت فيما بين الاول والاخر
ان منه حقه ملكه فالاول لا يحل له العلق قبل
بيعه والا لملتيك ولتسارعا فانزل المشتري
انتقا وكذا البينة له عند الثاني خلافا للثالث
شربلا لينة ما من ولد عتق وادعاء به
بيع مشتريه ثبت فثبت كون العلق في
ملكه ورويه ان البيع عند النقص وكذا
الحكم لو كانت الولد او رهنه او ارحامه كانت
الماد او رهنه بالاجر ما او زوجها ثم ادعاء
شعبت نسبه ونزه هذه التفقات بخلاف
الاغنى كالمرايع احد النوازل من الماوي
يعني علقا وله ائتمه وانتهى المشتري
ثم ادعى البايه الولد الاخر ثبت نسبها
وطلبت المشتري بالمرفوته ومعرفة
المسألة لانها علقا ملكه حتى لو اشتراها
حيلي لم يملكه لا بهاد عوة غير متممة
عقود ومن حرم به المم قال وجب حمله
استقامه عوة البائع ان يفر البائع له ان
عقود فلا ينفق وعواه ابدا حتى لو قد
افاء بقلو قال عمرو بن لبيد اومع بين
عبيتي موأين من الغائب ثم قال موأين
بكن ائتمه اذ ان وصليته محمد بنو ابي
خلافا لما لان النسب لا يحل التفرع به فثبوته
حتى لو منه قته بعد نكاحه به حتى وقد اوقا
لصبي عند الولد متى ثم قال للمشتري لا بيع
نسبه لانه بعد الاقرار به لا يقتضي خلا
حاجة الى الاقرار به ثانيا ولا به في عتارة
انما كان عتق ملاحا وكذا افاءه الشربلا
وهذا اشد منه الابن اما بدونه فلا الاذا
اما اذا الابن التمس بقلو الاقرار بالاب
ولو انكر الابن الاقرار فثبت عليه الابن بقلو
واما الاقرار به اخوه فلا يثبت لانه اقرار على
غيره **فصل** لو قال لست وارثه ثم ادعى انه
وارثه وبن جده المارث حتى اذا التناقض
العتب عتق ولو ادعى بنوه العلم لم يثبت ما لم
يذكر اسم الجدة ولو برهن انه اقراني بقلو

لثبوت

لثبوت النسب باقراره وان شفع الا على ضم مو
وارث او اقران او عتق او موأين له ولو اقر
وحال له في علقه حقا لاسمه وموأينه او اقر
اشات نسبه بابيته عند القات في عترة ذلك
الرجل ولو ادعى اقرارا من ابيه فلو اقر به ابنه
العتق ولا يكون نسبا على الاب حتى ولو اقر بما قد
من المذموم والذم ان على الابن ولو انكر نسبه
للابن برهن على موت ابيه وانك وارثه
ولا عين والعتق عليه على العمل بان ابن
فلان وانه مات كغيره فلو كان الابن البينة
وقامه في جامع القسوس من الفصل السابع
والعشرين ولو كان النسب معسما وفا
تلك المسلم عتق عتق وقا ان اقر موأين
ادعى فهو حري ان الكافر نسبه المبررة حالا
والاسلام مالا ذن حريم ابن اكمال بانه
يكون مسلما لان حكمه حكمه واولا اسلام وعقاره
العتق للمحقق قال وجب ان يعتق على محض
بما ادعى من ينهما وقامت موأين من غيره
بهم ان ادعى ما والا نسبه تنقيل من كمال
وجاء في غيرهم الا بان كان عتقا قبل
بعتقه لان قيام ابيهما وقرانها ببيدانه
بهما ولو ولدت امة اشتراها عتقت
عزم الاب فثبت الاول بغير المشكوك لانه يوم
المعصية لانه موقوف والمشتري ومن خطا
معتب على ملكه بين او نكاح فثبت عتقه
فذا قال وكذا الحكم لو ادعى ابيها
اي سبعه كان عتق كالنكاح وجها على انها حرة
ولو لست له ثم استحققت عزم فثبت ولها فثبت
الاول فثبت الخصومة فلا شيء لاسمه لعدم
كامل فثبت له لانه حوالا اصل فثبت فثبت
فان فثبت له ما عزم وقض الابن من نسبه
قدر فثبت عزم الاب فثبت للمشتري كذا
كان حيا ولم يثبت شيئا لا شيء عليه وان فسر
اقل فثبت بغير عزمي وجب بها في العتمة
في العتق رتب كما يرجع بها الى ما وكذا

ولو كان

داسینفار

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المتعبد بالاستئذان المسنون مطلقا ولو ذمما
 بقول المذاهب أو صفة لأن استئذنا النكاح ليس بزوج
 بل هو استئذان فاسد وهو الصحيح وهو هذا
 أن كان الاستئذان بعين لفظ الصداق وسواء به
 كليات أو بآثاره بغيرهما أو بغيره أو بالثمن
 أو بالاستئذان غائبا أو راشدا أو مثله نكاح طلاق
 الإحلال أو الأرمين وغيره وعندهم الكحل
 الاستئذان وكذا الخث مالى لزيد أو الفاء والثلث
 الفصح فلا يفتحق شيئا من الشرط بأهم النكاح
 لا يفتقنه حتى لو طلقها ستا الأربعة وقع
 فعتان كما هو استئذان الكحل والوزن
 والمعدود الذي لا يفتقونه كأخاه كالفلوس
 والمؤخر من الدراهم والدنانير ويكون المستثنى
 العتمة استحسانا بشرطها في الزمة كاستئذان
 وأما الاستئذان العتمة جميع ما اقربه استئذان
 بغير المسماوي خلافا له على ما والمالك
 درهم لاستقراره بالمساوي في طلاقه
 استئذنا النكاح بغيره في المهر وغيره على
 مائة درهم الأربعة عشر دنانير وفيها مائة
 أكثر لا يزمه في غير ذلك وإذا استثنى غيره
 بغيرها حرف الشك كان الأقل خيرا حتى لو
 على ألف درهم الإمامية درهم أو خمسة دنانير
 فليزومه شجاعة وحسن على الأصح بخلاف
 كان المستثنى يجوز أو ثبت الأكثر فهو على
 مائة درهم الاستئذان أو الأقل أو لا يفتقنه
 لزومه أحد وخمسون لوقع الشك في الخرج
 فحكم بخرج الأقل ولو وسئل قراه كان على
 أقدم أو قلنا أو علمه بشرط على الأقل كان
 كان مستفاد فانه يجوز بطلان أقدم من لو ادعى
 وهو صدق لعدم إزاره وقدما في المطلق والمعتق
 لا شك في الإقرار بذلك لفتقن حواله قد قال
 المصنف في استئذان البعثة من المأذون استئذان
 البعثة ما له حوله تنعاه كان وسواء استئذان
 الموصى لا يجوز أن قال بشاؤها أو غيرها
 لك كما قال لأن الموصى في البعثة لا يستأذن

حتى

حتى لو كان وأرضها لك كان له البعثة البعثة له
 تنعاه إلا إذا قال ساء وعال زيد والأرض له
 فكانت واستئذان خص الخاتم وخلة الستار
 وطلوق الحمار بينهما فمأذون قال يملك
 له على البعثة من غير ما مضته المجلد
 صدقة محمد وقوله هو مولا بأقراره خال
 منها وذكره في الحاوي فليفتقن وعنده أي عين
 العبد وهو في يد المقتن فان سلمه إلى المقتن
 لزومه البعثة فأن لا يعلل بالصدقة وإن لم يبيع
 العبد لم يملك له مطلقا وصلا فمقتل وقوله
 ما مضته لغيره رجوع بقوله من بين
 خبر أو خنزيرا وماله كما أوجروا مبيته
 أو دم فليزومه مطلقا وإن وسئل أنه رجوع
 إلا إذا صدقه أو اقام بيته فلا يلزمه ولو
 قال له على الف درهم حرام أو بائيا لزمه
 مطلقا وصلا فمقتل لا يملك له غيره
 ولو قال زورا أو باطلا لزمه أن كثر
 البعثة له ولا يابصدقه فلا يلزمه والأقرب البيع
 ببعثة هي أن يملك إلى أن تاتي امرأة باطنه
 على خلاصه فانه على كذا النفس
 أن كذبه لزم البيع والأقرب لو قال له على الف
 درهم زوجه فليزومه ولا يملك التسليم في كذا قال
 على الأصح بغيره لو قال له على الف من ثمن متاع
 أو قرص من زعفران لم يصدق فمقتل
 لأنه رجوع ولو قال من عتبت أو دعت
 إلا أنها زوجه أو بغيره فمقتل فمقتل
 وصلا فمقتل وإن قال ستوتة أو رضام
 فان وصل صدق وإن فسل لا يملك له
 كما زوجه ببعث في عتته أو دعت في ثوب
 إذا حبس وبقيته أو صدق في له على الف
 ولو من ثمن متاع مثلا إلا أن يبيع في أي
 الدرهم وزن خمسة دنانير مبيعة مبيعة
 وإن فصل بلا ضرر ولا يصدق لبعثة
 استئذان الله ولا الوصف كالزنا فلو قال
 آخر أخذت منك الفاد ببعثة فمقتل في يد

اللائمة ، قال الاخر اياها تلهي عن حبها في المنة
اقترع بالاحبة وغوسيل العفان ، وتقولنا
حطبت به ديرة ، واخذ الاشر لم يفتنه فلا
يتمتع به التوكل ولا لتمام الشان ، في هذا
قالون بعد اوتواضالي عدلتا فخذت منك فقال
تتر لم يل بي لي اخذ التوكل اوما عاينا ابقية
افزاره بالاحبة لمع ابا حنيفة وسوسيت
هذا واوتواضالي بعد اوتواضالي اوبسنا اوسه
توتوا اياك سكته بيني وزده اوصاط فلان
في هذا اذ كانت اذنته من وقال فلان بل
ذلك لي فالتوكل القرا تحسنا ان الذي
الاجرة تروية خلاف الوديعة هذا الاثر
وبعد فلا بد انك وبقلة خات الاثر
وعلى القرائل مثله ان في خات الاثر
لا بد لفلان بلاذ كراخا عن حبها ان لم
تات في حمله لم يتر بواذها ، وكذا ان كانت
عصبة فلان كانت تروية كرامة او لم
تكون فلا تات وتروية من زمان وما كان
راجل فلا تات منه لكل واحد منهما كدوسو
كانت بهما في الاول وعلم لفلان ان
ولكان التوكل والاحبة الاثر فاستمر
افضلها وسقاها له والى ورام بالالذنان
والفردوس جاد اناز ، توكلا وكمسك الوص
قال الذي لم يلق فلان اقلان او لم يوص
التي سكر لان في لفلان فواضاله حتى
التفت للزمن فذعن اوسم الى القلعة لم يخلطه
لكنه جاعل من امره ان القلعة فان
صية ولمزم العنسلم ، ولذا قال واخاوي
الغصية او لم يسلط على التفت فلان قال
واضي في كتاب العن غاريتي عن ادم لمرته
لمرضي طاك المم وبني المدركه عامه
المعترات خلا لاللائمة فتلذذ من العن
فاذا اقام المرضي مرض
الموت وجهه عرف طلاك المرضي وسعيه

[illegible][illegible]

مطلب
محلل و اقمار

اودين **سائل** خلافا لاشافي ولنا حديث لاومضة
 لوارث ولا اقاربه **فمن** **الان** **يصدقه** **بقية**
الورثة فلو امر بين وارث اخر واولى لزوجته
 اولى له تحت الوصية وانما غيرها ثلث الثلث
 فرضنا وقد اصابنا حاج له صيته شرهنا له
 وفي شرحه للوهبة انما اقرب وقت ولا وارث له
 فلو امر بينه غايته مع تصديق السلطان او
 نائبه وكذا الووقف خلافا لما زعمه الياقوبي
 فلم يخطو لو كان ذلك **اقرارا** **بقتل** **بنده** او
 غصبه او زوجه وعذوبت **عليه** اي على وارثه
 او عند وارثه او كتابته لا يجوز قتلها ولا
 الوضوء ثم يراعى ما تجازى ذلك لعدم حزم
 الموت اختصارا ولو كانت المقرلة ثم المهرض
 وورثة المقرلة من ورثة المهرض جازا **اقرارا** **بقتل**
 للاجنبي بخبر يبيح من المهرضة **خلافا** **لما**
 اي لوارثه **وقد** **مشت** **ذلك** **فانه** **كان** **مهرضا** **منه** **رأه**
 ان يقول كانت عندي ومعه لينة الا ان ارث
 فاستلمتها بجوهرة والحاصل ان الاقرار بالوفا
 موقوف لا يخلو ثلاث مذكورة في الاشياء
 منها اقراره بالامانات كلها ومنها التي لا يخلو
 حتى قبل اي اولى وبقي الحيلة في اقرار
 المهرض وارثه ومنه هذا التمسك في تلك
 اي اولى وبقي الحيلة كان عندي عارية
 وهذا حديث لا يرضى وتمامها فيها فليحفظ
 فانه مهم اقر قيدا في عقر من موته لوارثه
 بوضوئه **الحال** **تسلطه** **الى** **الوارث** **فان** **ا**
ما **من** **مرا** **زبه** **وقد** **التقى** **مصر** **فان** **المهرض**
 نافذة وانما يتفق بعد الموت والصدق بدونه
 وارتباط الموت لا وقت **الاقرار** **فلو** **اقر**
 لأخيه مثلا ثم ولد له ثم الاقرار لم يرد له
 الا اذا صار وارثا وقت الموت **بمسب** **جد** **نك**
 كما لا يخفى وعند اللوالة فيجب وكذا ذكره بقوله
 فلو امر بها **الاجنبي** **ثم** **تزوج** **صاحبه** **بغلاف**
اقراره **لأخيه** **فوجب** **لكن** **اقراره** **اذا** **ان** **الاجنب**
 باسلا له او بموت الابن لان ارثه بسببه يدم

اقرار
 ع

مسئلة
 والخاصة بالارث والارث

لا جد

لا جد **خلافا** **للعبة** **لها** **خمس** **والوصية** **لها**
 ثم تترده في خلاصته لان الوصية عليك بعد الموت
 وهي ح واثرة **اقراره** **انه** **كان** **كله** **فان** **الارث**
المقتد **عشرة** **وقد** **اقر** **قد** **استوفيتها** **ولله**
 اي للمقرين **سكدة** **فان** **صحة** **اقراره** **لان** **الموت**
 ليس بوارث كالو اقر المرأة في مرض موته
بدن **ثم** **ماتت** **قبله** **وتركتها** **وارثا** **مع**
 الاقرار **فصل** **اقراره** **ببيع** **الدين** **مصدق**
 ولو اقر قه لوارثه ولا حتى **بدن** **لم** **يرجع**
 خلافا لما عدا به **وان** **اقر** **لاجنبي** **بمهر**
 نسبه **شرا** **اقر** **بجونه** **ومصدق** **ومو** **من** **اي** **للم**
 التصديق **لعت** **نفسه** **مستند** **الوقت**
 الخلق واذا ثبت **ظلم** **اقراره** **للمرء** **وللمرء**
 ردت بان كذبه او عرف بفساد **صحة** **الاقرار**
 لعدم بثوث الغيب شرهنا له مع ما
 لا ينافي به **ان** **اقراره** **بثبوت** **ثبوت** **بثبوت**
 للمهرض من موته **لها** **الاقرار** **من** **الارث** **والدين**
 ومع ما كان ذلك عند الاقرار لم يكن الارث حتى
 لا يثبت شركة في اعيان التركة شرهنا له
وقد **اذا** **كانت** **في** **العدة** **وظلمها** **يسوا** **لها**
 بان عرفت العدة جاز لعدم التهمة عزسها وان
بثبوتها **بلا** **سوا** **لها** **المهر** **ان** **لها** **المهر**
ولا **يسوي** **اقراره** **لانها** **وارثه** **اذ** **من** **فار**
 واصله اقر المصاحظ لظهور من كتاب الطلاق
ولكن **اقراره** **بثبوت** **بثبوت** **بثبوت** **بثبوت**
 بوضوئه وما في الشرع بحيث يولد له **فله** **لعله**
انه **اسمه** **ومصدق** **فله** **فله** **لو** **مهر** **او** **المهر**
 لتسببه به كما مر وجب **بثبوت** **بثبوت** **بثبوت** **بثبوت**
 واذا ثبت **شك** **الغلام** **الورثة** **فان** **الارث**
 هذه الشروط باخذ المهر من حيث استحقاق
 المال كما لو اقر باحقة عن كافر عن الدينا ببيع
 كذا في المثل لا يثبت **فجوز** **عنه** **الفتوى** **والرجل**
مع **اقراره** **للمهرض** **بثبوت** **له** **والوالدين** **قال**
 في المهرض وان غلبا قال المتدعي وفيه نظر
 لقول الزيد في اقراره بالجد اوابن الابن لا ينج

[illegible][illegible]

من الذي علم ان ان الله حي به لا يتغير بالتعبين
 كانه راسهم والذات والصلح على ذلك لا تارة
 استقامت للبعض وتغيرت بالمشقة وان كان مما
 يتغير بالغير فلا بد من قول الذي عليه كالبعض
 وجلبه من الشراة عن الموت ووقع الملك
 في معصاة عليه وعنه لم يمت او مني حتى اقرار
 اوسد كات او انكار الاول حله ليس ان وقع من
 مال مال وجب في حقه احكام البيع كالشفقة
 واكد وجب وجب وشار وشره وشيوعها لا
 الكمال المصالح عليه لاجالة المصالح عنه لانه
 لسفقت وتشتت في الله ان على تسليم العدل وما
 استحق من الذي المصالح منه الذي حصة
 من العوض اي العدل ان لا انكلا وبعضه في
 وما استحق من العدل يرجع الذي حصة في
 كما ذكرنا لانه معا ومنه وهذا احكام حكمه لا تارة
 ان وقع التسليم من مال شفقة في حقه مذكور
 دار سقط كونه في ان اجتمع اليه الا لا
 كسعت بوب وسقطت احداهما بالالحاح
 في المنة وكذا وقع من شفقة مال او شفقة
 عن جنة اخر من مال لانه كمال الا ان
 اي الصلح يسكن وانكارها ومنه في المنة
 وقد اجمع في علم نزاع في حق الروح فلا شفقة
 في صلح من داره احد ما اجمع سكوت او انكار
 فكن لا شفقة ان يقوم منها الذي حصة في حجة
 فان كان الله في بيته اقام الشفقة عليه
 واحة الذرا بالشفقة لان باقاة العدة تدين
 ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له
 بيعة فحلت المنة عليه شكل شربا للمنة
 في صلح وتم عليها نأخذها او باقرا ان الذي
 نأخذها عن المال يتواخذ من غيره وما استحق من
 الذي المنة حصة من العوض ورجع
 بالشفقة فيه فيما حرام المصالح للملوك ومن
 الغرض وما استحق من العدل في الدعوى
 في المنة او بيعة هذا اذ لم تنسك بلفظ البيع
 فان وقع به رجوع بالمعنى فكذلك دعوى لان
 اقدامه على البايعة اقرار بالمعنى عيني وغرفة

وملك العدل خلاه بعضا ان التسليم له
 او الذي كاستحقاقه في ذلك ان التسليم اي
 من اقرار انكار وهذا العدل كما يتغير
 والام بطلان يرجع بمثله عيني صالح عن
 كذا استحقاقه والشرح وصوابه على بعض
 مما يدعي اي عن يدعي الموانع في الدين كما
 يتغير فلو ادعي عليه اذ اقصا في حالي بيت
 معلوم منها فلو من غير ما في تستثنى لم
 يجمع ان ما قبضته من بين حقه وحيلته
 حقه ما ذكره بقوله **الزيادة** في آخر
 كسوف ودرهم **العدل** في قبضته ذلك عوضا
 عن حقه فيها بينا والحق به **البراع** دعوى
الباقي كقول ظاهر الرواية الصحة مطلقا
 بشرط لا لغة وشي علمه في الاختيار وعزاه في
 بالعمية لغزارة في الجلال في الاسلام
 في حله ما في المتن ورواية ابن سناء وعقوله
 الا بالامن الا ان كان ما قبل نعمه بطلان الا ان
 عن دعوى الاعيان والبر بطلان الذي
 بطله لانه لو ظهر بطلان الاعيان بطل له
 احدها لكن لا شفع دعواه في الحق واما
 الفصل على بعض الدرس فصيح في بيان دعوى
 الباقي اي قتالا واثارة فلهذا لو ظهر له
 اخذه تستثنى في تمامه في احكام الذين
 الاشياء وقد حقت في شرح المصنف ورجع
 الصلح عن **دعوى المالك** مطلقا ولو باقرار
 وبشفقة وعن دعوى الرق وكان **شقا**
على مال وبنت الواو باقرار او لا
 الا ببيعة در بطلت ولا يعود بالبيعة
 رقتا وكذا في كل موضع اقام بيعة بعد
 الفصل في تحقق الذي لانه نأخذ العدل
 بالتحقيق ان يزل ما قبله في حفظ وعز دعوى
 المروءة **الصلح** على غير من حقه وان **خلقا**
 ولا يكتفى ولو مطلقا وخل بها الزوج
 لعدم الدخول ولو اذنت المرأة فصالها
 لم يجمع وثاقه وثاقه ودر بطلت وصحة

ان سكونه

دعوى المالك

في العيني والاختيار وجميع النسخة في دور الجاروان
قتل العبد المأذون عليه خلا عدا المخرج صلحه
من نفسه لانه لم يمتد من ثبوت قتل المولى
لكن سقط به القود وواحد باليد لولا
عنفه ان قتل عدا لآي المأذون رجلا
هذا وصالحه المأذون عنه كاز لا من ثبوت
في المكاتب كالمصلي من المفسوب المأذون على
الكثر من ثبوت قتل المفسوب المفسوب كصلحه
بعض فلا يقتل بغير القاصب بغير المصلي
لان قتل قتل عدا صا في عليه ولا رجوع
للعاصب المفسوب منه بغير لو يشاء فاجوز
انها اقل جرح ولو اثنى موسى عبد امته فاقبال
الموسر المفسوب بغير اكثر من نصف قتله لا يجزى
لا منه ربح ما يقتل القتل اتفاقا لا لغيره
الاول على اكثر من ثبوت المفسوب بعد المفسوب
بالقتل فانه يجوز ان تفرق القاصب بالقتل
وكذا الوصا في بعض النسخ وان كانت في القاصب
من ثبوت مفسوب لغير القاصب المفسوب
الغير مفسوب ولو في نفسه او اربا المفسوب المفسوب
والا ربحا فاقبل لعدم العدا في الخطا كذا في
قصة الرماة لان الله في الخطا متفق عليه
سالم بغير متاد مرفها في كذا كان بشرط الجمل
ليلا يكون دينا بدين وبقين القاصب احدها
بغيره غير المحسن اخر ولو صالح في غير قتل
فقطر الله في الخطا سقط القود لعدم
ثبوت قتل الله اختيارا وكل من عدا المفسوب
من عدا في عدا على بعض من عدا على احد
من مكمل ومؤذن لزم له الموكل لآمنه
استقام فكان الموكل مفسوبا الا ان يجهنمه
الموكل فواحد بغيره كالموكل في المصلي من
الموكل من المالك ان اقراره الموكل
لانه في جميع اما اذا كان عن اقرار الموكل
في طلاقه ودر صالحه منه فسوي في الموكل
ان من المالك او انساك المصلي في المالك
قال في هذه الاوكل او سلم المالك في وصار مفسوبا

في الموكل المأذون بامر غريم زاده والا يسلم
في المصون الرابعة فهو غريم فان اجاز
المدي عليه جازة لزمه القود والاسفل
والحكم في جميع ما ذكرنا من الاكام الخمسة
بالصحة او في قسمة ارض وابلية له
فصلحه الموكل لقطع المفسوبه جاز وطاب
له القود لو صا قايده عواه وقيل قابله
صاحب الاجناس لا تطيب لانه يبيع معنى وبيع
الوقت لا يبيع كل صلي بعد صلي قال الثاني ما قبل
وكذا البيع كبيع النكاح والحق القود الموكل
قال الصلي بعد الفراق الاصل ان كل عتق
اعيد ثانيا ما قبل الا في ثلاث منه لوق في
بيع بيع الاشياء العتالة والنفرا والاخر
فلا يجمع اقام المدي عليه بغيره بعد الفراق
من اذ كان المدي قال قتل قتل الصلي
المصلي في قتل فلان حق القاصب ما كان على
المصلي ولو قال المدي بغيره ما كان قتل
قتل المدي عليه حق صلي المصلي في قتل المصلي
في موكل اطلاق العدا منه في قتل عدا عوي
ان ارضه انه لو ادى في المدي بغيره اخرى لم
يقتل فيعزل الصلي عن الدعوى القاصر
يبيع وعن البطالة لا والناقص ما يمكن
تصحيحها جرحه في الاشياء ان الصلي
عن اقراره بغيره عوي فاسقة فاسد الا في
دعوى مجبول فامر بالمحفظ وقيل اشتراط
حصة الدعوى لجهة القسط بغيره مطلقا
فبيع الصلي مع بطلان الدعوى كما اعطيه صدق
الشرعية اخر الكتاب وارق ابن الكال ويقيم
في باب الاستحقاق كغيره فاجعه وصح الصلي
في دعوى حق الشرب وحق الشفعة وحق
وصية الخدوع على الاصل الاسلام في ثبوت
اليمين نحو الشفعة في اي حق كان فاقصد
اليمين بغيرهم جاز حتى في دعوى القود مرسومي
بجلا في دعوى خد وكتب في الصلي ان
كان يحد في المغاوشة بان كان وثقا بغيره

ويمنع من يفتنهم اي يفسد المتشاكين وان كان
 ليعتصمها اي المتواضعة بل يعني استيقا البعض
 واستقاما البعض فلا يفتنوا انما لا يفتنهم
 لان الشاغل لا يعود فتنة وسير فيه فالحفظ ولو
 صالح من دعوى دار على سكر بعتة منها اية او
 صالح على دارهم الى الحصاد او صالح مع المودع
 بغير دعوى الهلاك لم يفسد الصلح في الصور الثلاث
 سيما اجهة فيه يقدم دعوى الهلاك لانه لو
 ادعاه وصالحه قبل الصلح فتح به يبقى خاصته
 ودعي الصلح بعد حلت المدي عليه دفعا للثراء
 بالقيمة المكتونة ولو ترضع المدي بعده على اصل
 انه عوي لم يقتل الا في الوصي عن مال اليتيم
 على انكار اذا صالح على بقتنه ثم وجدا البتة
 فانها قبل ولو لم يزل الصبي فاقامها شيئا ولو
 طلب عبية لا جلت اشياء وقيل لا يجوز بالاولاد
 في الاشياء وبالثاني في السراخنة وطعامها والقبض
 متد ماله ولو طلب الصلح والامر الى العوي
 لا يكون اقرا بالاله عوي كعدا المتفقين في خالفهم
 المتأخرون والاولا مع برارزة خلاف ذلك
 الصلح عن المالك والامر عن المالك فانه لا يملك
 اشياء صالح عن عبيد او من ظهر عريته او
 زال العيب طلب القضاء وتزوج ما اخذ اشياء
 ودرم قضيت **قوله** دعوى الدين الصلح
 الواقع على بعض جنس ماله عليهم ومن اوعى
 القدر حقه صط لبايته لاعتما وصحة
 للربا وح قضا الدين بالاشراط قد يرد له
 عن انه حال على ما يات في قوله على الشاغل
 وعن انه جاء على ما يات في قوله ولا يصح عن
 ذكر اسم على تناقض قوله لعدم الجهر فكان
 صرنا قد يميز بشتاؤه عز الف لوجول على نفسه
 كما لا يفي في المولى مكانته يجوز بل على او عن
 الشهود على نفسه بصفاء اسكان الاصلان
 ان من اذنا من فاستطاعوا ومنها فاعا وصحة
 قال العزيزة اذ الى جنس اذ من الف الى عليه
 على انك بوي من التصفى الثاني قبل واذى منه

بوي وان لم يوف ذلك في القدر عاده بيه كانا
 لغوات التقييد بالشرط ووجوهها خمسة احدها
 صفة او الثاني ان لم يوفت بالعدل بعد لانه
 انما يطلق الثالث وكذا الوصل في من
 دنيته على نفسه بدفعه اليه عدا او عوي
 مما قبل طر انه ان لم يوفه عدا فانك
 عليه كان الامر كالوجه الاول كانا لانه
 صرح بالتقيد والرايع فان ابراه عن نفسه
 على ان يوكبه فاني عدا فهو يري ادى الثاني
 في العدا لا بد ان ياتر الاما لا في المفسر
 لو على بصره بالشرط فان اذت الى كذا او
 اذ او من لا يفي الامر الماتت وان تعلقت
 بالشرط فصرها باطل لانه تملك من وجه
 وان قال المديون لاخره لا اتركك بالثاني
 بخرع بخرع **قوله** ففعل الذي انما
 او لم يفع له لانه ليس بملك عليه ولو اعلن
 انما قاله بخرع اخذ منه الكمال والواحد
 الثاني بخرع فقال اقرب لي بها على ان احط
 ماية بخار بخلاف على ان اعطى ماية لانه رثوة
 و لو قال ان اقربت لي حططت لك منها
 ماية فاقرب الاقرار الحط بخرع الذي لا يترك
 بسبب بخرع لكن يبيع ببيع صفقة واحدة
 او من مودع او قرضه مشهلا مشترك
 اذا اقتصر احد ما شئسته شاركه الآخر
 فعدان شادا بخرع الغريم كانا في زوج فليس
 صالحا احدهما عن نفسه على توب اي على
 خلاف حشر الدين اخذ الشريك الآخر
 بنفسه الا ان حق له وجع اصل الدين فلا حق
 له في التوب ولو لم يرض الحار لا سترت بنفسه
 شيا فتمت شركة الربيع لنفسه التصف
 بالمقاصة او ائتم غريم في جميع ما له باحقته
 في دتمته اذا ابر الشريك الغريم عن
 نفسه لا يرجع لانه خلاف لا يقتض وكذا الحكم
 ان كان للمديون على احد ما ومن قبله وجوب
 دتمتها عليه حتى وقعت المقاصة بينه والشاين

مذهب
 الديال

[illegible]

منہ

[illegible]

فان على المصارف لم يجز وان على ثالث جاز

قبل الاول ما وثق الله حيثما مضى
 فلما ان التصف علما بشرطه ولا والى التصف
 الباقي والمساكن التصف المشروط او لم يشر
 الله بحرف الخطاب والتسوية على ما كان
 ثلاثة منها بين الاول والثاني
 باعتبار ان كان فيكون لكل واحد من
 من شرطه ان كان من التزم وتكون ذلك
 وكذا الشرط الثاني اكثر من الثالث او اقل
 بين الثالث والاول لو كان له ما ربح
 نقصان وبقية ما تصرف فلما ان التصف
 واستويا فيكون لانما يربح سواء ولو قبل
 ما ربح الله كان يضعه وما كان من قبل نقصان
 نقصان قد وقع بالتصف فلما ان التصف
 والثاني كذلك ولا شيء للاول والآخر
 الثاني والاول الثاني في التصف والتسوية
 بحالهما من الاول الثاني في التصف والتسوية
 لانه التزم سلبا عند الثاني ما في التصف
 في التصف بشرط التصف والتسوية صار
 كانه ان شرطه ليعمل في ذلك الموضع
 المكتوب في نسخ المثل والشرع هنا
 فاجتنبه او بعد ما المأذون من اجتناب
 المأذون قبل مولاه لم يكن المأذون
 عليه ومن لانه اشتراط اهل على المالك والاول
 لانه حيثما لا يملك كسبه واشتراطه
 وكذا المالك من المصارف فبذلك لانه
 يمنع التصف فيمنع المصحة وكذا المصارف
 المصارف مع مضافا او مع المالك مع
 مضافا او مع المصارف مع المصارف الثاني
 بخلاف مكانه شرطه مولاه كما لو صار
 مولاه ولو شرطه بغيره المصارف او المصارف
 او المصارف او المصارف او المصارف او المصارف
 وضع العقد لم يشرع الشرطه يكون المشروط
 الرب المالك ولو شرطه بالتصف في المصارف
 فان شاء التصف او كسبه المالك بشرطه
 بان شاء لا يجزيه بغيره وفي شرطه البعض لا يجزيه

وهو ليعمل في ذلك
 ما ربحه وليس بقيد
 شرط

ان شرط

ان شرطه عليه عمله صح والا فالتصف كذا في التصف
 انه شرطه على ما لا يشترط لاجل ان شرطه عليه
 والا فالتصف انما يشترط لاجل ان شرطه عليه
 وعينه فتعقد ولو شرط البعض لاجل ان شرطه
 او من المالك تجزى ويكون المشروط لا يقسم
 كونه ولا يلزم به فقه لغيره بغيره **وتشمل**
 المصارف **بموت احد** ما يكون باوالة وكذا
 فتعقد ويجزى سلبا او عارضا ويجزى احد ما يملك
 فبموت واحد وفي المصارف فبموت المصارف والمالك
 عروضا ما عارضا وصيته ولو مات وبالمالك والمالك
 فبموت واحد في حق التصف ولو عارضه في
 حق المصارف لا التصف فله بغيره بغيره
 وقد دعي بالحق المالك فبذلك فان شاء
 بغيره فبذلك مطلقا فالمساكنة على ما حكم
 لمحاكمه ام لا متباينة بخلاف الاول لانه لا
 في بخلاف المصارف ولو اراد المصارف
 او اياها فان مات او قبل او لم يشرع
 او لم يشرع فبذلك وبما تفرق فاذ وعنده
 على ان كان عند الامام بغيره او لم يشرع
 فبذلك او لم يشرع فبذلك وبما تفرق فاذ وعنده
 وكذا ان شرطه بغيره بغيره بغيره لانه
 فبذلك او لم يشرع فبذلك وبما تفرق فاذ وعنده
 بالاول ولو كان كسبه المالك او كسبه المالك
 عروضا ما عارضا وصيته ولو مات وبالمالك والمالك
 المالك فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك
 ولو نسبية وان بها من غيرها لا يشرع في التصف
 فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك
 بما استحقها لو جوبد وجبته ولينظر في
 لا يملك المالك فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك
 ولا تخمس الا ان لانه عز من وجهه بغيره
 بخلاف احد المصارف انما يشرع في التصف
 وما اياها فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك
 فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك
 فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك فبذلك

بخلاف احد المصارف

ويعبر بان يوط المالك عليه لانه غير القادر
على اولى بالتمتع المستقيم كالمضارب
بوعتران بالتزكيل والتسعة على التفاضل
وكذا لانه لا يملك بالاجرة شرع
استقر على ان يبيع ويستري لم يميز بعد
قدرته عليه والحكمة ان يستاجر من
المحدثه ويستقيم في البيع ويبيع والمالك
من مال المضاربة تصرف الى الزوج لانه يتم
فان زاد المالك على الزوج بعض ولو كان
من عمله لانه امين وان قسم الزوج ويقت
المضاربة ثم هلك المال او بعضه نواف
الزوج لما خلف المالك رأس ماله وما فضل
فهو بينهما وان تقصر لم يضر لما مر ثم
يهم قوله وبقيت المضاربة فقال وان قسم
الزوج فبقيت المضاربة والمالك في المضاربة
ثم عند ما مضى هذا المال لم يزد او نقص
المضاربة لانه عقد جعدي وفيه التفاضل
للمضارب **فصل** في المضاربة
المضاربة لا تقسم بدفع المالك او بقوته
تتبع المدة بالبيع انما في عتائه **باب**
بضاعة لا مضاربة للمضرب وان اخذ اي المالك
المال فبما مضى المضارب وباع واشترى بطلت
ان كان رأس المال نواف المالك فاعلم لمقتسه
وان صار عتاه لان التضرع المخرج لا يملك
فمنه اولى عتائه ثم ان باع بغير رقيب وان
يقتدر بطلت المضاربة وانما لو يملك فله
وشرائه ولو قسمه ولو يملك بغير الراس برك
ولو يملك او كما يحتاجه عادة اي لو كان فالتضارب
بالعقد في الموضع لا فاسقة لانه
اجبر فلا تقسم له كمن شفع ووكيل وشرط
كافؤ الاخر خلافه ان يملك في الموضع
ولم يملك او اخذ او انما اقتسم في ماله كدوايه
في الظاهر اما اذا في الاشارة بمصروفه
تتبعه دأؤه فله التفرقة ان يملكها ما اخذ
تلا لا تعلم بغيره بما اخذ ولو سافر عا

ومالها

ومالها او خبط باذن او بغيره لوجلين اتفق
بالحصة واذا قدم ودما بقي بغيره وبغيره الزائد
على المعروف ولو اتفق من ماله لم يرجع في الا
له ذلك واوله لزم يرجع على المالك
المالك قد رما التفرقة المضارب من رأس
المالك ان كان له وجه فان استوفاه فمضارب
بغير الرجوع اقتسلا على المالك لان ما اقتسمه
تعمل بالملك وان لم يظهر وجه فلا شيء عليه
اي المضارب فان باع اشتاء من جهة خسر
ما اتفق على المنة ومن المالك واجبة السهم
والتضارب المضارب وخبره مما عليه فله
وتقول البايع فاعلم على هذا وكذا ان يتم الى
رأس المال ما لو خسر زيادة فمضاربة
او خسر او اشتاءه المضارب كاجرة التضرع
هذه اعموالا اصلها ان لا يقسم بالتفرقة لانه
لعموم الرقابة والقاعدة مضارب بالتفرقة
بغيره انما في الاية ما وانه بالفتن وشرط
في هذا ايضا ما في وجهه فله ان يملك
فمضارب المضارب فله الرجوع في ما وفره المالك
المالك وبغيره التفرقة على المضارب
خارجا عن المضاربة فهو من ماله على مال
المضاربة امان فبقيتها تناف ما فيه ولو اراد
المالك جميعها فله المالك وهو فان وفسد
ولكن راي المضارب مع العبد على الفين فقط
لان شرطه انما لو يملك العبد فله باربعة
الف فبقيتها ثلاثة الف لان ربحه للمضارب
وان كان يملك الفين فله الفين لان رأس المال
انما وان حصة العبد او يملك في رأس المال
بالف فله او يملك في رأس المال بفسده وان
تضمنه وكذا علمه لانه وكيه ومعه علم
جواز ضم المالك من المضارب وعكسه ولو
لم يملك او سافر منه الفان فله العبد
بما يملكه او سافر منه الفان فله العبد
بما يملكه او سافر منه الفان فله العبد
بما يملكه او سافر منه الفان فله العبد

منا
لا تلموا

مطلوع
فروع و فروع

2

[illegible]

شواجره يجمع ويجمع ويجمع والبرص والامراض وال
 في الوصاية تعلم مساكل الاملاك فيها تملكها
 لغيره دون ان يكونوا فيها اول افعال
 ومالك امره يجمع في امره ويجمع ويجمع
 وكونه بالمشايخ والمعارف ومنه بالمشايخ والمعارف
 وسنوه مستغنى به ان اذ لم يكن من غير البذر
 قلت **والعاشق**
 وما لا يمان يساق بغيره وان اذ لم يكن له يسير
 فان اذ المستقل ومن يملكه يشبه المعبر
 لغيره لا رجوع له المستعبر على احد منه
 بالحق فلم يمانه اجر ملك نفسه ويتصرف
 بالاجر خلافا للثاني او ضمن المستأجر
 عن الممرتين في شرح الوصاية الخامسة لملك
 الممرتين ان يضمن بغيره ولما لك الحار وجمع
 الثاني على الاول وجمع المستأجر على المصنف
 اذ لم يجمع باله عاربه بغيره فجمع
 الغد والمان بغيره يختلف استعماله الاول
 ان لم يجمع المعبر مستغنى بغيره على ان يجمع
 ان يجمع فان اخذت للعقوبات في جملة
 زواجره لغيره لا اختيارا ومنه اي الاختار
 المعبر وهذا مع عدم التي تملكه لا يجمع
 لغيره فجمع بملك من مطلق خلاصة
 استعماله اية او استخرج من مطلق الاستعمال
 بجملة ما شوا بغيره للغير بجملة على الامان
 واما فعله او يجمع من اذ لم يجمع بغيره ان
 عطيت حتى لو البصر اورك بغيره لم يجمع
 بغيره بغيره هو الصحيح فان اذ لم يجمع
 البصر او المجر لا انتفاع في الوقت والوقت
 استغنى ما شوا في وقت شوا المجر او يجمع
 بوقت او يجمع بها ضمن اذ خلا في شوا
 فجمع الى ملك او يجمع وكذا التيقين بالاجارة
 بغيره او يجمع بالعارية عاربه الغنم
 والمكيل والموزون والمعدود والمتقارن
 عند الاطلاق فمن ضرورة استعماله عند
 فيضمن المستغنى به لا قبل الاستغنى لانه

لغير

لانه فرض حتى لو استعارها لغير المزار او يجمع
 الممان كان عاربه ولو اعارة فجمع بغيره
 بغيره ولو يجمعها فجمع بغيره بغيره
 عاربه الشهم ولا يجمع بان الذي يجمع بغيره
 العلاك حيرته ولو اعارة فجمع بغيره
 والقوس في القدر بالمعنى وله ان يجمع
 من شوا بغيره بالارادة وتكونه على
 الا اذ كان فيه مضره بالارادة بغيره
 مقفوعين ليدخله ارضه وان يجمع عاربه
 قفوعه بغيره بغيره بغيره بغيره
 الشا والغرس بالقطع بان يجمع قايما الى المدة
 المضمونة وتغير القيمة يوم الاسترداد غير
 واذا استعار بملك بغيره بغيره بغيره
 ان يجمع الزرع بغيره بغيره بغيره
 مراعاة الحقين ولو قال المعبر اعطيت البذر
 وطلعت ان كان لم يجمع لانه بغيره
 الزرع بغيره بغيره بغيره بغيره
 الشا الى الجوارح المعنى بغيره بغيره
 على المستعبر ولو كانت موقوفة وامسكها
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وهو قولهم على الا اذا استعارها لغيره
 تكون كالاجارة بين الحاشية وكذا الوصي
 له بالخدمة مونة الرد عليه وكذا الموصل
 والغاصصة الممنون مونة الرد عليه بغيره
 المستغنى لغيره الوالاخر اجار بغيره بغيره المال
 والافاقية بغيره بغيره بغيره بغيره
 اعارة البرازية بخلاف شركة ومعارضة
 وشية فقي بالرجوع بغيره وان رد المستعبر
 الداية مع غيره او اجير مشا بغيره
 اوسع بعد ربحها بغيره بغيره بغيره
 الاصح او اجير اي مشاركة كما مر بغيره
 قبل تضييعه بغيره بغيره بغيره بغيره
 خلاصة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 اي بان كانت عاربه موقوفة بغيره بغيره
 لم يجمع الا بغيره بغيره بغيره بغيره

بعد المدة والافاق المستقر ملك الامام فيها ملك
الامارة من الاجنبي به يعني في بعض نعتين من
الامام على هذا اختلاف زده وبعده ومقبول
الى دار الملك فانه ليس بشيئ من اذ السعد
او صبيحنا للفرار عنه وكنت المستقر انك الامام
او شك لانها فيها فخصم للملح البنا وخو
العبد المادون ملك الاعارة والحق را
لستفاره استهانة فتن وادامته ولم
اعار عنه تجوز عيدا تجوز املا فاس ما
من الثاني حال ولو استغفار فساد قد
بما خسر الذمب منه من العتي
فان كان الضمى صلا حفظا عليه
من القادر لم يفتن والاضيق لانه اعادة
والمستحق بملكها وسواها في العارة
به فبتا م فضا عت لم يفتن لو نام فيها
لانه لا بعد منسطلها ومن لو نام سلاها
لترك الحفظ لسي الاب اعارة ما استغفر
لقد البذل وكذا العا في الوحي في حق
من يميل في اعارة فقال اعطيت فداها
كان القدر ميب كالماب واخبره في قوله
واسفله فانت التور لانها عليه خا به
عن ابراهيم بن يوسف عن في الجنبه
انه يفتن من اجنته ما يجزى ما قال
كنت اعزها الامم فزان انه في مستقر بين
الناس لان الاب بدمه ذلك الما زيدا
لا اعارة لا قبل قوله انه اعارة لان الظاهر
بله به وان العرف كذا او تارة وتارة
فانقول به يعني ما لو كان الذي ما يجزى به
مثلا فان ذلك لانتا قوام وولي الصديق
ما ب فيها ذكره فها به عيه الاجنبي بعد الموت
لا قبل الابنية شرح وسانية وتقدم في باب
المروءة الاشياء كلها من ارضي ايسا الامانة
ال مستقر فاعل قوله بيمينه الما في ذلك
الدمه او قل استغفر اذا اذ في العرف
الى الموت فكلهم يعني الاولاد والعقرا

وامثالها

او في سائر الاما

وامثالها واما اذا اذ في العرف الى وظائف
المستقر فلا قبل قوله في حق ارباب الوظائف
لكن لا يعني ما افكره له بل في نعتنا من
قال الوقت كما يسطر في حاشية اخرى زاده
قلت وتقدم الوقت من المولى الى
السعود واستحسنه المم واخرها تبه
فالحفظ وسواها في حاشية مستقر او بعد
سوته الا في الوكيل يفتن الدين اذا اذ في
تقدم موت الموكل انه تبهته ودفعه
في حاشية لم قبل قوله الا بيمينه خلاف الكل
يعني العن لو بعه قال بيمينه فحاشية
وهلكت وانكرت الورثة او فاك وبعثها
الله فانه يصدق لانه يفتن القهار عن نفسه
خلاف الوكيل يفتن الدين لانه يوجب
الغنا على الميت وموطن مثل المعنوس
ولا يصدق وقاله الواليه قلت وظاهر
ان لا يصدق في حق نفسه ولا في حق الموكل
وقد احيى بعضهم انه يصدق في حق نفسه
لا في حق الموكل وخلف عليه كلام الاول اليه
فيقتل عند الفتوى **فروغ** او في العا
ليس للورثة الرجوع على العارة في اعادة
تفتن يموت اخذ حاشيات وعلمه في
وعنه وبعده بغير عينا قال تركه بينهم
بالخصم استاجر بعد الى مدة فغلبوا
و في العارة على انه مات والحي لان ردها
عليه استجار اية الله ما ب في سبيلها
في حاشية قلت ضمن لانه اعادها للذات
لا لالمالك استقر من ثورا فان علمه
الراة ان لم يفتن لانه عارة عرفا استغفر
ارضا ليعبي وسكن واخرج قال النساء
للمالك فذلك اجر منكم بعد ارا السكنى
والنساء المستقر لان الاعارة ملك بلا يفتن
فانت اعارة معنى وفيه تبهية الما في
وكذا الشرط الخارج على المستقر لانه
البذل والمجلة ان يوجب الارض مسين

ثانيا

ن

معلومة به لمعلوم ثم ياتي باء الخراج منه
استقرار كتابا فوجه فيه خطأ أصح أن علم
رسم صاحبه فقلت ولابا بتركة الافر
التران لان اصلاحه واجب فخطب ما سب
فني الوصاية
وسفر راي املاحة مستقيم جوزا وامواله لا يتاثر

ويعملها بها
وان عمل ليس بملك اخذها اغار وفيه الخراج التقوى
وملا واهية لا يبرحون وعمل ووجع ما يصح لال

كتاب العتقة وجه المناسبة

مؤلف العتقة التفتل على العبد ولو غير مال وشيئا
ملكك العبد فان اى بلا عوض لان عدم
العوض شرط فيه واما تملك العبد من غير
من عليه العبد فانه امر بقتنه من كونه
الى مية العتق وسبها او اذ قال العبد

دني كعقني وحنه وحسنه اياه اذ
قال الامام ابو منصور جيب على المومن
ان يعلم وله الجود والاحسان لا يجب
عليه ان يعلم التوحيد والايان الا يجب
المرتا واسر كل خطيبه بها فتومع منه وية
وفتو له اسنة قال عليه الصلاة والسلام

توما واخا قوا واما خطيبه في الواجب
العقل والبلوغ والملك فلا يشترط منه
ورقن ولو كان شرا وشرا بطريقه في القوم
بان يكون مقيما عنده مستباح مبرا من قبول
كل شيء ومنها ما لا يجب والقبول
فان يجزى حيا ياتى الملك الموهوب
له غير لازم فلهما الرجوع والعتق وعدم
سجعة حيا الشوط بها فكل شرط حضان

اختيار عاقل تفرقها وكذا الواراء في الارا
ونظرا لشرط خلاصة حيا انما لا يتقبل
بالشروط الفاصلة منه عند بل ان يعقنه
بيع ويبطل الشرط وسجعة اجاب لو بيعت
في حيا الموتك هذا الكلام وله ذلك

على طريق المزاج خلاف الحقك ارضي فانه عبارة
لرقتها واعلم ان لها تجرا والامانة الى الجاد
جز بعربيه عن الكل كونهت لك فوجها وجعلته
الك لان اقدم للملك بخلاف جعله باسك
قاعة ليس بمشقة كذا هي لك خلال لان يكون
قبلة كلام فلكم فيه العتة خلاصة وامر بك

هذا الذي في تلك على هذه الامة تاومنا
بالجمل العتة كالمزكسوك هذا الثوب واذ
الك عتة او عتقك تنسكها لان قوله تنسكها
مشون لا تنسك لان العتق لا ينسك تنسكها
لاسم تنسك اشار عليه في ملكه بان تنسك فان

شاة تنسك مشون وان شاة لم تنسك لا وتا
هتة سكر او سكر هتة بل يكون عترة اخذ
بالمستحق وحاصل ان النقط ان اشاة تنسك
الرقية هتة او المنا فو عترة او اخذها عترة
العتة نواز لوالعبد اعترفته باسم العتق
الاخرى العتة ويصح قبول اي ما خلق

القبول له انا في حق الواجب فقبول
واحدة لا يمتنع حتى لو طرد ان يجب عتده
لقان فومعبد لم يتقبل مروي كسجنت
خلاف البيع ويقبض قبض لا اذن في قبض
فانه هنا فالشرك فاختبر بالمجلس

اي بيع المجلس بالاذن وفي الخطا فان
اشرك بالتبض حين وهبه لا يفتقه بالمجلس
ويجوز قبضه بعد واما ان يفتق العتق
فلو بيعت ارض شيئا في صندوق فتقبل
قدفع اليه الصندوق ولم يكن هناك لغيره
فلمن من العتق ان منعت ما كان قبضا
او كنهه فانه كما اخذته والبيع اختصاره

الدرس والاختار سحرة تاخذه في سحر العتة
لا فاسد هاء والتفت ثلاثة عشر سنة العتق
بلا قس والعقار لال والتكولو فاعلم
العتق امر ربي قبضه فطفا في الواج العتق لان
العتق عتق من الدلالة وعتق العتة بالعتق
الاعمال ولو الموهوب شاة غلا ملك الامة

والجبران زاد جبراً منع الرجوع وإن تنعلا ولو
 اختلفنا في الزيادة في المتولد فكر القول
 للوالب في عيوبنا وخباطة ومنع للموت
 له خاشية وخواوي ومثله والمخط كذا استثنى
 ثالثاً كان لا يبيى في مثل تلك المدة لا يمنع
 الزيادة المنقصة كوله **وارس** ونحوه من
 فيرجع في الاصل الزيادة لكن لا يرجع بالام
 حتى يستفيق الولد عنها في انقلع التماسا
 لكن قتل الرجعي وعينه انه قول اي لم ينف
 فليست له ولو حصلت ولم يلد حمل للوالب
 الرجوع قال في السراج لا وقال الزيلعي
 نفوذ في المهرين في غير مدبون فيستغرق
 وميت امة فبات وقد طلعت زوجا مع
 متوا المختار **والهم موت أحد الزوجين**
 بعد التسليم فلو قتل مطلقا ولو اختلفا في
 نوبه الوارث قالوا ان نفوا رث وقد اظلم المهر
 ما سقط بالاموت فقال
 كان وفيه خلاف ورابع شتان لعنق هذه الثقات
 في اجتهاد الحقوقيين بموت المان المهر بسلامت
والعين العوض بشرط ان يذلل في المهر
 الوالب انه عوض فلا هيبة **فان قالوا** في
 عوض فله او مد لها او في مقابلتها ونحوه
 ذلك فحينئذ الوالب سقط الرجوع ولو
 لم يذلل كان عوضا في كل هيبة ولذا استثنى
 في بعض النسخ كفيق واخره عدم شيوع
 ولو العوض بما نشأ او يشرأ في بعض النسخ
 التي بدل الهبة العقد وهو تعريف والتجوز
 للاب ان يعوض عنها ويطلب التعويض من ثاله
 ولو وبب العقد الشا جبر من عوض فكلها بما
 الرجوع يجوز **ولا يلحق** بقوله **فمن سلب** بضرب
 عن ماله من الواجب ان لا يبيع فلهما
 من الشا جبر بشرط ان لا يكون العوض من
 الموقوف **فلم يوصف** البعض من النسخ
 الا ببيع ذلك الرجوع في التا في ولو الموقوف
 يثبث فغوضه احد من الاخر ان كان في عقد

مطلق
لغيره

من والا لان اختلف العقد كاختلاف العين
 والدرهم تتفق في هيبة ورجوع بحيث
و قد قيل **الخبيلة** **بمعنى** عونا في الجوده
 بالحق وكذا الوصع بعض النسخ اولت
 بعض الشوقي ثم غوضه مع غاشية ولو هو
قد اخذ **جرا** **بشأن** **موقوفين** **وجد** ذلك
 الولد بعد الهبة استثنى الرجوع ونحو العوض
 من اجبي وسقط حتى الوالب **والرجعي**
 اذا انقضت قبل الخلع ولو انقضت بغير اذن
 الموقوف له لا يرجع ولو بامره لا اذا قال
 عوض عن علي صا من لعدم وجوب
 التعويض بخلاف فقهاء الدين والاصل ان
 ملكا يطل به الانسان بما يجبر والملا
 يكون الامر باء به مستثنا للرجوع من غير
 اشتراط الضمان وما لا خلا لا بشرط الضمان
 طر في وجوبه ولو امر المدون رجل ان ينفق
 عليه رجع عليه وان لم ينفق لوجب به
 ضامه لكن يخرج عن الاصل ما قال ابن
 شاذان في اوقال الاسد اشترى فانه
 يرجع فيها لا يرجع كماله غاشية ائنه
 لا يطلب **والجبر** لا يملكه فاشترى
وان اشترى نصف الهبة رجع بنفسه **العوض**
في عكسه ما لم يشره ما في له فله عونا
 استدانك اقل ما ذكره بغير ليشل العوض
 ومزاده العوضا في المشروط اما المشروط
 فسادا كما سيجي فيبوزع البذل على المبدل
 بهاته **طالوا** **استحق** **طالع** **عوض** **بشرط**
فيها **ان كانت** **قائمة** **ان كانت** **ها** **لهم**
قالوا **استحق** **العوض** **وقد** **اذا** **أدت** **الهبة**
لم **يرجع** **خلاصة** **وان** **استحق** **جميع** **الهبة**
كان **له** **ان** **يرجع** **في** **جميع** **العوض** **ان** **كان**
تاما **ومثله** **ان** **العين** **ما** **لا** **يرجع** **في** **هبة**
ان **يوصف** **غاشية** **ولو** **عوض** **العين** **بما**
لم **يرجع** **ولا** **يضر** **الشيوع** **لانه** **طاري** **مبيع**
تقل **في** **المجبي** **انه** **يشترط** **في** **العوض** **ان** **يكون**

بشرط

والا في شاع **تقسم ولا يرجع** في ولو على عني
لان المفقود في التراب لا العيون ولو اختلفنا
تفان القوايب هنة والاخر متعة قالوا
للوامب خاتبة **فروع** ككت قصة الى
السلطان سأل له تمليك أرض بخدوة فامر
السلطان بالتوقيف وكنت كاتبة جعلت
ملكاه على اختياره في القول والقياس
البيان نعم لكن لما نعت والوصف التي اضم
السؤال بالفتنة مقام حصول اعطيت
زوجها ما لا يسفر الله ليتوسع فظن به بعض
غرضه ان كانت ومسته او ارضه ليس كان
لنسترو من الغرم وان اعطيت ليعترف فيه
على ملكها فلهذا ذلك لانه دفع لانه ما لا يتعرف
فيه فتعطل وكذا ذلك فبات الوب ان اعطاه
فيه فالطلة والاشيرات وتمامه في جولة
الفتاوي بعض البشيرة في اناء على شياخ
الحامية ان كان ثري او نحو ممالو حوله الى
انما اخر ذمت لانه شياخ والافان يفتي
ابن شياخ ابناء والاملا دعاهم الى
اطعام فرفضهم على اخوته ليس اهل جوار شاول
اهل حوان الخوة الا اعطاه سابل وخاله هم
لغرض المنزل ولا كلب ولولرب البسطة
ان شاوله الحرة المحرق للاذن عادة وتمامه
في الحومة و2 الاشياء اجر على الصلابة
الاف اربع شغفة ونفقة زوجة وعين وصفا
ومال وكفت وقد حوت ابيات الوحيانية
على وقفا في شياخ البشيرة لاني نقلت
وواحد ليس في ملكنا وارتاد في شياخ الحار
على جبال اتركه فلهذا **لما** اذا او مسته راوا بوقير
معلقون بارتادها وانما اخري لوبره بظفر
وان فخر الانسان البشير فابا بوقير كاله الحار
ومن دون ارضه النابحة وعنده فخره فخر
قلبت وجد فوقي فخر بجم وكتاب الرض
بان رهن البنا دون الارض وكسبه يصح انه

كالشايح

الاشايح فتامله وانت بالظلم لا في العادة
من خواص فراه انه لا يرجع واختاره بعض
المشايخ ويظنوا اي شياخ ضرر بها انه بركة
للاثر اربط فلما حلت فلهذا
كتاب الاجارة قدم الفتنة
لكون شايخك من هذه تلك متفق على لغة
اسم الاجارة وهو ما يستحق على عمل الخوذة
يبيع به فقال اعطاه الله اجره وشرعا **تلك**
الاجارة من العبد **ومن** حق لو استاجر
جاس او اوان ليعمل بها او ذابة ليعمل
بها او ذابة ليعمل بها او ذابة ليعمل
او غير ذلك لا يستعمله بل ليعمل الناس انما
له قال اجارة فاشترى في العلاء الاجارة انما
منفعة من يتوهم العبد بزازة وسبي
وهل ما سبي شايخ يد اية البسطة
من المنفعة ولا يمكن لمسا خلا كمالا
يجوز شايخ اجارة لجواز اجارة المنفعة
بالمنفعة اذا اختلفا في سبي **فتقدم** **الاجارة**
بها **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
اجارة خلاف العكر او **ممتلك** او **اجارة**
شايخها **شايخها** **شايخها** **شايخها** **شايخها**
والقول وشرطها ان الاجارة والمنفعة
معلومتين لان جاسا ليعمل في المنفعة
وكلها في ملك الملك او الله لكن سبغة
وملك مستحق بالتعاقد ظاهر الحامية نعم
ان على المدة وفي البئر لانه ان قدمت نعم
والالا وعلم الفتنة **بها** **الاجارة**
الاجارة **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
طالت ولو معاشرة كاجر تكا ضد والمؤجر
ببها اليوم وسقط الاجارة به في خاتبة
وهو بركة **والا** **الاجارة** **الاجارة** **الاجارة**
والشايح على سنة في غيرها كالمرة في بانه
والحكمة ان يفتد عتق او منقذة فلهذا
بكذا فيعلم الفتنة الاول لانه ناجز الباقي

استلهمه كما وصفت بالقدوس ولو ثبت المستاجر
 غائب وان حصر فمضاج فلما اجرو لا يمكن لعدم
 من لا يشيخه فالحال على اوده استوا الملاح
 وغسل الثوب اي لتطهيره لا لتبطينه في حيط
 لا يفسد العين للاخرة فلو حصر فمن شتان
 القصب وشيخ اي بابه وصاحبها بالمخار
 ان شاقه فتمت فتمت اي بد لها شرا محمولة
 له الاجر وان شاقه محمله ولا اجر حرم
 واذا شرط عليه سقاه فان يتوك له عمل
 مستفك او يبدك استلهمه الا الظاهر
 فلهما استلهمه من شرط وغيره ولا لانه
 وان اطلق كان له اي الاجر ان يستاجر من
 افاذا استلهمه رانه لو قدم الاجر في غير الاول
 لا الثاني وبه صرح في الخلاصة وقد ثبت في
 الاول لانه لو شرطه اليوم او بعد افترس
 وطالته مرارا فشرط حتى يشرق لا يمكن
 شتم الاية بالقران كذا في الخلاصة
 بل ان قبل خلاف لا يقتضيه مستلهمه ان
 يستاجر عن استاجرة ليلان فانه كان
 يستاجر في ايسر في ليله اجرو حمله لانه
 اوتي بعض المقصود عليه وقد يقول ان
 اي يماله ولو ان اي للعائد من ليكون الاجر
 متا بدلا ليلته ان يكون استلهمه
 اي له كل الاجر وتقل ان المال ان كان
 لكونه تمل بستان عنه دعم تحسبه والا فله
 استلهمه لا لافصال قط اي كتاب او ارام
 العز وان رده اي المذنب والزاولوه
 اي زيدا او غيره لاني له لانه مقتضى
 كالحال كذا في الحاطم مقتضى في الحاشية استلهمه
 لانه لموضع كذا وبنو عواقلانا اجر مسوي
 قد ثبت للموضع فليجده فلانا وجب الاجر فان
 دفع القطر والى ليلته في صور الموت او
 استلهمه لانه احضر في صورة عينه وجب
 الاجر لانه ما ب وهو نصف الاجر المستحق
 في الدرر والفرو وبه المعه ولكن نقتبه المحسوس

وعولوا

وعولوا على لزوم كل الاجر لكن في القسائي عن
 عن الهياية انه ان شرط على الخوا
 والا فله فليكن للفقير وان وجده ولم
 يوجده اليه لم يجب له حتى انما المعقود
 عليه وهو ان يملك واحتل في الموقوف
 منقولي ارض الوقت استلهمه بقدر اجرا مثل
 بل من مستاجرها اي مستاجر ارض الوقت
 لا المولى كما غلط فيه بعضهم فاما اجر المثل
 على المعنى به كذا في التلخيص ويصح هذا
 حكم وصي واب كذا في جمع الفتاوى في الظاهر
 في عصبته متا بالوقت وعصبته متا فقه
 وكذا يفتي على ما هو انتم للوقت في الاختلاف
 العاوية حتى تقتضوا الاخر عند الزيادة
 الناحية نظر للوقت وصيانة لحق الله تعالى
 حاوي قدس مات الاجر وعليه دون حتى
 نسخ العتقة بعد بيعه اليه فاما استلهمه
 الفهم في بيعه ولو بعته فاسد اشياء احق
 تمل استلهمه من شرطه حتى يمتدوا الاجر
 المجلد الا انه لا يسقط اليه بملكه اي
 بملكه بملكه المستاجر لانه ليس برهن من كل
 وجه فلو ان الرهن فانه مضمون بالقرينة
 ومن الدين كما ينبغي بابه بيمين الفتاوى
فروع الزيادة فالاجر من المستاجر
 بغير في المعقود عليه فاما الزيادة على المصا
 فان في الملك ولو ليتم لم يملك كل ركنه
 وان في الوقت فان الامارة فاسدت اجرو
 التاظر بالعرض على الاول لكن الاضح
 محبتها باجر المثل ولو ادعي رجلها بها بعين
 فاحسن فان اجرا الثاني ووجه في ان
 كذا في حشمتها وتقبل الزيادة وان شديدا
 وقت العتق اياها باجر المثل والا فان كانت
 اضرا او تفتت لم يملك وان كانت لزيدا
 اجرا المثل فالحال ان يوجب لها بعينها المولى
 فان استغنى الفاتح من بوجرها من زيدا
 فان كانت دارا او حائلا او ارضا فارعة

مقار
مقار

عرضا على المستاجر فان كان بها فمواحق ولزم الزيادة
 من غير وقت فلو لم يكن فتنط وان انكره زيانا اخر
 المثل وادعى انها اضرارا فلا يبرهن البرهان وان
 لم يثبتها اجرها المتولى وان كانت متروكة
 لم تنفع اجارها الفرض صاحب الزرع لكن يقسم
 عليه الزيادة من وقتها وان كان منى او غرس
 فان كان استاجرها مشا من ثباتها حتى
 لغيره اذا فرغ الشجران لم يثبتها لا تغلقها شدة
 راس كل شجر والساكن له الساكن في قيمته
 مستحق العلم لانه قد او يصبحتي بخلص
 بناؤه وان كانت المدة مائة لربو تجر لغيره
 فانما تقسمه عليه الزيادة كالزيادة وفيها
 زرع وانما اذا المثل ونفسه من غير ان
 يربو احد فليقتل فسحبها وعليه الفرض وانما
 تسحب كان على المستاجر المستأجر ان يبرهن
 للمعرك قلست وظاهر قوله بالثابت
 الباطن الى اخره انه يتبعه بجهة الباطن فمرا
 على صاحبه وهذا الواجب يقتضيه بالعلم
 والاشراط رضاء كافي عامته الشارح من الاجر
 والمتمتع فعول عليها انها الموضوعية المتكسر
 المذهب بخلاف فنقول الفتاوى في تناقض
 مؤيد شراره من الوقت فمرا بالفتوى ليدلوا
 وقت من فيه ساكنه بدلا من متوليه ان لم
 يفرقه ونفعه وان منتهى المقيم ماله فليس
 ان تقسم ماله من تحت السائمة باخذه ولا يكون
 سائمة ما نفع من جهة الاجارة لغيره ولا بد
 على ذلك الباطن حيث لا يمكن دفعه ولو اسقطوا
 ان يجعلوا ذلك للوقت من اجازة اقل القيمة
 متروعا ومينا من وجه ولو طوق الاجرة من رفع
 الامر لثابت فيقسم العتمة لغيره لانها
 بنفسه وعليه الفرض وتوزع مثل الباطن او
 باكثر او باقل بما يتعاقب فيه الشارح بالثابتين
 فليكون فاسدة فتراجع اجارة من جهة امانة
 الاول او من غير باجر المثل او بزيادة فيقدر
 ما يرضى به المستاجر انتهى وفي فتاوى الحنفية

عليه

اجرة

في

فيها

بجيرة

بعته اليك مقدمة وهي التي شهدت اولها بان
 الاجرة اجرة المثل وقد انقل بها القضا فلا
 يتغير ذلك وبه اجاب بقبية المذلة فليفت
باب ما يجوز من الاجارة وما
يكون خلافا فيها أي والا حارة فتأجر اجارة
خاوشى وكان ودار بلا يبل ما جاز فيها
 لغيره للمعارفة ولا يثبت زكيتها فله ان
 يسكنها غيرة با حارة وغيرها كما يجوز ولما ارسل
فتما اي الحانوت والدار **لما اراد** فثبت
 ويربطه وانه يكسر خطبه ويستحق جداره
 ويتجدد بالوعة ان لم تقتر ويحس برحى المدة
 وان منتهى يفتي فنته غيرا **لانه** يسكن **كل**
 بالساكن على المفعول **جداد او قصارا**
او حيا فان غير حيا للمالك او اشترطه ذلك
 عند الاجارة لانه يوهن البناضت وقت
 على الرضا ولو اختلفوا في الاشتراط فانقول
لوجر كل ولو انكر اصل العتمة ان اقاما البينة
 وبينة بينة **المستاجر** لاشاها الزيادة خلا
 ومها لستاجر للتمساره فله المدة ان اعد
 من رجليه ولو فعلا ليس له الزم الاجرة وان
 انهدم به البناضت ولا اجرة لها لا يجتبعان
ولذا السكن بنفسه **واسكان** غير يتجارة
وعنه ما ذكره اكله لا يختلف بالمستأجر
 التمسرة لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف به كما
 يجزى ولو اجرة كذا فتدق بالفتوى لانه
 مستلتم اذ اجرة بخلاف الحشر واسل
 فيها شاة ولو اجرة حاشا المخرج لا تنفع وتنفذ
 الاجارة في الاجرة بخلافه بالموطن وسحب
 خلافة فتعنه ونفع اجارة **ارض** لذكر **راعة**
مع ثبات بزرع **فيها** او قال **عليه ان** **زراع**
فيها اما الشا كخلافة المزارعة والاشهر
 فاسدة للمعالة وتغلب صحة بزرعها
 ويحب المستأجر والتمسار لشرط والطريق
 وبزرع زرعين ربيعا وجرافا ولو لم يكن
 الزراعة الحال لا احتياجا للسوا وكري ان

منة

عليه الزرع اذ في حدة العتد جازوا الا لا تمانه
 في القنفة **آخرها** **في شحوله** **برقع غيره**
ان كان الزرع في شحوله **الاجار** **ان كان لو حصد**
 وسلبا انقلب حاقن **في الحرة** **في الحرة** **في الحرة**
 ويوم الحصاد والعلم به متى يراونه **ان**
يوجر حاشقة **الى المستل** **نحوه** **نحوه** **نحوه**
 فان الزرع **في حرة** **في حرة** **في حرة**
 بحيره على علمه **ان** **ان** **ان** **ان** **ان**
 و **والو** **هيا** **ننه** **ننه** **ننه** **ننه** **ننه**
 ويوم **بالقنفة** **في** **في** **في** **في** **في**
 وفي **الاستاء** **استاء** **استاء** **استاء** **استاء**
 في **القنفة** **نحوه** **في** **في** **في** **في** **في**
اجار **ار** **من** **للسنا** **والعرس** **وساير** **الشفاعا**
 كطرح **آخر** **خرف** **ومثلا** **ومثلا** **ومثلا**
الاجار **بالنسيم** **امكن** **زراع** **الم** **البحر** **في** **في**
القنفة **تله** **بالنسيم** **قارعة** **لعدم** **نها** **في** **في**
ان **يقوم** **له** **الموجر** **في** **في** **في** **في**
مقلو **صا** **ان** **نعم** **الارض** **في** **في** **في** **في**
 ما **سبها** **اختار** **والنسيم** **عطف** **على**
 بقوم **ان** **فيه** **نظرا** **لما** **قال** **في** **في** **في**
الاستا **من** **لزم** **وم** **العلم** **على** **المستاجر** **فان**
 انة **لا** **يقره** **العلم** **لور** **في** **الموجر** **في** **في** **في**
 لكن **ان** **كانت** **تنقص** **بذلك** **اجار** **على** **المستاجر**
 والا **فمن** **او** **مري** **الموجر** **عطف** **على** **في** **في**
او **السا** **او** **العرس** **في** **في** **في** **في** **في**
و **الارض** **لهذا** **ومما** **الان** **ان** **اجار** **فاجار**
 و **الافا** **عارة** **في** **في** **في** **في** **في** **في**
الاجار **في** **في** **في** **في** **في** **في**
 فاخته **فلحسته** **يحب** **في** **في** **في** **في** **في**
في **الدار** **المسجلة** **لا** **اذن** **العلم** **وترغ** **الناظر**
بالوقت **يجب** **على** **في** **في** **في** **في** **في**
الارض **وقف** **وعرس** **في** **في** **في** **في** **في**
الاجار **في** **المستاجر** **استنفا** **لما** **جر** **المثل** **اذا**
لم **يكن** **في** **في** **في** **في** **في** **في**
عليهم **العلم** **ليس** **لهم** **لك** **كذا** **في** **في**

قال في

قال **والبحر** **وهذا** **مسلما** **الى** **مرا** **المعك**
 وهي **قوله** **اشاف** **الاناف** **الحصاف** **والرطوبة**
 لعدم **تأثير** **كالتحريك** **تقلع** **بعده** **من** **المدة** **نم**
 المراد **بالرطوبة** **سبيل** **اصلة** **في** **الارض** **بما**
 واما **تقلع** **ورقه** **وساير** **او** **زمن** **واضا**
 اذ **كان** **له** **تأثير** **معلوم** **في** **في** **في** **في** **في**
 و **القاة** **تجان** **تفنية** **ان** **يكون** **كالزراع** **ترك**
باجر **المشا** **الي** **تأثير** **في** **في** **في** **في** **في**
 وقوة **عامة** **معاملة** **الحاشية** **في** **في** **في** **في** **في**
 بقوله **تأثير** **معلوم** **لكن** **بما** **بعدة** **طويلة** **في**
بالنسيم **يكون** **كالشجر** **في** **في** **في** **في** **في**
تقلع **في** **الزراع** **ترك** **له** **باجر** **المشا** **او** **اذا** **اذا**
 رقعة **لما** **من** **ان** **له** **تأثير** **معلوم** **في** **في** **في** **في** **في**
احد **ما** **عكزه** **اذا** **كانت** **في** **في** **في** **في** **في**
الى **الحصاد** **وان** **انفجرت** **المارة** **ان** **انفجرت**
عليها **كان** **اولي** **نما** **است** **المدة** **بافية** **لما** **تعد** **في**
في **المشا** **اما** **انفجرت** **في** **في** **في** **في** **في**
في **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في**
باجر **او** **يتم** **او** **يتم** **او** **يتم** **او** **يتم** **او** **يتم**
في **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في**
الذات **للزروب** **والجل** **والثوب** **للمس**
يتم **اجار** **الذات** **للمس** **اي** **لجل** **ان** **يتم** **يتم**
حديثة **من** **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في**
انما **لا** **جل** **ان** **يتم** **يتم** **يتم** **يتم** **يتم**
التأثير **تقلع** **للمس** **او** **لا** **جل** **ان** **يتم** **يتم**
في **او** **طارت** **في** **الثوب** **لما** **تعد** **في** **في** **في** **في**
 منقعه **غير** **معمودة** **من** **العلم** **واذا** **انفجرت**
 فلما **اجرو** **لهذا** **الاستا** **في** **في** **في** **في** **في**
 طبيا **لنعمه** **او** **كانا** **او** **شرا** **البقاء** **او** **يتم** **يتم**
 شرح **ومما** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان** **ان**
العش **واركب** **من** **شاو** **تفن** **اول** **راكب** **وايس**
و **لو** **اركب** **من** **مركبا** **انفجرت** **لما** **تعد** **في** **في** **في** **في**
صححة **بركوا** **وان** **تعد** **بركوا** **وايس** **تعد** **تعد**
من **اذا** **اعطيت** **ولا** **اعلم** **وان** **س** **تعد** **تعد**
 خاتمت **تعد** **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في** **في**

ولين المستاجر المستعير
 فيترك الذرك لبحر القنفة

مقرر
 في ان لا يقوم

اولا لانها لا تسلم تبين انه لم يخالف وانما هو
الذاريك العاشر لانه من القيان تمتنع عليه في العلم
علما مختلفا بالمستعمل لا المستعمل في العلم
لا خجلت به فطرا فتبينه به كالمشروط شيئا
واحدة ان ليس غير لما من القبيد
عن قبيد وان سيقو عا وقد را ككوس
لما من الله وانفسا احترامه والاصل
ان من اسحق منقعة منقعة بالعبدة فاستوقاها
او شغلها او دواها خاز ولوا ان لا يجوز منة
تجمل وزن البرق طنا لا شعرا الاضاح ولوار
من استفسك نفسه وتطيت الله ان يفتي
التصنيف ولا اعتبار للفقهاء الا في غير موز
وحدة ان كانت الزاوية تطلق جلا لا تفتي
فان كل من حال الزاوية الراكب في علمه
فانه من غير الجلا ان كانت تطلق على الزاوية
في مكان واحد وان كان الردف منه لا يفتي
تفتي قدر الزاوية كعلمه شاذ اخر ولما من ملك
شاذ بها كره لثاثة لغتهم الا في الردف وليس
المراوان الرجل يوزن بل ان يفتي بالاحد
الخفة كم يزيد و لور كس على موزم الجلا من
الجلا الموز كره الرجل ليس شيئا كثيرا ولو
ما علمه الناس من غير موز وراة يفتي
واذا اختلف بعد نزوح المقصد وجهه
الاجر لركوبه بنفسه من التفتي او التفتي
العنة لركوبه من ان غير الراكب لا يرجع
وان من الردف رجع لو مستاجر من المستاجر
والا لا تفتي يكونا عطف لا بالو سلت لزم
المسنى فقط ويكونا زواقة لانه لو اقدم
والسهم صا غاصبا فلا اجر عليه غير من
القناعة لكن في السراج عن المسكن ما يخالف
فلما نزل عند السوي كيف في الاشياء و
ان الاجر والظان لا يفتي ان اذا استلحقها
بغير منها مقدا وان جعل عليها كس من عطف
صن ما اذا اذول وهذا اذا اخلها للمستاجر
فان جلا مستاجر بغير وجهه فله ان يفتي

المستاجر لانه هو المباشرة بانه وان جلا المجل
منه ووضعاه عليه ووجب التصديق على المستاجر
بفعله ومد رفقها بجني ولو كان البهر مثلا
في جو لغيت تحمل كل واحد منها جو لثاويها
تعد لثاويها ووضعاه عليها معا او مستاجر
لا يفتي ان مستاجر ويجعل جلا المستاجر
ما كان مستحقا بالعقد فانه ومفاد انه لا يفتي
على المستاجر شوا تفتي او اخر وهو الوجه
ومن غير عولنا عليه على خلاف ما في الخلاصة
كذا في شرح المص قلت وما في الخلاصة من
ما يوجب في بعض نسخ المتن من قوله وكذا
لا يفتي لو جعل المستاجر اولاد للمستاجر
وان جلا فيها الذمة اولاد للمستاجر
فتفتي العتمة انتهى فتبينه بعد ان يفتي
الى اذا كانت الذمة المستجرة تطلق
مثلا كمالا اذا كانت تطلق تحت العتمة
لا يفتي على المستاجر بل يفتي على كل
الاجر اي الاجر الجمل والفضل للزناوة
فما في واقدا بالزيادة انها من حشر المسنى
فلو من غير ضمن اكل كالمجل المسنى جلا
شغل عليها الزاوية وحدها بجرها وله يفتي
للأجر اذا سلت لظهور وجوب المستقر
وان جله المستاجر ان ما في الفتى لا
تفتي عندا ومنه على حكم المكارى في طريق
مكة ومن يفتيها او يفتيها بغيرها التفتي
الاذن بالسلافة حتى لو طلق الصغير
بغير الاب او الوصي اليها يفتي بغيره
بغيره وتفتي بك وقال لا يفتي بالمتعارف
وفي العانة عن التفتي الاصح رجوع الامام
لقولها لا يفتي بغيرها اتفاقا وظاهرا
المقدارة ان للمستاجر جلا الضرب للاذن العتي
واما خبره لانه نفسه فتا في الفتية
عن ابي حنيفة لا يضربها صلا وعاصم فيها
زاد على التاديب ومن يفتي بغير السمنج
وفتق الا يكاف ستوا كفت بثلثه ولا

قبا

اريد المستحق اما اجره المثل او حصته العشرة فلا
 مانع من لزومها فتأمل في وجوبها فاما بقوله
 فتعبدت اساجرها ما وشرب حلا اجره من العسل
 فان شرط حمله قدر العسله في حرازة اجرة العسل
 والسبحان في زمانها حتى ان يكون على رب الهن
 خزانة القناري انقضت مدة الاجان ورب
 الهن غائب فسكر المستاجر بعد ذلك سنة
 لا يلزمه الفكر الهن السنة لانه لم يسكنها
 الا حماره وكذا لو انقضت المدة والمستاجر
 غائب والذاريه ان يراه ان المراه استسكنها
 باجرة اخرى اذ ان كل شهر يركب اذ لا يستسكنها
 تمام الشهر فلو غاب المستاجر قبل تمام الشهر
 وترك زوجته ومثاقفه فيها لم يكن له الفسخ
 مع المراه لانها ليست بحضرة والحيلة الحاربه
 لا تحرق قبل تمام الشهر فاذا انقضت الاول يستند
 الثانية فتخرج منها المراه وتسلم بها حاشية

باب الاكراه في البيع
 ان القاسم من العتق دما فان مضى به فله
 ذون وقبضه والباطل ما ليس من عاقل
 باصله ولا يوصف به الاول وهو القاسم
 وجوب اجر المثل لا يكتفى له المثل ولو
 ابرم المثل فلا فاشاق وهو الباطل لا يبرم
 منه بالاستعمال حشايق ولا يملك المتاع والاعلام
 القاسم له بالفتن بخلاف البيع القاسم
 فان البيع ملك منه بالفتن بخلاف قاسم
 الاجان من كونهت المستاجر ليس له ان يبرم
 ولو اخرها وجب اجر المثل ولا يكون عاملا الاول
 تنقض الثانية عزمه بالخلع والامتناع في الاشياء
 المستاجر يابسه الاول او مضى اجازته حتى ينقض
 الزمان ولا يملكه المخلعة لفتن في العتق وكل
 الزمان البيع مما عزمه قاسم في حاله ما حو
 او اجرة او مئة او عمل وكسوط طعام عند وكس
 دانه ومرة دار او مفرها وعشر او خراج
 وموتة زراعتها تنقض ايضا بالشروع بان
 يوجر فبيعه من داره او قبضته من داره تركه

منه

من شريكه او من اجره شريكه انتع الواسط
 وعادته في العتق الثلاثين واخر رب **السل**
 من الطاري فلا يفسد على الظاهر بان اجر المثل
 ثم مضى في البعض او اخر الوالد فان احد ما
 او بالعمى وبما الحيلة في اجازة المشاء كالو
 قضي حيوان **الا اذا اجر كل** نصيبه او قبضه
 من شريكه فيكون وجوبه ان بكل حال وعليه
 العتق ويطلق ويجزى بالذوق كن رة ه
 العلامة قاسم في تصدقه بان مانع المخلعي
 شاذ يجوز له القابل فلا يقول عليه قلت
 وفي العتق لو اخرها شاذما قبل القسمة بفسخ
 وسلم خازن الوال المانع او اقبل الحاكم
 فيه وسلكه خازن له جزوي يبيح حيوان الو
 المثل لظلال والعقصة اخر فصول من
 الفصل الحادي والعشرين يعني الوسيط
 في القسمة **بما المسمى** بكه او بعضه لشمسية
 في عتق اوده امتا ومائة ذوم عطان يروى
 المستاجر لفسخه في المدة من الاجرة فيبيع
 الاجر بمجمله او ينقض بغيره **الشمسية** اصلا
 او بقبضته خرا او خسر فان قصده بالاجرة
 بماله المسمى وعدم الشمسية **حيث احد**
 المثل يعني الوسيط منه ولا يفسخ من المسمى
 لاما لم يكن **بما** شيئا المتفعة حقيقة
 كما يبرم **بما** ما باه لغيره مما يرجع التتولا
 يفسخ عن المسمى **ولا** ينقض بهما كل بالشرط
 او الشروع مع القتل بالمسمى **لغيره** اجر
 المثل **بما** لغيره ما به **بمقتضى** نصيبه
 لفساخ الشمسية واستثنى الزرع والاشجار
 اذ اعلان كسبها فسدت ويجب ان
 سكنها اجر المثل بالعام ما به وحمله في العتق
 على ما اذنه المسمى لكن ارجعه فانه خان
 في شتر الحمار الى بيتا المسمى فافهم وعمل
 في ملكه استنفذت منه قلت وايضا
 اشتملت الوقت لان الواجب فيه اجر
 المثل بالعام ما به فتأمل **ان اخره**

خاتمة الاشياء قلت لكن في حاشيتها تنوير
المعاني من المعانيات مع ما ذكر في قال
تأنيدي فان منها الفتوى على حاشيتها كتنبيهات
في السكتي فليحفظ وحاشا حاشية الماشطة
لن من التورثان ذكر العمل والمدة بزانية
وجار حاشية الفتاة والنهر مع المابة يعنى
لغوم البلى في حشرات **باب**
فيما لا يحرج احد من شئ
فأول من عمل في الحاشية فليحفظ وحاشية
او يعمل له على حاشية فليحفظ وحاشية
للمشاة في بعته غير متبدل لا باوان حاشية
مستبركا وان لم يعمل له غير **فوقها مثلا**
تخصيص كان استشارة لم يعنى غير شئ
كان مستبركا لان يتولد ولا يعنى غير شئ
ويستخرج في حاشية التناوب استشارة حاشية
للمستبركا ثوبا آخر الحاشية **تخصيص** كان
مع تلك القدرين ان المعتد فليحفظ وحاشية
لا المنفعة **لبيح** المشرك **الامانة**
فأول من حاشية فليحفظ وحاشية
وله حاشية الرواية في كل عمل يختلف باختلاف
المعاملات **لبيح** فليحفظ وحاشية
علمه الحاشية فليحفظ وحاشية
في الامانة بالمال **لبيح** فليحفظ وحاشية
وبه حرم اصحاب المليون فكان هو المذهب
خلاف الامانة او اقل المشايخ بالفضل
على نصف العترة وتلك الامانة **لبيح**
وان خلافة نصته وان مستور الحال نوسر
بالصلح عادية قلت وفليحفظ وحاشية
في تنوير البصائر فليحفظ وحاشية
الاجراء البرية بتولي الاجارة بالجزء **فليحفظ**
فليحفظ فليحفظ وحاشية
السفينة من بعد حاشية الامانة او لا خلاف
الحجاء وحاشية كاي في عادية والفرق في الدرس
وتنويرها على خلاف ما تحت حاشية التورث
فتأمل ان قوي العفسي في قول حاشية التورث

مطلب
في حاشية

محمد

فتنبيه

فتنبيه وفي السنة هذا المكن رب الشارع
او وكيلة في السفينة فان كان لا يفتن ان الم
يخاور ان عمل العمل عن مسلم اليه وفيها
خبر رب الشارع متابع على الله او ركنها
فستأمن المكارى فليحفظ وحاشية
لا يفتن اجاعة قلت وقدما عن الاشياء
مع ما يذيل على ان الودعة باجر مضمونة
فليحفظ **ولا يفتن** فليحفظ وحاشية
فليحفظ فليحفظ وحاشية
وان كان بسوقه او قوله لان الادب
لبيح فليحفظ وحاشية
لأدب فليحفظ وحاشية
شأ المالك فليحفظ وحاشية
ولا حاشية فليحفظ وحاشية
ومذالو ان كسر بسوقه والامانة فليحفظ
الشاش فليحفظ وحاشية
على حاشية فليحفظ وحاشية
تجاوز الموضع المعتاد فان حاشية
بعض الزيادة فليحفظ وحاشية
وان ملك فليحفظ وحاشية
بما دون فيه وعين ما دون فيه فليحفظ
ثم فرع عليه بتولية فليحفظ وحاشية
مصرف المقطوع فليحفظ وحاشية
لأنه لا يفتن كان عليه حاشية
معنى كامل كاللغات وان مات فليحفظ
عليه نصته فليحفظ وحاشية
احد ما ماذون فيه فليحفظ وحاشية
غير ما دون فيه فليحفظ وحاشية
النصف ولو شرط على الحزم وحاشية
وحاشية لا يفتن فليحفظ وحاشية
الا اذا قيل فليحفظ وحاشية
وفها سئل متابع الحاشية فليحفظ وحاشية
قال له علك او علك فليحفظ وحاشية
فتأمل افادت بسببه قال فليحفظ وحاشية
وفليحفظ وحاشية

عن قصد نأما وتركه حتى مات من السلطان
 قال يجب التخاصم **والثاني وهو الأكبر**
 الخامس ونسبي آخر وقد **يقول واحد**
 مؤتينا بالقسمة ونسب في الأمر **نظام**
 نفسه والمدة وأن لم يزل من استوجبا
 من القدر تها وشهر الوحي **لنفسه** المسمى
 بأجره من خلاف بما لو اخرج المدة بأن
 استأجره للامني شراحت يكون مشتركا
 الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يري لغيره
 فكأن خاصا وتحتفظه والدرر وليس للخاص
 ان يزل لغيره ولو على نفسه من اجرة تبتدر
 بما حمل فتاوى التوازل **وان هلك في المدة**
 نسبت الغنم أو البقر نصفه **فله الاجرة كاملة**
 فما لم يري منها شيئا لم يمان المعقود عليه
 تسلم نفسه بوجهه وظاهر التعديل بها الاخر
 لو هلك كلها أو بغيره في القادية **ولا يملك**
شده او يملك كغيره في الثوب من فدية الا
 اذا اقر الفساح فممن كالموقع ثم دفع على
 هذا الاصل بقوله فلا ضمان **على المالك**
 شاع في دمه او منى ما عليه من الخيالات
 اجر وجد كذا الا ان كان على خا من السو فدية
 وحافظا لخاص **من يروى** **الامر** **الزهد**
 في العمل ان يخطبه في استأجره او يروى
 فيد ربه من **بما له** **الاول** كذا الخط الذي
 ملكها وله بشرحه ويستعمله **فالمستحق**
 الرمي ومغناه يجوز في اليوم الاول دون
 الثاني كان خطبه اليوم فمدرم او عند
 فستفقه **مكاه** كان سكنت عطار فمدرم
 او وجد اذا هذه فمدرم او عند فمدرم
والعالم كان سكنت عطار فمدرم
 او وجد اذا فمدرم **والمسافة** كان ذهبت
 الكوفة فمدرم او البصرة فمدرم **والملك**
 كان خطه فمدرم او فمدرم او فمدرم
 وكذا الوضوء بين ثلاثة اشياء ولو بين اربعة
 لم يجز في البيع ويجب اجرا وجد او غير

مطلب
 والاشياء

الزمان يجب بخلافه في الاول ما سمي في
 الفدا اجر المثل لا يرا على درهم ولو خاط بعد
 عدل يرا على نصف درهم وفيه خلافا بين
 المستأجر يتورا او كذا عبارة الدرر
 او كما نونا في الدار المستأجر واجرت
 بعض يوت الجران او الفارادان عليه
 نطقا سواء يرا في رب الدار او لا
 ان حاروا ونما نصفه **الثاني** ومنه وانقاد
 ناز لا يوقد عليها في الشور والكانون استأجر
 حار او يزل من الطريق ان عليه **الاجرة**
 بعد الطلب **المنع** كذا راع لمن فعله
 شاة فاحت على النافع **الهلاك** ان تنهها
 لانه انما ترك الخط بقدر فلا يضمن كذا
 الود بعد خال الغرق وقال ان كان الواحي
 مشتركا فممن ولو خلط الغنم ان امكته
 البقرة لا يضمن والتوك له في الغنم الدواب
 ايضا القلات وان لم يملكه فمن فمدرم
 لا يملكه والغنم له في قدر العتمة عادية وليس
 للراعي ان يترك على نيل منها بل اذن ربه
 فان فعله فعليه فممن وان نرى بلا فدية
 فلا ضمان جومر ولا يملكه **استأجر**
 الخدمة لمشتتة **الشرط** ان الشرط المالك
 عليه ام لك وكذا لو عرف بالشرط ان المور
 كالمسوط **خلات** **العقد** **الموسمي** **يضمن**
 فان له ان يشار به مطلقا لان موثقه
 عليه **والمستأجر** **الاجرة** **ممن**
 فتمته لانه غاصب ولا اجر عليه وان ستم
 لان الاجرة والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي
 له اجر المثل ولا يستتره مستأجره من عند
ممن **الاجرة** **فله** **الاجرة** **لعله** **لغويا**
 بعد الفراغ **ممن** **استأجر** **نا** **الذي**
 غاصب **لعله** **الغاصب** **ممن** **الذي**
 اجر العقد نفسه به لقدم تغو به عند
 ان حقيقته **لا** **يضمن** **انما** **قال** **الواقي**
 لان الاجرة للمالك وحده **لعله** **فممن**

او يبيع

قلت وشهد في شدة الجمع والبرازية
والعارية ثم قال الله هو هو

فاسد افا سودة الغنا فخره طان **عندما افترس**
انفسه كوكبا اي بالاجارة واما الكوكبا استجار
اذا ملك شغل الاجارة لان التوكبا الاستجار
توكل بشعر المانع فصار كالتوكبا كثير الاعيان
فيهم مستاجر لنفسه ثم يصير موجز الموكل
ثم ومعنى قولنا ان الكوكبا استجار بغيره
الملك كذا نقله المصنف عن الذخيرة **قامت**
بيرة استقيم على ما ذكره اكثر من ان الملك
يقبض للوكلا ثم يستقل الموكل واما على
ما قاله ابو طاهر من انه يقبض للموكل استند
وبه جزم في الكفر وبما اوضح في البحر فلا
يستقيم والله اعلم انتهى **قلت** ونقصه
سخرت بانه عز لمستم كما ذكره اكثر من ان
انفسهم على عدم عتق انفسهم لو كان
ملكه عز لمستم والموجب للعقوب والفساد
الملك المستقيم قال والحاصل ان الاعيان
الاجارة انفسهم بموت المستاجر والذليل
بمستقيم انتهى والله اعلم **في باب**
وحدوقا في وقت الوقف لكنا المستحق له
والمستحق حق لومات المعنوية لما يطلت
وررا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع
عقله له لا في وقفه اشياء معنوية ثمانية
قال واطلاق المتون بخلاف قلت واطلاق
المتون اختار في كذا ان كان هو المزمع
العقود كما قاله المصنف في خاصته على الاشياء
ولذا قال في الاشياء بقدر انهم اوراق
لا تنفسس الاجارة بموت موجز الوقف
لانها مكملتها ما اذا جازها الوقت ثم
اوقف ثم مات لطلان الوقف بمرور وقتها
اذا جاز ارضه ثم وقف على معين ثم مات
تنفسس وقتها واما ان يجزئ نسل اذا جاز
الناظر مات فاقاب لا تنفسس الاجارة
والوقت بموت الموجز والمستاجر كذا
رايت في عدة نسخ لكنه مخالف لما في اجارة
تتادى داري المدة انفسه وفيها ايضا لا

تنفسس

لا تنفسس بموت المتولي ولو الغلة له بمفردة
فمنه والنفق الواقف لو اوقف الوقت
نفسه ثم مات نفق الاجارة لا يطل
لانه اجر لغیره ومثله في البرازية وفي الاجارة
وحكم عزل القاطن والمتولي كالوقت فلا
تنفسس وتنفسس ايضا بموت **احد مستاجر**
او موجز **في حصة** اي حصة الميت لو
عقد هالته **فقط** وبقيت في حصة الحي
في وقت الاشياء تحل للميت
باطلة **قلت** استاجر قرية وموالم لم يمت
فخلصها على الاصح فبقي للموتى ان يمت
للقرية مع المستاجر او غيره فبقي بيته
وبنيها او يرسل وكلمه او يرسل له رخصا
لما بال الوقت فليحفظ قلت **لزم**
تحسينها من المصنف في زواجر الجوابين بوع
تتادى في فارق المدة انه متى مضى منه لم يكن
من الذهب اليها والدخول فيها كان قاضيا
والا فلا فانيه **مسائل** **سئل** **احد**
فيما يد اي بقا اقول **قلت** **محمود**
في ارض **مستأجرة** **ومسألة** **ومثله**
ارض ميت المالك المعنوية لم يطل القوافل
والاحوال ومصرى الدواب وطرح الحمايد
قلت وقام ملكه اذ ان لم يكن له حق
الاستئجار في الارض بغير ما اخرجته فكانت
ينفسس الوضع لما نقلته الروح على ما علمه
الفتوى قاله شيخنا **فاختر** **في من ارض**
عنه **له** **بموت** **انه** **يستب** **لنفسه**
ان **له** **تنفسس** **الرباع** **فلو** **لا** **تنفسس**
بموت لانه يعلم انما لا تنفسس واراضه
فيكون **مستأجرا** **وكذا** **الكل** **موت** **كان** **لواضع**
في **الوضع** **فيه** **حيث** **بغير** **الواضع** **ان** **قلت**
عنه **اي** **في** **ذلك** **الوضع** **في** **الوضع** **في** **الحال**
اذا **موت** **ذلك** **الموتى** **في** **سوا** **ذلك** **به**
وموت **في** **مكان** **اخر** **وبعد** **ما** **زال** **عنه** **مخلاف** **ما** **اذا**
لم **يكن** **لواضع** **فيه** **في** **الوضع** **حيث** **بغير**

وَأَعْلَفُ

سج ۱۱

والله

قلت

ولو كان في بعض الطريق ومجر
 له سجنها المومات منها معين
 واطلق يعقوب وبالفقه ذكر
 وابيا ردي ضعيف من الكليات
 ولو ان اجر المثل من ذلك اكثر
 ومن مات مديونا واجر عقاره
 نوافه للمشتا جر الحيس احدى
كتاب الكليات ما سببه للاجار
 ان في كل من ملك الرقبة لشخص ومنفعة لغيره
 الكليات لغة من الكليات ويجمع المروقات
 سبب به لانفعه من حرمة الفرد الى حرمة الرقبة
 وشيئا غير من المملوك هذا اي من جهة المالك
 حاله او رقة مالا يعنى عقدا في المثل
 لو اذاه مالا اعتق مالا رقه الا
 والفتول بلفظ الكفاية او ما يؤدى معناه
 وشيئا لو كان المثل المذكور فيها معارضا
 قد ربح وحسنه وكون الرقبة في المثل قايما
 لا كونه شيئا او موحلا لغيره انما في المثل
 وحيث كان في العبد شيئا في المثل
 وشيئا من الحرمة في المثل او الرقبة
 بالاذ او من كانت المولى بغيره
 مثلا لثمة المثل في المثل ان كانت ماله
 والماله في المثل اذا قبضه وعوده ملكه
 اذا عجز نائب عنه ولو اطلق سبعا بغير مال
 خال لاي قد كلفه او موحلا كله او شيئا من
 على اشتهر معلومة او قال فحلفه عليه الماله
 تود به شيئا او لغيره او اخرجها كذا فان
 اذنت فان حرو ان تحت فحق وقيل لعبد
 ذلك في حرمها مالا لاطلاق قوله تعالى
 فكان تبويعه والامر للذنب على الصبي والمرأة
 بالجنس ان يضربا لمسلمين بقدر العتق فلو بشر
 فالأفضل تركه ولو تفتت فعله ولو كانت
 بشف عبده حاز وبقعه الاخر ما دون له
 في الخسارة ولو ارا منعه ليس له ذلك كالا
 يبطل على العبد حق العتق وتمايمه في الشارعية

و اذا اصبحت الكفاية ختم من يده و هو ملكه
 حتى لو دى كالمثل لم يثبت اى اذ اود المالك
 عبده ما بقي عليه ذم ثم فرغ عليه بقوله
 المولى المثل من ذلك اكثر
 علمت فانه بغير امرها او جنى على وكذا
 او انك المولى ماله الا انه بغير الكفاية
 صار كالمثل كما جنى ثم لا يجد ولا قوة على
 المولى للشبهة شيئا ولو اعتقه عتق كافا
 لا سقاط حقه و قد ادان فانه على جرا و
 حتى لم يقدم بما ليه وحق المسلم ولو كانا في
 طار او على فتمت اى فتمت نفس العبد بحاله
 المقدار او على عاتقه فتمت لغيره لغيره عن
 بسلام ملك العبد او على ماله دينار لترد
 بشفه عليه و قد ادان فتمت لغيره لغيره
 فتم اى عتد الكفاية فاسد في الكل لما ذكرنا
 فان اود المالك الحر شيئا بالاذ او في الحر
 لما استباح الماله وسق و فتمت بالقيمة ما لفت
 يعنى قبل ان يترافعا للفاية ان كان الماله
 اتم حتى سبها او فسدت الكفاية توجه من
 الوضوء لغيره من المثل بل زاد عليه
 ولم تكتبه على فتمت وهو ما كالمثل بطل العتد
 لعدم ما بينهما اصلا عند ذلك لا يعنى بالاذ
 الا اذا علمته بالشرط صرحا فعتق لشرطه لا للعد
 وحق العتد على عوان من جنته فعتق الا
 نوعه وصفته ونوده او الوضوء فتمت
 على قولها وصفا ايضا من طار كات ما كافر
 مثله على جنى لما لته عنده مع او بتمه اى
 مقدمه لمع المثل و اى من المولى والعبد
 اسلم له فتمت الماله وحق العتق بغيره
 عتقه باى الميراث مع ذلك لا يفتى في عتقه
 فتمت وصفا ايضا على جنته شىء الا الماله
 اوله او كغيره او شيئا او اذ اذ اذ
 قد ر المولى والا على ما رقه التراج
 لحيول الركن والشرط لا فتمت الكفاية
 بشرط لشيئها بالكل ابدء الا بما سادة

عن العبد بكم الشرط وكذا لو لم يقول ان يبت
 قاضي يعتق استخسانا للقول بشرط العتق
 في ذلك قال ليس بشرط ولا يرجع الميراث الى العبد لانه
 مبيع واذا بلغ العبد هذا الامر يقتل **سار**
 مع ما اذا احتاج لقتله لاجل لزوم العبد
 عليه قال قبيد هاشم لم ينفى كاشي من نفسه
 وعن طيات الغائب فكانت يفتل العبد
 الحاضر مع العتق استخسانا في الحاضر اصالة
 والغائب تنعاه او اياها اذ يفتل الغائب عتقا
 جميعا لا يرفع وجه المولى على القول للبدل
 من احد منها **سار** العبد الغائب يفتل العدم
 التام ولو لم يفتل الكفاة لا يعتبر كرهه واليه
 ولو خرج سقط عن الحاضر حصته ولو خرج
 الحاضر ومات الغائب حصته حاله الا ان
 قتل او لم يضر او وهد له غنقا فحق وان
 كانت الامنة من نفسه او من غيره **سار**
 وقيل مع استخسانا للميراث ان كان ممن ذك
 لم يرجع على الاخر لانه مبيع ورجع على القول
 الى اخر ما من **سار** **سار** كاشي لم يفتل عتقه
 قاضي الكفاة عتق نفسه وسقط في نفسه
 وقال العبد طلع مكانه على ذلك المال ونه
 ناخذ خاوي قدسي **سار** **سار**
 العبد المشترك بين الشركين اذا اخرج
 لسا حيه ان يفتل حمله بالقتل **سار**
 الكفاة يفتل الشرك المادون له فقد
 في حظه فقط عند الاما لا يفتل الكفاة عليه
 وليس لشريكه فسخه لانه واذا انفق بيمينه
 سقط لاني في فاني كلة للمبايع لانه له
 بالفتن فيكون منه عا ولو تنص الى العتق
 عتق فضلا للتا من امة بين شركتين فاستلها
 في حيا احد ما قوت قاضي عا الوافي ثم ايا
 الشريك الاخر فقلت قاضي عا الوافي الثاني
 صحت وعوت لتمام ملكه ظاهرا خلافا لما
 فان خرجت بعد ذلك جعلت الكفاة كان له
 تكن وحينئذ في الحقيقة امولة **الاول**

اذى

لزوالم

لزوالم المانع من الاستقبال ووطؤه سابق ومن
 الاول لشركاء يفتل قتيلا يفتل سقريسا
 ومن شركه سقريسا لعل لاوطه ام ولد
 الغرض صفة وقية الولد ايضا وهو انه لانه
 بمنزلة المقتول وان كان الشريك في القتل
 الى الحيا يفتل اي قبل العجز لا خصما حيا بمات
 قاضي العتق يفتل المولى وان دمر الثاني ولم يفتل
 والمسلطة على العتق يفتل الميراثين المولى
 لشركاء يفتل قتيلا يفتل سقريسا والاول
 للاول وفي ام ولد وان كان شاكرا فما اجد
 موصرا ففتل ففتل لشريكه يفتل قتيلا
 ويجمع الشانين عليه لما تفتل وان التاكت
 اذا تفتل المعنى ترجع عتقه لا عتد بما فسخ
 عتقه لم يفتل دمره اكد بما فسخه الميراث
 عتقا وعكسا عتق الميراث او استغنى
 في الصور بين او من شركه في الاول فقط
سار **سار** **سار** **سار** **سار** **سار**
 وموت المولى مكات يفتل اذا كان له مال
 يستقبل له لم يفتل له الميراث الى الملائكة ايام
 لا يامع ضرب لا يلا الا عتقا والاعزاه الميراث
 في الحال وتنص الى طلب مولا او فسخ مولا
 برضاها ولو كانت الكفاة فاسقة فاقول له
 العتق بقرضاها وبملك المكات ففتل
 نطفا في الخارج والفايدق وان لم يرض
 المولى وعاد رفته بفسخها وما يرض لمولا
 المكات اذا مات ولعمال بين بالبدل
 لم يفسخ وتودي كفايته من ماله وحكم
 بعتقه في كخر من اجز اجتهاده **سار**
 بعتق او لاده المولود من كفايته لا يفتلها
 والباقي من الميراث لم يفتلها ولو لم يترك
 مالا وترك ولدا وله كفايته او باعته
 كفايته من الابن في كفاية ابيه على قوله
 المقتطه فاذا حكم بعتق امة بملوثة
 وبعتق تبتعا ولو ترك له الشكرا في كفاية
 اذ في البدل حال او رداي كاله او تبتعا وسويا

والولد معها لانه منع محض في حق صغير لم يولد
 اب وعتد المولاة شرطه ان يكون حرا **المهر**
 النسب بان لا ينسب الى من اصابته غيره
 البتة فغير ما عناية واثان ان لا يكون **شريا**
 والثالث ان لا يكون له ولا عاقبة ولا اولاد
 مع احد وقد عطل منه والراعي ان لا يكون
 عتق عنه بنت المال والخامس ان يشترط العتق
 والارث واما الاسلام فليس بشرط محذور
 مولاة المسلم الذي وعكسه والذي المني
 وان اسلم الا لسل لان المولاة كالمعتقة
 كما ينطبق في البعاب و في الوصاية
 ومعتق عبد عن ابيه ولأوله له واثقه بالمسنة بوجه
 يعني اعتق عتقه عن ابيه المست قالوا له والآخر
 للاب ان شأ الله من غيران يتقصر من لغير
 الابن حتى وكذا الصدقات والعهود ابويه
 ويلزمون يكون الاجراء من غيران يتقصر من
 اجراء الابن حتى مضرات **كسب**
 الاكراه من لغيره لاجل الاثبات على ما يعرفه
 ونشرها في وجه من المهر في عتق وانجلد
 معنى **بغيره** من دون ما الى العتق الا في كسبه
 منه وهو نوعان تام وهو المهر من قبله ينسب
 او عضو او ضرب مخرج والاقتناض وهو غير
 المهر بشرطه اربعة امور تدور المهر على
 ان يكون ما عده به سلفا لاولاد او كونه
 والثاني خوف المهر بالعتق فاعادة اشاء
 ما عده به في الحال فخلته ظنه كغيره لاجل
 كون الثاني المهر به متلنا نفسا او عضو
 او موصفا فاما موهب الرضا وعداده في مراهته
 وهو يختلف باختلاف الاختصاص فان الاشراف
 يدون بكلام حسن والارذال ربما يتعوضون
 اياها لضرب المخرج ابن كمال والراعي كون
 المهر متشعرا على الكره عليه فله ان يشعه
 كسبه ماله او يخرجه من كسبه فلا يقال العتق
 او عتق الشتر كثير المهر والزنا لو اكراه
 بقتل او ضرب تدوير متلف لا يبطو اسون

الاعلى

الاعلى المذالك قال العين بن ازيه **ارحيس** او قديمه
 في ارف حيس يوم اوتيد او ضرب غير متدبر الا الذي
 حاه في رجب **ايح** او اشترى او اقر او اجر **فسي**
 وان عتقوا يسل خطا النفس يموت احد ما ولا
 يموت المشتري ولا ما ليا في المتصلة وتفق
 بالمعتدي وبشي ان يشترط وان تدوا لسته
 الايدي **او لسي** لان الاكراه المهر وعز المهر
 بعد مات الرضي والرضا شرط لغيره هذه
 العتق وكذا الحق الاقرار فله ان يماره حتى
 النفس والاضمان ان تلك العتق نافذة عندنا
تجديف ملكه المشتري ان يفسد مبيع شاقه
 وكذا اقل يفرق لا يمكن تفطنه **لرخصه** فست
 وقت الاعاق وله مفسرا زامدي الماده يفتقد
 فاسد فان يفسد منه او سطر المبيع طونا فسد
 للمدكورين فسد يعني لزم الممران كقول المكره
 نافذة عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزوم
 المصاداة اذ الذوم امرور التناذر كحقته
 ان الكال فلتست والتباط ان ما لا يضمن
 ان لا يفتقد فاسد اوطا له وما يقع كسبه
 فيمن الحاصل سبي **ان يفسد** كسبه
 يلزم ورده ان يفي به بدلفسا والعقد لكنه
تجالت التيم الفاسد في اربع صور **مخو**
 فالا جازة التولية والتعليق والثاني انه
 يتفق بقره المشتري منه وان تدوا لسته
 الايدي والثالث تغير القية وقت الاعاق
 دون وقت القيق والراعي الحق والمطرا
 في مد المهر لا تحده باذن المشتري فلا ضمان
 لا تعد خلافا في الفاسد بن ازيه امر السلطان
 الاجراء وان لم يرض عنه والعرض لا الا ان يعلم
 الماورد لالة الخال امه لو لم يتقبل امه
 يتقبله او يتقبل بيع او يفسد مخرجا **تجالت**
 على نفسه او يكتف عضوه مئة العتي وبه
 يعني وفي الزنا الزوج سلطان زوجته
 فتقتل منه الاكراه المهر المجرم على قتل
 متدبر في حتى قتل كان ناجورا عند السعالي

بينة
 وان تدوا لسته

اشباه ولو اكره الباع على البيع والمشتري والمبيع
 في بيع من يمينه للبايع لنفسه عقد واسيد
 والبايع المكره ان يمينه اما شام من المكره
 بالكره والمشتري فان يمين المكره رجع على
 المشتري بيمينه وان يمين المشتري نفذ بعني
 حاز الماكر كل شئ بعده ولا ينفذ ما قبله لو ضمن
 المشتري الثاني مثالا لصدر ورثة ملكه فيجوز
 ما بعده لا ما قبله فيرجع المشتري الصامن باليمين
 على بايعه خلاف ما اذا اجاز المالك احد الباعين
 حيث يجوز الجبيع وثمة التزم من المشتري الاول
 لرد الالماتع بالاجارة فان اكره على الكاوية
 اودم او لم يضمن او شرب شر باكره عن مكي
 خمس او لم يضمن او لم يضمن اذ لم يضمن
 اكره عن مكي لم لا يعد للشرب للمستهتم
 وان اكره بمكي فيقتل او قطع عضو او يهرج
 ان كمال في العقل بل فرض فان
 ان الا اذا اراد به مغالبة الكفا فلا با به
 وكذا لو لم يعلم الا باحة بالاكراه لا با شمر
 لغتاه فبعد ربا كمال كالجمل بالخطابة في اول
 الاسلام او في دار الحرب كافي الجحيم كاذناته
 في الجحيم وان اكره على الكفر باقدا وبيد الله عليه
 الاسلام فيه ونحوه في من يفتلح او يفتلح
 ان يفتلح ما اكره على لسانه ويوري وقوله
 مطلق بالامان م ان وري لا يكره ويا شنت
 امانة فيسا او باحة وان خطبسا له التورية
 ولم يوكفر وبات وبات وقفتا ورك
 وحلا لينة ويوجر لومير لكة الاخر المحترم
 ومثله شارب حنونة لغا في كاشاد صوم
 وصلاة وقيل فيه حرم اوج احرام وحل
 ما شنت فربعتيه بالكتاب اختار او لم يضمن
 الاخر بايعه بايعه الفتلة والتلفيعي بعني
 المخر من كمال أو التكال كلكه الاخر لا اكره
 ورجح له خلاف ساله اكره اودي اختار
 فيقتل او قطع ونوجر لومير ان ملكه وضمن
 رب المال المكره لان المكره بالبيع كالا لينة

لا يرضى

او يرضى له اوسيه او يرضى عنه ولا يحتاج
 بحال اختار ويأخذ بالثقل المكره بالكره
 لو يولغا على ما من المستوسط خلافا لما في النهاية
 فقط ان الثاني كالا لة والوجبة الشافعي
 عليها وقناه ابو يوسف عنها للشيعة ولو
 اكره على الرضا او رخص له لان فيه قتل النفس
 بعني عبا ذكته لا يحد استخفافا بل يفرم المبر
 ولو طاعة لانه لا يستقطن جرمه اخرج ومما شنة
 وجب عليه المدة المستحقة لها الزنا بالاكراه
 لان يمينه الاول لا يتعلق فلم يكن في معنى القتل
 من جانيها خلاف الرجل بعينه لكة استعطاه
 في زناها لانه لما لم يكن المجرم المستحق له
 لم يكن غير المجرم لكة فيفسد عليه عقابهم
 ان حكم اللواط في المرأة لقدم او لم يضمن
 بالمعنى الا ان يفرق بكونها اشده من حرمة الزنا
 لانها لا يجرى بطريق تماو يكون فيها عقابا ولذا
 لا يكون في الجنة على الصحيح حالة المجرم
 في طلاقه وعنده لو بالثبوت لا بالثبوت كذا في
 ان كمال ورجع بيمينه القيد ونصف المصحات
 المبرر والمبرر ويمينه ولها رده ورجعته واما
 وفيه شبه اي في الا لا يقول او فعل او لم يفعل
 فمما هو اطلاق كثر من المشايخ ومما في الحاشية
 من التمسك فتناس والاستحسان فيجوز
 شطرا فليحفظ فمما هو في لينة حرم باب
 المردن ونوكه طلاق وضاق واما الا شاة
 من خلافه فتباس والاستحسان وقوله
 وان اصله ان كان كلفا يرضى عن الزل يصح
 الا كراه لان ما يرضى مع الفرج فيقتل النفس
 ما لا يحدل الشيخ لا يرضى عنه الا كراه وعنه
 ابو الدث في خراثة الفتنة ثمانية عشر وعندها
 في نأب الطلاق نظا عشر لا يرضى عن الا كراه
 اكره مدينه او اكره كلفه يرضى او مال
 لان الزنا لا يرضى عن الفرج وكذا لو اكره الشيخ
 على ان يسكر عن طلب الفتنة فسكره لا يرضى
 شفعته ولا رده بالفسانة وقيل مطهر بالامان

29

٢
الى سوانا الحوي
حاضر او غيبا

مطلب
ولوا الخ

وَأَمَانَةٌ

[illegible]

المناصب ولا يشترط
علم غيره لان اهل
سوقه علمه بالدين
بادنه او اعلم
الاعلم

البيع وإن علمه دين لأما لم يتبينه المختبر
 البساق والبيع وهذا للفرق بينهما أن يوجب
 حالة فهو الأول إذا كان بالثمن وثما أو بالثمن
 أو أدى المولى وتامة أو السراجيه وموت سنده
 وجنونه مطلقا وطوقه وكذا يجوز للمأذون
 ولو قوته أيضا إذا ضرب مرتد أو أن لم يعلم
 أحده لانه ثبوت كفا وبخ حكايا ما فيه
 وإن لم يعلم أحد جنونه ولو عاصيه أو أفاق
 من جنونه لم يعد الأول في الصحيحين ولو قوته
 واستلاده ما كان ولدته منه فادعاه كان حجة
 ولا لقنا لم يصرح بخلافه لا في الصحيحين
 بهما فتبينهما فقط للفرق بينهما أن يختص
 اقتضاه ميتة أو بعد حج أو ما مع أمارة أو
 غيبه أو دين عليه لأمر صحه خبر فتبينه
 منه وقال لا يصح الخط ومنه ما لمع في غيبه
 لم يملك سبيل ما فيه فلم يفتى بغيره
 بغيره مولاة وقال عليه منعني بغيره
 فيه منه موسى أو لو قصر أهلها أن يقتلوا
 العبد المعتق في يمين يرجع إلى التولي ابن
 تلال ولو اشترى داهج حر من المولى
 يفتى ولو ملكه العتق ولو أن ملك المولى ما
 يده من الرقيق يفتى ولو ملكه مولاة فلا
 لها بنا على ثبوت الملك وعنده وإن خط
 دية بماله ورفقته صححهم إجماعا
 اعتاقته حال كون المأذون مدبونا ولو
 يخطب ومن المولى للفرق الأول من دية
 وقته وإن شاء اشترى العبد بكل دية
 وباتباع أحد ما لأبى الآخر فيها فلهما
 مكفول عنه وطول ما بقي من دية ثم إذا لم
 تقب بغيره بعد عتقه لتفروقه وقته وصح
 تدبيره ولا يوجب الزمما كعتقه إلا أن
 من اختار أحد التبيين ليس له الرجوع
 شرحه كونه في العقد أبى ولو كان المأذون
 مدبرا أو أم ولد لم يفتى بغيره إلا أن حق
 العتق لم يتعلق بغيره ولو اعتقه المولى

في البيع
 من المولى
 في البيع

الاستبان
 في البيع
 في البيع

باذن

باذن أو ثما فلم يفتى مولاة زبلى والمأذون
 أن ياتيه سنده بالثمن المدبرون وغيره
 قيديه لأن الثما إذا تروا على العبد كان
 له فسخ البيع كما في الثما الثانية فتبين
 لتعديده فان وجد العبد علمه عيبه فالعقود
 مطلقا أو جزاء أو بنية أو شرط أو بعده بغيره
 رجم السند بغيره على الثما وعاد عتقه في البيع
 لزوال المانع وإن رده بعد التفتيش لم يفتى
 فلا يتسبب بغيره على العبد ولا للولي على
 الفتنة لأن الرد بالثما في إقالة وهي حق
 غيرهما وإن فصل من دية ثم يفتى بغيره
 به على العبد بعد الحرية كما في المولى بغيره
 عطف على الثما أي أن شاء واشتريت المشتري
 بالثمن على الثما وإن شاء والبيع واخذ والفتن
 لأقبة العبد وإن باعه السيد مولاة منه
 يعني مقارنه لا منكرا كما يبيح تحتها الخاصة
 ويستقط خمار المشتري لا الثما للمقارن
 العتق لم يصدقه لهم لأن تفتيه العتق
 والسند الرضا للبيع إلا إذا كان فيه عاينا
 ما أن تروا أو يفتقر البيع من كمال وقتان
 المصحة إذا كان الدين حالا وكان البيع
 بلا طلب الثما والفتن لا يفتى بغيره وأما
 نافذ لزوال المانع وإن غاب الثما وقد تفتى
 المشتري فالمشتري ليس بغيره فهو لو تفتى
 دية خلافا للثاني ولو مقتر الخصم كما روي
 فلهما مان غاب المشتري والباقي كما مر
 فالحق كذا في إي لا خصمه إجماعا في بيع
 المشتري لكن يفتى بغيره للبايع فتبينه أو
 الحازة البيع واحدة الثمن بعد قدم مقارن
 المأذون فلا يفتى في الثما فسادا والفتن
 فهو مأذون وحديثه لزمه كل من في التجارة
 وكذا الحكم لو اشترى العبد وبعه ثانيا
 عن أنه ثم وجده كان مأذونا للفتن لا للفتن
 المقامد وأمر المسلم بمحول على الصلح
 فيجعل عليه ضرورة شرع الجامع ومفادته تعيين

أي بغيره أو رضا

أي بغيره أو رضا
 في البيع

ويرى المشتري

بيع

مطلب
وتصرف في الصبر

الموازيات التي من اليه تعلد
القضاء تدل على
الهداية بخلاف الشر
لانه ليس له تعلد
القضاء 10

[illegible]

قوله

ويعني اذا لم
تعمله الصلوة
فان عليه في زيارته
فوزا كالحكمة 2 بوب الصلوة
الواجب

قوله ما بقوا ابن السعنة لبيع الاول لان
والغصب **المخوّر والابنة** والابصر مخوّر
بهما على الصبح استاءه **والومباينة**
ولواذن الفاضل لظفر تداعي
ابو يبيع الاذن منه فيجذب
ضمن يعقوب الصبر ودفعه
وتعلمه يتيقن به حيث ينكر
ولوركن المخوّر اوباع او شري
وجزه المولى **وما يتغير**
لثوق بغيره على رطل الاجارة فلم يجز
بل اذن له باجارة فاجازها لعمد ازانها
ولعمد ازانها لم فاعته فاجازها له وتم
الاجازة فكان وكذا العتيق **قلت** وتسمى
تخون ما موبع استاءه فصار فلا يبيع باذن
ولي الصبر **التميز** **كتاب**
العقب مولة العقب ما لا اذن له ولم
على وجه التقب وشرفا **الذند حنة**
وكمحا مخوّر وما حنة قتلان بحولته
الذند **مسئلة** واعتد الشفقات
الذند قطع والبرق والذند قطع بستان
معتوب لا تعقب عند ما حلة فلان دره
قيل فلا تعقب فيسبة **معتوب** فلا
يتحقق في محرمه **حرم** فلا يحصى **قيل**
قيل **لقتل** لا ينجح في العتار
خلافه **بعضه** **ماله** **الذند** **معتوب**
واعلم ان الموقوف يعقب بالانكاف من امه
ليس لمولى الام لا من جهة الاله بل لولاك
بل اذن من الاول اذن فاذن المال
لأن اولى **خفية** اخبر به عن السرقة
ومنه لأن المال لا من استخدام **الذند**
قيل **الذند** **معتوب** **الذند** **الذند**
الذند **معتوب** **الذند** **الذند**
يعقب ماله متعلق به ولم يكن
وازان **الذند** **معتوب** **الذند** **الذند**
وان لم يحول ولم يرحل لم يعقب ماله **الذند**

بفعله وكذا لو دخلوا بها فاشاءوا واخذوا فاشاءوا
 فاشاءوا وان علموا بغيره ولو لم يجدوا لم يفتنوا
 بهلك بقوله او يخرجهم من الارضانية وحله
 انهم لم يمانوا بالغير والغير ورد العين فامة
 والغير جاهل بالغير والغير من علم الاخر ان فلا
 انهم لم يمانوا بغيره بالحدوث الفاسد
 منه فخر من فخره انما هو فاسد فاسد
 الا اذا كان في الوقت المقصود بان نفسه
 وقبضه اكثر وكان الثاني ملحق الاول فان
 الضمان على الثاني كذا في وقت الحادثة و
 غصبها غصب غلا فاستهلكه وبغيره ان
 ضمن فية الحمل ونقصان الام وفي كراهيتها
 ومن عدم ما يطرعه ضمن فية فانه ولم يمان
 بغيره الا في ضابط المسجد وفي القنية فصرف
 في ملكه عن ثم ادعى انه كان باذنه فالتزم
 لهالك الا اذا انقضت في مال امرائه فالتزم
 وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالتزم
 للزوج ويجب رد عين المقصود علمه بتغير
 فخره حينا محتمل في مكان فخره فالتزم
 الغرم بخلاف الاشياء ويراد بها وهو
 بغير علم المالك في الزاوية غصب كذا في
 انسان من كسبه ثم رد حافيه بلا علمه
 وراوكة الوصلة الله بحمد اخرى كسبه
 او ابداع او شر او كذا الوالدية فكله خلافا
 للشاقي في بلوى او يجب رد مثله ان ملكه
 وموصوف وان انتظم المثل بان لا يوجد
 في الشوق الذي يباع فيه وان كان يوجد
 في الموت ابن كمال فتمت يوم الغصب
 أي وقت الفضا وعندي يوسف يوم الغصب
 وعند محمد يوم الانقطاع ورجعنا فتمت في
 وجب القنية في الغني يوم غصبه اجرا غنا
 والمثل في الخلوط بخلاف جلدته كرم مخلوط
 يستغنى عليه مخلوط بربيت وخود ذلك كرم
 فخص فخص فتمت يوم غصبه وكذا الجار
 فوفون مختلفت بالتمتع كعق وقرور

صلح
 الا انما

و ديس ذكر في الجواهر زاد المص ورت وقطر
 لان كلامها يتفاوت بالصفة والابح السلم
 فيها ولا انعت دينا والذمة قلت والذمة
 والدين فخص في العنان مثلي في غير كالمثل
 المثل في السونق فخص لثاوت بالذلي وكل
 مثلي في الاشياء العجم والعم والوسا والاخر
 فخص في حاشيتها بالذم منها وما جعلت
 المتغير فخص بالذم لثاوت وفتح وكذا الضا
 والسرقت والذوق والاربع والعين والذم
 والجلد والذم من المتخصص وكذا الحقة وكل
 بحدود موزون مشرف على الجلال او موزون
 بحدود في ذلك الوقت كسبه موزون
 اخذت في الغرق والقي الملاح ما فيها من جيل
 وموزون بحدود فخصها ساعت ما في المحمي
 وفي الصيرفة صبت ما في الحقة فاستند ما
 وراو في كملها ضمن فية فله صبه للشار
 لثاوت هذا المثل في المثل في المثل في المثل
 المثل لانه غصبه او موزون في خلافا ما لو
 في المثل في الموزن الذي فيه الحقة بغيره
 في المثل في الموزن الذي فيه الحقة بغيره
 له مثل في الاشياء سواها لا تتفاوت بحد
 به فهو مثلي وما ليس كذلك فخص في الحقة
 فان ادعى ماله مرتبطة بوجوب رد
 العين لانه الموزن الاصل وروا المثل
 والذمة فخص على الراجح حسم في حسم
 الما لانه لو لم يكن في الحقة ثم فخص الما
 عليه بالذم من مثله فية ولو اوفى الفاض
 الجلال عند صاحبه معه الرد وعلل الما لثاوت
 اي ادعى الجلال عند الغاصب واقام ادعاه
 فخص ان الغاصب انه رده وملك عند الما لثاوت
 اولي خلافا لثاوت في لثاوت واولا لثاوت في لثاوت
 وبر مينا فابعدت للما لثاوت وسيجي ولو في نفس
 المعنوي فالتزم الغاصب والغصب انما
 يتحقق في المثل فلو اخذت غفارا او مذهب
 في يد مائة سهاوية لثاوت سبل لم يضمن

صلح
 انهم لم يمانوا

بون
 لو انهم لم يمانوا

يزال بالاحق في هذه القاعة من الاشياء ثم
 قال و لو انتم لولو فمات استحق وطنه
 لان حرمته الا ذمى اعظم من حرمته المال وفيها
 في تركته وجوزة الشاكلة فينا على النشور
 اخراج الولد قالت وتقدم في الجنازة عن
 الفتى انتم ستون ايضا فلا خلاصه و ستون
 النكاح برأته الاصح فليحفظ بقول كانت فيه
 الشاكلة والناشوا فان اصلها على سبي
 جاز وان تنازعنا على ما عليها ومستمرة
 انتم بينهما على قدر ما لما شربنا لثة عن
 البزازية بنى لوار او القاصب فتنف المنا
 و رد الشاكلة هل له ذلك ان قضى عليه
 بالعتبة لا يحل وقيل له قولان لتقسيم المال
 بلا فائدة وبما في المجتبى ان من الجوزة
 ده مما زود منا و اوان لم يملكه و لا له
 مما اخلافا لما فان في شاة عن و خروما
 مما يوجله لرجلها المالك لم يملكه و خروما
 او اخبر حاله و فتنه تقسمها في الحلو
 تعلم بدنيا او قطع طرف دابة بها كوفاد
 في المكثي قتل و لفظه غير مستد بها
 قلت قوله غير مستد به عنده في الموت
 الجنازة عن المأكولة ايضا لكن اذا اختار
 رزها اخذها لافضيه شيئا وعليه الفتوى
 كما تنقله المص من العادة فليحفظ بخلافه
 طرف العبد فان فيه الارض او جدي في
 خرقا فاجتبا وجعوا فوث بعين العين
 و بعض فقهاء لا تملك فلو كاه فتنها و
 خرق ستر نفسه ولم يموت شيئا من النكاح
 فتنه المتضمن و اخذ عصبه ليس عليه
 لتمام العين من كل وجه ما لم يجد فيه مسقة
 او يكون زبونا فما تسلطه الزنى قلت
 ومنه بعد خوات ثمانية و من عصبته
 خاصته فليكن موته بالدمت قال ثوبها
 عتبه انما بين تقسيمها موهبة او اخذها
 بلا شئ لا تابع مستملاك ولو كان مكان

او مع الشاة بعد
 قوله على قدر ما
 ٥٥١

لا لا اوي سيق منتفعا به بعد قطع
 الطريق فخلقا المأكولة
 و قوله فخلقت المأكولة لا
 التقسيم هو مقتضى العلم
 الشاة ما يحول قلت ان
 و ردا ان هذه العمل لا
 يكون فلا رده لان العمل
 ربا سيق به بعد قطع
 على سيق المأكولة
 ٥٥١

العقب من ابوز بها فتنه فلا رد لتقريبها ولا
 رجوع بالتقصان للزوم الرها ما عتبه
 قتل من مخرج به فالة شقا ومن سبي او غير
 فراض عنه بقدر انما مر بالقتل و لا رد
 لو فتنه الشاة اكثر مما مر و لا المالك ان يفتن
 له فتنه سنا و سخر امر بقلعه اي يستحق
 القتل فتقوم بدونها و ما اخذها مستحق
 القتل فتمثل النفلان **تقصان الارض به**
 اي لا تملك ولو زرعها بعينه العرف فما انشأ
 القلة ايضا فاوارها عما عتبه و الا فالخارج
 للزارع و عليه اجر مثل الارض و انما في
 الوقت فتنه الخمسة او الاجر على حال
 فنقول عصب ثمانية فتنه لا عتبه
 للالوان بل بختة الزيادة و التشتان
 او سينا قلتة تسكن فاما المالك فخران ثمانية
 فتنه فتنه ثوبه ابيض و مثل السوي غير
 في المصوب ما لفتته لتتبع بالقبلي فلا يسوق
 و ثلثا و شاة صنا مثلا لتمام العتبه و ثلثا
 لا اقل الاختيار و تقسم قولن عن المجتبى
 فان ثلثا اخذ المصوب او المذوق و غيره
 ما اذا المصوب و غيره لا من ثلثا و ثلثا
 انصاه مملكة و العصب امر من ثلثا و ثلثا
 انصاه مملكة الا تراجعه بالمأجتي رد فاقب
 القاصب المضمون على القاصب الاول
 يبرأ من ثلثا و لو ملك المضمون ج و
 صاحب القاصب فاة كالعصب الى القاصب
 فانه يبرأ ايضا لتمام العتبه بقاء العين او
 كان فتنه العتبه مع و فتنه او فتنه
 او تستدريق المالك لا تار القاصب الا ج
 حق نفسه و عاصبه عا و ثمانية عصب شيئا
 غصبه اخبره فاد و المالك ان باخذ
 بعض الثقات من الاول و فتنه من الثاني
 له ذلك سراجيه و المالك باخذ و فتنه
 ايها شاة و اخذ و فتنه باخذ ما لم يملك
 نكره و فتنه الاخرو قتل ملك عا و ثمانية

و يعرف نقصان بان ينظر في عتبه في قبل
 استنفاها و لو عتبه في عتبه انما و ثمانية
 ما يصبها نقصان بها في القتب ٥٥١

كذا قالوا لا يصبر ولا يصبر شيئا عليه الفتوى
 لم يفتي ودر زبلي وعزما وقرع المم وأما
 لما الغزاة رأة فخطب الخالصة والصالحين
 والدفع الذي يباع صرعة والسر فقهر الخافا
كلاهما المفسدة وجرها فخش بطوح وجماعة
 طيارة وديك مقاتل وعبد خصي حيث حيث
 قتمتها بمرضا لعهه الامور ولو عصب
 ام ولو فقلت لا فحين يتلاف موت المذموم
 لتقوم المعبر دون ام الولد وقالوا بضمها بالتقوى
 على قيد عند عتار ويا ط د استراو في باب
 اصطلحوا او فخص طاسره ودر تحت هذه
 المذكورات اوسى الى سلطان بن بود
 والمال انما يدفع بلا فم الى السلطان اوسى
 بن سائر القسوق ولا يفتي فيه او قال
 سلطان قد فرم وقولهم قتالها بانه
 وجوز كذا فرم السلطان سينا بضمها
 هذه المذكورات ولو غمر السلطان لم يفتي
 بثل هذه السعاية ممن وكذا بضمها او بضمها
 من عند محمد زحر الكا في الشاخي ودر
 ولو الشاخي عبد اطول بضمه ولو ات
 الشاخي بضمها ان ياخذ قدر الخسوف ان
 من تركه مو الصبح جوار للثناوي وتدل
 المم انه لو مات المذموم عليه يستوطنه من
 لحوقه من الشاخي ودر الاوقات بالقرع
 لشوره ودر في باب الشقة اخرج عبد
 عن بابا باق او قال له انقل تحت فعمل
 فقلت **وجب عليه** ففتي ولو قال له انك
 قال امولات فقلت لا يصبر الامور والفرق ان
 يامر بالابايات والقتل عار خاصا لانك
 في ذلك القتال يامر بالانلاف لا يصبر عامسا
 للم بل القيد وقوام لم يفتي واما انك
 فتعلم القيد واما ان الامرا لا يملن بالامر
 الا في سنة اذا كان الامر سلطانا او ابا اوسدا
 لو الامور صبا او عبد امه بالاف مال عشر
 صده واذ امره باب فخان طالعيرم الحاذ

مطلب
 ودر بعد

ورجع

ورجع الى الامرا شيئا استل عبد الف لنفسه بان
 ارسله فحاجته فان لم يعلم انه عبد او قال
 ذلك القيد الذي استله ان حواسن ففتي ان
 ملك القيد عادية وفيها جازل الى اخره قال
 ان حواسن استل في عجل فاستله في ملك ثور
 طاراه عبد منه عمار او له بعد هذا القيد
 فحاشي قد اواسى له لقمه الى عمارين
 فاضان عليه لانه لا يصبر به خاصا لكونه
 اعيد ارق مده الشيوخ وافر المشي
 الشا فحاشي فسطا لفتن الامر ولو قال
 لثا طارات وانا من تحت عليه لانه استله
 فله في نفعه علام حالي فقله وقال اقصه
 فقصه فقصه العتاه افعير بالاول ففتي
 من ذلك ممن القيد عاتلة الفتا
 عاده **في** عتب عبد او قال
 انولى صار غاصبا للمال بل قالوا بضمها
 شعا ثمان عينه بخلاف الخرم عادية
 الويلانية
 واولى القروا فممن تقصيا
 واولى القروا او شاخ فيكر
 واول علم لذلك فتم سبعة
 تقوم للسلطان ان يقتل
 وشملت احدي فردن سلما
 بفتنه والجموع منه مجهر
 قلت وعن اربوبت الخمين الالف التي
 انهمها في البرازية هو المختار او الشراي
 ودر ما يفتي ان السلطان ليس يقدر وانه
 ينبغي القول بتضمن القاتل ايضا
 استبد ال وقت وقال بضمه ففتي
كتاب الشفعة مناسية
 تملك مال القيد بغير رضا ودر الفتا
 وشرا فقلت بالشفقة جرمي المشتري
لما فم مثله لو شليا والا ففتي
 وسبها ايضا ملك الشفعة بالمشتري
 بشركة او جوارو بشرطها ان يكون المحل مقارا

ودر لك الحكم في المصري بتمه وفيه على فاعلة الغصا

سئل ان او علوا وان لم يكن طريقه في السفل
 لانه الحق بالتاويل من حق التاويل
 قلت وانا ما جزم به ان الحال في اول
 باب ما هي فيه من ان البنا اذا بيع من حق
 التاويل الحق بالعتار فزده شحنا الرمي
 واقنى بعدهم بانها للزارية وعز ما نكحها
 وركنها اخذ الشفعة من احد المتفاوتين
 عند وجود شرطها وسيبها وجعلها جوازا
 المطلب عند تحقق المصنف ولو بعد سبب
 وصحتها ان الاخذ بمتره فشر اشتد اليه
 البع فبليت بهما ثبتت بالشر كالرد جبار
 روي وعيب فحله لا عليه بعد البيع ولو
 فاسدا انقطع فيه حق المالك كما ياتي او
 جبارا للشرعي ومنه فحله لا يشترط
 اي طلب الموانسة فلا يتطلبعه وذلك
 بالاجد بالزاري او تنصنا التاويل فطلعت
 على الاخذ لثبوت ذلك الشفعة في حق
 فلا الاخذ كل حين ملاحضه وهو
 الشفعة لا المالك خلا فالشفا في الحق
 في نفس البيع متعلق بغيره ان لم يكن
 او سلم له اي لا يسلط في حق المصنف وهو الذي
 قاسم وبنيت له شركة في حق التاويل
 والطريق خاص من كفسرة ذلك بقوله
 كسرت برب فلا تترك فيه البنا وطريق
 لا ينفذ فلو عاين في الشفعة بهما بينه
 مشرب به مشترك بين قوم شق اراضيه
 منه بيعت ارض منها لكل احد الشفعة
 الشفعة فلو اهراما والمصلحة عاجلا
 فالشفعة لغيره المالصق فتنط في الجايل
 ولو زعمنا اوماذ ونا او معا تنبنا فيه
 اخرى ونظرة ارم لظهورها فبانه في ذلك
 السكة في حليطه كما يرمي واختم خذ في
 خاسط وغيره في حصة علمه وار لو
 تضمن المدة ارضه وركن ملكي قلت كذا قال
 المم ولو كان بعض الجيران شرعا في الحدة

لا يتقدم

لا يتقدم على غيره من الجيران لان الشركة في البنا
 الجرد بدون الارض استحق بها الشفعة
 في شرح المجمع وكذا الجار المتايل في السكة
 الغير الباقية الشفعة بخلاف الباقية استحق
 فلا ياتي اخذ الكل والال المراجعة ليس من
 حق بل واحد منهم في نصيب الاخر فليكن
 ان بعد من ناسا نصيب بالشفعة من
 الجار من في كسرت لاعتلال عدم طلبه فلا
 يوجب بالشك وكذا لو كان الشرط عابا
 فطلب الجار نصيب له بالشفعة كلها ثم
 اذا اخضره طلب الشفعة له بها ولو كان الاول
 فحق له شفعه ولو فقه بوجه ولو دونه
 منعه خلاصة اشقط الشفعة الشفعة
 البنا لم يصح بعد شرطه وهو البيع او اذا
 الشفعة اخذ البعض وترك الثاني لم
 يملك ذلك جارا على المشتري لغير تنقيب
 الشفعة ولو جدد بعض الشفعة نصيبه
 فبعض لم يصح واستطاع حقه لا عراضه
 وينقسم بين البنية بلو طلب احد الشرطين
 الشفعة بانه يستحقه تنط بطلت الشفعة
 اذا شرط شرطها ان يطلب الكل كما يسلط الزايل
 فليحفظ وصح من دور كسرت فحق الشفعة
 وعلمه التاويل اشياء قلت ومنا حجة
 الجار بها بالواكي وقد قرنتا فليحفظ كسرت
 بكرة وشفعة في الخطر ونها وصح الطلب
 من وكل البنا ان لم يسلط في كسرت وان
 لا وملكتموا التاويل ولا شفعة في الوقت ولا
 نوازل في شرح مجمع وخاتمة خلافا للاطلا
 والارزية وقلد كسرت طه قاله المم قلت
 وحل شحنا الرمي الاول على الاخذ به والثاني
 على اخذه بنفسه اذا بيع في الشفعة حق
 الشفعة يبيى على حصة البيع انتهى فبانه
 ان ما لا يملك من الوقت مجال لشفعة فيه

مطلوب
في شرح دور كسرت

وما يملك بحال فعليه الشفعة اذا بيع وامّا اذا بيع
 بجزءه او كان بعض البيع مذكورا وبعضه
 املك فلا شفعة للوقت والله اعلم **باب**
طلب الشفعة وطلبها المشتري ويطلب عليه
 من يشتري او رسوله او عدله او غده **باب** **بيع** وان
 اشتد المجلس لا شفعة بمواضعه وروى عليه
 المتون خلافا لما في جوامع الفتاوى انه على التور
 وعليه الفتوى **بلفظ** **طلبها** **فصل** **الشفعة**
وتجوز فانما طلبها او اكلها او موصي **طلب**
المواشاة اي المتاد رقة الاستهاد فيه لست
 ولازم بل كخافه الجور **باب** **شهادة** **على** **البيع**
والاعتناء **بده** او **على** **المشتري** وان لم يكن
 ذاك لا يملكه الا بعد العتار فتقول **المشتري**
 فلان هذا المدا وانما شفعني او تتركه
 طلست الشفعة **باب** **الطلب** **الان** **لا** **يهدر**
عليه وهو **طلب** **استهاد** ونسب **طلب** **تتبر**
وبعد **الطلب** **لا** **يهدر** **حتى** **لو** **كان** **او** **كان**
 او رسول ولم يشهد بطلت شفعته **باب** **ان** **لا**
يملك **منه** **لا** **تقبل** **ولا** **استهد** **في** **طلب** **المواشاة**
 عند احد مولا كفاه وقام مقام الظلمين **باب**
 بعد هذا للظلمين **طلب** **عليه** **فان** **تقول**
المشتري **فلان** **دار** **كذا** **وانما** **شفعني** **تدع**
كذا **لو** **تاك** **نسب** **كذا** **في** **المشتري** **الشفعة**
المشتري **في** **فصل** **المبيع** **فان** **سئل** **الزاري**
هذا **لو** **تشفعها** **المشتري** **طلب** **المشتري**
لا **يتوقف** **عليه** **وهو** **ينبغي** **طلب** **المشتري**
وتسخره **مطلبا** **بعد** **زوجه** **شهر** **او** **الز**
لا **تقبل** **الشفعة** **حتى** **يسقطها** **بلسانه** **يعني**
 وهو ظاهر المذهب وقيل بقي بقوله مخذات
 اخرضا شهر بلا عذر بطلت كذا في المتن يعني
 دفعا للمعسر قلنا دفعه برفعة للفاخر لمرو
 بالاخذ او الترك **باب** **طلب** **الشفيع** **سأل**
الشافعي **المشتري** **في** **ما** **كانت** **الشفعة** **لما** **اشتري**
به **فان** **اقل** **الى** **عائلة** **ما** **يشفع** **به** **او** **كل**
من **الحلقت** **على** **العالم** **وترى** **الشفيع** **الحفا**

ملكه

ملكه سأل من الشراء هل اشترى ام لا فان
 اقره او نفي عن الدين على الجاهل في شفعة
 الخياط او على استيف في شفعة الجوار خلاف
 الشافعي **باب** **كتاب** **الدعوى** **او** **من** **الشفيع**
 فمضى له بها هذا اذا لم يكن المشتري طلب
 الشفعة الشفعة فان انكره فالقول له بمسئله
 ان يملك وان لم تجز الشفعة وقت الدعوى
 واذا قضى له لم يخصصه ولا للمشتري **باب**
الزاري **الشفيع** **منه** **ولو** **قبل** **الشفيع** **اي** **بعد**
الفتنة **واما** **قبل** **فتن** **لعل** **عند** **عقد** **م**
الفاكه **ذكر** **الزبلي** **او** **الزبلي** **فان** **لم** **يصل**
شفعته **والخمس** **كشفع** **المشتري** **مطلبا**
والشافعي **قل** **الاشياء** **الا** **اول** **عليه** **والثاني**
يهدر **ان** **قال** **ولكن** **لا** **تسهم** **الشفعة** **عليه**
حتى **يخصر** **المشتري** **له** **المال** **او** **يشتري** **بعضه**
ولو **سأل** **المشتري** **لا** **يشتري** **بعضه** **او** **الشافعي**
لزو **الملك** **واليد** **عنه** **ان** **قال** **ويفي**
بالمباذ **بالشفعة** **والهدم** **لشأن** **الحن**
عنه **الا** **مشتري** **اي** **الشافعي** **قبل** **تسلم** **المبيع**
في **المشتري** **والزبلي** **على** **المشتري** **لا** **يهدر**
لما **سئل** **الشفيع** **خارا** **الزبلي** **والعيب** **ان** **يطلب**
المشتري **الاشياء** **دون** **جبار** **الشرط** **والا**
اختار **في** **الا** **اشياء** **الشفعة** **بيع** **في** **الاشياء**
الامان **الزبلي** **والزبلي** **ان** **اختار** **الشفيع**
والمشتري **في** **الدين** **والزبلي** **ار** **مقبوضة** **والدين**
مقبوض **في** **المشتري** **بمبته** **لانه** **مقبوض** **لا** **يختار**
وان **يرى** **فان** **الشفيع** **حتى** **لان** **بمبته** **مقبوض**
اذ **في** **المشتري** **فان** **ادعى** **بما** **يهدر** **اولوه**
بلا **بمبته** **فان** **المواشاة** **اي** **لما** **يهدر** **بمبته**
للمشتري **ولو** **عكس** **فبعد** **قبضه** **القول**
للمشتري **وقبله** **بقا** **لشأن** **زاري** **مكلا** **اعتبر**
قول **مباحية** **وان** **جلنا** **نسخ** **البيع** **واخذ**
الشفيع **بما** **قال** **الباي** **بمقتضى** **وخط** **البيع**
مقبوض **في** **الشفيع** **بما** **قال** **بالباق** **وكذا**
بمبته **البعض** **الا** **اذا** **كانت** **بعض** **بعض**

على ان لا يطلب الشفعة
 الا في البيع المبرور
 ولا في البيع المبرور
 ولا في البيع المبرور

فانما اشترى البيع
 على المشتري المبرور
 لا في البيع المبرور

ن

المرحوم

شقة الجار فلا يجوز جوده لا شفعة لرباع
 اصابة او كذا قالوا في البيع او في
 الادارة والاصل ان الشفعة تنظر باظهار
 الرعنة عنها لانها **تأبى** **بطلانها**
بطلانها انك طلب الموائمة تركه بان يطلب
 ج عسرا ج فيه بالبيع ان حاله وتقدم من جوه
 او تركه **تأبى** **انها** عند عقار اذ في يد الاشياء
 عند طلب المواصفة لا نه عزاء موه القوداة كاس
 وبطلانها تسلمها بعد البيع على بالسقوط
 او لا فقط وانتهى كاسرو لو تسلم المزاب وبيع
 خلافا لغيره فيما بيع بغيره او اقل من ثلث الوالد
بطلانها اذا سلم الشفعة **انها** على المالك تسلم
 الشفعة مع لو كان التسليم او الاثر ان جوه
 المتأخر والا لم يبيع لكنه يحرم من الجوه وموت
 وسكون من ملك التسليم تسلم وبطلانها
بطلانها **بطلانها** **بطلانها** **بطلانها** **بطلانها**
 باق وعليه ولا نه رسته وبطلانها **بطلانها**
بطلانها ولا يلزم المالك وكذا الكفالة بخلاف
 التزويج ولو تنازع على اخذ نصيب الدار منه من
 الثمن مع ولو تنازع على اخذ نصيب حصصه من
 الثمن (الحالة الكفالة عند اخذ نصيب شفعة من
 شفعة وبطلانها موت الشفعة **بطلانها**
 بعد الطلب او قتله ولا تورث خلافا
 لاشيا ولو مات بعد الفتح لم يطل بطلانها
 موت المشتري لثمن المشتري وبطلانها **بطلانها**
بطلانها **بطلانها** **بطلانها** **بطلانها** **بطلانها**
 على بغيرها ام وكذا الوجوه ما يتفق به محسدا
 او لفترة او وقتا مسجلا دور او باع بشرط
 الجارية لنفسه لا يطل لثمن السب وبطلانها
بطلانها **بطلانها** **بطلانها** **بطلانها** **بطلانها**
 اخذها منه ما شفعة بالعدد الاول والثاني
 خلافا لما لو اشترى ارضا متوالية شفعة لمن
 وورثه وبطلانها **بطلانها** **بطلانها** **بطلانها**
 يبعها او اجارة ملحق او طلب منه ان يبيع
 عند الشراء او ضمن الادراك مستدرك بمأمر

اتفاقا فطل في الكل له ليل الاعراض في يلقى
 التسليم ايضا بيعت بالثمن فطل على الباقي
 بيعت كذا قالوا في بيع او في بيع او في بيع
 فتمت القسط او كذا قالوا في الشفعة او بان
 بيعت بدائنه او بغيره وفي بيعها الف ولا شفعة
 والنفق بينهما ان هذا في ذل الشفعة في بيعها
 سهلا عليه وان كثر ولو على ان المشتري
 زود فكم فان انه يكره فله الشفعة
 ولو على ان المشتري موهوم عن كونه
 اخذ نصيبه من ثمن لغيره التسليم في حقه
 ولو بطله بشرط النصف فطل من ثمنه بشرط
 الاول فله الشفعة والكل او عكسه
 بان اخذ منها اكثر فطل من ثمنه بشرط النصف
 لا شفعة له على الظاهر لان التسليم والكل
 تسلم في كل رعايته بخلاف عكسه في شرع
 في الكل قتال وان باع رجل ثمار الارض
 على اعملاقه بان جده التسليم ولا شفعة لغيره
 الاصل والقول بان نصيب ذراعا سهوا
 سهوا وكذا الشفعة لو وقع هذا القول
 للمشتري وقبضه ان اشترى سهوا منه
 بشرط ان اشترى منها والشفعة الجارية والموت
 الاول فقط والباقي للمشتري لانه يترك
 وحيلة كلامه ان يشتري الذراعا والسهو منه
 بكل اثنين الادب تمام الباقي بالباقي وليس له
 تخليعه بائنه امهات به ابطال شفعته وله
 فطل منه ناله ان البيع الاول ما كان لغيره
 زاده مخير بالوجوه وان اشترى منه فطل كثير
 ثم دفنوا عنه والشفعة بالثمن **بطلانها**
 فلا يربح فمعه منه وحيلة ثم الشريك
 والجار وكذا في ثمنه بالبيع اذ يزرع كل الثمن
 اذ الحق المنزل فاولى بيعه ذراعا الثمن
 يورثه ويبطل المرفق اذ المستحق وحالة
 اخرى احسن واسهل وهي المعاقرة في
 الامتياز كرها بقره وكذا الواسطة
 معلوم بوزن او اشارة في قبضه **بطلانها** **بطلانها**

الربا ومهلكة ربحها ومنه القلوس بعد القنص
 والجلس لان جهالة القنص تمت الشفعة في
 فلتت ونحوه في المعنويات وينبغي ان لا يصح
 لو كان انما علم فيه القلوس وهي كذا ان ماخذ
 بالدارام وقامها كالواشترى دارا بعرض
 او عقار للشفعين اخذها بقبضته كما مر قاله
 المصنف ثم نقل عن متعلقات الظهير في ما وافقه
 قلتة ووافقه في تنويز البصاير وانه شحنا
 لكن تعقبه ابنه في زواجر الجواب بانه مخالف
 للاولي وكما في المتن والشروح مقدم على
 التثاوي كما مر من ان انتهى ودرسا له لا
 شفعة وما يصح فاسد او لو بعد القبض اخل
 القسي في ان اسقط المشتري بالثمن ونحوه
 وجبت والله اعلم **ذكره المحلل** **اشتمال الاصل**
 في قوله تارة في كقولهم المشتري اشترى مني
 ذكره البازي والمحللة له في قوله **اشتمال**
 فغير ان يوسف لا يوجب عنده في المشتري
 يقول ان يوسف في الشفعة في قوله اشتمال
 بما اذا كان الجارية محتاجة الى المشتري
 بحسب الاشياء وبعده وتو انكره في قوله
 والجارية السيرة في قوله **اشتمال** مؤخر
 في كلامهم **اشتمال** الحيلة بزارية فالوطنة
 كثيرا في قوله **اشتمال** اشترى جماعة عقار او ابناء
 واحد بغيره **اشتمال** بالشفعة مقدم على المشتري
 ان **اشتمال** بغيره بغيره وترك الباقي **اشتمال**
 وله وما اذا نود النافع واعيد المشتري لا تود
 الاخذ بمقابل ماخذ الخلل او ترك لان فيه تفرق
 الصفة على المشتري بملك الاول لثنا هر
 الشفعين مقام اخذ من يفرق الصفتين
 يفرق بين كونه قبل القنص او بعده حتى
 لكل بعض ثمن او سمي لكل حيلة لان العبرة
 لا بتأخذ الصفة لا بايجاد القنص واعلم انه لو
 طلب الحصة فهو على شفوعته ولو اشترى ارض
 او قريبتين بمصر من صفة اخذها بشفوعتهما
 معا او تركهما لا اذ احدهما ولو احدهما بالمشرق

والاخرى

والاخرى بالمغرب شرح جمع وباء والمعنى **وقد**
 او لعدد والاعمال **العقد** ليعلق حقوق العبد
 به دون المالك فلو وكل واحد جماعة للشفعين
 اخذ نصيب بعضهم اشترى نصيب دار **اشترى**
ممنسوم **اشترى** المشتري النافع اخذ الشفعين
 نصيب المشتري الذي حصل له **اشترى**
 وان وقع في غير جائسه على الاصح وليس له
 اي للشفعين **اشترى** **اشترى** اشترى اشترى اشترى
 رصا على الاصح لانها من تمام القنص حتى لو
 تأسس الشريك كان الشفعين التعرض كما ذكر
 بقوله خلاف ما اذا اشترى احد الشريكين
 من دار مشتركة وقام احد الشريكين **اشترى**
 له بغيره كونه للشفعين نصيبه لغيره
 بغيره نصيبه كالواشترى الشان والاول **اشترى**
 شفعين من عامتهم ان يودعا اشترى **اشترى**
 او غيره فله ان الشفعين في شفعين العنصر ضرور
 ضرورة النصف ثلثا شرحه وبانتهى اخذت
 الجارة والمشتري ولكنه اذا رأتى مكان
 في الشفعين الذي هو الجارة فنقول **اشترى**
 لانه يترك اشتمال الشفعة والجار عليه
 اي تحلله المشتري على ارضه ان يوسف في
 طوا كذا المشتري طلب المواشاة فانه عجل
 على العمل وان اشترى المشتري طلب الاظهار عند
 لقائه **اشترى** ملك التات لانه
 يحيط به عبادون الاول جاري الزاويدي
 ولو ترصنا بقبضة الشفعين احق وتاك ابو
 يوسف بنية المشتري **اشترى** **اشترى**
 ما في الجارة القدر وموشعها فان كان
 الشفع اخذها بالشفعة والا طلب الجارة
 وان داره اشترى لطلته والاث شفعين له
 الشفعة والوسى كالاب قلت كان في شرح
 المشتري ما خالفه بقبضته ولو كانت دار الشفعين
 فلا حصة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما
 لا مخته فقط ولو فيه تفرق الصفة **اشترى**
 العام من الشفعين بطلها فبعضها لثاوية

ان لم يعلم بها اذا صبح المشتري المتأخر في التسليم
 خزان شأنا عطلة نماز اذا الصبح او ترك آخر
 المار طلبة تكون القايح لا رها ان يمتد دور
 بهوي ستم بالبيع يوم السبت فكل طلب
 لم يكن عذر انك يوجد منه ان لا يودي
 لو طلب خصه من القايح احضاره يومه
 فانه مكلفه المجهور ولا يكون سبته عذرا
 وهي واقعة المتورق تارة المعق قلت
 وهي واقعة الحسائي ادعى التسليم
 على المشتري انه احتمال لا بطحا عالج في
 الوضاعة خلافة قلت وسدكم ان
 ان المم رقضا شقة للاسباب ابره بالمرج
 عليه فليحفظ تعلين ابطا لها بالمشطاج
 له دعوى فرقة الكار وسبعة فيها يتول
 بعده انه اراد الركا واناد عنها فان وبيت
 الى والافانا على شغعي بها استولى التسليم
 عليها بلا قضا ان اعتبر على قول غالب لا يكون
 فلما لا كان ظاهرا استأجر على الروس
 العتق والشفقة واجن العسائر والبرق
 اذا اختلفوا فيه ادعى في المشاء والشفقة
 لم ترو عناية صبي شغعي لا ولي له استحل
 شغعه وان ذهب الدامي قها طلبة
 جاز جواهر شوي كرم اوله شغعي غائب
 فانرت الاسعار قها لما المشتري في
 الشغعي واخذه ان الاستحار وقت التسليم
 مشترى سبسط بدين والالا انه لا حصة
 له من الثمن حصة موزاد مغزى الوافعا
 الحسائي في الوضاعة
 وناخذة ما يشري لمعنه اب ووسم للبلوغ
 ولتس له تفرق دارين سبنا ولوعت جازا للمشتري
 وما ترو استأجر التجر شغعا وتعلمه والكر اشاع
كتاب الشريعة
 ان اجدر الشريعة اذا اراذ الاقرا باع في
 الشفقة او تسعوى لفة اسم الاقتسام
 كالقدوة للاقتدا وشرعا جعفر ضبيب ثلث

له في مكان معين وسبها طلب الشركا او بعقهم
 الا شفاع ملكه على وجه الغفوس فلو لم يوجد
 طلبة لم يقع الشفعة وركنهما هو العذر الذي يطلب
 به الاقرار والتميز بين الاقساما ككل ووزع
 في شربها عدم قوت الشفعة بالحقبة والالا
 عتوطا بطو كاج وحكمها بيمين ضبيب كل الشرا
 على حدة وثبتا مطلقا في معنى الاقرار وهو
 احة عن حقه و على معنى المساواة وهو اجد
 عوض حقه والاقرار هو الغالب في المثل
 وما في حكمه وهو القدي المتقارب فان معنى
 الاقرار غالب فيه ايضا ان كل من الكافي
 والمعاد لثالثه في غير اي غير المثل وهو المعنى
 اذا اقرر به الاصل فاقا الشريك حصته
 بيمينه صاحب في الاول اي المثل لعدم التنازل
 والثاني اي القوي لثالثه في الثانية تكبر او موز
 من خامس وعابب او بالغ وصغرة فاخذ الحامض
 او ابلغ يقبضه نعة الشفعة ان سلم حط
 الاخرين والاكبر من ذهقان ووزاع
 المعز والذهقان يتسهما ان ذهب عاقره
 لذهقان او لثلاثا انما في عليهما وان حط
 نفسه او لا ثلاثا على لذهقان خاضته
 في اقاله بعض المساج استوى لمخصا وان اجبر
 عليها اي على شغته غير المثل في حقه اليمن
 منه فقط سوي رفق غير المعنى عند المم
 فيجبر لما فيه من معنى الاقرار على ان المتاد له
 قد يجري فيها الجبر عند تقليب حق الغير بما في
 الشفعة وسب ملك المثلون لو فادته ونسب
 قاسم يرفق من بيت المال ليعلم الاخذ
 منهم فهو واجب وما في بعض المساج واجب على
 وان يقبض بالخرقة لها ليست شغعا
 حقيقة فجاز له اخذ الاجرة عليها وان لم
 يعجز على التضا ذكر اجري زاده وهو على عدد
 الروس مطلقا الا انصا خلافا لما ثبت
 بالقاسم ان اجرة الكمال والوزان بقدر
 الانصا اجا وكذا اشيا الموزن كاجرة

نعم

الراعي وللبلد والحفظ وغيرها شرح بكم زائد
 الملتزم ان لم يكن للفتنة وان كان لها فقل
 الخلاف لكن ذكر في الجملة ان لا يلفظ قبل وتمامه
 فيها علمته عليه والقاسم يجب كونه عددا **امسا**
عالمنا واولا يفتن واحد فاما لملامحة بالزيادة
 ولا يشترك القسام خوف نوالهم **وافتت**
برضا الشراكا اذا كان فيهم منصف او محضون
 لا تائب عنه او غائب او كل عنه لعدم لزومها
 حصة الا اذا جازة القاسم او القاييب **والصبي**
 اذا بلغه او وليه هذا الوتر انه ولو شركا كانت
 منتهى المغنوع عنها وقسم **فقل** ويدعول **ارث**
سهم او حصة مطلقا او شرطا وقد روي
 فلا فرق في التتالي بين شرطا او شرطا
 مطلقا قلت ومن التتالي البنا والاشجار
 حيث لم يتبدل المنفعة بالفتنة وان شئت
 فلا جرح قاله شيخنا **وعنا** ويدعون شرطا
 موقفا مطلقا فان ادعوا انه ميراث عن **اب**
 ينسحب حتى يرثها على موته وعد دون **نفسه**
 وكما لا ينسب ما عتاقهم في العتق والاشجار
 ولا ان يرثها ان العتق **وعنا** جرحه
 انه لما اتفقا في الاصح لا بد من حمل انهما
 باخارة او اغارة فتكون حصة حفظ والقبول
 محضون ينقسمه ولو رثها على الموت **وعند**
الورثة ويحوي العتق اقلت قال شيخنا
 وكذا الموقوف بالورث في بيعها وفيهم منصف
 او غائب قسم بينهم ونسبنا بقى لها نظرا
 للقاييب والصغير ولا بد من البينة على اشتر
 الميراث عنه او ايضا خلافا لما كرم **فان**
وارث واحد لا يستمر اذا بعد من حصنوا اثنين
 ولو اوجه لما صغر او موصى له او كانوا **اي** الشراكا
مشتريين اي شراكا بغير الارث **وكانت**
احدهم لان في الشراكا لا يتعلل الحاضر حتى
 عن القاييب بخلاف الارث **او كان** في ضرورة
 الارث العتق او بعضه **ثم** **الارث** **الطفل**
 او القاييب او كان **شخصه** ينقسم للزوم القسما

على

على الطفل او القاييب بلا حصر ما عثر عنها **قسم**
المالك **الشرك** **المالك** **احدهم** ان ينقسم القسمة **لوجه**
الفتنة ويطلب في اكثر من **لغيره** **الاح**
قصة **حصة** **وحوالي** **اشية** **ينقسم** **ملك** **كل**
 وعليه الفتوى ذكر المتون على الاول فعلها
 المعول **وان** **نقرا** **الكل** **لنفسه** **الارث** **ما**
 لملامحة على موثوقه بالنقض والحيث كانت
 لها بدلان في طلب احد منها الفتنة ان امكن
 لكل ان يملك فيه بعد الفتنة ما كان يملك فيه
 قبلها **قسم** **الا** **لوقسم** **عروض** **فجرح**
لا **الخصسات** بعضها في بعض لو وقعها معا ومنه
 لا يمتيزا فتعده الزاوية دون جده القاص **ولا**
الرضي **وحد** **لخص** **التفاوت** **والا** **وفا**
 ينقسم لو كور اقطعا وانما اقطعا لا ينقسم
 الا بالورث **فوق** **المغنوع** **لا** **الميراث** **لخص** **تفاوتها**
والا **الميراث** **واليرث** **والكت** **وكما** **ففيه**
 صرح **لا** **يرثها** **كل** **ميراث** **واذا** **احد** **البيع**
والا **الميراث** **لم** **يجز** **على** **بيع** **تضييع** **خلافا** **لما**
في **الميراث** **لنفسه** **الكت** **بين** **الورثة** **ولكن**
 ينقسم كل بالمهاياة ولا ينقسم بالارث
والا **يرثها** **وكذا** **الوكان** **كثا** **اذا** **اجلدار**
 كثيرة **ولو** **اشيا** **ان** **تقوم** **الكت** **وتأخذ**
فلا **بعضها** **بالفتنة** **لو** **كان** **بالتر** **في** **حاز**
والا **الاخا** **شاة** **اذا** **وكان** **ثوب** **بين** **اثنين**
 لا يمكن قسمتها **شاجرا** **ايه** **تقال** **احدهما**
 لا كرى **ولا** **الاستغ** **قال** **الاخا** **يرث** **ذلك**
 امر **الناس** **في** **المهاياة** **ثم** **يقال** **لن** **لا** **يرث** **الاشيا**
 ان شئت **فانقسم** **وان** **شئت** **فان** **على** **الباب**
دور **مشتري** **اذا** **ار** **وسبعة** **او** **ار** **فان**
قسم **كل** **واحد** **ما** **مقتد** **مطلقا** **ولو** **ملا** **قصة**
 او في حثلتي او مصرين مسكن **الامات** **كلها**
فمصر **واحد** **او** **قالا** **ان** **الكل** **فمصر** **واحد**
 قالوا **في** **الفتنة** **وان** **فمصرين** **نقروا** **لها**
 كقولها **وتصور** **القاسم** **ما** **ينقسم** **على** **طريق**
 ليرفع القاسم ويبدل **له** **على** **سهم** **الفتنة** **يرفع**

ملل
 دارا وحانوت

ويقيم الشاويق في كل قصب بطريقه وشربه
ويكتب اقسامها بالاول والثاني والثالث وسلم
جرا وكتب اسمهم وشرع لتقليد القلوب
من خرج اسمها او كذا السهم الاول ومن خرج
فانما كذا السهم الثاني ان اثنان ياتي الاخر
واحد ان الدراهم اثنان في السهم الثالث
او يمتثل الى امرضا لم يلو كان اربعين ومائة قسم
بالقبة عند الثاني واعد الثالث برده الى العصة
بما تامة الشانين بين فضل ولا يمكن القسمة
زاد الفصل في رسم للضرورة واستحسنه في
الاختصار قسم واحد من شمل ماء او طريق
في ملك اخر والمال على بشرط في العصة
صرف عن ان المكن والاختصاص السهم اجاز
واستوفت ولو اختلفوا قبل بعضهم ابتداء
مستمر كالان ان امكن افرازا لم يملكه فاستند
الزبلوا اختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل
قد عرض عاب الدار والناج الا من يملكه امس
الزبلون يملكونه اي ارتقا عليه حتى يخرج كل
واحد منهم جليا في سببه ان فوق الباب لا يملك
دونه لان قد طول الثالث من الجوار استند الى
على الجوار استند لا يجوز الامر بالثبات حاله
ولو شرطوا ان يكون الطريق في قسم الدار
على التناوب جاز وان وصلت فان ساهم والامر
مستحب واذ ذلك في القصة على التناوب فافترس
في هذا الموالدو بين جارة فجاز قسمه المعتبر
بالاكر او لانه ليس يوزن لا لعبت بالسرقة
على الجميع بل بالتساوي او المختار لانه ورن
سقط له اي قوة ولو مشتركان سقط لغير مشترك
والعمل الاخر قومه واحد من ذلك جاز في
وقسمه بالقصة عند حيو ويرتقا اكر يفسد
الكل بعد القصة استند في نصيبه وشهد
القسمة بالاشتمال في نصيبه فبطل وان قسمها
باجرة الاصح ابن ملك ولو شهد قاسم واحد
لا لانه قد روى على احدى من من نصيبه
شبا وقع في ثوبه فله غلظا وقد كان اقر

و لو لم يستند
والسفل اخر

بالاستيفاء

بالاستيفاء او لم يشر به ذكره الربيعي لم يصدق
الامير حان او اقر الحنف او تكواه فلو تات الى
بجدة لعت ولا تتناقص لانه اعتبر على فعل
الامين ثم ظهر غلطه وان قال فيصنفه فاحد
شركي بعضهم انكر بشره ذلك خلف
وان قال قسما اقره بالاستيفاء اضاف من
ذلك كذا الى كذا او لم يملك الى وكذا به شره
تخالفا ونسخ القسم كالا خلافا في قدس
المسح ولو امكن اذ او اضاف فلا طائفة
فادعى احد ما بينا في يد الاخر انه من نصيبه
واذكر الاخر انه له الا بينة له مدع وان
اقامها فاعلم في القصة الذي لانه خارج وان
كان قسما الا شاهد على التبعين تخالفا وصحت
وكذا لو اختلفوا في الحد وروا ان استقر بعض
من من نصيبه في قسم القسم اتفاقا على
الاصحح وروا اختلاف بعض في الملك نصيب
اتفاقا في استحقاق بعض شايخ في الملك نصيب
لا نصيب جاز خلافا للعامة المستحق منه
بوجه خاصة ذلك في نصيبه كذا ان شيا
او ينقض القصة في قول الغير لا يصحير قلت
في هذا احتمال اخر وهو ان يستقر بعض من
في نصيب كل واحد فان كان شايخا فصحت
وان كان قسما كان شايخا فخطاه والمال وروى
لك ذلك الزيد طرقت فله العرفه وما ذكر
طريق من في الزيد القسمة في قسمه القصة
الا اذا اقتضى ما يالون او امر العرفه في الزيد
او يبيع من اي من التركمان في يد لوال المبالغ
ولو لم يرض فاحش لا يدخل تحت التقدير
في القصة فان كانت متناظرت اتفاقا ان تفر
التاخي مفيد للعدل ولو لم يوجد ولو وقت
بالترافى لتسقط ايضا لان شرط جوازها
المعادلة ولو لم يوجد فوجب نصيبها خلافا
لتخصيص الخلاصة قلت فلو حال كذا كذا فتنسج
لكان آو كى وتسم وعوا ذلك اي ما ذكر
من الغبن الناجز ان لم يقر بالاستيفاء وان

مظلل
علم ومن في العلم

كتاب المزارعة

مناسبتها فاعلم ان في لغة من علم من الزرع شرعا
عقد على الزرع بعض الخارج وراكبها اربعه
ارض وندرو علوه بقوله لا يخرج عند الامام لها
كقصر الطمان وعندنا حق ونسبتي للمحاكاة
وتشاك على المضاربة شروط ثمانية سلامة
الارض المزرعة واحلقت العاقدان ووجه الله في هذه
متعارفة فتعبد بما لا يمكن فيها من ارباع
الربا احدها ما تشا وتكره لادنا فتمت بلا بيان
مدة وبيع على اول زرع واحد وعلوه الشري
محمي وبرا زرع واخره المم وذكروا البذر
وقيل حكم العرف وذكروا حشيشه لا قدر له علمه
باسلام الارض وشرطه في الاختيار وذكروا قسط
الفاعل الاخر ولو بينا قسط رب البذر شيئا
عن قسط العامل جاز استحسانا و بشرط القسط
بين الارض وكوم البذر والعامل ونسبوا الرب
والخارج تفرع على الاخر بقوله فتعطفان على
لا حصة فتران شيئا او ما يخرج من
عن ارض رب البذر ووجه الله في هذه
وتنقسم الابا في بعد دفعه على شرط الارض
خارج المقاسمة كثلث وربع او شرط ربح
العبيد للارض ولا احد ما لا مشاع فلا يرد
الى قطع الشركة او شرط النين لا حصة والمحب
للاخر اى تطلا فاعلم الشركة فيها المقصود
او شرط تنقسم النين والمحب لا حصة المقطع
الشركة في المقصود وان شرط تنقسمها
والنين **باب البذر** كما هو مقتضى العقد
اوله يتفرع من النين تحت وصية النين لرب
البذر وقيل بينهما فاعلم ان في لغة المص
شعنا للقدرة وعين لغز اعني صاحب الملتقى
الطاني حيث قد تم تقار والنين بينهما وقيل
لرب البذر قلت وفي شرح الوهبانية والفتنة
المزارع بالرب لا يستحق من النين شيئا وانك
يستحق النصف وكذا يجب لو كان الارض البذر
لرب والبذر والبذر للاخر والارض لرب والبذر

الاول

او البذر له والباقي للاخر فبعض الثلاثة كما بين
ويطقت فاربعة اوجه لو كان الارض والبذر
لرب والبذر والبذر له والباقي للاخر
او البذر والبذر له والباقي للاخر في النين
القليل سبعة اوجه انه اذا كان من احد
احدهما او الثلاثة الاخر في اربعة اوجه اذا كان من
احدهما اثنان واثنان من الاخر في ثلاثة
ومنى وثلث ثالث فاكتر حصته فسدت
والة اصبحت فالخارج على الشرط ولا شئ
للعامل ان لم يخرج شئ والصحيحة وخبر
من ابي علي المجهي الرب البذر رولا يخرج من
القارة ووجهه يخرج درس ومضى فسدت
فالخارج لرب البذر لانه مما ملكه ويكون
للاخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يرد على
البشرط وكالبا ما بلغ عنده واما لم يخرج
شئ في المقاسمة فان كان البذر من فكل
القسمة فكله يستل الارض والبذر وان
ما يمد من فكل رب الارض فكله اجر مثل
المعامل حاوي ولو استقرت الارض من
المعنى فيها وقد كرم العامل في الارض فلا
شئ له كذا لم يكره في القسمة اذا اقامته
للمنافعة واستحقاقه في مقتضى بان يوفيه اجر
منه له ارضه ونفس المزارعة دون حقوق
الى سبعة اوجه من الزرع فكل شئ ان
يستحق الخارج وانه اذا لم يكره اما اذا
غنت ولم يستحق لرب البذر الارض لم تغن
حق البذر المزارع حتى لو اجاز جاز فان دعت
المدة قبل ان يركب الزرع فكل العامل اجر
مثل نفسه من الارض الى ادراكها بالزرع
كما في الحارة بخلاف ما لو مات احد ما قبل
ادراك الزرع حيث يكون انظر على العالم
او ارضه لرب البذر استحقاقا كما ينبغي
وقد جعل ارضه الى اخر على ان يزرعها
تتمه وبقية البذر ربيها بقسمات والخارج
بينهما كذا فكل على هذا العالم ارضه فاسد

ويكون الخراج من ثمنها نصفين وليس العامل
 ربح ولا دية اجر اشركته فيه وانما العامل
 عليه ان يصف الارض لصاحبها انما العتد
 وكذا لو كان العتد ثلثا من ارضه وثلثا
 من الاخرى للزوج بينهما نصفين او على قدر
 قيمتهما ايضا اشترط ان يصف ارضا في المزارعة
 عادية واعان ثمنه المزرع مطلقا وفيه مائة
 المزارعة عليها قدر الخمس واما في المزارعة
 فكل عمل قبل ان يزرع كغلبة يد وموت
 حفظ وكري نهر او العمار او لا بشرط فاذا
 ساهى في ما لم يشرط كاي ثمن في علمه مامونة
 كحصادا وناس كذا اقترن المص وحل عليه
 اصله من المزارعة فلم يحفظ فان شرط
 على العامل فسدت كالموشرطه على
 الارض بخلاف ما لو مات رب الارض والزوج
 بقول فان العمل جمع على العامل او وادى
 للثمن العتد والعقد واجب على العامل بالاعمال
 فحاجب العمل ان يزرع كما مر وكذا لو شرطت
 بغير محجوز فيجب وصي اشتراط العمل فساد
 وناس ونسعت على العامل عتدا انما
 وهو الاصح والمعتد في المزارعة
 مطلقا ولو تأسس امانة في يد المزارع ثم حذر
 عليه بقوله فلا ضمان عليه لو عتد العتد
 في يد مولا منه فلا دفع له الكفالة نعم لو
 كثر في غصته ان استهلكها فسدت المزارعة
 وانكسالة ان لم يكن على وجه الشرط والا
 فسدت المزارعة فانية وشدة في المزارعة
 اي المساقاة فان حصة المزارع ان يبايع العمل
 امانة واذا فسد المزارع فسدت الارض حتى
 يهلك المزرع بالسبب ينضم المزرع في المزارعة
 الفاسدة وينضم في المصحة لو جوب العمل
 عليه فيها كما مر وفي يده الثامنة نصفين
 بالعصير في المزارعة انما تترك المزارعة
 حتى يلبس ثم وقت ما تترك السقي فبقيته
 ناسا في الارض وان لم يكن المزرع فيه فومت

من دوات قبل لندر طلب
 ولا في ثمره طرور

كتاب
 في المزارعة

الارض

المزارع

المزرع مزرعة وغير مزرعة فبعضه فبعضه
فروع اخر الا ان السقي ان تاجر ايعاذا
 لا يضمن والارض بشرط عليه الحصاد فتعاقب
 حتى يملكه حتى الا ان يوزن تاجر ايعاذا تترك
 حفظ المزرع حتى اكمله الدواب حتى وان لم
 يبره المزارع حتى اكمل كله ان لم يكن طرده حتى
 والا لا يبره في ربيع ارض رجل بالامره
 طاله حصته او رخص نان كان الغرض جري
 في تلك المزرعة بالنصف او بالثلث ونحوه
 ذلك حوت بين رجلين اي احد ما ان يشفعه
 اجر فلو شهد فله رقبه الحمار لا ضمان عليه
 وان دفع الى القاضى وامره بذلك ثم امتنع
 حتى جوب المزارع بشرط المزرع على المزارع
 ثم رغب في الارض ان يلوحه الاعانة
 فمزارعة والاشترط لصا في الارض المستاجر
 من الاعور مزارعة كان ان النور من المستاجر
 وسواء لم يزرع استاجر ارضه استاجر
 استاجر البطل فيها كانا ليل من المصنفات
 في المزارعة فانية فانية المزارعة
 الماوتت اكره والمطمان قال
 في المزارعة المزارع والمطمان او انه حصر
 ضمن المصير اومت كنهان فصار حقه
 عليها فقلت قال وقت وبين المصير
 في عرقنا شئنا ان يزرع الاخر ولا اخر
 القاضى فاض فهو متبرع كبرته او مشتركة
 ماتت العامل ضمانا وارضه انا عمل الى ان
 يستقيم فله ذلك وان ابي رب الارض
 ملحق في المصانية
 وباخذ ارض الفيت ومصر مزارعة ان كان
 ولو قال يزرع الارض في مزارع له المزارع والمطمان
كتاب المساقاة
 لا تسمى مساقاة في المصانية بل في المصانية
 في قوله وشرعنا مزارعة في الفيت والكره

ينكر

المواد بالفتح ما يقع عليه المستعمل والماء والصفحة
المرأة التي يملكها غيره معلوم من منزله و
المراة التي هي لها فلا وقد استمرضا
منا يعرج من الماء ويحتمل ان يفسر
فلان تستر طاعة الشفاعة ما يحرم عليه الاخر
تستل في المراة كالمرة ان انقضت المدة
تتلك بلا جرم ولا جرم في المراجعة
يا جرم واذ استحق الخيل بوجع الفاعل
يا جرم واذ في المراجعة بوجع الاربع والرابع
بان الماء تستر بشرطه من الماء بالمال
بوقت عادة وحينئذ على ان تستر في
اول السنة وفي السنة الثانية والاخرى
الاربعه منه وجوه فان لم يجز في تلك
الاستة تمردت وتكونت في اول سنة
فيما تستر ولو لم يكن في اول سنة
في عدم التيقن بوقت المستور فلو كان
المستور في السنة الثانية المستور
دفعه الى ان يملكه يومه على ان يترك
لو لم يفرغ من سنة اولى من سنة
ان يملكها حتى كان سنة اولى من سنة
المساواة في المدة او في المدة
فكر ذلك مع ذلك في اول سنة او في
سماواة مع ذلك في اول سنة او في
سواء وان لم يملكه في اول سنة
يكون في اول سنة او في اول سنة
يقوم بها حتى يخرج من هذا ويكون
تستمر في ان يملكه في اول سنة او في
لغيرها في المدة في اول سنة او في
لغيرها في المدة في اول سنة او في
والفعل والربط والمراة منها جرم العول
وامرأه الما عاتان الخيل ومنها جرم
يا جرم في المدة او في المدة
معدرة يعني في المدة او في المدة
استنت ان تستر في المدة او في المدة
بشأن المدة معلومة بالمرس ويكون في المدة

والشيخ

[illegible]

استقام في الشعر لم يله مساقاة
أبجزلذا جرمه لانه

وَفِي مَعَالِيهَا
وَأَيُّ شَيْءٍ دُونَ ذَلِكَ يَحِلُّهَا وَأَيُّ الْمَسَاقِي وَالْمَزَارِعِ يَكُونُ

[illegible]

31

الى القديس لما فعلته السنة وسعد كول الرضا
 لا الا خارج الحرم ان كان مسوا ففسد الحرم
 فخلد الذاة في الحرم فطفاوا كما كانت
 اخرجوا الا انهم من عند الله ذكر المص
 فخلد بعض اولادهم واولادهم
 وصيما بعد السنة والذم وتعدوا والبا
 واخذوا من حنطه كفاي من اولادهم
 ومنهم وحي وجري لاولادهم سنوا و
 ابوه جريا فخلد اشباهه لانه صار كبريت فنبه
 خلاف يهودي او نجسي فشق لانه يدخل
 المتعلق بالعباد بعد ان يفترق عنه عند الذبح
 حتى لو نجس يهودي لا يخل ذكاته او المتولد
 بين مشرك وكفائي (ما عاين من)
 سنة ولفظا الثاني في زماننا باسم
 دل فلان الما دل ان ذكرتم اسمه فخلد
 وفان وسيل لاطرفه ومن لم يعلم الله
 الم سنة فلان او مني ومن لم يعلم الله
 سبيلهم الا لما دفع عنه العطف فخلد سبدا
 لم يعلمه لوصف صورة والواجب والنصب
 فخلد من رقت بعد الذاة اذ عرف الخوا الوجه
 ان لا يعتبر الارباب بل رجيم طلفا بالاعطف
 لعدم عرفه زلي كما اذ بقله وان عطف
 ومن عرف الله واسم الله وان ولان
 من اجله بل عرفه فقال عليه الصلوات السلام
 فلو كان ان اذكر فيه اسم العطا من على الله
 فان فعل من ذلك فخلد الله عاقل الله
 والذم على السنة او بعد الله (ما عاين من) لعدم
 القياس اسلا والشرط في العطف من الله ذكر
 القياس من شوب العطف ومنع الله على عمله
 الله فخلد دعا واولاد فخلد في الجرم
 او من اسم الله بالعبادة فخلد
 عيسى من الذبح فكما اذ الله لانه
 لم يفسد النبي فخلد فخلد فخلد
 عيسى فخلد فخلد فخلد فخلد فخلد
 ابون قبيبه ومن ما في الحقة فخلد سنة

قصيد الخمر

ان يقول لهم ان الله اكرم بلاد او وكرة بها لانه
 يتقطع فوراً لتسمية كما غزا الزبلي لخلوا في
 وقال قبله والحمد اول المتناول عن النبي عليه
 الصلاة والسلام بالواو والوهمي وان تحضره
 التبت صح خلاف ما لو قصد به الترتيب **وانه**
القول ان يروي بها امر اخر فانه لا يجمع فلا يخل
 كما لو قال الله اكرم ارا وفيه ما يثبت فيكون فانه
 لا يصير شارح الصلاة بترارته وثبها وتثبت
 التسمية من الذي حال الذي هو او الذي لم يصب
 او الارسل او حال وضع الحمد على الارض
 اذا لم يقدر من طلبه كالتسبيح والحمد لله عفت
 التسمية قبل تبدل المجلس حتى لو اجتمع ثلثين
 احد بهما فوق الاخرى قد جهاد بحدة واحدة
 بتسبيح واحدة خلا لثلاث ما لو وجهها على
 التفتاب لان الفعل منفعة وتستعد والتسمية
 ذكر الزبلي في القيد ولو سجد الذاع استجمل
 باكل او شرب ثم ذبح ان طالع وقطع العروق
 والاولا وحده بطول ما يستمكن الساقا واذا
 حده الشفرة ينقطع النور بترارته **وهي**
بخر الابله اسفل العنق وكرة وجهها في
في عنق مشرعه قدس وجهها وكرة عرقها
 لتترك السنة ومنوع مائة **ولا بد** من وجه
 مستشرا لاد ذكاة الاضطرار انما يبارك
 عند العجز عن ذكاة الاختيار وكفي جرح **تشم**
 كثير وضع **فوحش** فيجرح كسعد او ثمة **اذ**
 كان يروي في بياض او ضاقت حتى لو قتله
 المتناول قلته مر بد اذا دخل في النهاية
 بقرة تعسرت ولا تها فاد خل بها بد ووجه
 الاول لعل وان جرحه في عنقه لانه ان لم يتبدل
 على وجه خل وان قدرا قنيت فيخل المبران
 بين المتذرع لواء ذك منه جأ او اشرف
 ثوب على العداك وشاق الوقت على الذبح اول
 جعد الذبح في جرحه خلج روائيه ومنظومة
 السني قولته
 ان الجين منزه بكمه لم يتذك بذكاة امه

مطلق
 قلت ونظر الله

خزف

تحذف المح ان وقال ان تم خلفه اطلق قوله عليه
 السلام ذكاة الجين ذكاة لمر وجهه الامام
 على التسمية اي كذا ذكاة امه وجهه رد لانه
 روي بالنصب وليس يذبح الام اما ذكاة الولد
 لعدم التيقن بموته **ولا يخل** ذوات **ويصد**
 سانه يخرج نحو البعير او **يخل** ويصد بحذبة
 اي طفره يخرج نحو الحائض **من سبع** بيان لذي
 ثاب والسبع كل محتفظ منتهج خارج فانه
 عادة او طريسان لذي ثاب **والخضرات**
 هي صفار وذوات الارض واجد ما حشق
والجر **الامه** خلاف الوحشية فانها ولها
 حلال او **الغزال** الذي امر جان فاوله بقره
 اكل اثنافا ولو قرضا فكاهه **والخند** وسدما
 والساقى حكر وفلان ابا جرجع عن حمرته قبل
 شونه بثلثة ايام وعليه الفتوى عادة ولا
 يابس بلدها على الواجهة **والسبع** **القول** ان امانا
 لا يبعد الدلالة على كل الجيف **الذبح** بالحق
والله **الذبح** الذي تأكل الجيف لا يملك الجاني
 قاتله المذموم قال والجيفة ما استخدمه الانسان
 الجلية **والذغاب** يكون عزاب الفرس
 غدا فان قاموس **الذغاب** والفتب وما روي من
 اكله محمول على الامة او الزبوع **وان عرس**
والرحم **والغائث** هو طائر روي الامة بتسبه
 الرحمة وكلها من سباع البهائم وقيل الجفان
 انه ذوات او **يخل** **حيوان** ساء **الا** **الرك**
 الذي مات بامة ولا يستوله او ما يحس ولو
 طائفة بحروحة ومسانة **يخل** **الطافي** على وجه
 الماء الذي مات خفت انفه وهو سايطه من
 فوق تقو طيرة من فوق وليس طاف فوق كل
 كما يولى على سطح الطافي وما مات تحت الماء
 او برده برطبه ضه او القاذب على ثوبه ما **تشم**
 ومضايقة **الا** **يبحث** **سبك** اسود **والما**
 سبك في صورة الحية وافرهما بالذكور **الخناء**
 وخلاف **يحد** **والجراد** وان مات خفت
 انتم بخلاف **السك** **وانواع** **السك** **بلا ذكاة**

مطلق
 لو سولاه لباراه

لموت احدث لتايمتتان السك والمخارود ما
 اكد والجلال دكر الطاء وخراب الزرع
 الزكيا والرب والارث والعقيق مغراب
 سيعين الخيل والحب والاصحله منها
 انكم الذكاة وذبحنا ايوكل يهرلهم و
 وجلده تتدمن والطارة تزجج خلافة
 الادب والخير كالمزق من شاة مريضة
 او خرج الدم حلت والا ان لم يدر حيا
 عند الذبح ان علم حاة حله ملقا وان لم يترك
 ولم يخرم الدم وهذا انشائي في متفقته ونظيره
 واليه نقرأ ان يذبح طها فذكاة هذه الاثنية
 تخلو وان كانت جيا بها خبيثه وعليه التمسك
 تعالى انما ذكيت من غير فعل وسجى في الصد
 ذبح شاة لم تد ر حاتها وقت الذبح ولم يترك
 ولم يخرم الدم ان فحت فاما لا توكل في
 ذبيحة اكلت وان فحت عنها لا توكل في
 اكلت وان عدت رجها لا توكل وان فحت
 اكلت وان نام شعرها لا توكل وان فحت
 لان الحيوان يستمر حتى بالموت فخرج من راسه
 ومدرقه ونوم شق علة الموت لا يضرها
 ومتابها حر كالتخصس بالي فدل على جلا
 حله اذا لم تغل الحاة وان عكست حاتها وان
 تلبت وقت الذبح اكلت ملقا كالحا
 زيلعي سكره في سكره فان كانت المظروقة
 خلعا بغض المظروقة والظرف لموت المتلوعة
 بسبب حادث والآن صححة حال الفلأنا
 فالو خرجت من دبرها استحالها عذرة جوفه
 وقد عثر المفسر على منسثه الى ما سمعته ولو وجد
 فيها ذرة فكلها حلالا ولو خلتا او دنا راسها
 لا وهو لقطه في مقدم الامر وخوفه لو اجد من
 العظا لم يذبح لانه اكله لغير الله ولو وسلة
 ذابح الله تعالى وأودع للشفيع اخرج
 لانه منسثه الخليل وكرام الصف اكرام الله
 والشارق انه ان قدمها نسا كل شي كان الذبح
 له والمنفعة للصف اول للو كية او للبرج وان لم

ومروية

يذبحها

وان لم يذبحها اكلها بل يذبحها لقوله كان
 لتفعل عذرة فخرم وحل يكثر قولان يرازيه
 ويخرج وهما سنة قد استوفى في هذا المسئلة
 بكمه ولا يكثر لانا انشائي الطلق بالمسئلة
 الى الايام بعد النحر ونحوه في شرح الوجها
 عن الذخيرة وذيها فقال
 ويا له بهزيم قال كافر وتصل السجود ليس بغير
 العضو يعني الجزء المنفصل من الحي حقيقة احكاما
 انه مطلق مستوفى للكمال كما حتمت في تنوير
 القسائر قلت كون ظاهر المتن التبريم بزيادة
 الاستسنا ففاته مسئلة كاذن المظروقة
 والسن الساقطة الا في حق صاحبه فظاهر
 وان كذا استباه من الظهار ومو الجسار كما
 تنويرا لصا من كل من مذبح قبل تنوير
 اذ لم يذبح الحيوان المألول لان ما ينز الحاة
 غير معتبر امتلا من اذية قلت لكن بغيره كما
 في جرونا في الطهارة قول الروضات
 وقوله جلا الى السعال لوبا من الخيل قطعوا والكرامة
 بالان يتركها فوق راسها ناسج له راسه فكيف
 فان اكلت فكلها حلال وان اكلت فكلها حلال
 وبوكل يذبحها وان اكلت فكلها حلال وان اكلت
 وان اكلت فكلها حلال وان اكلت فكلها حلال
 وفي معانيها
 ذابحها دون ذبح عليها وفي الذي في الامم
 كذا في الاصحاح
 من ذرا الخاص بعد العام في اعتبار ما يذبح
 ايام الا من من شاة في الذبح باسم ذبيحة وشاة
 ذبح حيوان مختص بذبيحة الذبيحة في وقت
 مخصوص وشاة في الايام والافاقية
 والبسائر الذي يتعلق به وجوب ذبحها لغير
 كاشرا للذبيحة فيجب على الذابح خاتمة وسببها
 الوقت بهزيم ومو ايام النحر وقول الراس وقدمه
 في التنا خاتمة ورواها في ما يجوز فيه من الذبح
 لغير فيكون ذبح وجا حة وذلك لانه ينشأ

بنفسه وإثر غيره بالذبح كلما جعل باسنة وكره
 فوج **الكتاني** وأما الجوسي فيقول لا يلزم من
 أحله وذبحه ويتصدق بجلده **هذا** أو بجلده **منه**
 نحو عن **البحر** وجواب قدومه وسفره وده لوجه
 بما يشبهه بما فيها كما لم يستعمل ذلك ولم
 وهو كذا لم فاذ **ابيع الخمر والجلد** به أي
 يستعملك أو بغيره **مصدق** في نفسه ومناهجة
 أبيه مع الكرامة ومن الثاني ما طرأ له كالوقت
 بحيث **ولا يعطى أجر الخمر** وإنما لم يسمه استنفذ
 من قوله عليه الصلاة والسلام من باع جلده
 استنفذته **ولا الحجة** له مذابة ومكره **خمسونها**
قيل الذبح **للمنفقة** فإن جاز يتصدق به و
 يتركها ولا يحل عليها شيئا ولا يجوزها فإن ذبح
 متصدق بالاجرة عادى القاتل لأنه التزاد
 إقامة القرينة بجميع أجزائها **فلا بد** في
 لمعقول المنفقة بحيث **ويكره الاستماع** **للمذبح**
قوله كافي العتوف ونهيه من أجازها **البحر**
 لوجوبها في الذمة فلا يتحقق تركها **والوجه** **القط**
اشتان وقد **كل شاة** **شاحبه** يعني عن نفسه
 على ما دل عليه قوله غلط أو لم يعلقا فتكون
 كل واحد وكلا عن الآخر دلالة مذابة قاله
 ابن كمال وظاهر كلام صدر الشريعة وتعليق
 وقوله عن صاحبه **هذا** **بأنه لا يذبح** ويتألا
 وإن تشافها من كل صاحبه فنهيه وقد
 بما قلت وفي أوائل القاعقة الأولى من الأشياء
 لو شافها بعينه الأصحنة فذبحها عن بلاؤه
 فإن أخذها من زوجة لم يضمن أجزائه وإن
 صمعة أجزائه وهذا إذا ذبحها عن نفسه أما
 إذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه **أما** **راجع**
كل **بوصف** **بشاة** **الغيب** **أن** **منه** **الوجه**
 الجواب **بوصف** **بشاة** **الغيب** **أن** **منه** **الوجه**
 كما إذا أعتاها كذا الواتلها من لصاحبه
 فميتها هذه أمانة لظاهره والله أعلم بالحقان من وقت
 الغيب **الكود** **بوصف** **أن** **منه** **الوجه** **أن** **شعب**
 صفة هذا بالذبح والملاك ثبتت بعد تمام السيد

ولا كلال ولا يبرأ منه عمرها هداية وإن

وهو الذبح فيقع في غير ملكه فيقع بثلث وتغير
 أن القارئة كالودعة والمرفوعة كالملصقة
 فكلها مضمونة بالدين وكذا المشتري كالتاجر
قوله **أو** **أن** **أحجته** **عليه** **السلام** **سودا**
 تدعى **عشر** **الحجرات** **لزمه** **ثنتان** **لحق** **الامر**
 بما خاتمة والأصح وجوب الكل أعياه ما به
 من حشيشه يجب شرح ومباشرة ذلك ومناهج
 لزوم التدبر من حشيشه واجب اعتقادي
 وأصطلاحي قال المم فليحفظ عن من رجلى
 صخبها حجاز علف العسق لفتح فته التتم
 لا الرقيق مني فثنتين قال أصحهما كلاهما وقيل
 الزايد حكمه وألفه الأكره فته فإن استويا
 فالأكره لهما فإن استويا فالمشبه ولو خي بالكل
 فالأكره من كان الأصله فإن العتق منها
 ما يتعلق عليها لا سيما إذا طولها بقية الكل
 قرعنا بحيث عتق الحبيبة وأمرت جلاد بها
 فقال تركت التسمية عبد الله فته **الاستحقاق**
 الاستحقاق **أخرى** **ويشع** **ويشع** **قوله** **ولا** **أنا** **أكره**
 لو أكره الخمر بأقنية والأصدق بغيرها على
 الحق **الحاشية** **قوله** **أراد** **المنفعة** **قوله** **بذره**
 مع هذا **الفتاوى** **قوله** **الذبح** **وأعانة** **على** **الذبح**
 يعني كل وجوب فلو تركها أكرهها أو طهر إن
 يستعمله أكرهها فلو تركها حرمته وهي نفس لغيره
 فقال أي شاة لا تحل بالقيمة مرة بل لا بد
 أن يضمن عليها مرقين وقد نطه شيخنا الحنفية
 الرمي **قوله**
 أي ذبحه ليدخل فيه أن يثني بذكره والفتاوى
 فاجب عنه بالدين فانا لما رواه نضر وأكرهه
قلت **في** **الجواب**
 حتى جوابا إنك لا تفتقنه **لزمته** **مرويه** **عن** **فتنه**
 هي شاة في ذبحها **الشر** **أن** **الفتاوى** **قوله** **الذبح** **قوله** **الذبح**
 قال ذبح وقيل بوضع اليد مع الصلاة الذي روي
 قيل فلو أجزأها أن **بذكر** **الله** **كل** **عن** **تفتقنه**
 وفي الوهابية وشرحها قال

نوبه

من شاة

بما من باصل

والود بجاهة معاً واحد • اخل بسم الله فالشاة تهم
والشاة شاة ثلاثاً • واشكل بالبحر بالبحر
وعلى شاة الشاة العرقان • بسم الله لا تقدر الا بالبحر
ولا مال بودافق • اذا كان قد نأينا فغير
بشيرة من الغن الا اذا • ونفهم انما بالبحر غير
وعزيت بالامر الذي قد نأى • والا فكلها وهذا الغن
من ما كلف في السيرة • وغرابه رفته وهو الغن
ولما شاة راجع بعد ذهابه • في ذكره على ما هو عليه

كتاب الخوا والباحة

مناسبتها ظاهرة في الظاهر والمناسبات وشراً
ماسة من استعماله شراً والمختل والمختل
والمباح ما اجزى للمخلض فعله وتركه بلا اختلاف
ثواب وعقاب ثم يحاسب عليه حساباً يسيراً
الختار **كروم** أي كراهة تخريم **حرام**
الحرام في العقوبة بالثواب عند محمد واما المأزوم
كراهة لغيره في الخلاق اقرب اتفاقاً **عقد**
وسمى الصبي المختار ومثله البعثة والمثبته
الحرام **الواجب** **الواجب** **الواجب** **الواجب**
بقيت له الواجب يعني بظن الشوق واما الواجب
كأما ثم ترك الواجب ومثله السنة الموكدة ومع
الزبد في بحث حرمة الخلق القريب من الحرام
ما تعلق به محمد وروى الاستقفا العقوبة
بالثواب والعقاب كترك السنة الموكدة فانها
لا تعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق بالحرام
عن شفاعته اليتم الحفا وحده من تركه
لم يسل شفاعته ترك السنة الموكدة قريب من
الحرام والغن يحرام انتهى •
الاحكام **الاحكام** **الاحكام** **الاحكام**
او منتهى او منتهى او منتهى او منتهى
عظيم الحديث ولكن مقدار ما يقع الانسان الملاك
عن نفسه وما جاز وعلمه ومقدار ما يتكبر
من استقامة قايماً ومنه مناهه جواز
تفصيل الاحكام بحيث وضعت عن الدرس لكنه لم

يجزى

يجزى في الملقن وغيره قلت وفي الملقن بالغن
الغرض منه وما يمتدح به الفلاح وممكن
معه الصلاة قائماً انتهى فنبهه **ونسأله**
الشم **الشم** **الشم** **الشم**
يسكن في حواء أي الشم وهو اكل طعام عليه
على طهارة اخذه • ونهه وكذا في الشرب
قننا في **ان يقصد قوة الصوم** **العند**
اول **الاستحسان** **او** **مخولة** **او** **مخولة**
الرياسة بتكثير الاكل حتى يمنعت عن اذا
الغذاء واما يابس بافواه الغواكه وتركه
افضل واتخاذ الاطعمة شرف وكذا اوصيه
المخرف في الحاجة وسنة الاكل البهولة اولة
والجدلة اخير وعمل الدين قبله وبعد
ويبدأ بالشرب قبله وبالشرب بعده فليقل
وكرهه **الاشاف** أي المارة بالاهلية خلافا
لما لاك واليه وبين **الجلالة** التي تاكل العذرة
وكرهه **المكة** أي القربى بول الابل واخاره
ان لم يصب للقتل اوى وكرهه **الحرام** **الحرام**
الجلالة **والرياسة** **والرياسة** **والرياسة**
فيها وقد رثا لته امام اوجادته وارجع الشاة
وعنه في بل وقبر على الاظهر ولو اكلت الشاة
وعنه بحيث لم يفت لها حلت كاكل اكل
جدي غذي يدين فخر بران له لا يتغير
وما غذي به يصير مشتملاً لا يستوله اشر
ولوسه ما نزل عليه فخر اذ من من ساعته
حلاله **وكره** **وكره** **وكره** **وكره**
وكره الابل والشرب والادمان **والشرب**
من انا غيب وفسته للرجل والمرأ الاطلاق
الحديث وكذا يكره الابل على ذواته **والشاة**
والاحكام **والاحكام** **والاحكام** **والاحكام**
كحيلة ومرة وقلود واة وفخوها يعني اذا
اذ الاستقامت استه اما صنعت له تحت
متعارف الناس والاكل اكلة حتى لو تكل
الطعام من انا الذي يرب الى موضع آخر اوصيه
الما او الدهن في كنهه لا على راسه استه

تت

لياس به جنتي ودين وموخر من والده في الحفظ
 واستغنى الدينين وغيره استمال البينة والحسن
 والشافعيان منها في الحب المكنون وهذا
 يرجع اليه واما الذين يتلوا بالي مختدة من
 قديم وقصة وشرف كذلك وقصص عليه من
 دينياج وخو فلا يات به بل فعلها لسلك خلاصة
 حتى ايام ابو حنيفة توسد الاسباح والنوع له
 كما ياتي ويذكر الاكل في حاسل وسفر والاقتل
 الحرف نال خلاصة علمه وسلم من الحجة او اتيته
 خزانة رتبة الملايكة اختار لا يكون ما ذكر من
 رصاص وزجاج وبلور وغفر خلافا للشافعي
 وخلا الشرب من انما منقش في مزوق بقصة
 والاروب على شرب منقش والحلوس في الحرف
 منقش وكان يشرب ان يشرب منقش منقش
 يتم قبله ويد وجلس يريح وخو وكذا الاما
 المنقش بدخيت او قفصة والكرسي المصنوع
 بها وخليفة مائة ومصنوع بها في الودع
 في التفتيش في كل سيف ويسكن في الحرف
 اقلام او رباب لم يضع به نون الحرف
 والذهب وكذا انما في القرب بدمت او قفصة
 وفي الحنفي لياس بالسكن المنقش والماء
 والركاب وعن اثنان ذكر الكوكب والخلاف
 في المنقش اما المعاني فلا يات به بالاجاع
 بلا فرق بين لجام وركاب وغيرهما ان الملا
 شت هذا لا يخالط فلا غير اللون عني وعين
 وقيل قول بامه ولو جوسيا قال اشترت
 المين في الحرف والاشترت منقش
 ولا يكره بقول الواحد واسله ان خد الكافر
 منقول بالاجاع او المعاملات في الانباتات
 وعليه جمل قول الكثر وقيل قول الكافر في الحرف
 والحرف ينظر الحاصل في ضمن المعاملات
 لا مطلق الحرف والحرفة بما توجه الزلي وبقي
 قول المملوك والواني والصبي والموتة سوا
 احزابا المولى عن اوقفه والاذن سواء
 كان بالحقاق او يدخل الارشلا وقيل

في الحنفي
 في الشافعي
 في المالكي
 في الحنابلة

في السراج

في السراج بما اذا غلب على رايه مدغم فلو شري
 من غير حواشون واشتات لياس بيبه ولو
 نحو لا يجب وحلوي ابيني بيبه لان الظاهر
 كذا به ونما فيه ونيل قول الفاسقي
 والكاكرو القيد في المعاملات كونه وقومها
 كما اذا اجازته وقيل فلان في بيع كذا فيقول
 الشرا من ان غلب على الراي مدغم كما مر
 وشيخ اخر الحنظلي وشيخ العدة والاربابات
 هي التي بين العدة والرب فالمرع عن خاصية
 كما في بيعه لثمنه وان اجزها سله عدل فيخرج
 عما يفتقه خروجه ولو سدد الواسعة وشيخ
 خرا الفاسقي بخاصية الماء وحل المسور رنم
 في مال قال طنه ولو اراق الماقتير فما اذا
 غلب على رايه مدغم وتوساوتهم فما اذا غلب
 على رايه كذا كان فهو احوط في الحرف وتتم
 بعد الوضو احوط قللت واما الكافر اذا
 غلبت مدغم على كذا فارقته احسن
 وبخاصية وبخاصية قللت كذا لو تتم قبل
 ان اذ قبل لم يجز تنجيمه بخلاف حدة الشافعي
 في الحرف في الجملة بخلاف الكافر ولو اجز عدل
 في الحرف وانه وعدل بخاصية حكم بطهارته بخلاف
 ان يبيح وتعتبر اذلية في اوان ظاهره ونجس
 في اذ كمة وسنة فان لا يغلب طاهرا نجس
 ديا لمكس والسوا لا لا يغلب وفي اذبات
 نجس في مطلنا في ال وكنهه وكنهه
 او غنا تعدد اكل الوالك في المنزل ولو على
 الماوية لا يبيح ان يفتقه بل يخرج من غير
 لتوله نقالي فلا تقيد بعد الزكري مما التوم
 الظالمين فان قدر على المتع قبله لا يقدرو
 صيراة لم يكن من يفتقه به فان كان يفتقه
 و له مدغم على المتع خروجه ولم يفتقه فيه
 شتم الدين والحكم عن الامام كان قبل ان
 نصير مقتدي به وان علم الا لا الق لا يفتقه
 احزابا سوا ما من يفتقه به الا لان حن
 الدعوة انما يلزمه بعد الحنظلي لا قبله ابن

جنته

مدغم

كمال وفي السلبية وقلت المشقة ان الماء كمالا
 حرام ويحل عليهم بلا اثم وانما المنكوحات
 ابن مسعود صوت الهوى والشاويث التناق في
 التلب كما ثبتت الماء انشأت قلت وفي الزاوية
 استماع صوت الملاهي كصوت نصب ونحوه حرام
 لقوله عليه الصلاة والسلام اشراع الملاهي فحسب
 والجوش عليه باسحق والذنادر بها كذا في الحديث
 نعرف الجوارح الى عزها خلدن لاجله كذا في الحديث
 اشكرها فالواجب عزها لواجب يحسب كذا في الحديث
 لما روي انه عليه السلام دخل اصغى في اذنه
 عند سماعه واشتاعا والغرب لوفها ذكر النسق
 فكان انتهى اوله فحسب الذنب كاذب الاختيارا و
 للاستبدال كاذب في النهاية **فان قلت** ومن ذلك
 من رب النوبة للثنا اخر قوله لست به فلا بأس به
 كما اذا ضرب في ثلاثا وقالت لنته كذا فلا بأس به
 فخرجت الصور لما سبته بينهما فبعد التعمير للاشارة
 الى فحمة العز وبقية الصالح الى فحمة الموت وفيه
 تقديس للعدل الى فحمة البعث وتمايمه بها فحمة
 على الملتقى **قد سئل** عن اللباس **ج**
 ليس هو روي او يحال بغيره ومن يذنب في
 اللبس المحرم وعن الامام انما يحرم اذا لم يكن
 الحلة قال في التفتة وهي رخصة عظيمة في
 عزه الملوحة **والمراد** فانه يحرم ان يلبس عده
 ولما يحل في الحرب **على الرجل المرأة** **الافرد**
اربع **امتناع** كعلام الترتيب **وقيل**
 مستحبة وقيل من بين وظاهر المذهب عدم
 جرم المنتدق ولو في عاقبة كالبسط في التفتة
 وفيها عامة طرزا قد روي اصابع من ارباع
 من اصابع عمر رضي الله عنه وذلك فليس
 قسرا برخص فيه **ولا المصنف** **زعم** **حل**
انما **حرف** **افند** **اربع** **اصابع** **الا** **لحل** **للرجل**
 زعم في الحديث القلم في العاقبة في موضعين
 او اكثر يخيم وتكلموا فيه وعن ابي حنيفة
 عاقبة عليها علم من فحسب فحمة قد وثلاث
 اصابع كبا سببه ومن ذهب يكون وقيل لا

مطلب
 فاسد

يكر

المذنب

لا يكره وفيه تلوذ الحية المكشوفة بحرب قلت
 وهذا اثبت كرامة بما اعتاده اهل زماننا
 من القصر البحرية وفيه المرحض القلم في
 عود النوب قلت ومما داهن التكلم
 في طوله وكذا انتهى قال المجدوبه حرم
 متلاخرو وصدر الشرقة دكن الملائكة
 وغير ما يخالفه في السراج عن السير الكبير
 ادعم خلاصه ما سجد كان او كبرا قال
 المجدوبه مخالفت لما عزم من التفتة باربع
 اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن انتهى به
 في زماننا انتهى قلت قال شيخنا والحق انه
 الاوانة وما يغتد على الرمي فانه خلال ولو
 كبرا لانه ليس بلبس وبه يحل الترتيق **ولا**
باس **فان قلت** موماسه والحقه ارباع
 خطم ومساينة **الدرجال** ادخله في الكسرة
 الشجاعة وانما موسسة لانه ليس بلبس
 وشبه شارح الوضاعة فقال
 وفيه الدراج فالنوم جائز وفيه التفتة
وتكلم **الملك** **من** **اي** **من** **الدرج** **مواضع**
وقيل **باس** **يا** **وكذا** **ذكر** **الملك** **وان**
ما **نبت** **نبت** **العامة** **والاس** **الذي** **يعلق**
فمنه **وانتقلت** **في** **عصا** **المرأة** **اي**
بالمرء **يركز** **في** **الحشي** **وضمان** **له** **ان** **سرت**
بوجه **تار** **بناج** **وتجمل** **يا** **واي** **ذنب** **وفته**
بلا **لنا** **خار** **في** **السنه** **تحت** **للفها** **لب**
عامة **طولة** **واس** **يا** **لب** **واسعة** **وهي**
لا **باس** **وتدخرا** **اسود** **على** **عنه** **من** **رب**
لغير **قلت** **ومنه** **الرد** **في** **شرح** **الوضاعة**
عن **المتن** **باس** **يو** **وقال** **الفسر** **وروي** **الحري**
لانه **تتبع** **في** **النتا** **رخصة** **عن** **السير** **الكبير**
باس **يا** **ار** **الدرج** **يا** **والذنب** **وقيل**
عن **مختصر** **الطحاوي** **لا** **كره** **علم** **النوب**
من **الذنبه** **وكبر** **من** **الذنب** **فا** **الواو** **بذا**
مشكول **فقد** **رخص** **الشعر** **في** **الكفان** **والكفان**
قد **يكون** **من** **الذنب** **انتهى** **وحل** **نفسه** **واقل**

شه

والنوم عليه وقالوا الشاي في مال كرام وهو
 الصبح كانه للموايب قدست فليحفظ هذا الكرم
 خلاف الكرم واما جعله دنارا او اناقانه يكون
 بالاجماع سراج واما الجلبوس على الفضة فحرام
 بالاجماع شرح مجمع ويجوز ليس ما سواه **ابن**
وهو من غير كرم وكثره وخران التوب اعان
 بغير ثوبا بالشمع والشمع بالزيت فكانت هي
 المعتبرة دون النسخ اقلت والشمع لا يعتن
 الموايب ذكره ما سواه ظاهر كالنسيان وتسل
 لا يكون وعنه في الاختيار قلت ولا يخزن الزرع
 اعتناء الخبز لا يعلم من الغيبة بل من المحتان
 اكثر المشاقة الخلفه وفي شرح الجمع الحرة
 صوف يتم الجهر انتهى قلت وعده ان كان زمانهم
 واما الآن في الجهر وجبته يحرم بخره في
 وتناوخاينة فليحفظ وحل كسبه **في**
فقط لو صنفنا جعله باثنا الفدر فلو روي
 حرم بالاجماع لعدم الفدية سراج واما الفضة
 ذكره فيما عده خلافا لهما لم يتركه ولا شيء له
 ارضا فوخلعت الخبز بالبر ليس وعنه في الظاهر
 اعتنا والقالب في حاوي الراعي كره
 ما كان ظاهرا فترا وخط منه خرو خطه
 فتر وظاهر المذهب عدم جمع المتعرق الا اذا
 كان خط منه فتر وخط منه غيره بحيث يرى كرم
 تر انما اذا كان كرم واحد مستويا كالظفر
 في الها منة فظاهر المذهب انه لا يجمع انتهى واقره
 شيخنا قلت وقد علمت ان العبرة في الظاهر
 على الظاهر فاقم وكره ليس المصنف **في**
الاجرام الا صغر **الرجل** انما عده انه لا يكون للسا
 ولا ياتى بها بالاولا في الحين والآنستاني
 وشرح انتباهه لا في المكارم لا ياتى بامر التوب
 الا حرام انتهى ومناه ان الكرامة تنز به فكن
 صرح في الفضة بالبر متنا فادها بخر بخر
 الجمل عده الاطلاق فاقاله المده قلت والشمع لا
 فيه رسالة فقل فيما بينة اقوال منها استخرجت
والا في الرجل **ب** وبب وصفة مطلقا **الاجرام**

ومشقة

ومنطقة وخطه سيف منها في الفضة اذا لم
 يرد به الترتين وذا الحين اذ لا يستحال
 منطقة وسكرها من وياح وذل كل اذ الم
 يبلغ عمرها اربع اصابع وذه بقدر سبع
 ورون والكره والمنطقة حلت في غير
 وعظم وسيجي حكم امس اللولو **في**
الامانة لحصول الاستغناء بها بخرم **في**
الحق وصح السحر حتى جاز البتة والعتيق
 وكسر من الاضرو وذهب وحده وصف
 وصا من وزاج وعنه لما مر فاذا تمت
 كرامة امسا لم يمت ثبوت كرامة سبعا وثبوتها
 لما دمه من الاغاة على ما لا يجوز وطلما ادي
 الى سلا يجوز لا يجوز وتامة في شرح الامانة
والغربة بالملحة من الفضة لا بالشر فيجوز
 من خبره عتيق وبا قوت وعنه ما وحل سراج
 الذهب في خبر الفضة ويجعله كرم كره في
 المصنف وذل ليس الا اذ من ثمار الارزاق
 حجب الفضة وعنه في مستاني وعنه قلت
 والله كان زمان فتشمر وبتة ما هو ايام
 الله تعالى لا يحال انسان ان يظرو ولا يخر
 الله والرزق على مثقال وترك **الرجل** **لغير**
السلطان والآن في ذي حاجة الامم كولي
الفضل ولا يستدسفه المخبر **في**
 وجوز في جامع **ويجد** انما عده ان الفضة
 تنسفه **كره** **الرجل** **العبي** **في** **منا** **او** **حر** **ما**
 فان ما حرم ربه به وشربه حرم الياسه
 واشتراده لا يكون خرقه لوضوء بالذرة بقية
 بلاء او غطاء او عرق لو الحاجة لا لو ذكر كرم
ولا **الرجل** **في** **خط** **يربط** **با** **صمغ** **او** **خاتم**
 لتذكر السبي والخاص ان كل ما يفعل
 بخر كره وما فعل للحاجة لا عناية **فخر**
التمتع **المكروه** **شافان** **بخر** **العربية** **فصل**
في **الخطير** **والمرس** **ينظر** **الرجل** **من** **الرجل**
 ومن غلام يملك حد الشهرة بختي ولوامره
 صبيح الوجه وقد مر في الضلالة والاولي

في الحديث

للغيرت والذميمة فالرجل الاجنبي فلا تستعمل
الى من المسألة مختصة وقل عمن لا يجوز النظر اليه
مثل الاتصال بالرجل وقل لو بعد الموت كغير
عائته وشعرها بها عطف راع حق ميتة وانما
وقلاثة فظفر رجلها دون يدها مختص ومعه
النظر الى ملالة الاخيرة بسنة خرام وفي
الاختار ووصل الشعر بشعر ادمي خرام سوا
كان شعرها او شعر غيره لقوله صلى الله عليه
وسلم لقن الله الواصلة والمستوصلة والواصلة
والمستوصلة والواصلة والمستوصلة والواصلة
والمستوصلة الناصبة التي تستد الشعر من
الوجوه والمستوصلة التي يقول بذلك والحكي
والجواب والمختصة السطرية الاخيرة كالمثل
وقتل ابا من محبوب جنس ما و لكن في القول
ان من جوزه من قلة الخبر والديانة فحاز
من له من امته بعبارة بها وعن عرسه في اذن
خبره او حولي الشعر وقيل يجوز بدونه لفساد القول
ذكره ابن سلطان **باب** ما استباح له من انواع
وعمن من ملك استباح له من انواع
الملك الشعر او اوث وسى و قد عرفت في
بيع بعد الفسخ وخوصا وقد عرفت في البيع
ان يخرج من الزوجة كما ينبغي ولو لم يمش
من امرأة او عتد ولو غيره كما يشهد وما دون
لو مستحق قابلا لذن والالا استبرأ او لم يمس
غيره كما يكمل يقتضيه عليا من ناس ولو لم يمس
حرم عليه وطئا وكذا ادوا عليه بالاحمال
وقد عرفت في ذلك بطور واضح في الاستبراء
عصمة فمن جففت وشعرها في وقت الشروع
مفوتة وابسة ومستطرفة حين ولو كانت مفوتة
نظرا لا استبراء ايام والواضع جففت اياما
ممنوعة الطهر وهي من جففت استبراء بشري
وحسنة ايام عند تحريمه يتي والمستبراء
يدعيها من اول الشهر عشرة ايام برجدة كغيره
فالجففة وبوضع الحمل والحامل لا يفترق
مذابها والابن بعد الملك قبل طهرها ولو اذ

فصلت كذلك اي بعد ملكها قبل طهرها لا يفترق
بالحاصل من ذلك اي من جففة وكما بعد
البيع قبل الحازة يبيع فضول وان كانت قد بد
المشترى ولا يفتعد ايضا بالاحمال ولو لم يمس
في الشهر الا استبرأ قبل ان يشترى بها شراء
فصلت في استبراء الملك وجب بشرط ان يمس
منه بعد من امر مشترى في بيتهما لتمام
مذمة الان ويجوز له جففة حاشتها وهي
جففة او ما يفتد بان اشترى لمة جففة
او مسكنة ولا يفتد بشرط الا الاستبراء
فما كنت ثم اشترى الجففة او غير الغفلة
لوجودها بعد الملك ولا يجب عند غودا الفقة
اي في ارا السلام خاتمة زوال الفسوخ
اي في العريضة الغاصبة خاتمة والمشتراة
وذلك المرحوم لغيره استبراء على البائع كما لو باعها
الباع مثل الفسخ لا استبراء على البائع كما لو باعها
فما كنت ثم اشترى ثم ابطله بغيره لعدم خبره
عن ملكه وكذا لو باع مذمومة او ام ولد
وقضت ان لم يوطأها المشتري وكذا
لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها
بعد الاستبراء وان قلته فالجناح وجوبه
زلمعي لست وفي الجلالة بشرى معتدته
الغير وتفتد بفتنته عند طهرها بشرطها
لقدس جلد وطهرها للبائع وقت وجود السبب
والا من يمسها استبراء الاستبراء اذا علم ان
البائع لم يمسها في ايام طهرها والا استبراء
بمقتضى ومن اذ لم يمس في وقت او اربع
لما ان مسكها وتفتد بها ثم بشرى بغيره
للجاء لانه ما لا كاخ لا يجب ثم اذا اشترى
زوجته لا يجب ايضا ونقل والذم عن
ظلمها من ان اشترى طهره قبل الشراء ثم
وجهه وان كانت تحت حقه فالجناح ان مسكها
البائع اي زوجها ممن سبق به كل شيء وكل
الاشياء ان كان في المشتري قبل بيعه لتمام
بقيه فلم يستطع من موتون به ليس تحت حق

تقبل واسماء العالم اجود كاخ الزانية ولا رخصة
فما ان تقبل النكاح مع اي لغة عالم وعادل مو
الخطا بحسب وفي الخطا ان لتعلم السلام والام
خا زوانة لتكلم الدنيا كره طلاس عالم واما
ان تدفع اليه قديمه ويكتمه من قديمه لمقتله
اجابة ومثل لا يرجع فيه كايكم تقبل المرأة
قمر اخرى او تحدها عند اللقا والوفاة كما في
السننة منه لا للقل قال وما ينفعه انما لمن
تقبل من نفسه اذا القى من فهو مكره فلا رخصة
فيه واما تقبل من صاحبه عند اللقا فمكره
بالاجماع وكذا اما يعلمونه من تقبل الارضين
يعري العلماء والعظماء حرام والنساء والراعي
بما كان لانه يشبه عبادة الوثن وعلى كفته
ان على وجه العباداة او التعظيم كذا وان على
وجه الحق لا وما راى انما تركها للكسرة
وفي المعتنق التواضع لغدا لله خا زوانة والراعي
يجوز له ان يندب النكاح بغير اللقا كما يجوز
النكاح ولو للثاري بين يدي العالم وسننه
تقبل **باب** في التقبل على انفسه او غيره
فكلمة المودة لله على الجود وقبلة الرجل الذي
على الراس وقبلة الشقيقة احسن على المنة
وقبلة الشهوة لاسرائيل واسنة على الله
وقبلة الجنة للمؤمن على العبد وراود بعضه
قبلة الدابة للحج الاسود كجودة قلت
ونقد من في الحج تقبل عنبة الكعبة وفي
المعتنق في باب ما يتعلق بالمتأخر تقبل
المحصف قبل بدعة كمن روي عن عمر رضي
الله عنه انه كان يأخذ المحصف بعنقه او قبلة
ويتولى عهده ويشتور في عز وجل وكان
عثمان رضي الله عنه يقبل المحصف في كتفه
واما تقبل الحزق الشافعية انه بدعة
ساحقة وقبلة حسنة وقالوا بكرة ووشه
لا بوسله ذكر ابن قاسم حاسنة على شرح
الشيخ ابن حجر في بحث الائمة وقوا عدا
لانا باه واما لا تنطقوا الجنة بالسكن والكرو

فان الله امره **فصل** في البيع
الامر ان رجع الا انما للامنة لا يمكن بل بيع
بيعا في اي الزيل خلافا للشافعي وهو يبيع
مطلوبه بغير او زوايا وثلمة عليها والصحيح
لا يصح الاشتاق فلهذا اي القدر في كل بيت
خالصة فقد على ما صحح الزيل وعنه خلافا
للعجم الامة ان الله اختلف النسخ وفي
المعتنق ان الاشتاق لا يبيع اي في الجمل فانهم
وكانوا اخذوا دين على ما قرئ من غير الصفة
فجه خلافا من على المسد لطلال اذا
وكل من يبيع بغير رخصة خلافا لهما وعلى
هذا الومات مسلم وترك من خبرنا عنه مسلم
لا على اوردته بل بسطه الزيل وفي الاشياء
الحرمة تستقل مع العدل لا لغيره الا اذا
ريرة قلت وشرح البيع النابذ كونه الجعي
حات وكسبه حرام قال المرات خلافا لغيره
وقال لا تأخذ منهم الرواية وموخر لا مطلقا
في الرواية فتنبه ومار حكمة المحدث انما
فقد من تقبلة كقصة السيد ونفسه وقبلة
التي لها امرارة وبه يحصل الفرق بينه وبين
الفرق فستحسن وعلى هذا الايام بكونها
اشياء للتور وعد الاى وعلمنا ان الوقت
وخواصها ينبغي بدعة مستندة في رويته ونها
لا يأس بكون اعدا اخبار وكونها في مصحف
وتفسير وقته وتكون في كتب خوم وادب وكثرة
بشقة مصحف وكتابته بقلم دقيق يعني بترتها
ولا يجوز لغيره في كاعنقة وقوة وقبلة
الطب يجوزوا جاز **دخول** الذي يبيع مطلقا
وكرويه ما لك مطلقا وكرويه محبوسا والشاقي
واحد في المسجد الحرام قلنا نعم كرويه
لا تملك وتدخلوا عبور غابر السيل جينا
وحديث يعني لا يقربوا لا يحجوا ولا يعتمروا
عزاه ليعصم عامهم عام تسع حيا مر الصديق
وتادى على هذه السورة راء وقال الا لا
بغه عامتا هذا امشرك ولا يطوف عيران

عليه السلام
عليه السلام

الامر
الامر

ايام الموسم ويقول يا حليمة لا تتعدوا البيوت كنكم
 انما ليلك انما في حث غام ظلوا الا انهم
 وجازت العبد تخرزا عرا الفرد والاباق وهو
 شنته المسكين والفتاق وقبول هديته تخرزا
 واجابة وتونه واستشارته استخفافا وكره
 كسونه اي قبول هديته العبد ثوبا وامدادا ه
 الفتنة من لعين الضرورة واستخدام اخفي ظاهري
 المطلق وقبل بلد ضوله على الخمر وسنة خمسة
 عشر وكره ان يراى اعطى فقال الخازن ومن
 قراهم وبرا الخوف هلكه لو لم يمدد بشروط
 لسانه من قامة بذلك تاشا ولو لم يشترط
 حال العقد لكن يعلم انه يدفع ذلك شر بلا لية
 لانه قد من جرت فعا وهو يتأمله ولو اودعه
 لم يكن لانه لو هلك لا يفتنه وكذا لو سئل
 ذنت فقل لا اقرا ثم اقرضه لم يكن انتا حيا
 فتساقى وشره لانه وكره خرما الله البرد
 وكذا التطهير كسرا وله ويحمل ولا يسهل
 فادراوا فاحه الشافعي واثر يوسف في قوله
 وتطيرها خارج الوضوء فتاوى
 واما من يشترط وهو رواية عن الربيع الشافعي
 وهذا اذا لم يلم ولم يمتنع ولم يخلو واجب
 والاحرام بالاجماع وكره قل هو قوله عليه
 السلام على كل قوم حرام الا ان لا تغلغله
 اهله وتاد بيه لنفسه ومن ضلته لتوسه
 وكره جعل الفل طوقا لراية في عتار العبد
 يعلم باثته وفي زماننا لاس به تغلقه اوراق
 فحقوقا في السور والحوار المختار كما في شرح
 الجيع للعيني بخلاف الفتنة فانه حلال كما مر
 وكره قوله في وعابه بمقعد الغنم من شاة
 ولو يفتنه الغنم وعن ابي يوسف لاس
 وبه اجماع المذاهب للاثر والاحوط الامتناع
 فكونه حراما جدا بخلاف القطوع والمنتقاة
 انما يثبت بالتعليق بعد ائنه وفي التنارخانية
 معزاة للمتن عن ابي يوسف عن ابي ثينة اشقي
 لاجد ان تدعو الله الا بعواله عا لما دون منه

المسلم

المأذون به ما استفيد من قوله فتاوى ودية
 الا انما المأذون فادعوه بها قال وكذا الا انما
 احد على احد الا على النبي عليه وسلم
 وكره قوله حق بطلان وانما لك والباقي
 او حق البت لانه لا حق الخلق على الخلق
 فتاوى ولوقا لا اخر حق الله او باثته ان تغل
 فدا لا يدرى ذلك وان كان الاولي فعليه
 دور وفي المخارقات قال ابن المبارك قال
 بوجه الله او حق الله يعني ان لا يعطيه
 شي لانه عظم ما حق الله وفيها قرا القرآن
 ولا يبل بوجهه شياب بتواتر كمن يصلي يعني
 وكره له ان يكره في الصوت بالذكر
 والهدا فكل نعم وتماشه كيشل جارا لاله
 وكره له ان يكره في الصوت بالذكر ولو رغب
 والها سكر كتن وقتي وان سكرها هله
 لم يثبت الجواب مؤثوق وانما لم يعلون فان
 له يضل لم يكره ومذله تلقى الجلب ويحان
 بكمرة الشافعي به ما فعلت في قوله وقوت
 اعاله فان لم يبع كرا خالف امر الشافعي في قوله
 ثمانية اذ عاله واما الثاني عليه طعمه
 وقا على الصحيح في السراج لو خاف الاثم
 على احد بله المالك اخذ الطعام من الحكرين
 وفرق عليهم فاذا وجدوا سعة راد وامثله
 وهذه النسخ تجبر بل الضرورة ومن اضطر لمال
 عن وقتان الهلاك تتاوله بل ارضا وتقله
 الزيلعي عن الاختيار اقره ولا يكون مختكرا
 تحبس حلة ارضه بالملاقاة ويجوز به من يله
 الخرجا في الشافعي وعند محمد ان كان يملك
 منه عاقر كره وموا المختار لاسبوع كره لوقله
 عليه السلام استعروا فان الله هو المسعر
 التناقض الباطن الدارق الا انما تورط ارباب
 عن الفتنة بقرا فاحشا فاسو بمشورة اهل
 الرأي وقال عاقر على الزوال السور على الغلا
 وفي الاختيار ثم اذا سقر وخاف الباطن قرب
 الامام لو تضرع لاجل المشتري وحيث ان يقول

ليعني يا حبيب ولما وصلوا على سمر الحيز والجم
 ووزن ناقصا رجع المشتري بالتشمان الحيز
 لا الحيز لشبهة سعر عادة خلاف العرف
 قلت وانما دان المشتري في القوتين لا غير
 وبه صرح العتاني وغيره لكنه اذا نقه
 ارثاب عن الثوابين وظلوا على القاعة فسمع
 عليهم الحاكم تعالى مما قال ابو يوسف يعني
 ان يجوز ذلك التمسائي فان ابا يوسف يعني
 حفتة العتري كما تعرفه من كره **اسالك الهما**
 ولو في برهان فان **بعض الناس** ينظر او جلب
 والا خشي ان يتصدق بها ثم يشتريها او توف
 له بحيث فان كان **بغيرها** صوف **السلطان**
على عورات المسلمين ويكسر حاجات الناس
 من هذه تلك **الحامات** عزز ومنه اشتد الحشم
 فان لم ينته بذلك في اي حال مات الحشم
 وصرح **والله** حياصة بوجود العتري وروى
 الحامات ولم ينفذه فانه ولعله اعطى
 اما لا يستثنى فيما كثر اعطاه فله
 ان قال من اخذها في له ولا يخرج عن ملكه
 باعتاقه وقيل بكونه لانه تقسيم المال بين
 التتوي وحق الحزازات شبيهة وانه لا
 من لمن اخذ خالبا خذها من اخذها من
 في الحج وكذا ركوب الثور بحمله والفرار على
 الحيز بالاجيد وضرب اذ ظن انه اياه اشده في الذي
 وظل الذي اشترى المسلم **لا يابس** **المسابقة**
الرسول **والفرس** **والبغل** **والحمار** **او الملق**
والجمع **واقره** **المص** **هنا خلا** **الذكر** **بشأن**
شئ **فمنعه** **والابل** **وعلى الاقدام** **لانه** **من**
اسباب **الرباد** **كان** **منه** **و** **او** **بعد** **الغلاصة**
لا يجوز **والاقدام** **اي** **يأخذ** **العابرونه** **بشأن**
في **كل** **الملاعب** **كما** **يأتى** **حال** **العمل** **وطاب** **لانه**
صبر **مستحقة** **كره** **الرجدى** **وغيره** **وعلاه**
البرازي **بانه** **ليس** **حق** **بالشريك** **شئ** **لعم** **العقد**
والعتق **التمى** **وعما** **له** **لزمه** **بالعتق** **كما** **يقول**
الشافعية **فتبصر** **ان** **شرط** **المال** **في** **المساومة**

من جانب

من جانب واحد **وخرم** **لو شرطها** **للبائين**
لانه **يبيع** **قما** **الا** **او** **خلا** **لنا** **محل** **بها**
بفرض **كقولهم** **بما** **توهم** **ان** **سبقتها** **او** **لا**
لم **يجز** **ثم** **اذا** **سبقتها** **اخر** **منها** **ان** **سبقتها**
لم **يعطها** **وجما** **بها** **الباقي** **اخر** **منها**
وكذا **الحكم** **في** **المسابقة** **فاذا** **شرط** **لمن** **معها**
الصواب **فان** **شرطها** **لكل** **على** **صاحبه**
درر **والجنى** **والمسابقة** **لمست** **بعدة**
الا **المنهي** **فذكره** **برجدي** **واما** **المسابقة** **بلا**
جعل **فيجوز** **كل** **شئ** **كما** **يأتى** **وبعد** **المسابقة**
المسابقة **بالاقدام** **والطير** **والمنقرو** **السنن**
والسباحة **والصولجان** **والبنق** **ورمي**
الحج **والثلاثة** **بالدو** **والثالث** **والوقوف**
على **رجل** **وتعق** **تأبى** **من** **زوج** **او** **فرد**
والعقب **بالخاتم** **وكذا** **على** **كل** **لعيب** **خطه**
لما **ذاق** **تتلب** **سلامته** **كرمي** **لوام** **وصيد**
الحشم **وعلى** **التمتع** **عليهم** **حينئذ** **وحد** **بش**
في **توا** **عن** **بني** **اسرائيل** **بقي** **حل** **لجميع** **الامام**
والعرب **من** **كل** **ما** **لا** **يتفق** **كذلك** **بعض**
الفرقة **للمحبة** **لما** **يتفق** **كذلك** **بعض**
ضرب **الامثال** **والمواعظ** **وقوله** **في** **البيضاة**
على **السياسة** **امين** **او** **حوارات** **ذكر** **ان** **يجز**
وتسقط **فلم** **انظر** **قوله** **الا** **لما** **حد** **في** **الحرب**
فيسحب **توكيد** **شاربه** **واظنان** **بعم** **الحرم**
وكونه **بعد** **الصلاة** **افضل** **الا** **اخره** **الله**
تأخرا **فاحشا** **فكره** **لان** **من** **كان** **ظفر** **طويلا**
كان **وزنه** **ضيقا** **في** **الحديث** **من** **قل** **الظفر**
يوم **المجعة** **الحاجة** **الله** **من** **ابلا** **الي** **المجعة**
الاخرى **وزيادة** **ثلاثة** **ايام** **درر** **وعنه**
علمه **السلام** **من** **قل** **الظفر** **لم** **يزد**
عنه **لما** **يأتى** **كل** **على** **رحني** **الله** **عنه** **قلوا**
قلوا **الظفر** **كسنة** **واب** **بعضها** **او** **بعضها**
وبانه **وتمامه** **فمفتاح** **السعادة** **في** **شرح**
القدونية **روى** **انه** **صلواته** **عليه** **لم** **يؤا**
بسجدة **اليمني** **الي** **المختصر** **بختصر** **اليسري**

والبغتر

او ضبط

الى الالهام وخرجت بهم الى مكة وذكر له القرابي
 في الحجاب وحيها ولم يثبت في اصابع الرجل تقبل
 والاوى قبلها كتحملها قلقت و...
 فوامتبه الله نبيه قال انما حفظ ابن جبرانه
 بسبب كيف ما احتاج اليه ولم يثبت في
 كعبته شي ولا في قفين يوم لا عن التي عليه
 السلام وما يغني من النسل في ذلك الا ما
 على لابن جبران شيخنا الله ما طل وبسبب
حكي عانته وتسلط بدنه بالاعتقال في
الاسبوع من والا افضل يوم المحنة وجرار
 في كل خمسة عشرة وكره تركه وراة الاربعين
 تخم في فيه خلق الشارب بدعة وقيل سنة
 ولا بأس بقتل الشيب والخطا طراقة الخبيثة
 والسنن فيها النجاسة وفيه قطعت عظم
 راسها الحمت ولغت زادة الزاينة والابن
 باذن الزوج لانه لا طاعة لغيره في دينه
 الخالق وله اجر للرجل قطع لحيته في
 المؤثر للتشجيع الكمال انتهى فقتل ما
 حكي راسه في الوضوء قال
 وقد قيل في الراس كل جمعة فيجب في يومه
 وحل على الصلاة او نحو لبعل الناس وجر
 لغيره قال اول افضل لا يشترط في وروى
 مذاكره العلم ساعته من احاط اليه وله
 الجوز لطلب العلم الشرعي لا اذن والديه
 ولون كحما وتمامه في الدرر اذا كان الرجل
 يسوم ويسكن ويضرب الناس يسوم ويسكن
 ما فيه منسب بغيره حتى لو اخرج السلطان بذلك
 لغيره لا يشترط قالوا ان علم اياه تقدر على
 منعه عليه ولو تكافؤ والا لا كلفا تت العادة
 وتماش في الدرر كذا لا اعلم عليه لود كساول
 اخذه على وجه الاتهام ليلون فيمنع الما لافقه
 ان يكره على وجه الغضب بمر السب ولو
 اغتاب امره بغيره فليس بغيره لانه لا يريد
 به كلام بل بغيره ومو يجرول غائبة فتباح
 غيبته ليجرول ومتطهر فيمنع ولما هرت

وليسوا

ولما عتقا فتحدوا منه وشكوي ظلالته المالك
 شرح وسبانية **وتكون الغيبة بالنسب**
 فربما يكون ايضا **بالفعل** وبالفعل وبالكفا
 وبالحركة وبالمز وبغير العين **والاشارة**
باليد وكلما يمين منه المستودع هو داخل
 الغيبة وموجرام ومن ذلك ما قال عاتق
 رضى الله عنها دخلت امرأة فلما ولت اوتان
 يدى الى قصصه فقال عليه السلام
 اغتصبها ومن ذلك الحماكة كان عيسى
 متعازيا او كما عصى فهو غيبه بل اقترانه
 اعلم في الغيب واليقين ومن الكسبة
 ان شئت بعض من مر بها الزوم او بعض من رآه
 اذا كان الخاطب منهم شخصاً معناه ان الحد
 تتهمه دون ما به التهمه وامارة المرفه
 عنه حاز وتمامه في شرح الشريعة وفيها الغيبة
 ان نصبت اخاك حال كونه غائبا بوضف
 بغيره اذا سمع من ابن يمين قال قال عليه
 السلام انك ترون ما الغيبة قالوا الله وسوله
 اعلم قال ذكرك اخاك بما كرهه قتل اخاك
 ان كان في ما اتى ما اتى ان كان فيه ما سول
 اغتنبته وان لم يكن فيه فقد بهته واذا لم
 قلعه بكفه الدم والاشراط بيان كل ما
 اغتنبته وسوله **الرحم واجبة ولو كانت**
بسلامة وحنة ومدة ومفاوئة ومجاست
 ومطامه وقلقت واحسان ويزويم غيا
 ليزيد جابر ورافر باوه بل حجة او ستر
 ولا بد فاجبه لانه من القطعة في الحديث
 ان الله يصلون وصل رحمه وتطعن من قطعها
 وفي الحديث صلة الرحم عز في العبر وتمامه
 في الدرر **يسلم على اهل البيت** لوله
 خاصته الله والاكره هو الصبح كما يكره المسلم
 من اهل البيت كذا اشترط الشرح والاشارة
 بلغظ وسلم قال ولما عكدا او كذا بغير شرح
 الحق ولا يسلم ومو الا حسن الاصل فافهم
 وفي شرح البخاري للبعث في حديث اي الاسلام

عليها

في

مطلب
بكره شي

وتد شاء في الجنان بكرة **تم في الموت** لعنبت اوصيت
عبيد **الخراف الوقوع** في معصية اي فتك
لخوف الدنيا الذين كذب في فطر الارض
خبركم من ظهرا خلاصة **لا باس بالشر المتي**
القول اوله الباليغ كذا في شرح الوصايا
مؤيا للمنة وقاس عليه الطرسى بقية
الاخبار ساقت وزمرة وتارعه ان وعيدان
بانه يتساج الى قتل من وجع في اليوم من جنة
الدلول قتل وجر المعصية في المنية على قوله
وما في المؤخرة على قوله لما قاله رقة رجا قولها
قولا في قوله اقرب الى عرف وتارنا فيق
بم ثمال المم وعليه كما عتد في المذنب
خبره لفسر الدلول وتوجه على الدجال لان من
جلى العشا وبكره للدول الناس **الحل المذنب**
والسوار للضي ولا باس بقتل اذن العت
والطفل استغنا بانه لم يقط قتل وجره
الحزام في الاثم اذ بكرة الله **لا باس**
الكفاية في اثم المختار من الذنوب **والمنية**
او من ذوات كذا استراجية ثم قال لا باس
بمظهره السلام بدمع وقلة ولا باس
بشرع والحام وفتن من الذمب عند التوبة
خلا في بوسف حارثة **لا باس**
وكل زمة بغيرها **لا باس** وستر او ما وطمها
لنقول بكون اكره اياه صدقة كما مروان
اكره اياه كذا به لا يتقبل قوله ولا يشترى منه
و لولم يبين ان ذك السبل اخبر فلا ما ستره
منه كما حروكي من زفت الله وقال **النشائي**
امراة وكل كذا من قاتك طلعتي **روحي**
والفتنة **عدي** او كذا اثم لذلان واستغنى
ان وقع في قلبه صدقة او عاتمة في الحاشية قتل
وكامكة اثم عني اخبر بامر محتمل فان لغته
او وقع في قلبه صدقة لها باس تنزهها وان
بامر مستكر لا مالم يستغفرها **فروع**
كث ما قول الشافعي لمن جوات الرجعة
واذا كنت المتي بدين مكنت ولا يمتدق

فصا

قضا ليعقن القاض بعتة التزجيم بالقران
والا فان باصوت الطبيب طيب ان لم يزد
الحروف وان قاده كره له ولم يستعده وقول
احسنت ان يسكنه فخر وان لذلك العترة
تحتي عليه الكفر في المناظرة في العلم بعتة
الحق عتاة ولا حدة ثلاثة حرام لغيره
والظاهر عليه وسئل دينا او مال او قول
التي كره على المناظر لعلو عتوا والافاضة
الايضا والرسول والرباسة وقال وقول
عائشة من ضلالة اليهود والنصارى قراءة
القران بقراءة موروقة وشاذة دفعة واحدة
مكروه كما في الحاوي القدسي شيخ للرجل
خضاب شعوه ولحمته ولو في غير خبز ولا
والا حانه عليه السلام لم ينعقه وبكره بالسلا
وتلا جميع التناوي والعلم من في المشم
الكتا ابي يستع بها جميعها الله
ولا لا بكة ورسله وبحرق التبا في ولا باس
با و باس في ما كما ركا في اورد من وما احسن
في الاشياء التضمن المكروه ان بعد ثم ما
لغيره اصل موقوف او يعظم بها لا يتعظا
به او يزدو ويستع بعض في اثم الله اما التزجيم
بالكفاية لالطبعة المرقمة والشرح اثم الله
فقد ان حيس الميركا وكذا اهل محله
في اعطاء التاييه لكن في زمانا الكره لها ظلم
في يمكن من دفعه عن نفسه فحسن وان اعلى
فلم يظلم بجز ليس اذي الجوزان ناخذ غير
حضر حقه وجون الشافعي وهو الاصح
لم يطلب من الصبيان اثم ان الحضر فتمها
ونشري بيعتها واتخذ بعضها له ذلك لانه
تملك لمن الاتاء لا باس بولي المتكوفة
عقابة الامنة دون عكسه وحيث لا قيمة
له لا باس بالانتفاع به و لوله قيمة وهو عتي
بضعة في لا باس بالجماع في بيعت فيه صحيح
للدلول لان ترك مشقة على شرح المذنب
هذا الا لثاني ولو لم حاجة عزو او حو

ان هذه الامور قد فلوذ ميا شرط الاذن اتفاقا
 ولو مستامتا لم يمكنها احدا اتفاقا مستامتا
 لو تزكيا بعد الاصل او زكيا غيره قالوا لا حق
 في الاصل ولو احيا زكيا مستمقا ثم احاط الاصل
 بغيره لا يرد من اربعة ثم قال في الاتفاق ثمة
 طريق الاول في الارض الواقعة من حجر ارضي
 مستم عندها بوضع علامة من حجر او غيره مما
 تلاط سبعة دفعت الى شرح وقيل هو الحق بها
 وان لم يكن لانه انما يملكها بالاجزاء والبقعة
 لا بمجرد التحجير ولو كثرها او وضع عليها
 المستامة او شق فيها من الورد رصاصا
 ولا يجوز ان يحاط من غير الصار بل يترك لغيره
 ليعبر وقطره حاصلا بغيره ليعبر به فلم
 يكن مواتا وكذا لو كان يحيطها واعلانه
 زكيا ما ان يستعمل ما لا يعتد به عليه
 المعادن الظاهرة وهي ما كان جوفها ارضي
 او غمقه في جوف الارض بارز في ظاهر الارض
 والحلل والقار والسقي والابار التي لم يملك
 بالاستيلاء والسقي وفي المستنقعات بالسي
 كالماحور في الظرف فلو لم يملك والمستنقعات
 وما عدا في شرح المصباح في حديث المسلول
 شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار التي تليق
 من القاسر زيلع يعني التملك بالاستيلاء
 بالسي في القتل فلو المعادن الظاهرة
 لم يكن لا فطاعا بحكم المقتطع وغيره
 فلو مستعمل المقتطع كان يملكه مستمقا كان
 لما اخذه ما لا لانه مستعمل لما اخذه
 وكنت عن المقتطع من غير مداومة العمل لولا
 يشتمل على قطعها بلعة او قصير فلو حكم
 الاملاك المستنقعة ذكر العلامة قاسم في
 رسالة احكام الخارطة اقطاع المقتطع وحريم
 بمراسمها وهي التي يتبع الما من بها بالغير
 كغيره القطر وهي التي يخرج الما منها بالمد
 والعظم من غير ابل حول البئر اربعون
 في وانما من حريمها في وانما ان للناسخ

وفي الشرح لا يملكه عز شرع الجمع لو عظم اليه فوق
 اربعين يرا او عليها انتهى لكن شبهه التستاني
 لمعده ثم قال وفي قول الامام وعزاه
 له منتهى ثم قال وفي التفتة من غير وعزاه
 ذكره اراضهم لصلواته اراضنا راحة
 فمرا لا لعل يتفق الما الى الثاني وعزاه للمدلة
 وعزاه الى جدي لعل في حفظ اذ احترها
 في موات ما في الامام فلو في موات اوقية بلا
 اذن امام لم يكن الحق كذلك كذا ذكره المصنف
 وعزاه الى الثاني وفيه زمرا الى انه لو حفر في
 ملك الغد لا يستحق الحريم ولو حفر في ملكه
 الحريم فله من الحريم ما شاؤ الى ان الما لو حفر
 على ارض تركي الملاك او مواتا او اقتربوا
 لغيره احاطوا بها فلو تركها الما بحيث لا يرد
 الرضا ولم يكن خروجا القاسر جاز احاطوا بها
 في عزاه للمعيرات وحريم الغد في مواته
 في حريمها في في الحمة والذراع وهو المكة
 وضربت قبضات وكان ذراع الملك ايم ملك
 الامام ستة سبع قبضات فكسره فقصته
 في حريم غيره من الحريم وعزاه فيه لانه ملكه فلو
 حفر فلا يرد مدعا ونصيبه وما عدا في الدار
 ولو حفر الثاني يرا في مواتي ثم اليه الاول
 ما في الامام فلو موات البئر الاول وقوت
 الى الثانية فلا في حريمه لانه غير مستعمل
 تحت الارض لانه فلا خاصة من جانيها
 وجب خانوت فمركه حركت الحانوت الاول
 شبيهه فانه لا يملك عليه درر زيلع وفيه
 لو مدم جدا ربح فله ما عدا من موافقة شبيهه
 لا يتنا الحدار مو الصبح والحدار الثاني الحريم
 من الحدار في العلامة دون حاشية الاول ليس
 ملك الاول وفيه العلامة هي تجري الما تحت
 الارض حريم الله وما يملكه لارضا القطر
 وغوه وعن محمد كالبيرة لو قطر الما فله
 وفي الاختيار فوضعه لراي الامام الى لو ياذنه
 والافلا ستي له ذكره البرجقي وحريم حجر

سطر
 وفيه لو عدم حد

فمصر في الارض الحوات خمسة اودية من كل جانب
 فليس لفرح ان يفرح فيه والحق ما امتنع عنه
 وحيلة والفرح ان الله بالمواعاة اذا لم يكن ذلك
 حرم ما عقران كان حرقا و جاز مؤذنه
 حرم اكله لانه ليس يبول والنهر في ملك العشر
 لم حرم كماله بربما و قال لا تسنة الترسية
 ولقي طبعه وقدره بعد عقر النهر من كل جانب
 وموارثه لم يبق وجوا رقت لم يبق وقدره ان
 يوسف بنصف بطن النهر وعلى القنطرة فستات
 معزبا للكرمان وفيه معزبا للاختيار والحوض
 على هذه الاختلاف وفيه معزبا للكرمان والكو
 كان النهر صغيرا يحتاج الى كربة في كل حين فله
 حرم بالانتقاء ومعزبا للكرمان ان الخلاف
 في نهر تلوك له مسنة فاعنة بذكرها ان يفر
 صاحب النهر فالمسنة له عند ما ولصاحب
 الارض عنده وفيه معزبا للتمتع المبيع ان له
 حرم بالانتقاء بذكرها يحتاج الى التمسك بال
 ونحوه انتهى قلت ومن ثل الايام ايضا
 الشربلا عزلا لاختيار وشرح الجمع
فصل الثرب لغة فستات
 وشرعا نوبة الانتفاع بالما ستمتاع اربعة
 والدواب والشفقة شرب من آدم والعام
 بالشفاعة ولكل حصة في كل ما لم يحرقها
 اوجب ولكل سبب ارضه من كرا و تر منظم
 كد حلة والفرات حرمها لان الملك بالاحراز
 ولا احراز لان قهر المايعة قهر عن ولكل سبب
 نهر ليس ارضه منها او لقبها كرجان لم يفر
 بالقائمة لان الانتفاع بالمباح ايجاز اذ لم
 نهر با حرم الانتفاع بغيره وقتره هو الاسبي
 واياه ان حصة قهر بيب النهر كذا نوا و اسبي
 ارضه و بغيره وزرعه ونصبه و لال ونحوها
 من بغيره ونوا نهر بيبه اذ بان الحق له
 فبغيره حله اذ بان له نهر او حرمه زرع قداره
 حلالا اليه قداره واوانية في الايام وقيل لا
 باذنه والحرم في الزرع بمهمل مضموم

شجرة

الحانية

الحانية استغنى به ارباب صاحبه للملك با حرازه
 ولو كانت البير والحوز والنهر في ملك رجل فله
 ان يمنع مرير الشفعة من الدخول في ملكه اذا كان
 بعد ما يفر به فان لم يجد يقال له اي لصاحب
 البير ونحوه ايا ان يخرج الما اليه او تتركه لياختيار
 بشرط ان لا يكسر صفته اي حجاب النهر ونحوه
 لان له حصة من الشفعة لحديث احمد المشهور
 بشرط ان تترك الما والكل والنار وحكم الاول
 حكم الما فيقتال للمالك اما ان تقطع وتنافع
 اليه او لا تتركه لياختيار فيما يريد زبدي
 ولوسعه الما ومعزب على نفسه وذات
 العيش كان له ان يقاتل به با سلاح لا يفر
 رضى الله عنه وان كان يحرق في الما او يقاتله
 بغير السلاح كطعام عند الحصة فزاد ان
 يفتع من حاجته للملك با حرازه فستات
 فقل الطعام وقيل في البير ونحوها الاولى ان
 يقاتل به بغير سلاح لانه ارتكبت معصية فكان
 قاتل النفس برحمة في كبري نهر في غير ملكه
 لان لوان لم يكن حقة اي في بيت المال شي
 حرم الناس على كره ان امشعوا عنه فعا
 للفرح وكذا نهر الملك في الما ونحوها
 منهم على ذلك وقيل في الحان با حرازه
 ان با حرازه في قهر وموتة كرى الله المشرك
 عليهم من اعداء فاذا حازوا ارض جليلهم برب
 من موتة الكرى وقالوا عليهم كربة من اوله
 بالخصص كالبسوة في استحقاق الشفعة
 ولا كرى على اهل الشفعة ونحوه دعوى القرب
 بقربا من استحقاقا اذا كان رجل ارض في ملكه
 فيها نهر فاذا رتب الارض بالانجر النهر ارضه
 لم يكن له ذلك وبتركه على حاله وان لم
 يان في يده ولم يكن جارا فها في الارض
 فعله ايضا ان حرم النهر له وانه قد كان له
 حرمه في حرم الله يشوقه لست ارا فيه شي
 عند المقتب في الما على مسلة او المزاب او
 الممشا كذا في دار عين فقام الاختلاف فيه

ينكر في الشرب زيلبي ثم من قوم اختصوا بالشراب
 فهو بينهم على ما روي في الحديث انه المقتود بخلاف
 اعتقادهم في الطريق فانهم السنون في وقت
 بلا اعتبار سعة الدار وضيقات المقتود الاستطاق
 وليس لحد من الشرب في التمر ان يشرب منه **في الشرب**
 عليه في الجرح وضع في ذلك ولا يضر به واما
 وقائمه والذكاة عورة او جرحا او قنطرة او بوع
 فتم التمر او يتسببها **الامام** والحال انه يعتقد بان
القتل بان يكون بكسر الكاف جمع لوة بعينها
 الثقت بان القدر ترك على قدمه لظهور
 الحق ضد اوبسوي في تسمية الى ارض له اخرى
ايس له معنى في الشرب بلا وصاف يتلق
 بالجب ولحمه تنقصه بعد الاحاق ولو لم ينفق
 من بكمهم وليس للاعلى سكر التمر ولا ضلاله
 وان لم يشرب ارضه يد ونيلين كطريق
 شتر كذا اذا اخذهم ان ينفق فيه ما والى
اما اخرى ما دنا من كس في كذا في **الشر**
 التي منقصة في هذا الطريق بخلاف ما في
 كان صاحب اليمين واحد احدث **الشر**
 ان المارة لا تزداد و **بورش الشرب** لا يجرى
 بالاشناع واما الايضام فيجوز فياصل في
بيع الشرب ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب
 به لانه ليس بمال منتقم في طاهر ارواثة عليه
 العتري كذا يبيح ولا يوجب في ذلك اي يبيعه
 واخرى **بمسك المايد** كلفه وملك من ذم
عبد **و** **ملك** وان تحت حده **الملك** **له**
 لا يتصل بالشر ولا القاسدة ان الشرب له ملك
 بسبب ما خذ لومات وعلنه من لم يبيع الشرب
 بلا ارض فلو لم يكن له ارض قبل بيع المايد كل
 ثوب في حوزة بيع المايد ان ينفق في نفسه
 وتل منظر الامام لارض بالشر بها فيضنه
 العفا فيبيحها بوضارها فينظر لفته الارض
 لا لا شرب وانتهى ما بعد ضمر في تفاوت ما بينهما
 الذين الملت في تمامه والزيلبي **والفقر** **من** **ملا**
ارض **مسا** **فترت ارض** **جاره** **او** **غيره** **فترت**
 لانه متشبه بغير متقد وهذا اذا استقام استقام

فوقه

محتاجة لتجمله ارضه عادة والافضل من وعلا التمر
 في الزخرف وهذا اذا استقر في ثوبه متوارضة
 واما اذا استقر في ثوبه برة او زاد على ثوبه
 على ما قاله اشيا على الزاوية شتان **والشرب**
من **سبيل** **ارضه** **او** **غيره** **من** **شرب** **غيره** **بقدر** **انه**
 في رواية الاصل وعلله الفتوى في بيع ومساوية
 وابن كمال عن الخلاصة لما مر ان غير متقوم
 ولو مضى بتركه فحق لينا المال الجوامع
 فخلافت الفتا المقتوب فان الدابة اذا
 شتم بها بغيره وضار شيا اخر فستان فان
تكون **ذلك** **سبه** **في** **ضمان** **واديه** **الامام** **بالضر**
والجيب **ان** **راكا** **الامام** **ذلك** **خاتمة** **وتما**
 في شرح الويلامة قال وجوز بعض شيا
 في بيع الشرب لتعامل اهل بيته والنفاس
 تركه بالتعامل ونفقة يانه تتعامل لامل ذلك
 واحدة وانما يصح بانه ذكر في جواهر
 القفا ويقات ويقتد الحكم بخرجه بغيره ليعطى
 فاستد في الجدة وتزوج كما من ابي القاسد
 لونه يمين بالطلاق فلو سقى ارض بنفسه
 لم يجره منه ويهجر من في القفا هذا
 فافهم ذلك وقد مر ما عليه الفتوى في
 في الويلامة
 وساق بشر القوس بياض وفيه بعض ما لم يطر
 وما جوزه واخذ الزنا الزرع في جليته ثم ذكر في
 ولو حوزوا لمراد الويلامة فلو في غير ما قيل

كتاب الشربة

هي جمع شراب والشراب لغير كل ما يبيع ويشرب
 واسمها كذا ما سكره **المخمر** **من** **الاربع**
 انواع الاول **الجشرون** **التي** **بكر** **فتشيد**
من **ما** **العنب** **اذ** **اعلا** **اشند** **وقد** **لا** **ي**
بالزيد **اي** **الرعة** **ولم** **يشترط** **طاقة** **فروبه**
 ثالث التلاية وبه اخذ ابو حفصا لكثير
 وهو الاخر كذا في الشر فلا كنه عن المواهب
 وبات ما يبين وقد نقل في الجرح على غير ما ذكر

يؤمر

مجازاته شرع في احكامها العشرة تناول وحرم فيها
 وفرضها بالاجماع لعنهما اي لعناتهما في قوله
 تناول انما الحظر والمساواة عشرة لآل على
 حرمها بمسبوطة في الحديث وعزوه في حديث
عقاسة بن خليفة قال **اول** ما حرم من كل ما
 نهيها في حق المسلم **الما لها** او **الاضح** وحرم
الاستعانة بها ولو لسلطان او اب او في الكفن او
 نظير النظر او في ذواته من او طعام او غير
 ذلك الا في الخليل او الخوف عطش في السفر او
 فلو زاد فذكر حد مجتبى ولا يجوز بيعها لحديث
 مسلمان الذي حرم بيعها حرم بيعها **وحيد**
شارها وان لم يسكرها **وحيد** **شارها**
 غيرهما ان يسكروا **لا يورثها** الا ان يورث
 فتمت ما يسكر منه لا يقتصر على الخمر بل ذكر
 الورد واليافق واستطير في المصنف ما في القصة
 والحديث ثم نقله من ابن وهبان انه لا يقتضيه لما
 قاله من ان القصة بخالفنا لغوا علمها بوضوح
 نقل من غيره انتهى وفي كلامه لا يورثها
يجوز فيها **الزنا** و **علي** المعتد فانه المسموح
 ولو باحتقان او انتظار في احليل **يا** **يجوز**
 فحليلها ولو يطرح حتى **في** **الخلا** في الشبان
 والثاني **الاطلاق** ما اكبر وهو **العصير** **يطرح**
نهي **العلم** **نكاحه** ويصير سكر او صوب
 العلم ان هذا يسمى الباذي واما **الاطلاق** فاذ كان
 منقوله **وقيل** **ما** **من** **ما** **الذات** **حق** **في** **محب**
فلهما **وبني** **فلهما** **وضار** **سكرا** **بما** **الاصواب**
 عاخر عليه صاحب المخطوطة **وجوز** **في** **الفتنة**
 لا في الحق لان حل هذا المثلث **الفتنة** **بالطلاق**
 على ما في المخطوطة ثابت بشرط كذا في الضمان
 رضى الله عنهم ثم في **الشرع** **قال** **قال** **وسمي**
بالطلاق **القول** **بغير** **قائه** **عنه** **ما** **الشرع** **قائه**
طلاق **اليعبر** **بما** **الطلاق** **الذي** **يطلق** **به** **اليعبر**
الجران **وخاصته** **اي** **الاطلاق** **على** **الفسخ** **القول**
 كذا قال المصنف **الحج** **به** **بقي** **والثالث** **السكر**
بفتح **بموا** **الز** **من** **الطريق** **اذا** **اشفدت**

وقذف بالزبد والرابع **تبيع** **الزبيب** **وموا**
من **ما** **الزبيب** **بشرط** **ان** **يقذف** **بما** **الزبد** **بعد**
الغسلات **والذكرا** **اي** **الثلاثة** **الذكورة** **حرام**
اذا **اعلا** **واشدد** **والا** **لم** **يحرم** **انتها** **قانون** **حرام**
 حرم انتها فظاهره ولا معه كقصة المعتن ان
 اقتنا رهنا فوليها قاله البرخذي نعم قال
 القسطنطين وترك القند فحاله انه اعتد على
 البستان التي فتدبه ولعمري حكم خاصة
 السكر والتبع ومما ذكره كلامه انها خمسة
 ومم مختار السرخسي واختاره الفدائنة
 انها **السلطة** **وحرم** **تجاوز** **حرم** **الخوف**
ذكر **مستطاع** **لان** **حرم** **تجاوز** **اجتهاد** **والمال**
 منها اربعة انواع **اول** **تبع** **الزنا** **والزبيب**
ان **طريق** **او** **ين** **الحديث** **كل** **شربة** **وان** **اشدد** **بعد**
اذا **اشرب** **منه** **لا** **اي** **وطرب** **فلو** **شرب**
الزبيب **فقتله** **وكنه** **حرام** **وما** **السكر** **فقط**
 ما يفسد على طنة انه يسكر حرام **والثاني**
ما **يقتل** **من** **الزبيب** **والزبيب** **او** **الطبخ** **ادنى**
بوجه **وان** **اشدد** **بجل** **بلا** **المو** **والثالث** **بيد**
العسل **والثاني** **والزبيب** **والزبيب** **والزبيب**
شواط **او** **بلا** **هو** **وطرب** **والرابع** **المقتل**
العيني **وان** **اشدد** **بما** **الطبخ** **من** **ما** **العب**
 حتى يفسد بيب تلاء وبني تلاء اذ اقصه
 به استنظر الطعام والزناوي على طاعة الله
 ولو ابلوا لاجلها حقائق **ونهي** **عن** **الحجر**
 مما هو مفاد به بيمين المشقة والاذن
 قلت وقد سئل ابن حجر عن بيع المشقة
 هل يجوز فقلت لا يجوز فيقول ان مراده بعدم
 الحوازم **المثل** **لمنع** **عن** **تلاوة** **عنه** **وان** **جاز**
بالفتنة **لما** **المثل** **لمنع** **عن** **تلاوة** **عنه** **وان** **جاز**
 فعله بخلاف الصليب حيث تقربته طيلة
 لانه حال منتزعة في حقه وقد امرنا به ولم
 به بنون **فليس** **بما** **اي** **الاستزادة** **المختصة**
 من العسل **والثاني** **وقد** **ما** **قاله** **المصنف** **طابقا**
 قيلها وكثير **ما** **يبيح** **ذكر** **الزبيب** **عنه**

مطلقا
 واختاره القاضى

واختاره شارح الوصية بنية وذكر انه مروي في الكل
 ونظم
 وفي عصرنا ناختدع واولقوا طلائعنا في سكر الجليسا
 ونظام يروي وافي محمد . نعيم ما قد قل من الجحيم
 قلت وطلعت الزهراء في الزانية وقال
 محمد ما اسكر كنتم في الحرام وموثر ايضا
 ولو سكر منها المختار في زمانه بعد زاده
 الملقى وقوع طلاق من سكرها تابع الحريم
 والطلاق حرام عند يهوديه يعني في الخلاف انما هو
 عند قصد التتوي اثناءه فسد الثاني حرام
 اجاعا انتهى ونماه فاما علقته عليه زاده
 التمس ان ابن الادل في الشك لم يعل عنه
 محمد خلا تا ايام السكونه حرام بالاختلاف
 والحذو الطلاق على الخلاف وهذا ابن ابراهيم
 اي الغرضه في الشك لم يعل وجه في الحديث
 حكمة في الحرام انه ذكره تحريمه عند عامة الفقهاء
 على قوله **وحل الانشاء في حق النية في الدنيا**
 جمع دواء وهي الفرع **والسحر حرام**
والزنا المقالي بالزنا اي الغزو والفساد
 المنتهى المنقورة ونماه في الزنا في سكره
 شرب دوي الخمر في سكره **والايمان**
 بالدهر في لان فيه اجر الخمر وتلكه ككثير
 كما هو في كنه شاربه عندنا لا سكره
 بعد اجاعا ونظم **كل ما سكره الحرام**
 ورق القرب **والافزون** لانه منسب للعقل
 ويعد من ذكركم عن الصلاة للزادون
حريم الخمر فان المني من ذكركم
 عليه وان سكره بل **خمر** مادون الحرام
 في الحريم وكذا الخمر حرام في الطيب كزادون
 حريمه المشبهة قال المصنف وتدل على المانع وعين
 ان من قال بطل المشبهه فهو زادون مشبهه
 بل قال بطل الدين الزاد انه بطل ويشاح تشابه
 فسد وتدل شفا المني الغري المشافي في شرحه
 على منظومه ابته الدور المتلفه ما لكانوا الصفا
 عن ابن حجر المكي ان حرام مروج يختم حوزة

الطبيب باجماع الائمة الاربعة وانها مسكرة مشه
 قال شيخنا النجاشي والذين ائزى قد رث
 وكان حذوته برشق في ستة حشر شره بعد
 الاثني عشر في شاربه انه لا يسكر وان سكره
 فادع مقروم حرام في حديث احمد بن مسعود
 قالت اي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن كل مسكر ومدر فاك وليس من الكسائر
 تنافوا في المنة والمربوب وقم في ولي الامر
 عنه حرم قطع على ان استهان مشبهه
 اضربا يدك بغير الامر او عليه بيت كثير
 الصغار ان انتهى بحروقه في الاشياء في قاعدة
 الاصل الا باحتمال او التوقف في نظرائه فيما
 اشكل حاله بالحيوان المشكل امره والنيات
 المحمول حسنه انتهى قلت فيهم منه حكم
 النيات الذي يشاع في زماننا المسمى بالمتن
 قد نبهه وقد كرهه شيخنا الميرزا في حديثه
 لاجاعا في التوهم والتبطل بالاولي قد نبه
 في حقنا حرم بالمشبهه شارح الوصية
 في الخطر ونماه فقال
 واذا تخمير الحشيش حرقه وتطلق مختار في حوزة
 لايعد الذاب والفسق بشرا و زينة المشعل وحرقه
كتاب الصيد
 اول ما سمعته ان كلامهما ما يورث السرور
بموشاح يتبعه عشر شرطه موطر في الغاية
 وسقنور لها في اثنا المستابل الحريم في غير الحرم
 او **الفتيل** كما هو ظاهر **باصح** على ما في الاشياء
 قال المصنف ونماه في زاده ونماه في الاضافات
 عدوى امانة انتقاء حرفة لانه لا بد من الكسب
 وكل انواع الكسب في الاضافة سواء في المربوب
 الصيغ كما في الزاينة وغيره ما **سكت**
الصيد ما قد قل من خلافه ما **سكت**
الصيد ما قد قل من خلافه ما **سكت**
 الفلش واغريه ما **سكت** **الصيد** ما **سكت**
 بضرب الاسلام لا يملكه ويجب تقويمه اعلم

سطلاب
 والفتيل الذي

ملكه

ان اسباب الملك ثلاثة فاذكر سبع وحقه وخلافة
 كما رث واسالة وموا الاستبلا حقيقة موضع
 التداو كذا بالتمهية كسبب الشبهة لفسد
 لا يتجاف على المتاح لنا في عن تلك فلو استول
 في منا زحزح خطب عنه كتم حركه لم يحل القاتل
 ما يجده فلا تقر في وقام التفرع في المطولات
 وجعل الصيد بكل ذي ناب ومخلب تتقوا في
 الذي باع من كلب وبارو وخوصه ان شرط فاعلم
 التقلد ويشترط كونه لبشر جنس العين ثم وقع
 على ما مر من الاصل بنواه فلا يجوز الصيد
 برب واستد ادرم فاعلم في التقلد فاعلم ما
 لا بد ان المقر الاستد لعل في حقته في الرب
 الخمسة والخمسة معهم ما بال الحد الحياضها
 ولا يحترق في حياضه عليه فلا يحل
 ما يملك على القوت بخاصة عينه لا يملك
 ان النحر وروقه فتبينه وبه يندفع كلب
 القنطرة ان اذ كلب جنس العين عليه به فم
 والخنزير لبشر جنس العين عند اي حياضه
 علما في كغيره وغيره فتأمل بشرط على ما
 علم في ذي ناب ومخلب وه انترك الاكل الحيا
 السبب من الصيد فلا يضر في سبب في ذواته
 ثلاث في الكلب وخوصه والذئب اذام غوته
 في النار وبخوصه وشروط جرحها في ارض موضع
 منه على النصارى وبه يذبح وعلى الثاني تحل
 بلا جرح وبمذاك الشافعي ويشترط ارسال
 مسلم او كفاي ويشترط الشبهة عند ارسال
 ولو كانا بشرط عدم تركها عند على حيوان
 ممتهن في قاذر على الاستماع بنوايه او حياضه
 منقوش فالذي وقع في الشبهة او سقط في البر
 او استأمن في الشبهة فيه الحكم المذكور وان اذا
 قال بولك ان الكلام في صيد الاكل وان حل
 صيده كذا ينبغي او اخره كحل الانتفاع
 بالكله مثلا كذا في فتاوى وشروط ان لا يترك
 في كلب المعبد كلب لا حل صيده كلب غير
 معلم وطلب يكون مني ولو لم يرسل او لم يرسل

كاتب
عائل

عليه

عليه ويشترط ان لا يتناول وقتنه بعد ارساله
 لمكون الاصطبا دفعا فالارسال خلاف
 ما اذا كان واستحق بالذئب اي كما عكس التمد
 علوجه الحيلة لا الاستراحة وللقبض
 حصول حياضه ينبغي اكل ما قبل اكل ما
 كما بسطه المتأخر اكل منه الثاني اكل
 لان تعليمه ليس بترك اكله وان اكل الكلب
 ونحوه لا يترك لطلبه عندنا لا كلب منه اي لا
 يترك الصيد الذي اكل الكلب منه بعد
 تركه الا اكل ثلاث مرات لانه علامته في ذلك
 وكذا لا يترك ما صاد بعد حتى يغفل فاعلم
 بترك الاكل ثلاثا او ما صاده فتعلمه في
 في ماله فان ما اتلفه من الصيد لا يضر
 فيه الحيرة انتفاعا لغوات الحيل رفعة اشكال
 ذكره الكفيتان كصغر قمر من صا حياضه
 فكذلك حياضه وجع الله فارسله فاعلم
 ببول تركه ما صاد به فليكون كالكلب
 في الاكل ولو اخذ الصياد الصيد من الكلب
 في قفاه منه بشفقة والفتاوى اكلها او
 خطب الكلب منه والكل على ما في كذا
 قرب الذئب من دمه لانه من غايته عليه
 ولو بشر الصيد فتعلم منه بشفقة فاكلمها
 ثم ادركه فتعلمه ولغيا كل منه (بولك لاكله
 حالة الاصطبا والواقى ما يشبهه وانته الصيد
 فتعلمه ولم ياكل منه حتى اخذه من حياضه
 ثم اكل ما بقي فاعلم انه حينئذ لو اكل من نفس
 الصيد لم يترك ما رقا فاذكر المرسل او
 الدرائي الصيد حياضه فوق ما في المذبح
 ذكاه وجونا ويشترط لعله بالمرن المستمته
 ولو كانا كثر وشروط المرح لا يتحقق وغير الذكاه
 ويشترط ان لا يقتل من طلبه او مات الصيد
 محتاملا بغيره فاعلم في طلبه كذا وان
 قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا يحتاج
 موته بقتل اخرو بشرط في الحياضه لعله ان لا
 يتوارى عن بصره وفيه تلام مذهب طي الزيلعي

بما رثه سائر من كلب الصيد في بطنه سائر كلبه
 صيد منه لفسد جميع ما قتل من لا يجاهد ودون المرح
 وكذا يطلب الفرس حتى يركب منه لاجل مقصود من كذا
 ان كلب ينفسر وسها ان لا يجد حياضه في كذا
 وهو في كذا وسها ان لا يجد حياضه في كذا
 بن يدور في كذا وسها ان لا يجد حياضه في كذا
 تعطف عن كذا قبل السعي في كذا وسها ان لا يجد حياضه في كذا
 ان لا يترك الا ان يترك وسها ان لا يجد حياضه في كذا
 من اخذه تركه ويقول كذا وسها ان لا يجد حياضه في كذا
 ينبغي ان لا يترك

وبشره فان ذكره الراس والميرسل حيا ذكاه وجوز
 فلو تركها حرم وبشرى والحياة المعتزة بها
 يكون وقت ذكاه الذبوح بان يعرض يوم
 وروي اكثر جمع امله ذكاهها وبشرى
 فذكاه كان المعتز ذكاه فبشرى ما يحتاج لوقوع
 فيما لم يحرم والمعتز ح المزدونة واخرها
 كمنطقه وموتيرة وما اكل الصبي والمزينة
 مطلق الحاة وان قلت كما استرنا الله وعليه
 التثني وتقدم في الذبايح فان تركها أي
 الذكاه عهد امر الذبوحه عليها فحرم
 وكذا يحرم لو عجز عن الذكاه في ظاهر الزواجر
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف حمل وموتيرة
 الشاقي قال المص وموتيرة وموتيرة
 اشارته إلى حله والظاهر انها معتزة
 قلت ووجه الظاهر ان العجز عن الذكاه
 في مثل هذا الإيجال الحرام أو أن يسلح
 في مثل هذه من فاجر أو فاجر أو فاجر
 يعرفه وموتيرة لا يرضى له سوي لمقتضاه
 فوصفه ولو لم يسه حدة فاصاب حده
 حل أو يندقة معتزلة ذات حدة انشأها
 بالمثل لا بالحده ولو كانت خفيفة لم يحده
 حل لتقلها بالجرم ولو لم يجره ولو لم
 مطلقا بشرط في الجرح الا اذا ما قبل لا يمتنع
 وتماه فيما علقته عكسه اوري صندا ففهم
 وما لا اختار قلته بالمناحرم ولو لم يجره
 وقت فيه فان انفس جرحه فيه حرم والاختار
 تلتين او وقع على شئ قبل نزع منه إلى الارض
 حرم في المسائل كلها لان الاختار عن مثل هذا
 يمكن فان وقع على الارض ابتداء اذا الاختار عنه
 غير ممكن فحل أو أرسل صلبه فزجره أي
 اعزاه بعناحه حرم فان زجره الزجر دون
 الارسل والعقل يرفع بالموثوقه او يسله
 كمنطقه الحديث ولو لم يرسله احد فزجره
 فان زجره إذا الزجر ارسلها كما واخذت في الرسل
 البه لان غرضه اخذ كل صيد يمكن منه حتى لو

ارسله

ارسله على صيد وكثيره ببشرية واحدة فقتل الكل
 اكل اكل اكل في الوجه المذكورة لما ذكرنا
 كمنطقه فقتل عضو ميتة فانه ياكل العنبر
 خلافا للفتا في ولنا قوله عليه السلام
 بما ابيح من الحيوان ميتة ولو قطعه لم يرضه
 فان اكل الشاة اكل العنبر او صا ولا
 مطلق وان قطعه الرأي ان لا فاء اثره مع
 عذره او قطع بغير راسه أو الزه أو بغير
 اكل كله لان هذه الصور لا يمكن خضه فقتل
 حاة اكله بجرم فليست له الحية المذكور
 بخلاف ما لو اكله مع راسه للأمان المذكور
 وحرم صيد جوس وبي وموتيرة وحرم
 لان لم يسه من اكل الذكاه بخلاف كتابي
 لان ذكاه الا من طهر ذكاه الاختيار
 وان رى صيدا فقتله فقتله فقتله فقتله
 ولو للشان وحل وان اخذه الاول بان اخذه
 عن جيرا لا يتنازع وفيه من الحاة ما يفسد الصيد
 فلا فلا فحرم ومن عذرة الاختيار تضار
 عليها وقت اتلافه عن ما تقتضه حراجه
 حل اصطفا ما هو كل طير وما لا يوكله
 لمقتضه حله او شه او ريشه او له شع
 شفه وكلمه مشروعة لا طلاق البشر والنفقة
 بغير زرع المرن والعلب النعيم ما في الاول
 ذبح الكلب اذا اخذته من رارة الموت وبه
 بغير حرم عن العين كمن يرون فلا يظهر
 اصلا وحله وقيل يظهر حله بالحيه
 وهذا الحق ما يقتضي به في الشرع فلا يسه
 عن اللوامك هنا وممن ان لها زه انظر
 الى السلام والاول عذم فعوله خاشية
 وكمنطقه البياق بالظهر إلى لمقتضيه
 من انسان او غنم من اكل الحيات
 كمنطقه وشاة فزجره باليه فاصاب بشره حل
 بخلاف ما اذا اكله حل صيدا فزجره
 الله او ارسله عليه فاء او صيد حلال

مطلق
 وهذا صحيح

الصبا يدعي

الاحل ولو لم تعلم ان المجرى سدا وغير
 لم يجعل جوهرا ليدفع الاجتماع المجرى والمجرى
 غلب الحرم ربي **طشبا** فاصاب قرنه وظلمه
 فبات ان ادماءه اكل لوجود المجرى والاحل
 والعقرب حال الرمي في السيد ربه اذا
 روي **سكلا** **ابا** **سكلامو** **وجب** **المزاحمة**
 اذا لم يجرى محرم **ابا** **خارم** ويستحب قبل كتاب
 الديانة فرغ لو ان ياريا مغل القصد
 فتغلب ولا يدري ارسله انسان او لا
 لو وقع الشك في الارسل ولا اناجة بدونه
 وان كان مرسلا فهو مال الغنم فلا يجوز
 تناوله الا باذن صاحبه زيلو قلت وقد وقع
 في عصرنا خادثة الفتوى وهي ان رطل واحد
 شانه مع بوحه بنسائه هل يحل له ان يأكل
 ام لا ومنه في ما ذكرناه انه لا يحل لو وقع الشك
 في ان الذئبة من نسل كانه ام لا وهل يحل له
 نقالي فكلها ام لا لكن في الخلافة من المذاهب
 قوم اصحابنا بوجاهة توضح طرفة الشاهد
 ان لا يمكن قربان من الماودة والفتل ان صاحبه
 فعل ذلك اذ ائتمن الناس بالاحل بالاحل
 لان الشايت باء الا لانه كالتايت بالصرح انتهى
 فقد اباح اكلها بالشرط المذكور فعلم ان الاحل
 يكون الذاب احلا للذابة لشرط قائله
 المم قللت قد يفرق بين خادثة الفتوى والفتوى
 بان الذاب في الاول غير المالك قطعاً والثاني
 كغيره وانما يحل خطبته شرق شاة قد تمسها
 بقتلته فوجد صاحبها على ثوبه لا يحل لا كغيره
 بقتلته على الحرم القطع بلا تملك ولا اذن
 شرعي انتهى فخر في الواسية قال
 وما تارة تطلب طبا فانه خبيث حرام ثم يفتقر
 وتلك مصغرة لاجل اخر واعتاقه بعض الله بكم
 وان يلقه من بين جازا فانه كغيره ان ربا العترة
 وفي معانيها

واي حال لا يلزم الصلابة صود او ما صيد ولا يفتقر

كثر

وقف محمد بن يحيى مع

كتاب الرهن

شاشته ان يلا من الرهن والصدور سبيل يتمثل
 المال مؤلفة جبر الشئ وشرها خمس شئ مالي
 حق اي صله يجوز ان المالك موال الرهن
 يمكن استيفاء ما يدين منه فلا او بعثا فان
 كان قبة المرحون اقل من الدين كماله
 باق الا يستغنى لان الدين لا يمكن استيفاءه
 من الرهن الا اذا اصابه وبنا كما كان سبيل حقيقة
 ومعه من واجب طارضا وطارضا او طارضا
 فقط كقن عبد او غل وجد خرا او خرا او حيا
 بالاعيان المملوثة بالمثل او الغنم كاستي
 وينعقد بايجاب وتقول حال كونه غير
 لزم وحيد فلا رهن فسلطه والرجوع
 عنه كما في الغنم فاذا سلطه وقسمه المرحون
 حال كونه موقرا لا يفتقر كما في غير مفرغ
 لا مشغولا بحق المراهن كغيره دون العترة
 من الاستماع ولو حكما بان افضل المرحون
 بقية المرحون خلفة كالشجر ويستحب لزوم
 قوامه لانه التخص شرط للزوم كما في العترة
 في القتي انه شرط الجواز والخلقة بين الرهن
 والمرحون فليس حكما على الظاهر كما في فاهيا
 فيه ايضا فيتم وموسمون او المالك اقل
 من قبة ومن الرهن وعند الشافعي هو امانة
 والفتنة منه يوم القيمة لا يوم القيل
 فوتمه في الاشياء والفتنة المقتول كما ذكره
 المم المقتول في الحرم الرهن اذا لم يمتين
 المقتول اراي يتدارر ما يريد اخذه من الرهن
 ليس بمقتول كما في الفتنة والاشياء فان
 هلك وسأوت قبة الدين كما في مقتولا
 دميته كما اوردت قبة الرهن مفسر
 حصة كما ان القيل امانة يقتض بالفتوى
 او تمتت مستطرد رح ورمي المقتول
 لان الاستيفاء رالمالبة ومن المرحون
 بد عوف القيل لا شرعا في طلقا سواء
 كان من اموال طارضا او باطنة وقصده مال

الرهن

بالباطل وله طلق ودينه من راجعه ولش
 خبسه بموان لان الرمن من دين لان الحسن
 جراً مطلقاً وله حبس ودينه من راجعه للعتد
 حتى يتبين دينه او يبرره لان الرمن لا يبطل
 بمجرد النسخ او يبرره رهنما بالقبضه لان
 موافاة اناك احد صالحيق ومنازلي
 ودينه وعجزها لا انتفاع به مطلقاً لا يتخذ
 ولا سكن ولا ليس ولا اناة او اناة شرا
 كان من مرقته او راسه انما كان على الاخر
 وقيل لا يخل للرمن لانه ربا وقيل ان شرطه
 كان ربا والا لا في الاشياء والمواهب انا
 الرامن للرمن اكل الثمار او سكن الدار او ان
 الشاة المرحومة فاكلها لم يتبرر ولم يمتنع انا
 في الاشياء انه يكره للرمن الا انتفاع بذلك
 ويحب في اخر الرمن مات الشاة في ماله
 فصور الرمن على قيمة الشاة ولو بها الرمن
 فلف الشاة بفسط وحظا لان ناهية للرمن
 فلو فعل الانتفاع قبل ان يفسط لم يبرر
 يبطل الرمن به واد اطلب للرمن ويحب
 امره باعترافه منه انا بغير مشقة امرين
 الا اذا كان له حمل او عتد العمل لانه لو اتمته
 شتر جمع فان احدهم سلم له كل دينه او ان
 سلم الرمن منه فحقيقه للفتنة وان طلقها
 دله في يده العتد الرمن فذلك الحق ان
 لم يكن للرمن ماله وان كان له ماله لم
 دينه وان لم يحضره لان الواجب عليه التسليم
 يعني القليلة لا التمام مكان الرمن وتقل
 التمسك من الذخر انه لو لم يمتد وعجز احضار
 اصلاحه تتابعه لزم ماله في ذلك وقتا وكف
 للرمن ان يحلفه بانه ماله ملك وعده اكله
 اذا دعي الرامن ماله كما اذا الموع ولا يخلية
 في احضاره وكذا الحكم عتد كل شجر حبل كاحره
 ان الشجرة وقال بطلم
 ولا تعظم عطر الرمن او يكن بغيره كالعتد والجار
 كذا في اولاد وعز ماله فلا يلا وتدا في الهامة يكره

بالباطل وله طلق ودينه من راجعه ولش
 خبسه بموان لان الرمن من دين لان الحسن
 جراً مطلقاً وله حبس ودينه من راجعه للعتد
 حتى يتبين دينه او يبرره لان الرمن لا يبطل
 بمجرد النسخ او يبرره رهنما بالقبضه لان
 موافاة اناك احد صالحيق ومنازلي
 ودينه وعجزها لا انتفاع به مطلقاً لا يتخذ
 ولا سكن ولا ليس ولا اناة او اناة شرا
 كان من مرقته او راسه انما كان على الاخر
 وقيل لا يخل للرمن لانه ربا وقيل ان شرطه
 كان ربا والا لا في الاشياء والمواهب انا
 الرامن للرمن اكل الثمار او سكن الدار او ان
 الشاة المرحومة فاكلها لم يتبرر ولم يمتنع انا
 في الاشياء انه يكره للرمن الا انتفاع بذلك
 ويحب في اخر الرمن مات الشاة في ماله
 فصور الرمن على قيمة الشاة ولو بها الرمن
 فلف الشاة بفسط وحظا لان ناهية للرمن
 فلو فعل الانتفاع قبل ان يفسط لم يبرر
 يبطل الرمن به واد اطلب للرمن ويحب
 امره باعترافه منه انا بغير مشقة امرين
 الا اذا كان له حمل او عتد العمل لانه لو اتمته
 شتر جمع فان احدهم سلم له كل دينه او ان
 سلم الرمن منه فحقيقه للفتنة وان طلقها
 دله في يده العتد الرمن فذلك الحق ان
 لم يكن للرمن ماله وان كان له ماله لم
 دينه وان لم يحضره لان الواجب عليه التسليم
 يعني القليلة لا التمام مكان الرمن وتقل
 التمسك من الذخر انه لو لم يمتد وعجز احضار
 اصلاحه تتابعه لزم ماله في ذلك وقتا وكف
 للرمن ان يحلفه بانه ماله ملك وعده اكله
 اذا دعي الرامن ماله كما اذا الموع ولا يخلية
 في احضاره وكذا الحكم عتد كل شجر حبل كاحره
 ان الشجرة وقال بطلم
 ولا تعظم عطر الرمن او يكن بغيره كالعتد والجار
 كذا في اولاد وعز ماله فلا يلا وتدا في الهامة يكره

بين الميراث قهينة وتكون رهناء فانه اجل
 الاجل اخذ به دينه وان قضي بالدين من خلاف
 جنسية كان الرهن رهناء الى قضاء دينه
 لانه بدل الرهن ما هو حقه واخره يستحقه
 وحاقه فله وماوي الغنم على الميراث واجرة الميراث
 لوصو انان وقهينة الرهن والخارج والعشر على
 الراهن والاصل فيه ان على ما يحتاج اليه
 لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فقل الراهن
 لانه ملكه وكلما كان له فله فقل الميراث لراهنه
 له واعلم انه لا يلزم شيء منه لو استعطف على الراهن
 فاستعان من الزخرفة فاما قوله فله كحل الميراث
 او رهنه منه كدواة خرج الى يد او الى يد
 الميراث فتنقسم على الميراث والامانة
 فالميراث على الميراث والامانة على الميراث
 الراهن لو قهينة الميراث والاصل الميراث
 وكذا المعالجة امراض وقروح وقد اجازته
 وكل ما وجب على احد ما اذا كان له
 اذا انما من القائه به ويجعله ديناً على الراهن
 في ذم رهنه عليه ويجزئه امر القائي فلا يضره
 فله ولا عليه ولا يرجع طاعة الميراث على من
 الامام لا يرجع لوصاحبه حاقه امطلة خلافا
 للشافعي وفي مسألة الميراث على الراهن
 غير هذا قال الميراث على الراهن الذي
 غنم قال قول الميراث لا يترافق بخلاف
 قالوا في الميراث رده على الراهن بعد قهينة
 فان التوك للراهن لانه الميراثان يرضاهما
 ايضا وسقط الدين بالثابتة النطية ولو تسلم
 قهينة قال قول الميراث لا يترافق بخلاف
 وان رهنه فله الراهن لثابتة الضمان
 يجوز له السقيرة بالورث انما ان القاري
 على الودعة وان كان له حمل وموتة وكذا
 الانتقال من اليه وكذا العديك الذي الرهن
 في بيعه في العادة معزاة للوعدة على خلاف
 مما في قضاء القاتنين والغنائم الغنم قول
 الامام وما في قضاوي قولهما في بنية كلام القهينة

قوله

مطلق
 يجوز له السقيرة

فلا يرد

مطلق
 فليد

فاقية في الحديث اذا اعطى الرهن فهو بما فيه
 فالو اعطاه اذ التثبت قهينة بعد صدقته
 بان قال كل ما اذريكم فانه قهينة من بما
 فيه من الدين كذا ذكره المصنف اول الباب
 ما في رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 مطلقا فله ما هو اوطار ما من رهنه او غير بقية
 اوله من القهينة انه فليد رهنه بالقبض وجوز
 الشافعي في الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن لا
 في اربعة المشاع والمشغول والمضطر بعينه
 والمتعلق عقده بشرط فله وجوده غير المدبر
 فيجوز بيعها رهنها وفيها الحيلة في جوار رهن
 المشاع ان يبيعها النصف بالثمن او يبيعها
 النصف ثم يبيع الباقي فالباع فله وفيه نظير
 ولله مخرج على الصعوبة في الشروع الطاري
 فلت على ولا عليه لانه بالثمن لا يخلو اما يبيع
 في ملكه او يبيع في ملكه على كل يكون رهن
 المشاع اشتد على بسطه في تصور ايضا بشر
 فيه فله في الحيلة المصلحة في كل
 الميراث ارادة رهن نصف داره مشا فليد رهنها
 من طالب الرهن ويثبت منه الشق على الراهن
 بالخيار ويثبتها لادانته في رهنه رهنه رهنه
 فليد رهنه بتملة الرهن بالثمن واعينها من
 الميراث في رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 ضرر ولا يضر لما في الودعة ولو جاز يمين
 وقطاع حقه لادانته رهنه رهنه رهنه رهنه
 عندك فان يثبت طرحتها بغير رهنه رهنه رهنه
 لان اخذها ليس باولي من الاخر فيشيخ
 الرهن فيها بالضرورة فلا يضره ولا رهن
 على رهنه في الارض او قول او حقه
 رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 في الارض لا يخلو الاصلان المرهون من
 اتصل بغير المرهون فليد رهنه رهنه رهنه
 بقيل المرهون وحده رهنه رهنه رهنه رهنه
 رهنه الارض بلا يخلو لورهن الشجر بواشها

اواله ارباعها كجاء شدي لا يصر انما الجاوة
 وفي الفتنه ومن ذاك الحظان مشتركه بينه
 وبين الجيران من في الغرضه ولا يصر انما
 العسقت بالخطان المشتركه ككونه شعا ولا
رمن المحر والمكس والمكس وام الولد والوقت
 ثم لما ذكرنا يجوز رهنه وكرما لا يجوز الرهن
 به تقبال ولا بالامانات كودقة وامانة
 ولا بالادراك خوف استحقاق المبيع والرهن
 به بالمال بخلاف الكفالة كما مر لا يصر مضبوته
 بغيرها اي بغير مثل او قسمة مثل المبيع في **رهن**
التابع فانه تضمنون بالتميز فاذا اهلك وذهب
 بالتميز ولا بالكفالة بالتميز ولا بالانقضاء
 مطلقا في نفس ومادونها بخلاف **الاجانة** خطا
 لا يمكن استئصال الارش من الرهن ولا بالشفقة
 وباجرة الناحية والمغضنة وبالعيد الحار او
المدعون واذا لم يصح الرهن في هذه الصور فلا
 اخذ فلو اهلك عند الميراث فلا يطلب طلاق
 معناه اذا امكن الباطل بقي التبرع بالمال
 شدد وشربة وابن كمال ولا **رهن** بغيرها
من سلم او ذى السلم اي لا يجوز للمسلم ان يرض
 خيرا او يرضيها من سلم او ذى **السلم**
 حررتها حال كونه ذميا وفي عكسه **القبضات**
 لثقتها بعندهم لا عندنا وفي الرهن **بغير** وفيه
 ينسبها الي بالخطا وبالفهم لا تقصر ويرى
الحلم والمير وبذلك **الضمان** ثم بعد اعلم بان
 الاعيان ثلاثة من غير ضمانة اصلا كالامانات
 وعن غير مضبوتة ولكنها تشبه المضبوتة كبيت
 في يد النابيم وعن غير مضبوتة بنفسها كالمضيق
 ونحوه وتامة في الذرير وضع بالدين ولو موغور
 بان **رهن** لمقرضه كذا قال شلا فلو دفع
 له البعض واستقر لا جبر ابتداء فاذا **بذلك**
 هذا الرهن في يد الميراث وان مضبوتة عليه بما
 وعد من الدين فليس الا بالدين جبرا اذا
 كان الدين مساقا بالقبضة او اقلها اذا كان
 كثر فهو مضبوت بالقبضة هذا اذا سمي قد والدين

فان لم يسمه لم يكن مضبوتا او الميراث في المقنوس
 على سبب الرهن بان رهنه على ان يعطيه مشاة
 بذلك لا يصر ولا يضمن بخلاف بين الاما من
 مذكور في البرازية وغيرهما والاصح انه غير مضبوت
 وقد تقدم ان المقنوس على سبب الرهن اذا
 لم يبين المقدار غير مضبوت في الامير والحق برأس
مال السلم ومن **الضرف** **والسلم** فانه
تعلق الرهن في المجلس ثم الضرف والسلم وضار
 الميراث مستوفيا حكما خلافا للثلاثة **والاخر**
تعلق رهنه **وخلال** اي بطلا اي السلم والضرف واما
المسلم فيه فيصح مطالعنا فان ذلك الرهن ستم
 العقد او صار عوضا للمسلم فيه ولو لم يملك
 ولكن تناسخ **السلم** وبالمسلم فيه رهن فهو رهن
رأس المال استحقا لانه بدل تمام مقامه
 وان تعلق الرهن بدل الغن المذکور **او** **الملك** به
 اي بالمسلم فيه فليس رب السلم دفعه مثل المسلم
 وفيه لبقاء الرهن حكما الى ان يملك **وكلاب** ان **رهن**
دع من كان عليه عذرا للنفذ لان له ادائه
 جهة الاولى لانه مضبوت والود بة امانة **والرهن**
 قوله وقال ابو يوسف لا يملك ان ذلك اذا
 ذلك مضبوتة لان الرهن من الغن لانه امانة
 فانك التبرع بالدين في الغن لان الميراث ان
 ينفع بمال الشئ بخلاف الوصي لكن جزم في
 الزحيز وغيرها بالبنسوبة بينهما **والاخر** للاب
 رهن ماله **مذکور** **والضمان** **لما** **والضمان**
 عليه اي على الاب **وتجسسه** لعله في الاثر **الضمان**
تعلق **الضمان** فانه لا يملك ذلك **تعلق** **الضمان**
عكسه فلا ياب رهن متاع طلقه من نفسه
 لانه لو نثر شقيقته جعل كضامن وعبارتين
 كثيرا مال طلقه بخلاف **الضمان** لانه وحك
 محض فلا يتولى طرقي العقد في رهن ولا يصر
 وتامة في الزملي وضع بين عبدا وطلا **والضمان**
 ان ظهر العبد حرا او الميراث حرا **والضمان** **ضمان**
 وصح بدل **الضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان**
 ان **الضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان**

فالمعرا يلقى لصحة الرهن والكتل وحكم رهنه
والمكمل والموزون فان رهن المذكور خلاف
جنسه هلك بغيره وموطنه وان يخصصه
وملك ذلك بمثله وزنا او كلالا فله خلافا
لما في الرهن ولا علة بالذوق عند المتقابلين
ثم ان تساوتا فظاهر وان الرهن ازيد فالزائد
في ذمة الرامن وان الرهن ازيد فالزائد امانة
درر ومدر رهنه باع عددا ان رهن المشتري
بالثمن شيئا بصدده او بغيره كمالا كذلك بعثته
في ولا يجر المشتري على ان يملكه غير الزم
والثمن بغيره فلو ان الوصف المرتب الزم
بذمة المشتري لا يجره الا او يذوقه في الرهن الشرط
مما يحصل المقصود وان قال المشتري ليا به
وقد اعطاه شيئا بغيره املك شيئا
اعطاه الرهن فهو رهن لتلفظه بما بينه للرهن
والعبرة بالمعنى في خلافا للثان والذلة ولو
كان ذوق الشيء الذي قال له المشتري املكه
موا المبيع الذي اشتراه بعينه لو بعد بغيره
لا وجه فيه بغيره ان يكون رهنه فلهذا لو قبله
لا يكون رهنه لان كونه رهنه بالثمن كما في الرهن الزم
المبيع مما يفسد بمكته كغيره فلهذا لا يجره
وخالف البايع بغيره فلهذا يجره وشراره ولو باعه
بازيد بقدره به لان فيه بغيره رهنه بل غيبا
معدر وحيث يدين لغيره شيئا وكله رهنه
من كونه ولو غير رهنه فان شيئا بغيره
واحد منها لو يجره لا يجره في الرهن لان هذا هو
مما لا يجره وان مما يجره فلهذا لا يجره
فلو قد له كله ضمنه خلافا لما اصله
مستحقة الذوق بغيره ولو لمالك من رهنه
الجزء الاستمساك فان رهنه رهنه
رهنه لان رهنه كل الرهن رهنه في رهنه
بلا تتوقف وان رهنه رهنه او رهنه
عليها فان رهنه رهنه او رهنه
الرهنه او رهنه رهنه رهنه رهنه
احد من رهنه رهنه رهنه رهنه

في بيع البايع فان رهنه رهنه رهنه
ان يجره رهنه رهنه رهنه
البيع لم يعد العدة بتفصيل الممنوع الرهن
لا البيع هو الاصح وبطلان رهنه رهنه
على رجله ان يجره رهنه رهنه رهنه
كغيره مثلا عده وفسده استحقا لكونه
رهنه او كله رهنه رهنه رهنه
يمكن تفصيله للزوم المشوع ونهاية رهنه
في ملك المانة اذا باع لغيره هذا هو
بغيره رهنه رهنه رهنه رهنه
اولى وكذا ان رهنه رهنه رهنه
العدو لغيره رهنه رهنه رهنه
وان رهنه رهنه رهنه رهنه
اي في رهنه رهنه رهنه رهنه
واحد رهنه رهنه رهنه رهنه
في رهنه رهنه رهنه رهنه
استحقا لانتقاده بالموت استحقا والبايع
بغيره رهنه رهنه رهنه رهنه
رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
مما رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
عاده ومثله انه ان رهنه رهنه رهنه
والا وعلية على المطلق السراجية وغيرها
لا فاجعة المم و في الممنوع لرب المال مسك
مال المدينون رهنه رهنه رهنه
فلهذا احده رهنه رهنه رهنه رهنه
المحم و رهنه رهنه رهنه رهنه
وكذا رهنه رهنه رهنه رهنه
ان يجره رهنه رهنه رهنه رهنه
الرهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
ممنوع رهنه رهنه رهنه رهنه
رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
في رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
البايع المحض في ملكه رهنه رهنه
والموعد رهنه رهنه رهنه رهنه
سلطه بيع الرهنه رهنه رهنه رهنه

وأرثه غائب الواهن عنيته منقطعة فرغ المزمز من
 القاتل في بيده. ورويته ينيحي أن يجوز وأومات
 ولا يعلم وأرثه فباع المتاع وأرثه جاز كذا في
 متفرقات يبيع الوهم في الأجرة ليس لمزمن
 يبيع متفرقات الوهم وإن خافت ظلمها لأن له ولا منه
 الحبس لا البيع ويمكن رفعه المتاع حتى لو كان
 في مومته لا يمكنه الدفع للمتاع أو كان حال يبيع
 قبل أن يرفع جاز له أن يبيعه **باب**
الزمن موضع على يد عدل سمي به بعد الله
 في زعم الكاهن والمزمن إذا أوصى الزهن **باب**
 بعد عدل سمي به ينيحيه ولا يأخذ أحدهما
 منه وأكده منه أن أحدهما تعلق صفها به
 فلو دفعه فقلقت فتمن لنقد به وأخذ أحدهما
 ينيحه وجلاها عنه أو عند غيره وليس للعدل
 جعلها رصنا في يده لئلا يضر ثا مشاوم ينيحي
 وهذا للعدل الرجوع معسوط في المطول لا
 وإذا ملكه ملك زعمان المزمن فثان في الزهن
 المزمن أو وكل العدل أو غيرهما يبيع منه
 الأول الآخر سمي توكيله لو الركيل الخطأ لذلك
 أي المسموع لا ينيحيه ولا يمكنه إلا أن لا
 عند التوكيل ينيحي الوكالة ويجعل ينيحي
 يبيع منه مستقرا لا يمكنه فباعه بعد لكونه لم
 يبيع خلا فاما إن شرطت الزمان في عند المزمن
 لم ينيحيه بغيره ولا موت المزمن ولا المزمن
 المزمنها بل زعم العدل في تحالف الوكالة المنة
 من وجوه أحدهما حقا والثاني أن العدل هنا
 يبيع على البيع عند الاستماع وكذا شرطت
 بعد الزهن في الأمانة ينيحي خلاف ظاهر
 الرواية وإن صحها فانيه ثان وغيره على
 ما نقله الغنصاني وغيره فنيحه بخلاف
 الوكالة المفردة وأنتا أنه ملكا لبيع الولد
 والأورش والأرباب إذا باع خلا في جنس الدين
 كان له أن يبيع في جنسها كما الدين بخلاف
 الوكالة المفردة والخاسر إذا كان عدلا ونقله
 فنيحه خلا فرفع بالجنسية كان له يبيع بخلاف

منقول
 في كتابه

المفردة

المفردة سلق بالجميع وله يبيع بغيره ورثة
 أي ورثة الراهن **باب** أن له حال خاتمة البيع بغير
 حصره ينيحي الوهم ينيحي الوكالة موت الركيل
 ينيحيه وعن الثاني أن وصيه بخلافه لكنه
 خلاف جواب الأصل ولو أوصى إلى غير يبيع
 لم يبيع إلا أنه مشروط بالوكالة لو كان
 ولا يملك وأمين ولا مزمن يبيع بغيره
 الآخر فان خلا لأجل وصايات الراهن ناجز
 الركيل على معة لم مواليه في الوكالة ينيحي
 إذا غاب موكله وأياها فانه ينيحيها بان
 ينيحه أياها يبيع فان في يده كل باع
 المتاع في دفعه للغير وإن باعه العدل
 فالزمن زمن كالمزمن فملكه وملكه فان
 أوصى منه بعد بعد المزمن فاستحق الزهن
 وفنيحي فان كان البيع لها لكان في المشتري ينيحي
 المشتري الراهن إن شال أنه غاصب ويجوز
 يبيع والعدلي أن لا ينيحيه أو من المشتري
 العدل لنقد به بالبيع في موالي العدل ينيحي
 الزهن ومواليا العدل في المزمن مشتري الذي
 إذا أراه الله ومواليا العدل الذي العدل له
 بدل موكله ويرجع المزمن على راعيه ويبيعه
 مزمنه بطلان كنيته وإن كان الزهن قاتلا
 في يده مشتريه أخذه المشتري من يبيع مو
 ينيحي أي المشتري على العدل فنيحه أنه العاقد
 فترجع موالي العدل على الراهن به أي ينيحه
 وإذا رجع عليه المشتري في المزمن
 أو رجع العدل على المزمن فنيحه لم يرجع مو
 أي المزمن على الراهن به أي ينيحه زاده فنيحه
 في الدرر والوقاية وان شرطت الوكالة
 بعد الزهن رجع العدل على الراهن فقط شوا
 فنيحي المزمن منه أولا فان ملك الرهن بعد
 المزمن فاستحق الزهن ومن الراهن فنيحه
 ملك الزهن ينيحه وإن نفي المزمن القتمه
 على الراهن فنيحه التي فيها الغرم ويبيعه
 لا تتناثر فنيحه فرفع في الأول الميزم

عن رواية المرحون يستطرد ربع الدين و...
باب التصرف في الرهن في الغاية
 عليه وجانبه اي الرهن على غيره توقف بيع
 الرهن رهنه على اعادة من رهنه او قضا رهنه
 فان وجد احد منهما ففقدوا رهنه رهنه ضرورة
 الاجازة وان لم يجد المرحون البيع وتوقف بيعه
 لا يفسخ بفسخ في الاجازة اذا بقي موقفا
 فالحسين بالخيار ان شاء مديا في ذلك الرهن
 او زرع الارض الى القاضي ليستقيم البيع وهذا
 اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باعه
 الراهن من رجل ثم باعه الراهن لغيره من رجل
 اخر فذلك بيع المرحون البيع فالتاني موقوف
 او فاسد على اعادة الموقوف لا يفسخ توقف الثاني
 فانها اجازة لم يفسد على الاخر ولو باعه
 الراهن من اخر ولو رهنه او بيعه من غيره
 فاجاز المرحون الاجازة او المدة جازا للمدعي
 لحصول النفع بتحويل حقه للآخر على ما يشاء في
 حقه كره دون غيره من هذه العقول لا في نفع
 المرحون فيها كانت اجازة اشتراطية في حال
 المدة فينبغي البيع والاشارة ببيع الرهن
 من رهنه باعه من المرحون انفسه الاول
 اعتنا به وتدريبه واستناده الى هذا القيد
 الرهن رهنه فان كان يفسد كان رهنه في المرحون
 كالا اعادة المرحون رهنه من الراهن وان توجلا
 اخذ قوته للرهن بدله الى زمان خلو له فانه
 خلاست في حقه لو من حقه وردد الفضل ان
 كان الراهن معسرا ففي العتق سبي العبد والاف
 من قوته ومن الدين ورجع على سببه غنما
 ورجل التدبير والاستيلاء سبي كذا في حال
 الدين بلا رجوع لا يركب المدبر وام الولد
 ملك المولى وان اطلق الراهن الرهن فحله
 حكم ما اذا اعتقه غنما كالمير والرحمن ان افلده
 احبني اي غير الراهن فالمرحون بضعة اي المثلث
 فتمتة يوم هلك وتكون العترة رهنه كما
 مر واما ضمانه على المرحون فتعنت قيمته يوم القبض

اول المرحون

مظالم
 واما ضمانه على المرحون

لانه مضمون بالعين السابق زيلين وباعارة
 اي المرحون الرهن من رهنه يخرج من ضمانه
 فتمت باعارة بخلافه ملك الراهن في صد
 الراهن هلك **كتاب** في اوقات اعطائه رهنه كعقلا
 لم يلزم القسطنطيني لوجه من الرهن لو
 كان الراهن اخذه بغير ضمان المرحون جازا بان
 الكسند تارة فانية فابا رهنه غاد ضمانه
 وللمرحون استناده اده منه الى نده ولو مات
 الراهن قبل ذلك اي قبل الاستناده او المرحون
 احتق به من ضمانه لغيره فالحسين حكم الرهن ولو
 اعاره او اودعه اخذها احتيايا بان الاخر
 مستطع ضمانه ولكل واحد منهما ان يبيع رهنه
 كما كان بخلاف الاجازة والبيع والهبة والار
 من المرحون او من لغيره اذا استقرما احدهما
 باذن الاخر حث يخرج عن الرهن ثم لا يقوده
 الا بعه بسد الاضاعة لا بانه عود لا بانه
 بخلاف بيع المرحون من الراهن لعدم لزومها
 مع ثلومات الراهن قبل رهنه ثانيا فالمرحون
 المستناده القضا وان اذن الراهن المرحون
 يستعمله او اعاره للغير فملك الراهن قبل ان
 يبيعه في المرحون العتق او رهنه ملك الراهن
 لثنا عقد الرهن ولو ملك في حالة القسطنطيني
 والاحتقال عليه اما في ثلوث بد العترة حبيبة
 ولو اختلعا في وقت هلاكه قتلا
 المرحون في حالة القتل وقام الراهن في عتقه فاقبل
 المرحون له مذكروا البيضة للراهن لا بانه انقضا
 على زوال يد الراهن فلا يصدق الراهن في عتقه
 الا بعه بزارية ونها اذن للمرحون في ليس بوب
 الرهن يوما فاجابه المرحون مخترقا وقال خرف
 في ليس ذلك اليوم وقال الراهن ما ليست
 قتيه ولم تحرق فيه فالتون للراهن وان اقر
 الراهن بالبيع فيه ولكن قال تحرق قبل
 لبيسه او بعه فالتون للمرحون وقد رعا عا
 من الضمان **فروع** رهن الآب من مال
 لطفه شيئا بدين على نفسه فجاز فلوا الراهن

مظالم
 ولو اشتلعا في وقت

قصة أكثر من الدين فملك من الاب طين قدرا
دون الزاوة بخلاف الوصي فانه يبيع قيمته
والغنى ان للاب ان يبتاع بمال المصدق عنه
الحاجة ولا اذ نص الوصي ولواء ذلك الاب مات
الاب ليس للاب اخوه قبل نصها الدين وبيع
الاب في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لا
مطهر كغير الرهن ولورهن شيئا اقر بالدين
لغيره لا يصدق وحق المرتين ويومر نصها الدين
ورده الى المقر له ولورهن ذاك رهن فاجاز
مناجها فجاز وبيعة الرايين على قصة الرهن
اولى وصح استغراق مبي امره من رهن بما
شاذ اطلق ولم يبيع يبي وان قيده فذل
او ضم ولو مرن او بلد تقيد به وحينئذ فان
خالف ما قد به المعبر من المعبر المستقيم
او المرتين لمعدي بل منها الا اذا خالف الى
خرمان عن اذكر من قيمته فبيعه ما قد
ذلت لم يبيع لمخالفة التي خرفان في المعبر
المستقيم عند الرهن لتلكه بالظن وان
غنى المرتين مرجعها من رهن والدين على الرايين
جامر في الاستحقاق فان وافق فملكه عند
المرتين شيئا المرتين مستوفيا له ووجب
منه اي مثل الدين المعبر على المستغنى ومعا الرايين
لنفسه منه به ان كان كله مستوفيا او امكن له
مستوفيا حتى قدرا المصروف والباقي امانة وكذا
لو توب قد عيب من الدين بحسبه ويحجب مثله
للمعبر واقتطاع الرهن للمعبر اجر المرتين على
القول ثم يرجع المعبر على الرايين لانه غير مترع
لتحصيل ملكه بخلاف الاجنبي بما اوى كان شاذ
الدين القيمة وان الدين ازيد فالرايد ترع وان
اقل تلاجه ويركن استغنىه الزبط وعزم
واذن المم فلما لم يرجع عليه فيمنته من حال
شاذ به للمعبر فمعه بر ولو ملك الراي استغنى
ثم الرايين شيئا فمعه او بعد فمعه من رهن وان
اشترى منه او ركنه ونحو ذلك من قبله لانه
امن خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يفتي خلافا

للشافعي

الشافعي لكن في الشر بلائيه عن العادة المستأ
او المستغنى اذا خالفنا ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ
عن الضمان بل عليه العتري انتهى بقي لكون
اقتطاعا فيقول الرايين لانه تنكر الا بما به
ولو اقتطعنا فقدرنا امره بالرهن به قال يقول
للمعبر عند ائنه اقتطعنا في الدين والقيمة بعد
الملاك قال يقول المرتين في قدر الدين ونفته
الرهن شرح بخلافه ولو مات مستوفين فمنا
مديوننا الرايين باقي على حاله فلا يبيع الا
برخي المعبر لانه مذكور ولو اراه المعبر يبيعه
واي المرتين البيع يبيع بغير ضمانه ان كان به
اي بالوضوح والاشباع الا بغيره اي المرتين
ولو مات المعبر فمنا وعلمه من امر الرايين
يقتضا ذيق نفسه ويقره الرهن لتكمل العمل
في حق حقه وان لم يفتوه فالدين على طاه
فلا يوان المعبر حيا ولورثته اي ورثة المعبر
انضبط اي الرهن بعد نصها لانه كورث فان
تأليب غرض المعبر من رهنه يبيعه فان بعدنا
بيع والا فلا يبيع الا بغيره المرتين كما مر لا يعلم
ان جاز في الرايين على الرايين فلا او نصها من
فما لانه المرتين علمه واستغنى من دينه اي من
المرتين بقدره اي الجانية لانه انك ملكه عن
فلمزه ضمانه اذ الزم وقد كل الرايين سقط
تقدروا وزنه التا في الاثلاف لا بالدين وبما
لوا الدين من جنس الضمان والا لم يستطع امره
شيئا والجانية على المرتين والمرتين ان يستوفى
ه منه لكن لو اوعر عنه استغنى بدينه
عنه فمنا شيئا ويرجعي وحينئذ لو من على
على الرايين او المرتين على ما لانه اي باطل
اذ اكانت الجانية مع موجهة للنفسا مع النفس
دون الا طرف اذ لا قوة بين طرفي حرو بعد
وان كانت موجهة للنفسا في حق غير فمنا
منه ويطلب الدين خاتبة وعقارة الهنكسنان
ونشرح الجمع ويطلب الرهن كفا بغيره اي الرهن
على ابن الرايين او على ابن المرتين فانها تعقب

في الجميع حتى يفرق بها الوندي وان كانت على المال
 يتباع كما لو جني على الاجني اذ موأجني لثلاثين
 الاملاك زبكي ولو ربح من عبد انشأوى القنا
 بالف موطر فربحت فتمته الى مائة فتمتله
 رجل وعزم مائة وكذا اخل فالتزمت بتمتها
 الى مائة فتمتله فتمت ولا ترجع على الراعي
 كونه بلا قتل والا مكل ان نقصان السعر
 لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين
 فاذا كان الدين باقيا ونز الميراث بدأ استيفاء
 فتمتله مستوفيا الاول من الاستدأ ولو ابعه
 الى العبد المذكور بما يه به امر الراعي فقص
 المائة فقصا لحقه ورجع بتمتها لانه لم يات
 الدين ناقضا وقد اذن ببيعها بما كان الباقي
 في ذمته كانه استرده وباعه بنفسه ولو
 قتل عهده فتمته مائة قد فيه انكسار الراعي
 وجوبا بطل الدين وهو الا ان كان لثلاثين
 مقام الاول لحاؤ وشاؤ قال عذرا في سقام
 انكسار مكل ذمته او تركه على الميراث بدينه
 وهو المختار كما في الشرع لثلاثين على الميراث
 لكن عامة المختوم والشرع على الاول فان جني
 ترك التزيم او الى الراعي خطا فداء الميراث لانه
 مكله ولم يرجع على الراعي بشي ولا مكل ان يرفعه
 الى والى الجارية لانه لا يملك التملك فان ابي
 اكمر من من الزاد ففعا الراعي ان شأوا فداءه
 وسقط الدين بطلانها لو اكر من فداءه الراعي
 او مسأوا ولو انهم سقط قد ربحته العبد
 فقتل ولا يسقط الباقي من الدين ولو استملك
 ما لا يستحقه فارقته فداء الميراث فان ابي بانه
 الراعي او فداءه ولو قتل له الراعي اشتا
 او استملك ما لا فداءه الراعي وجزم عن الراعي
 او فداءه بغير ضمانته وانما جارية الراعي فداءه
 وبغير كانه حلكا باقة شأوا وتمته في الجارية
 مات الراعي باع وصيه فتمته ما كان من ثمنه
 وقضى ذمته لثلاثين مائة فان لم يكن له وصي
 فتمت القاش له وشأوا امره وبيع لان نظم

عام

عام وهذا هو رثته سفارا ولو كبر اخلفوا المثل
 في المال كان عليهم فتمتله جوهرة **فروع**
 وقيل الوصي بعرض الزكاة لغيره على الميت
 غير من عزمه لو وثقت على رعي الرشقة ولم
 رده فان قضى منهم قبل الرد فداءه ولو اخلف
 الغنم جاز وبيع في ذمته واذا ارث من يدين
 المثل على جازا زور وفي معنى الحق للم
 لا يبطال الدين بموته الراعي ولا بموت الميراث
 ولا بموتهما ويبقى الدين رهنا عند الورثة
حاصل في مسأله متفرقة ربح
 عصبه فتمته عشرة بعتة فتمتله
 وهو يسأوا في العشرة فهو من بعتة
 كما كان يقرأ المعنونة الزيادة والنقصان القدر
 لا القيمة علمنا فداء ابن النحال وعلية التزوي
 فان استقصى شي من قدره سقط بنيه والا
 فلا ولو ربح ثلثا فتمته عشرة بعتة وهذا
 فدية لا يذمته لانه لو كان فديها لكان له تركون
 البتة ايضا فبعته المائة بحسابه فذمته تمانت
 فذمته بعتة جله بما لا فدية له فذمته
 ثمانت كالميراث حتى حبسه بخلافه فذمته
 سطر الراعي فزلا وهو ابي الجيد بشاوي
 قد ربحا فهو ربح به بخلاف ما اذا امانت النشأ
 المسبقة قبل القبض فذمته جله عاجزة لا يعود
 السبع بتمته على الكسب ولو انفق ان الراعي
 بعتت ربحا لعدالة والبس قبل القبض بتمته
 ولو ابقى عبد الراعي وجعل له بتمته
 عماد يعودا لغيره والراعي خلا فذمته
 الراعي كالولد والنز واللبث والصوف والور
 والارث ونحو ذلك للراعي ان يتردد بتمته
 ويمن ربح من الاصل بتمته بخلاف ما هو
 يدل من المتفرقة كالسب والراعي وكذا
 المعينة والصدة فانها غير اخلية في الراعي
 وتكون الراعي الا سلطان كل ما يترقب من
 الراعي بشري اليه حكم الراعي وما لا يجمع
 القشاي **واذا اهلك النحال المذكور حلكا فمات**

مطلق
 وفي معنى الدين

فيخرج به على الراهن ما اذ اهلكت
الاصل بعد الاكروج

لانه لم يرد فخلت العتد متعودا **واذا انقضى النما**
ولوكما بان اقل بالاذن فانه لا يستقط حصصه
كما ان سته فانه قسم الدين على قيمته ما قساي
كاذكره بقوله بعد **هنا ان الاصل فلك حصصه**
من الدين لانه صار مقسودا بالافلاك والتبع
فتايله شي اذا كان مقسودا وجيد **ينقسم**
الدين بل فتيه يوم الفكاك **وقته الاصل يوم**
التقسيم ويستقسم الدين **حصصه الاصل** وقد
النما حصصه كما لو كان الدين عشرة وقته الاصل
يوم التشرع عشر وقته النما يوم الفكاك حصه
نظما العشر حصصه الاصل فيستقط وثلاث
العشر حصصه النما فبذلك **لو اذن الراهن**
المدين **واصل الزيادة** اقل زوايد الدين بان
قال له منها زاد فله **فانما** ظاهرا به ان
وبه لفتي المح قات الا ان يوجد نقل فليست
حاشية الاكل فيقسم **فلا ضمان عليه** على المدين
لانه اتفقه بان المالك والاطلاق في وقتل
بالشرط والمطلوع خلاف التملك **والاستقط**
من الدين قال في الجوامع **وكل** زوايد الدين
واخراج السكنى للمدين وقت سكتها **فله**
وخرب المعقل لا يستقط حتى الدين لانه
لما باع له السكنى اخذ حكم العارية حتى لو اراه
سقه كان له ذلك وفي المضار ولو ربح شاة
فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها
فلا ضمان عليه وكذا لو اذن له في شاة البشتان
فصارا كله كاكل الراهن **فلا ضمان** في شاة
انكره المدين ان ينقسم بالدين وان اذن
له الراهن قال المح وعليه **يجوز** ان يخذ
امين اسلم من انه لا على المدين ذلك ولو اذن
لانه ربا فقلت وتعليق **فيقيد** انها غير مجية
فتايله **وانما ينقسم** الراهن **الدين** بل بقي عند
المدين على حاله **في ملك** الدين وفيه المدين
فصار الدين على وجه النما **الزيادة** التي انما
المدين على وجه الاصل **فانما** اصل
سقط ونما صاب الزيادة **واخذ** المدين من

الراهن

الراهن كافة المقايبة والخاصة والخاتبة وغيرها
وفي الجوامع الاصل ان الاثلاف باذن الراهن
كاثلاف الراهن بنفسه **الاستقط** ونفسا
اي اخرج المدين فله **فله** فلو اجره وعقبت المدة فالاخر
له ام الغار من قال له ان اجره بلا اذن وان با
فلا اذن ولا ينال الدين ونها رهن كرها ونفسه
المدين ثم دفعه للراهن **لكن** سفته ويقوم بمصله
لا ينال الدين رهن كرها **واذا** اجره ثم باع
انكره قميص المدين **فان** ان ثمره حصل بعد
البيع فليست في وان قبله فلا ضمان ان قضى من
المدين والا يكون **ومنا** **يجوز** الاستقط وجوزا
عن الاياحة فانها تستل الرجوع كالمرو فيها
زجرع المدين ارض الراهن ان ايج له الانتفاع
لا يجب شي وان لم يرجع لزوم تنقضان الارض
ومنا المالك من قناه مملوكة فليحفظ ارضها
الراهن او غيرها باذن المدين **فبقي** ان يبي
رأبنا ولا ينال الدين فتيه استحق الراهن
بشي المدين طلب عرق مقامة استحق بفضله
ان شاي ينال الدين فباقي وان مفرورا
بقي فباقي ويجيب بكل الدين لكن ملاءة حصصه
اخر اذ له غيره ثم رهنها منه **فله** وبطلت الاياحة
ولو ارجع شاة اجره من راعته **فلا** اجارة بالظن
انق الدين سقط الدين **فله** فان غاد سقط
بحساب تقصه لان الاياح ميب حدث فيه
ثم لما خرج من الزيادة **الفضية** ذكر الزيادة
القصبة فقالت **والزيادة** **الدين** **نفس**
ونعت فتيها يوم التقسيم **انما** **الدين** **انفس**
خلا فاللذان والاصل ان الاياح باصل
العقد انما يتصور اذا اجازت الزيادة **فمعه**
به او عليه **الزيادة** في الدين ليست منهما
فان **نفس** **المدين** **والشتر** **بالدين** **انه**
نه في نخرجه على انه عطفه بالاول **بالدين**
لغيره انما مسيلة **فله** **فله**
للاولي فتيه عيدا بالف **فله** **فله**

نه

وحرر وبشر **عيسى بن مريم** زاده في البرازية
 وعز الانام عليه الموت ولو قط صفا في التاء في
 الشيش او البره حتى مات فطعن قلبه اليه
 وفي الحاشية قتل رجلا والتاء في البحر قرب
 وفترت في الفاء فطعن قلبه الموت عدوا وحيته
 ولو شمع ساعة ثم عرق فلا دونه لانه عرق بغيره
 وفي الاول عرق بطرحه في الماء قطع عنه وفي
 الحاشية قتل في صلبه **عيسى بن مريم** اخر فلا فو
 فيه علم لانه في حكم الميت ولو قتله وهو حي
 اذ عرق قلبه الا ان كان ميتا لانه لا يعيش من هذا
 في الحاشية وفي البرازية شق بطنه بغيره وقطع
 انزعت ان توضع ثناء حيا بمكة الشق قتل
 قاطع العنق والاشق الشاق وعز را تباط
 ومن جرح رجلا عدا فصار في افراش ومهاجرت
 ينفس الا اذا وجد ما ينقطع كمن الرقبة والبر
 منه وقد سئل عن الجرح او الا ولما قتل
 موته حيا استسنا وان مات فقتل **عيسى بن مريم**
 وزيد واسعد وحيته من زبانية الله في
 حاله ان كان القاصد او الا في الفاء لان قتل
 الاسد والحيه جسي واحد لانه عرق في الارض
 ونعلز بومعنة في الارض ونعلز بومعنة
 في العنق لا العنق حتى ياتي بالاجام فصار
 فلا حشاش ومما هو ان يغير في المقتول لانه
 ليكون قتله حشا اخر غير جسي فعل الا
 والحيه وان لا يزي على القتل لانه قد قتل
 لان قتل الرجل جسي واحد من كل وجوب
عيسى بن مريم عيسى بن مريم بن مريم في الحاشية
 كما سئل عليه ابن الجلب في حيث من عتار
 الوقاية قتل بوجيب دفع من شهر سينا على
 المسلمين ولو يقتله ان لم يمكن دفع مخرجه
 الا انه شرح به في الكفاية لانه من باب دفع
 القتال بصره به الشئ وعنه وتا في ثمانية
 ولا في قتله بخلاف الجهد الصالح ولا تقتل
 من شهر سينا بل بغيره بل لا او نهارا محمد او
 او شهر سينا على لانه في عهد او نهارا في غير

لولا عليه شفاة و اسلام من شهر سينا
 سيما قتل بطرحه ولا دونه في الصالح واجب

قتله

في الكفاية
 في الكفاية
 في الكفاية

قتلته المشهور عليه **عيسى بن مريم** الله تعالى له ومثله
 الصبي والدة المتاملة وقال الشافعي لاضر
 في القتل لانه لم ينع الشر ولو ضرب الشافعي فافترق
 وكنت عنه على وجه لا يريد غيره ثانيا قتلته
 الاخرى المشهور عليه وغيره كذا في الكفاية
 ثانيا لكان في الكفاية قتل القاتل لانه بالادراك
 عادت عنه قتل قتلته فمروا به ما دام شاحرا
 المستيف له مزيه والا فلا يخط ومن دخل عليه
 حين لم يلا فاصرح السرقه من بيتها فبعضه رث
 البيت قتلته فلا شئ عليه لقتله عليه السلام
 قاتله ومن ماله وكذا لو قتله قبل الاخذ اذا قتل
 اخاه ماله ولم يترك من دفعه الا بالقتل مدور
 شريعة وفي الصوري قتلته ان عشرة او اكثر
 له قتله وان اقل قاتله ولا يقتله وحده يثبت
 قوله انه لا يرد ان يبينه نعم والا فان المقتول
 معروف بالاسرة والشر لم يقتل استسنا
 والدية في ماله لو رغبه المقتول بزازية عدا
 في الم يلا لانه لو صاح عليه طوع ماله وان علم
 ذلك قتلته مع الله وحب عليه استسنا
 لقتله بغير حق كالحصوب منه اذا قتل
 الفاصب فانه يجب القود لعدوته على دفعه
 بالاشتغاف بالمتصلين والناحية في الدماء
 القاتل الى الحرم لم يقتله خلافا للشافعي
 في المخرج عنه للقتل لكن يمنع عنه الطعام
 والشراب حتى يشغل بغيره من الحرم تحديق
 قتل خارجة وماذا ومن النفس يقتل
 منه في الحرم اجماعا ولو انشأ القتل في الحرم
 قتل قتلته اجماعا سرا جية ولو قتل في البيت
 لا يثبت فيه ذكر المص في الحج ولو قاتل قتلته
 بمسك فلا قصاص وتجب الله في قتاله والتبع
 لان الاثام لا يجرى في النفس وسقط القود
 لشبهة الاذن وكذا القاتل القاتل لو اصاب
 او ابي قتلته الله استسنا كما في البرازية
 عن الكفاية وشيئا عن المواقات لو اینه متعرا
 يقتل في الحاشية بمكة في بفسر او بالعت

قلت كل جرم فاني فان يلزم ان النقص من قبله
والخط في ذات الانام وبمنه قال ابو حنيفة ان
قطعه المذكورة من اصله او من المشتقة انتم منه
اذ لا حجة معلوم اقره في الشبهة الثانية فليجوز
الا ان ينقطع كل المشتقة بمقتضى ولو بقعتها لا
ويجوز ان ينقطع بعض النكات وجب
النقص من المشتقة ان استقصاها بالقطع
لا معان المبالغة والاستقصاء لا يتصور بحسب
وجوهه وان كانت اخرس وصبي لا يتصور كونه
معدوم ان كان القاطع اسقطا وانما في الاصابع
او كان رأس الشايج الكرم من المشجوع جرم الجرم
عليه بين القود واخذ الارض وعليه هذا السن
وشاير الاطراف التي تقاد اذا كان طرف القاطع
والقاطع متعينا بتعريف الجرم عليه بين افعال المعية
والارض كاملا فان لم تكن الارض هذه والارض
ينقطع بها لئلا لم يقسم بها لم تكن شيئا من
فعله من كماله بالاختيار وعليه القوي محلي
وقيد لا تنقطع الصفة بالاشلاء فيسقط القول
بموت تلك النوات الجرم ولعل الله تعالى
ومعلوم عن مال ولو لم يلا وجب حاله سنة
الاطلاق في مصلحة اخدمه وعقودهم من
الوزنة حصة من الدية وثلاث سنين على
النكاح من المصالح وتدل على القاطع ملكت امر
المراة فل وسنك القيد الثاني في كمالها
عن دمها الذي استقر في طيات فمات المصطفى
الصالح من دمها قال لا في الجرم والسيد الامير
مفتان الله فتا بالبرقوه ومعلومها نسوية
منه له كذلك ويتشابه بغيره ان جرم كل واحد
جرم خاصه لان زعموا الروح تقتضي المشاركة
لانه غير متغير بخلاف الاطراف كما ينبغي والا لا
لا في تفصيل العلامة قاسم والمجرب انما يتفقدون
اذ اوجد من كل جرم يصعب لزعموا الروح فاما
اذا كانوا نظارة او معززة او معيين بامساك
واحد فلا قوة عليهم والاولى ان يعرف الجمع
بلام القيد فانه لو قتل فردا اجمع اخدمه ابو ه

او يجوز

او يجوز سقط القوة فينكحان ويتولد من جموع
الكنانة به لئلا في خلاف ذلك فاما جرم
ولهم فان حدة وكن واجدة فتارة وسقط عنه
حتى البتة كبرت الثقل حتى انكح لثوان الخلد
كل من قطع رجلان فاكبر في رجله ورجله اذ قلعا
سنة وخودت بها دون القفس جرمه با ان اخذ
سكنيا واخذ بها على من انقضت مثلا
نقصان منه ثا على واحد منها او منهم اشد
المبالغة ان الشرط في الاطراف المكشاة في سنة
المنفعة والفتنة غلات النفس فان الشرط فيها
المشاة في العينة سقط من ردها او جرمها
على عدمهم بالسوية وان فعل واحد يمتد رجلين
فان قطع ميمته ويمنه يد بينهما ان جرمهما
وان قصير اقدمها وقطع فالاخر عليه اي على
القاطع بقية الدية لما مر ان الاطراف ليست
كالنفس ولو قضي بالنقصان بينهما في عصف
اخذ ما قبل استئصال الدية فالاخر القود وسند
يجهل له الارض وسند عية اقر بطله بخلاف
لمرضه ولو اقر بطله او بمال لم يمتد اخر ان
على قوله ان يكون في رقبته اني ان يعجز عن قتله
انصر عن الجرح من ثاات فلا كلام الزدعي
سطلان اقراره بالخطا اسلامي في حصة
ولا في حق سبيل ونحوه في اكله العبد من
الا شياه فطلا بان موجهه الدفوع او العبد
الذي نتا له تكن عليه القيد الثاني با تبه
اقراره به في كل العاقلة التي قد يبرح اذ قد
اجمعت القلاء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلاة
والسلام لا تغتال العواقل عبيد ولا اعدا ولا
سلفا ولا اعترا حتى لو اقر الحزبان بقتل حط
لم يكن اقرارا اقرارا على العاقلة اي الا ان
يوثد قوه وكذا اقرار القبيات في المعاقلة
فتقتضيه ربي ولا يلا في ذلك التسم منه الى
اخر فاما سبيلهم فلا ولا في عذوبة اللطاف
الذي على قلة لانه خطا وقعت سبيل عليه
قد قتل من نفسه فسقطت على اخره فمات

بيت صديق الولد البكر أو الشبهه **الف الرجوع**
 فلا رجوع للشهود على الولد أو غيره إلى التردد
 وبولس مالب وقال رجوعت إلى الخطا ولو شهدنا
 على أنكر أن يكون لنا في الخطا أو التردد كما حاشا
 في صديقنا أو لم نذكر بها في شهادة بها وصديق الولد البكر
 في الصورة المعاكفة أن ظهر أنه أخذ حاشهم بغير حق
 والعصاة لة الرب في حق الحلة والقمان **الوصول**
 وحيد في لدة في ماله وسقط العود المشبهة
 برح الكرمي التي قبل الوصول وتناخي عليه لا
 يجب د تعالى من الله ما سلمه بالاجماع وفي القصة
 بعثته بقه الذي قبل الاشابة يجب الجزاء من
 في سنة الحرف أو قبل لإعلا حال رماه فأحرم في
 ولا يفتن من ربح مقتضا قلعه بربح فربح ما حرم
 في وصل وحلضه رماة مسلمة في حرم بولس
 حكر ما رماه بجوس في سلم في وصل لما عرفت لا المغير
 حكمة الرب في أي جان لو مات بيمينه قبله نصف
 الودة ولو عاش فماله بة فقل ختار بة في المشقة
 بأذن أبيه أي الإنسان فقله في بة نصف
 الودة وبسطع رابعه نصف عشرها فيل جين
 خرم واسمه سقطوه فنبه الغرة أي شي يجب
 بالتألفه وبقولانه اغراسها قتل في الاستان
 أشاء **كتاب**
 في الشرع اسم الجالب الذي يسود بالالتزام
 للمعول بالسند ردة من المنزوات الشرع
 والار شاسم للواجب فساد و التفسير دة سلم
 العهد ما به من الأبل أربعاً من بقت تخاض
 وبقت لبون وحقة إلى جذعة بأد حال العانة
 وهي الله المظلمة لا غير والله في الخطا انشاس
 منها ومن ابن تخاض أو الفد شارة من الذهب
 أو عشرة آلاف ومن من الورق فقال الشافعي
 اثنا عشر ألفاً فقال ابنها ومن التمسها ثلثي عشر
 ومن الغني العاشاة ومن الجليلي ثمانية آلاف
 ثوبان الزارودة أو الحنظل وكنا في الخطا
 وشبهه الدور في فن من فان عجز منه تمام
 شهر ولا **كتاب** ما زاد له برة به النص

وشهدني شهادة غير ماله في الخطا
 وقلتي بالدين حتى نال قلته ثم حاشا

والمناظر

وهم محمد بيك بجامع

والقادر في توقيفته في اطلاق ربيع احدا به
 مسلم لأنه مسلم تنكح الجاهل ودية المرأة
كتاب من دية الربيل في دية المتكسر
 وما دونها روي في ذلك عن عبد موفيا ومرتوعا
 والذين **المسلمان والمسلم** في الربة سواء خلافا
 الشافعي في صحة في الحرف عن أنه لا دية في المسلمان
 واقرن في الكسر لانه كمن بالنسبة جزم
 والاختيار وصحة الربيل في النفس حكر
 المسنة أو موقلة الا ان الربة والافت ومارنه
 واربعته وقيل في اربعته حكومة على الصحيح
 في الكسر المشقة والعقل والشرع والذوق
 والسمع والبصر **المسلمان** ان مسلمان افاد
 ان في لسان الاخر حكومة بجومه ووراضة
 من شتم الشرح فنتته أو موقلة في الاربعة
 والافقت الودة على عذر الجورف البعيا
 الباشاة والعشرين أو حروف الباشاة البسة
 عشر نصيحات في الباشاة الباشاة بيل شمه
 في ماله في شرح الوضاعة وغيرها في **كتاب**
 في بنت وبوكل سنة فان مات فيها بركي
 في بنتها نصف الودة وبهادوة حكومة عدل
 كسار وبعت عية في الصحيح والاشي في كس
 في دية شتمت تعدوة أو لا على عده انشاس
 ولكنه غير مسلم في حكومة عدل ولو شتمت لارادة
 وشتم الداس كذا في اذا حلق ولو بنت
 كذا روي عن علي وعنه الشافعي فيها حكومة عدل
 والارادة لا تأسر في الشعر طلقا ولو مات قبل
 تمام السنة ولم يبت ولا في ثلثه كسرحه ر
 وساعة وساق والعينين والشفتين
كتاب من الذهب والاربعين والاربعين
 أي الخصيتين من البراءة والاشها والاربعين
 في الاستامها في الاربعة حكومة عدل وكذا في المرأة
 من الجاهل بيرة في دية الرجل حكومة عدل
 في ثلث واحد من هذه الاشياء المزدوجة
 نصف الودة في الشفا والعتى الاربعة جمع
 شتمت بجم الشتم وقسمت في الجزء والودب الودة

الدر النصار

اذا اقلتها لم تثبت في احد هاربها ولو تطلع
 خزن اشراكها فته واحده لا يهاكسوا واحدا
 وجن استعز عليه فكونته عدل لكن المعتد ان
 في عذوبة عذبة حذنا او شغره في كل اصبع من
 اصابع اليدين او الرجلين عشرها وما فيها
 من اسل في احد ما ثلثه في الاسبع ومنه
 اي نصف دية الاميع لو فيها عصفان كانا
 في كل سبعة يعني من الرطاد وبعس المرأة
 نصف دية الرجل جوهره خمس الارز او جسون
 دنا او جسون وروم لثرو عليه السلام
 في كل سبعة من القتل يعني نصف عشر دية
 لو حر او نصف عشر دية لو عية امان فليس
 ثم يوجد دية الاستان كلها عذوبة المعتد
 ثلاثة اجناسها ثلث ثلث ولا ياتر فيه لانها
 بالانحرط خلاف القتل كما في العتاة في حيا
 وفي العتاة ولسر في البه ن ما يجب في عورت
 اكثر من قدر الدية سوى الاشتان وبعس
 نواحدة اربعة فتكون استانه سبعة وثلث
 ذكره التمسثاني ثلث وحيدة فلكم في دية
 وكثير وخشا في العز ما به في عتاة وثلث
 اخاير او اربعة اجناس وعلت ان المرأة على
 النصف فتستحق دية كاملة ولا يعضو
 في عتاة بعتب ضارب كد ثلث من
 في عتاة ضاربها وثلث اقله ما و كذا
 لو سكرت لولة او اوجه به ولو زالت الدية فلا
 شيء عليه ولو قاتل في الغربة فميت عدل
 فكونته عدل بالثلاث عصفور ميت فكونه ان لم
 يكن فيه شئ قاله الشافعي او شتمه كما
 ان كان قد جال كالاذن الشاخص هو
 الطرش ويستحق ما لو اقصده فالتح او واحد
 هذا الذئب **فصل في النجاس**
 ونجس النجاسة بما يكون بالوجه والراس
 لغيره وما يكون من غيرهما نجاسة اي شتمه حراة
 وفيها حكمه عدل بجنتي ومسكن في اي النجاس
 عشر الحارسة بمهمات وهي التي غير الحلة

صفت

او خذنه

او خذنه والدام بمهمات التي تملأه كالخ
 ولا تسله والدام التي تسله والفاضة التي
 تنبع من الجراي تسله والفاضة التي تاح في الجوع
 والنجاس التي تسال في السها في اى حلة ونسب
 من الجوع وعلل الراس والموتة التي توضع على
 اى ظهره والنجاس التي توضع على كسرة القل
 التي تسله بعد الكسرة والنجاس التي تسال في الدماغ
 وهي الحلة التي فيها الدماغ ولم يذكرها بعد
 الموت بكونها فانها في ثلث النجاس فانها
 بالاستقرار بحسب الاماير التي توضع على العنبر
 وحبب والوجه نصف عشر دية اي لو غير
 اصبعه والاشها فكونته ان جلده التمسثاني
 من مائة وستين من الدية في العتاة على حاة
 المشتقة عشر ونصف عشر في الآفة والفاضة
 للها فان نذرت الحارسة ثلثها على ما اذا نذرت
 ثمانية حبيب في كل ثلثها في الحارسة والدامعة
 والدامعة والفاضة والسلاحة والنجاس
 فكونته عدل اذ لم يدر فيه ارض مقدر من جهة التسع
 ولا يمكن اعدادها فوجب فيها حكمه عدل وهي
 اي حكمه العدل ان ينظر في مقدار اربعة السهم
 من الوجه بحسب مقدرة الذن نصف عشر اية
 قاله الكوفي وحجه شيخ الاسلام بقل فالبطاني
 بقوله النجس عذبة الا في هذه الا انهم معه فعد
 السماوت في النجس والحز من الدية وح
 العبد من النجس فان تضرع الحمر عشر فتمت احد
 عشر دية وكذا والنجس والنجس هو اي
 هذه النجاسات في اي حكمه العدل **فصل في**
 كذا في الوفاة والنجاسة والموت في الدار والنجاسة
 وغيرهما وجزم به في الجوع في الالسة اما بغير
 قول الكوفي لو النجاسة في وجهه واديس في عتاة
 به ولو غيرهما ونجس في المعنى يعني بول
 الدجاج وثلثها لانه ايسر منه وثلثه في الوضوء
 بركانه وثلثه في الجوع هو ما يحتاج اليه
 من النجاسة واحة الطبيب والادوية الى ان
 يبرأ او قصاص في جميع النجاسات **فصل في**

وهذا البراءة يعني وهي
 التي تخرج الدماغ

نظر انما به بالسيف تقطع البهل ووقع احد الولدين
 حيا مجروحاً بالشفة والاخر ميتاً به خراطة السيف
 وماتت ابنتا جعفر لابل الزوجة لانه بعد وعده
 عليها بالصلح وبه الولد التي اخذت وتحت عترة
 الزكيد الميت لانه المأرب ولم يعلم بالولدين
 فظن ان كان المأرب خطا ما **ما جحدته**
الرجل في الطريق وعين كما ذكر القدر ما شدة
 شرح فيه شيئا قال **أخرج** الى طريق الغانة انبعا
 نحو بيت الخلا او سراجا او حجر مشا كبره وجدته
 وتم غلوه وحوش طاعة وعوها عني اودها سا
 جا اعداته ان لم يفر بالغانة ولم يمت منه
 فان لم جل كاستحي وخلصه من اهل الغانة
 ولود شيئا منه ابتدا وسلا المشه بقتله
 بجهده اي بقية البقا سوا كان فيه شيء ولا ي
 وقيل انما ينعض خصومته اذا لم يكن له دخل
 ذنبه والافان تعنتا وتلي هذا **الامام**
الشيعة بقره ان الامام زاده لا يشترط في كفا
 للطلاب مستلوان **بني الملق** في شيعة من
 اوبن باذن الامام ان يمتحن وان كان يصبر
 باقامة اعوزا حة انه يتوله عنه العملاء
 والمستلام لا شرو لا شرو في الامام الغفور
 والطرق لبيع وشرا يجوز ان لم يصبر والالا
 فاعذ القسطنطيني وعفا في الدنيا
 في غير النافق لا يجوز ان تنصرف احدات
 اضربهم اول **الامام** زاده في الملك الحارصهم
 الامام شاه جلاله ان يجعل خدشا في طريق
 القاتلة وقد في طريق القاتلة بوجهه فان
 مات احد من الناس يستوفى عليه فدية على قاتله
 اي عاقلة المجرم للشيعة كتي القاتلة لو حفر
 بزا في طريق او وضع حجر او ثرا في الطريق
 فقتل به انسان لا يثبت فان تلف به اي
 بواحد من الملة كوراث **شيعة** حفر به اياه ان امر
 بانه به الامام فان اوبن الامام في ذلك اوقات
 قاتله في طريقه جوعا او عطشا او اخذ به
 بنى خلا والمجد ولو سقط الكذاب فمات ما كان

في الدنيا خلا فتقتله فلا ضمان اصلا كونه بمكة
 فم يكن تدمرا وان احاط به الفاج او وسطر تران
 قاله ان عليا وادعه لغيره ولو سافر او سقوا
 او غاصيا ولا يبيك الفان بالبيع لثنا عدله وهو
 الموحى لثنا ثلاث الحارص المالك كاسطه
 الزليخ او اساه الطقات والكتاب وعلمه
 وجب طرو اسفه التفت وبه الشف واوله
 يعلم ان طرف منها اساه من المتصا استقامتا
 زبلي ومن يخرج او ينفذ اخر فطعت به دخل
 عمن لان فعل الاو كسبح فعدا لثنا في دخل
 علي وادعه او ظهره شا في الطريق فسقط على اخر
 اوة دخل قصير او تدفيل او صاة في مستحق غيره
 اي جعل فيه حصى او بوازي من مال او جليس
 فيه لا لعملاء ولو لثرا او تفعل فطعت به احد
 كما عي من خلا فاما لا وبين من لثنا منه ودا
 لعنه عليه او اودخله في الاشيا المذكورة
 مستوح حة اي محلة لان تدبر المسجدا له دون
 بعثهم فعدا لثنا فقتله بالسلطة او جالس
 فيه العملاء الى مكان الخاير العملاء في سبي
 دملوعين لا يثبت لغير اصلا في سبي لثنا
 خلا فاما واستنظر في الشر لثنا له من
 للزليخ وغير قولها قد حقت في سبي الملقين
 ومنه لو استاجر لبيد او لبحر له في ثنا خاتوة
 اوة آره ثنلت به ان في لثنا فعل الاخير
 وان بعد فعل الاخير فالو كان في غير ثنا
 ولع بعلم به الا حفات عليه فعدا لثنا
 بالثنا في لثنا في الطريق لعملاء الا في لثنا
 الا لثنا حوتاي وليس لحق الحذر على الاجر
 قيا شاي لعله يفسد الا لثنا في علي
 المستحرا مستحشا لثنا فعدا لثنا وقد سجد
 نحو غيره القياس متاوطا في ترجمه سنا على
 واب صاحب الملق من ثنل به الا في ثنا
 ومن حفر بواطة في طريق بامر السلطان او في
 سلكه او وضع خطه الى الطريق او فطقة
 بلا في الامام وكذا الحكماء فعل في طريق الغانة

لهما نو تنظر بها على انسا فانا قد نبتها على قاطعة
 انسا علم انسيبه بالتعلم وعلى سابقه وانما وقسم
 ان انسا اي انسا كرم ونحوه على زحل فانا قد
 قاطع لا تكسر قاطع لا ابل على عيسى من قاطع الهية
 وان كان مع سابق شتا واستوا بهما العيب لكن
 متان العقب على القاطعة و متان الما لم نال له
 هذا السابق من جانب الابل فلو تنظروا واحتد
 برنام واجو من قاطعه ومنما قد امدوا والى
 وسطها بعمد فقط ما لم يخذل برنام ما خلفه فان
 تقل بعمد بط على قاطع انسا بل علم فانه زحل
 مفعول قاطع من عاقله القايمة الهية ورجعوا
 بها على قاطع الاربطة لانه دة الاخر ان لا تومع
 من دة الاربطة فلو ربطوا القاطع وقت من
 عاقله القايمة فلا رجوع لكون بلا ان يزل
 بجملة او كذا لكونه ان يزل في شتا على القاطع
 في قورما من لانه القاطع لما وان لم يزل من
 قاطع في دة قورما فسايق حكا والاربطة القاطع
 الشوق للمراد بالمشوق المشوق فاما المسك لانه
 بالاربطة الكلب وتلي وان لم يزل على ساقي اولاد
 وانه اولاد لم يكن شامتا له او الكلب دة
 بنسبها واضابت سال او ادمتا بها لانه لدية
 انسا في الكلب قوله عليه السلام الفيا ليل الى
 المنفلة صدر على وجه الدابة به بالاربطة
 و لو سكران لم يهدركم على رها فانه لا يضل
 كما لم يضل لانه جعده لرس بكرة لها فالا صاف
 كرها اليه حتى لو انزلت انسا فانه صدر
 بما دة ومن ضرب و انسا عليها راكب او حيا بعو
 بلا ان الراكب تنفذ او ضربت بهها فحما
 اخبرنا الطاهر انقوت فسد من قاطع من
 مزايا الناحس الراكب فانا انقوت بينهما
 منسقين كالوكان قورما دة على طريق القاطع
 في الاثاف ايضا ولا كان باذنه ووليت احد
 في قورما فده على كذا ولو يفت الناحس فده
 هة ولو الفت الراكب تنقلته فدية على عاقله
 الناحس في الناحس فاما منقوت الوطى فوكر

الناحس

انقوت الاربطة فانا لا اركب لا تنقطع او انقوت
 في نرا وية ومن في قورما فوكة قاطع
 او من على قاطعها لانه لم في عيسى جيز و بها
 ان شتا زكها على الفاق و فمسة فميتها او استعلا
 وصية القاطع و يلى من قورما جز او جزو
 ابله فاقه الا حاة قديم اعتبار الاربطة والى
 الاق ابن كالب و جاد و بعل و قورما مع القاطع
 انسا القاطع انسا مكن باربع عين عيناها وعينا
 منقوتها قضاوت قاطعها و انسا من اربع وقال
 الشايق كاشاة والمرق ما قد سفا لكن من عليه
 انه لو نفا عينيها مكن لانه جعده نفس فمسة
 وليس قد لفت كذا فاولا انقوت الناحس و وحت
 انه عليه السلام قاضي في عين الدابة باربع العين
 و الناحس بالعين لانه لو قطع ايها او جزو
 فميتها تنسبها وكذا البان انور والاحمار
 وشدهم القاطع لا لو قطع احدي قورما فمسة
 بقين قورما و عليه الفتوى ان لو نفا كور
 ان ما كور اخر كور في العين لكن في العين
 ان امسكه لا يمينه مشتا عذا في حينة وعلمه
 الفتوى وعجزه كقطرها **فروع** تنال المشم
 عن الدابة له كلف ما لم يمت الكورم فاشهد
 علمه فمسة فلم يخطه حتى انزل العيب لم يمت
 و انسا لمتن فمسة عليه فيها جاف تلت نبي
 ادم فاما نسط الما لم ينظر العور وعقر كورم
 فمسة ان اذ لم يخطه انسا قات المم و مكن من
 المنفلة قول الزبلي وان انزل العيب نبي
 ساجدة القاطع ان كان ينظر الله قبل الاثاف
 والاربطة فاما على الما لم يادى انسا فمسة
 النوفق قات وقد وقع الاثاف من لة
 فمسة في شتا فمسة فمسة فمسة التاس
 و فمسة فمسة فمسة فمسة فمسة فمسة
 من العيب و فمسة فمسة فمسة فمسة فمسة
 الى مكان اخرا لا و فمسة فمسة فمسة فمسة
 شتا فمسة فمسة فمسة فمسة فمسة فمسة
 مشتملة الكلب بل اول وكذا كور المم

في معينه لكن كرايت في كتابه انه اثنى بالذي كان في
 مشيئة الخلق ثم ارجعه عند الفتوى واما قوله
 من مثله فلا يورث ذلك عليا فقولنا هو الموص
 واما على جواب الكتاب فينبغي ان يومر بخوبه
 اذا كان العشر يبيحنا عليه السنوي وفي
 العتية حماريا لم يشككنا انسان فلم ينفه
 حق اولا وصحبه منها انه دخل تحت اوتور الاله
 فرسا او حمارا في رزق او كرم ان ساقنا من
 ما خلفه والا فلا وصحبه من ثمنه في العتية
باب حيازة المالك والمساكن عليه
 اعلم ان حيازة المالك لا توجب الا دفعها اذا
 لم يحل ولا دفعته واحدة ولو في الفتن لم يجر
 نكاح الاول والعتية واحدة ولو في غير
 خلاف الميرد والعتية فانه لا يجب الا دفعه
 ويستغنى عن عقد خطا العتية بالخطا اذا
 يبيد الاستغنى لان يومر بشعر واما قوله
 فلا يبيد الاستغنى اعطاه وعقد فله انما
 تحت الخطا بالعتية واذا رولا في عقد
 من المقتضى فلا يجرى بغير الخطا في المقتضى
 شرط لا يبيد عن الاستغناء او يبيد
 شامها فله انما او انشاؤه بالخطا
 لكن الواجب الاصيل هو الدفع على العتية
 سقطت بوثه خلاف موت الميرد كذا في الميرد
 لكن في الشرع لا يبيد عن السراح والميرد عن
 الميرد وان العتية انما هي لو اثنى ولم
 تدفع عليه او دفعه وحده ولا يبرأ من العتية
 وعلمه ان الميرد وشعر باخرها را لم يجرى فخط
 حريم العتية عند اي حشنة انهي ونماه فان
 الاصل عند العتية الا الدفع وانما شارح الجمع
 في نقل الامام ان الواجب اخذها وانما ينبغي
 اخذها اخذها انما كلفه قدم ان له نعمه
 الاصل وان العتية في لفظ الكتاب ولا يبيد
 فان قدما يبيد بغيره في كل اوفى حكما فان
 حريم حيازة العتية في قولنا وقدما بارشها
 فان وعينه المولى او ناعه او اعنته او دبره او

وفي الخاتمة لا ياباها اصلا
 مدان قلت لكن قوله حرم

والوجه
 في

استرلهما

استرلهما بالمهاجعة من الماهية
 الا ان من الارش وان علمها كذا الارش فقط
 اياها كذا الماهية وكذا في سنن بنو
 ربيعة له عليه فقال العتية انما هي
 ان مرست فان طلق ثلاثا فان قطع عقد نحر
 عهد او دفع البقا عتية فماتت من العتية
 صلح بها اي بالحيات لان عتية له لم يجرى
 وان لم ينفه وقد شرى مرد على سنن
 او يعني لطلان العتية فان جني ما دون له مبد
 خطا فان عتية مبد بلا علم بها عزم الرب العتية
 من عتية ومن دونه وعزم او بها الا ان
 اي العتية ومن الارش ولو ان الله اي العتية
 احصى عتية واحدة لمولا في غير فان له
 ثا في وقت مبد بوثه بيعت شع وله عتية
 كانت الولادة بعد حقوق الدين فلو دلت ثم
 الدين لم يتعلق حق العتية بالولي خلايا
 فان جنت فولدت لم يرد الولد اليها
 فلهذا يبيد المولى انما عتية الدين سيد
 ولهم وجلان مستور حريم العتية
 فلهذا في الزاهر عتية خطا فلهذا في
 لانه يجرى عتية انما لا يستحق العتية
 لكنه لا يصدق على العتية الا في
 معنى رفته بوث الرجل فلهذا في الخط
 بمولا الذي اعنته خطا في عتية
 الذي مولا في رابا يقره مطلق الاول لانه
 مسكر الضمان وان قاربا فطعت بوثك فان
 اجبت وقالت هي لا لم تملكه بعد العتية
 لها لانه اقر بوثها انما في ما يبره فلا يكون
 العتية له وكذا العتية لها في كل ما اخذها
 من المال لا ذكرنا استحقاقا الا الجاه والعتية
 فالتول لا الاستان بخالتهن واما في العتية
 فالتول لا الاستان بخالتهن واما في العتية
 عتية محرم او عتية ابر بوثها بوثها
 فلهذا في كل ما اخذها من المال لا ذكرنا
 وقدمت على العتية بعد عتية وقدر لا على العتية
 الا ابر بوثها العتية او اعنته او دبره او

بالدنيا على سواهم كما في شرح الجمع ثوباً للذخيرة والثانية
وتنزل من المال من الميسور من ظاهر الدنيا
الثالثة على اهل الجنة والدة على عواقلهم في ثلاث
سنة وكذا القبة التي توجد في ثلاث كسرة
سنة بل لينة **ان لم يمت الغنم كسر الحلف**
علم **ان من جنين ميتا وان تم العدة او اداء**
الولي فكل ان لم يمت من جنين ميتا
على الوجه المذكور صاعداً في دعوى المتصل
الغنى اما الحظا فتعفى بالدة على قلته ولا
يحتسبون ان كان موتها في سنة ولو اقلها
او عده قبل اقراره ولو على غير فسد في الولد
سقط الحلف من اهل الجنة ولا فاسد على
ويحكون وامراة وعده ولا قسامة ولا يسمي
في ميتة الا به لانه ليس ينتهل من الحلف
عمر قفا مؤنات الحاة بسبب ما يحرم الحكي
وان ماتت حثا انية والذات تنتهي بهذا العهد
او يسقط من من فيه وافته او في اذنه لان
الدم يخرج منها عاق فلا فعل في جلات الاذان
والعين او ينفق منه اي ولا تساقط نصف
ميت حتى يولوا او قلته اي من رضعه ولو وجد
الراس لما مر او على وقتها وليت حية فليقتل
لان الظاهر ان مات بها ان ربه وما في حلقه
كبير اي وجد سقط نام الحلق به اذا ضرب
وجبت القسامة والدية او الظاهر فيها حاله
فان او على الحلق على واحد من جنين لان امره
لا فعل لينة وسقطت القسامة عنهم وان اوجي
الولي على من من لا تغفل وتسلط على كل
ان يشهد ما من اوقاه اذراك قد نزل عاقلة
دون اهل الجنة لانه يده حمارا نة او اقل
اجتمع فيها سائر ايد وراك فادته عليهم
حيث وان لم تكن ملكا لهم فلا يدم وتسلط
القسامة والدية على ما لينة اذ اكل او صل
لا يثبت على ابن الا اذا مات بسوءها فقتلها
وبه جزم في معرفة وان لم يكن منها احد فادته
والقسامة على اهل الجنة التي فيها التسلط على الدابة

وان مرت ذابة عليها قبل ان ترضع او قبل
قولي اقربها لما روي انه عاقلة السلام امره مسل
وحدثين قريتين ان يزوج نحو جد اي احد
ابنهم فتمنع عليهم بالانسانة ولو استحقوا فاعلمها
وقد اذنت انما في قريتين بشرط عام الصوت
منهم هكذا عاقلة الذليل وعقارة الدرر وغيرهما
منهم عاقرة ابرجته في تملأ عن الحافي يحدون
سكوته لانه حبيبة لينة الغوث فينبسبون الى
التمسيع لوانتمرة والا بان كان في موتهم لا يسمع
منه الصوت لا تلمزهم نصرة فلا ينسبون الى
التمسيع فلا يجعلون قال لمن تدر او را عداك
الامان الله في وجهه المشتك فان لم يسمع منه
القسامة على الملائكة والدة على عاقلةهم وكذا الو
موقوف على ارباب معلومين لان العرق للملك والولاية
كما افاضه اقم مستثنى العوا لينة والارادة تليفت
ويجي التصرح به والممن بتعالده روعه وجبته
بلا عرق القرب الا اذا وجد في مكان شام لا املك
لاحد ولا يمت ولا يعلو ذي الملك والدة والمزاد
بالولاية والدية المحفوس ولو لمائة تحبون نلو
الغاشية المشكين فلا تساقط لادته على احد بدله
فكن يجرى وجوبها فيقتل المال قتلة والمزاد
بالدية اعطاء البير الحية وانما الاراضى التي لما نزلت
أخذوا وانما في قريتين يكون العتق لها عدا
لانه ليس على القاسم مية ترضع عن الكرم
فلم يزل وان شيا فادته **ان لم يمت**
الدية فيقتل المالك لما ذكرنا انه اذا كان حال
لشبهه مية اصرعت بجبل عليه الغوث كذا في الولولية
وتبها ولو وجد قتيلا او من جد اي حاب قربة
لشع حاجب الارض شيئا من اهل القرية في
عليه على راب الارض على اهل اي القرية لان
العرق للملك والولاية التي قتلته فها من عدا
الزب لما بجية اذ وجد حار شيئا من المملوك
ولا نوقلة لان ترضع لارباه وبي ترضا فقتله
وان وجد في دارا حبان فعليه القسامة ولو
عاقلة حشوا واخلوا في القسامة ايضا فلا

لاي يوسف تلقى والده على غلظته ان تبت ايتها
له بالحقه لا يستحي وان له عاقلة والا فقله وهي
ان الذئبة والقسامة على اهل الحيلة الذين خط
المر لا تاتوا اوان التي ولو لم يسمهم واحد وهي
السلطان والكثرة من ولبا ابر يوسف كلهم
مشتهرون فان باع كلهم بغير المشقة من الايجاع
وان وجه في قاي بين قوم لبعض ان يتي على
عقد المروسة بالشفقة وان بيعت ولم تستغفر
حتى وجد فيها فاستل على عاقلة السباع والى
تجاء على عاقلة في اليد خلا فالعوا او تقفل
عاقلة حتى يستبد السهو دايا الى الدار الذي
تتها قبل الذي الله ولو عو القيل كاستحي ولا
المشقة وان حتى لو كان به لمرته عاقلة ولا
تسعة ودر خلا بانه لا يمكن الايات على الورد
لغزوة كز منه جث المنة وان الذئبة لا تملك حتى
تسني نهار غرقة وان لتريق لغزوة في المروسة
خلقتونه فتكون الايات على اهل المشقة
لان رقة كذا قيل قلت وتكون ان كان هو
لنفسه ليدى فقيم بالادى لغزوة المشقة فتأمل
وان وجه في انك فاقسامة والذئبة ورس
من قيا من الرقاب والملاحين اساقا لانا ولهم
كالذئبة والذئبة حكم فقله في سحر حيلة
وقا رعي الخاص باهلها ان اتان ابن الكايسة
للبع ابر وقد خضعه لالخسر واقر المدي الى العبد
يكون فقله على الملاك وعداى يوسف على
السكان فقله في عرواي من الملاك الشارح
الا على عوا شافقة السكن والجماع فقله ان
يكون الشرف فيه لعامة المشكين اذ لو احد
مهم والجماعة يحصون قسامة ولا تملك احد
ان كمال والمال على بيت المال انما انما
بالعزم انما تجب الذئبة فيما ذكر سلبت المال
اذا كان ناسبا الى بعية اهل المولات والا
يكن ناسبا الى قريشها فتولى اقرب المولات
الذئبة والقسامة لانه يحق ولا يجوز اهل الحيلة
تتلقون القسامة والذئبة على اهل الحيلة ولذا في

السوق

في السوق الثاني اذا كان من سكرها في الدار
او كان لاحد فيها او لم يملكه تكون القسامة
والذئبة عليه لانه لم يملكه مشقة ذلك الموضع
فوقعت بالقسامة فثبت عليه موجب التقدير
لا في العاقلة عزنا لها بانه قلمت وبه اتفق
المردوم ابو السعد مفتي الروم واتفقوا على
وان خلا عنه الموقر لانه مشقة به في غالب
افتقاري والشروع بالمحفظ وهو ولو وجه
في سوط الترات اذا كان بمرة الما
لاحتسا لا يستحي اذ لا يملكه ولا اذا كان
موشة ابغاث مشقة في دار الاسلام فثبت
الذئبة في بيت المال لانه في ايدى المسلمين
ابن كمال وفي ربيعة موقناستين بالشفقة
على اهل الاختصاص بهم ولو كانت البرقة
مملوكة او قفا لاحد من مروسي او كانت
مروسة من القرية او اخصيه او التسلط بحيث
يسمع منه الصوت يجب على المالك او في
اليها او على اهل القرية او اقرب الاخصر ملعي
في قوله سوط الترات او بالجزيرة او بربوطا او
يعلق على السوط في اقرب المواضع من
القرى والامصار او في الحاشية والاراضي
واقرب المهاد الا ان يصل صوت اهل الارض
والقرى الله والالا فليعلم وان التي قور
بالسوق فاجلوا اي تفرقوا عن قريش فقله
اهل الحيلة لان حقلها عليهم الا ان يه في سوق
على اولئك او يدعى على بغيرهم سهم فقله
يكن على اهل الحيلة حتى وعلى اولئك حتى
يرى لان يجره الله عوى كبريت الحق
ويرى اهل الحيلة لان قوله سهم عليه مستجاب
على صيغة اسم المفعول فقله سهم فقله
بانه ما تملكه ولا عرقه فقله سهم فقله
ولا يقبل قوله حق من سهم انه قلمه سهم فقله
سواة بغير اهل الحيلة فقله سهم فقله
لما وتقل واحد منهم بعبته الذئبة سهم فقله
في من شترينه فبني وامر ان في مات فقله

والنظام على ذلك الذي خلا فلابي يوسف فلو
 جازع به من قبله آخر لافله تكث عدة فأت
 لم يضرها الما لم يند اب يوسف في تاسر قول
 اي حقيقه يضر وفي رصلي بلانث ووجد
 احدهما قتيلا من الآخر لان انظارا الانسان
 لا يسل نفسه ومنه عند اب يوسف خلا فالحمد
 وفي قتل قرنة امرأة كز الخلف عليها وتدن
 عاقلته وعند اب يوسف النظام على العاقلة
 انظارا للمناخرون والعراة تدخل في القتل
 من العاقلة في هذه المسئلة كذا في المسئلة
 وهو الاصح ذكره الملقول في حقيقته
 نفسه فالدبة على عاقلة ورثته عند اب حقيقه
 وعند ما ورثه اب حقيقه اب حقيقه الملقول
 مقي كذا ذكره من ملاحضته وبقا لما رجه صدر
 الشريعة وبقا المش وخاض ابن الاب انظارا
 لمان الدار ربه وحي وجه الخرج جعل كانه
 قتل نفسه فكون هذه اولا ان النظام على
 اعاجيب مظهر القتل وحال ظهوره اليه اولا رثته
 فبنته على عاقلة انظارا للمناخرون واليه
 ما يجب على الورثة حقا فانه لا يملك الا عاقلة
 بل الذرقة للورثة ان الا عاقلة ليس للورثة
 بل الملقول حتى يمتنع منه بونه وبقا فالحمد
 ثم يحلفه الوارث فيموت بونه وظل الصبي والموت
 ان قتل اباه عاقلة الدبة على عاقلة ويكون ربه
 له شتمه ولو وجد في ارضه موقوفة اود ان
 كذا لا يعق موقوفة على ارباب معلوم
 فالقائمة والدبة على اربابها ان تدبيرة
 الهم وان كانت الارض والدار موقوفة على
 المستحقين ولو وجد في ارضه الملقول
 وورثه وبقا ربه وبقا فالحمد وقد فمنا فقلت
 ان المستحق يكون الا ارباب الموقوف عليهم
 معلومين لغير غير المعلومين كالوكان
 على النوا والمساكن فان الظاهر ان الدبة
 تكون في بيت المال لانه جليله يكون ربه
 مانع لخاصة المسكين فاشبهه الجامع قاله المن

مطلب
 وبعثي

عقل لو وجد في معسكر في فلاة غير
 ملوكة في الخيمة والعسطة اعلى
 من اسمها او في خارجها اي الخيمة
 والعسطة ان كانوا اي سلكوا خارجها
 فعلى قبيلة وجد العسكر فيها ولو
 من القبيلة كان حله كما مر
 العسكر ولو تروا اجله يمتنع فعلى
 كذا العسكر ولو كانوا قد تروا بعدوا فاولا
 فسامية ولا دبة ملقي لو كانت الارض
 نزل فيها العسكر ملوكة فصل المال بالمجان
 لادهم سكان ولا راجحون المال في العسامة
 والدبة ثم ركن في الملقول خلا فلابي يوسف
 شتمه فلقا ابو جدي في ربه باسمه فبقا على
 الانعام فبقا وفي عاقلة لادهم ليسوا
 اهل التيمن ولو كان فيهم مد رطله لانه من
 اهل التيمن ولو اجمعه مروج لو وجد في داس
 صبي او محتوه فعلى عاقلة لها ولو في داس
 طعن خمس سن يدي من ماله ولو ناعا فعلى
 العاقلة وكوس رطل في حله فاصا بهم او جدي
 ولم ير من انهم ماتت فعلى اهل الحيلة العسامة
 والدبة ثم ركن في الخيمة وجد بهمة اود ابه
 مقولة تلاقى فيها وان وجد بها من اود
 اودام ولد تلاقى في حله فالعسامة والعقبة على
 عواقلهم في تلاقى شتمين ولو وجد العبد قتيلا في دار
 مولاه فله راد مونا فبقية على مولاه فالحمد
 ولو وجد المولى قتيلا في دار ماله مونا فاولا
 فعلى عاقلة المولى وكوس وجد اخر فلاح في دار ربه اومه
 او امرأة في دار زوجها فالعسامة والدبة على
 العاقلة ولا راجح من الموان كذا
 العاقل في حقه معقولة بلح فكون فضو
 الدبة وشتمه لانه انما تعلق الداس من ان ليعقل
 اي تملك ومنه العسامة من الملقول والعاقل
 اهل الداس وهم العسكر وقبائلنا في اهل العسامة
 وهم العسامة في ارضهم فبقا على كل دبة
 وحيث بقصر الملقول ما لقلب مالا يصلي او شتمه

مطلب
 وبعثي

فقرابة حالة والامكان فبقية
 على مولاه صح

قالة المع تقدم تناصهم وقيل لهم عواقل لانهم
 تنصرون بالاحاطة والبصيرة والبرهان
 والبرهان فاحل حكمة العالم وصفتهم عاقله
 وكذلك طلبه العلم قلت وبه اقول الحق وان
 خاسنه زادوا ليجتنبوا الحسدان التنصرا اصل
 في هذا الباب ونفي التنصرا ان اذ حربه اعد
 قاموا معه في قبايته وتمامه فيه في تنويع
 التنصرا عن بالها فظلمه والحق ان التنصرا فيهم
 بالحرث فهم عاقلهم المخلصين والحق ان التنصرا
 من غير شئ مشاعرا ان ان التنصرا
 شئت الان الحكمة الحسد والعجز وتيق علم
 واصل المكروة لخاصة قبحه قلت وحسنة
 لا تتعلم ولا تنصرا فانه في علمه اوبت الما
 وانه تعالى احام **كتاب الوصايا**
 بع الوصية والاصحاب ان الوصية الى ان
 جعله وصيا والاصحاب الوصية في
 باب شئت واوصى لفلان بعينه فانه
 الوصية في عينه في ذلك **كتاب الوصايا**
بع الموت شئت كان او شئت لم يكن يعني
 بطريق الترفع لخرج نحو الاقارب من قامة
 تاخذ من طالمال كما سيجي ولا ينافيه وجوا
 لحقه فان شئت له في عاقله الجبروت
 اقتسام واجبة بالزكاة والكنارات وقلة
 العباد والصلوة التي في طوبى واجد
 لغو ومكر وصلة لاصل تنويع والافساح
 ولا يفتي للعالمين والاصحاب لانه البقرة
 مفسحة فيها في التنصرا ما في شئت البقرة
 وشرائط كون الوصية **كتاب الوصايا**
 من متغير ومجون وفجاب الالهة
 لعنة كما سيجي وصدق استغراق باله
 على الوصية كما سيجي وكون الوصية **كتاب الوصايا**
 في عينه والافساح لالهة الجبروت لانه
 فان به لستغراق الالهة شئت له وكونه
 به وارت وقوت الموت ولا فان وحال
 كونه معلوما فان نعم كما ذكر ابن سفلان

وغيره

وغيره بالكتاب الا ان يكون الوصية في عاقله
 بع موت الوصية بعينه من العدة دائما او ان
 يوصي في الحال او متعديا وان يكون بعينه
 الثالث وكونه قوله او وصيت بهذا **كتاب الوصايا**
بجواب من الالفاظ لستغراق فيه و
 البديع وكذا في كتاب التوبة وحال زفر
 الالهة في عاقله والمرا بالقبول ما
 العجز والالهة بان موت الوصية لم يعد
 موت الوصية بلا قبول كما سيجي وحكم كون
 الوصية بعينه كما جسد الوصية له فان العنة
 في عينه استغراق الحارة الوصية بها وكونها
 للاصحاب عنة عدم الما فان لغير الوصية
 ذلك لا الزيادة علة الالهة خيرو شئت
 بعينه فلا يقتصر احادهم حال خيانة اسلا
 بل يقد وفاته ويتم كما يعين بعينه لونه وارش
 ابو وارث وقت الموت لا وقت الوصية
 على عكس اثار الميراث للوارث وندت باقل
 شئت ولو عنة في رثته واستغراقهم بعينه
 في كذا كما في كذا فان نزلها بالاحكام اي عنة
 واستغراقه في عينة علة وصدق ونوزع
 الذين لستم حق العبد وصحت بالكل علة
 عدم ورثته والوصية كاستان لعدم الما
 والموت شئت عاقله التناقل وتكون وصيته
 بالاعتق فان خرج من الثالث فيها والاصحاب
 في بقية عنة وان قتل من الثالث في
 له وندت يراو وراية مرسله لا تفتح والاصحاب
 كما لا تفتح بعينه من عاقله لالهة الوصية
 نفسه او لم ير او لام وكذا سيجي ان الالهة
 وارثه وصحت العمل به كذا وصيت بعينه
 جاريه او وصي من فلان ثم انما انزل
 العمل لاقل من ستة اشهر لوزوم العمل
 والوصية في عاقله الوصية فلا تفتح
 مستغن به لستغراقه لستغراقه او كونه
 ولا تفتح في الالهة وعينه من الالهة
 او في كذا في عينه لانه لستغراقه

ودمه الى بلادى سنة اشره وللشراى سنة
 ستة والاول والجلد والحارسه واللبتر ستة
 اشهر وللشاة خمسة اشهر وللشور شهران
 وللعلماء ربعون ومائة للفرار واحد وعشرون
 تمسكوا للراستين من وقتها اي وقت الوضوء
 وعلية المشرق والنهاية من وقت موت المومنين
 وراى انما في اربعة امة من الاول ان كان اربعة
 ومن الثاني ان كان به زادة في القبر والامر لله
 على العمل بعدتم فضيلة ولا ولا لاجد عليه ليعلم
 عنه من يلقى ويترجم فلو صالحه انو المملعة
 او سب له لم يحزن لانه لا ولا لاجد للاب على الجسد
 ولو الحية قتلت به لم يحزن اب كما دونه
 وفي ان كثر للمومنين ولو كثر في التورق فشا
 وقت العمل بل تاتوا العمل لا يلى ولا يلى عليه
 ومحت بالاشه احوالها لما تنقدان كل عام اذ اذ
 بالعمد من استساق منه وما افلا من
 للمومنين في العكر اخرون في اربعة امة
 المشا من كازى في الفارة البلاء كما قلت
 ومبرح الحما اذ في الزيلع منه ما في
 منشا في صبا الذي ولا لا اربعة في المملعة
 لا تنصينا كما امر بالاجارة ورمته لثوله عليه
 السلام لا وضوء لوارث الا ان يجزى في وقت
 بعض عند وجود وارث اخر كما يفيد في المملعة
 وسحقته ومكانه لثوله في اجارة سعدى
 ويجوزون في خارج المومنين ما به ام صيته ولو
 انما زل العشر ورة البعير كازى على الحرة قدور
 حتمته او يكون الثقل فسا او يجزى في وقت
 بلا اجارة انما لسا على القوتية او لم يجر
 له وارث سواء كان في الحامية اي سوي للمومنين
 له القاتل او الوارث حتى لو اوصى لم وجبة
 او هو له لم يكن بينه وارث اخر من الوضوء
 انما كازى في الجسد فلو اوصى في زوجتها
 بالتمتع كان له الحلى قلت واما في بالزوجين
 ان غيرا اعجاز الى الوضوء لم يترث الكا
 براد او رجع وقد قد مناه في الاثار معترنا

لشراى

للشراى في الفواى والنوازل او مولى ليرث
 مملعة امة مات وليرث ولانها امر امة فان
 لم يترث بها التسعة والاشاة للمومنين ان له
 الثلث بلا اجارة حتى الثلثان كلها رغبها
 وموسدس الكا لو كان مكانها زوج فان له
 يترثها الثلث والباقي للمومنين واما مومنين
 غيرهم اصله ولو في وجوه المملعة لا لا لا لا
 وكذا لا شح من ميراث يترث من امره فنه يترث
 استسقا ناو عليه القوتية في اجارة مومنين
 الله عنه الوضوء تادم بعد المملعة وان يترثه
 مات بعد الارث او اوصى بها الله كان له الوضوء
 فثلثي فذل ان لم يترث مومنين لانه تلامكة
 تترث الوضوء فاما في الطلاق فخلال العبد كما
 افاد في بقوله واما مومنين ومجانيت وان ترك
 الممات وفا وقتل عنه ما فصح في مومنين ترك الوفا
 دور الا اذا اوصى بها لم يترث الا اذا اوصى بها
 لا العشر فترث لوال المملعة وهو حق المولى في العشر
 ولا مومنين في اللسان بالاشارة الا اذا اوصى بها
 فثلثه حتى صار لاشارة مومنين فهو كغيره
 الا انما سنة وثلثان استمدت لثوله في اجارة
 بالاشارة والاشارة عليه وكان كغيره في الا
 وعلية القوتية في مومنين في مملعة
 وانما يترث مومنين بعد مومنين لان اوان يترث
 بقدر الموت يترث مومنين في اجارة واما
 تلك بالثقل الا اذا مات مومنين في مملعة
 بلا قول مومنين المملعة لم يترثه مومنين
 قول استسقا ناو عليه من ملى عليه ليرث عنه
 كازى في المملعة المومنين في مملعة مومنين او
 فعل يترث حتى المالك من المومنين بان يترث
 اسم او اعطى مومنين فنه كما عرف في القوتية
 او فعل يترث في المومنين في مملعة مومنين
 امله قلت الشواقي للمومنين في مملعة مومنين
 في المملعة المومنين في مملعة مومنين في مملعة
 فنه مومنين في مملعة مومنين في مملعة مومنين
 عطف على مملعة مومنين في مملعة مومنين

كما روى في الفواى والنوازل او مولى ليرث
 بلا قول مومنين المملعة لم يترثه مومنين

انصوي

ويعتق ابنه احد ان كانا وشاهم النساء والاسلم
اي من اوصى بغير نصيب بعض الورثة براء منه
على تمام الورثة الموصى بغير او سهم من ماله
فالياسم الى الورثة يقال لهم اعطوه ما قسم
ثم انصوي بين الخبز والسم عرشا وما اوصى
الورثة فكلوا له وان قال شرس من له ثم قال
ثلاثه له وانما زوايا ثلاث اي حصه اثلثت فقط
وان اخارت الورثة لغيره فاستدس في ذلك
متدحفا كان او موصرا اخر بالمتقين وهذا دفع
شرا لستدرا لدية واشكال ابن النخل و
شرس ماني مكره لانه شرس لان المرأة اعيدت
معرفة وبنك وراحمه او غيره او شياه متفاوتة
فلهو حقه فكله راحم او غيره ان ذلك ثلثاه
فله جميع ما بقي في الاول من اي الذواحم والقسر
ان خرج من ثلثها باي جميع اسنان ماله في
ذلك الثاني في الاخر من اي الثياب والذواحم
وان خرج الباقي من ثلثه كل المال وكلها في
كل حقه حتى يكون ثلثه وثلثه شجرة
وضايله مما انصوي حقا كالشاة في ثلثه
الجنس وضايله مما انصوي حقا او ثلثه و
من من جنس الا لا وعين فان خرج الا لا
من ثلث العين دفع اليه والا يخرج فذلك
يدفع له وكل خرج من ثلثه من العين دفع اليه
ذلك حتى تستوفي او نحو الا لا وثلثه لزيد
وخواي محمود وبنك لزيد كل ما كان الثلث في اصل
ان الميت او المدة لم يستحق شيئا فلا يراد من
وسايرها لداوصي لزيد وحده وهذا اخر
المزاج من اصل ما اذا خرج المزاج بوجه
الاجاب يخرج كحقه ولا يسأل الا عن كل الثلث
لشرا في الشركة كما لو كان ثلثا شرا في لفلان
وطلان ابن عبد الله ان وصي شرس فمات
الموصى وطلان شرس عند الله حتى كان لطلان
المالك وكذا الوصية اخذ ما سأل الموصي وقدر
كسره واصله الموصي عليه نعم في كل الورثة
في كل من شرط الواجب الزيادة في حق الاخ

صحة

وصي

وقتي لم يدخل في الوصية لثمة الالهة فان لكل
للآخر ذكره الرطب وثلث العروة لو كانت ثوب
الموصى والله بشير كلام الذي تعادلا في
كل اوله ولوله بكرجات وله قبل ثوب
الموصي الى اخره لكن قول الزبدي فيها ما اذا
خرج المزاج بعد حقه الاجاب الموصي في
حاله الاجاب وثلثه واثباته ولو قال
بين زيد وغيره وصيت لزيد نصفه لان كل
بين زوج النصف حتى لو قال ثلثه ثوب
زيد وسكت فله نصفه ايضا وثلثه وخواي
الموصي بثلثه وقت وصيته لثمة ثلثه عيشه
موتهم من الاكتسبه بعد الوصية او قبل المير
ان الوصية اجاب بعد الموت اذا لم يكن الموصي
عشا او قوما عشا اما اذا اوصى بعين او نوع
من ماله كذلك فله قبل ثوبه ثلثه
ونصفه بالعين فمثلها وان اكتسب موصيا
في لولم يكن لثمة عيشه الوصية فاستفادها
اي انصوي ثبات حقه والعيش ان يملكه
بالذواحم والمال ولو قال لثمة ثلثه
من ثلثه ليس له عيشه يعطى فيه الشاة فلا
قوليه لثمة من عيشه ولا عيشه لثمة لثمة
اي ما ينطقه كذا لولم يعطى الماله ولا عيشه
فمثل وضع وكذا الحكم في كل نوع من انواع الماله
المعسر والغوب وخواي زبدي وثلثه لهما
او لاده وهن ثلاث وللغوب المالك لغير اي
ايمان الاولاد ثلاثة اسهم من حقه وسهم
للمتد او سهم المالك من عيشه بغير اسما
لان لفظ المتد والمالك جنم واذا اثنان
فذلك النسبة شلثا الجمعية وثلثه
لزيد وكذا ان زيد وصيه ولم يعطه
وعنه بعد اثنان كما مر ولو اوصى بثلثه لزيد
والغوب والمالك ثلثها لان ثلثه المالك
واشفا عداي بوشف واخا عا عداي
اخبا وخواي لداوصي المالك كان له العرف الى
مسكن واحد وقال محمد لا يشر على امر فلا
يجوز تصرف المالكين لثمة من اثنين عنده

على الميراث وبأية فقلت قد يموت الموصي وله
 وكل ما يخرج من المثلث بها الموصي له والا
 يخرج احد الثلث منها فإنه لان الثلث ايراح
 الميراث وقالوا لا يحدسها على السواء هذا الاول
 قبل التسمية وقبل الموصي له تلويح بها فهو
 للموصي له لانه غنا ملكه وكذا العبد قبل وقبل
 العتية على ما ذكر القدرى ولو قلنا موت الموصي
 قللوا ربه وان لم يصب له الولد فما ذكر **باب**
العتق في المرض بحال العتق في مرض
 ماله في اوجب حكمه في الماله فان كان في العتقة
 في كل ماله والا من قلته والمراة التفرق
 الذي هو انشاؤا يكون فيه عتق الميراث
 الا ان ازاله من الميراث منعه من كل الماله
 والكساح فيه ينفذ بقدر قيمته المثلث من الماله
والمضاف الى موته وموفا اوجب حكمه في
 موته كانت حريته من اوبعد الزيد بعد موت
 من الثلث **وان كان في العتقة** ومرضه فيه
 كالعتقة والعتق والمطلوع والمسلوك اذا
 تطلوا ولم يتعد في الميراث لا يصح عتقه بشر
 من بعد التطلو واستنة وفي العتق الميراث
 ناعة العتق بحال موته وعتقه وقته وطلعه
 فذلك حكمه حكمه **وتسعة** فبعض من الثلث
 قد مات في الوقت ان وقف الميراث الميراث
 باطل فليحفظ في الميراث **وان اصاب الوصايا**
 في القرب ولم يسم العتق ان اجز عتقه لان
 الميراث في الثلث بالاجاز فان جازي في الميراث
 وضاق الثلث منها في أي الحياة ابقى وعلقه
 بان حرر في الميراث **والا** عتقه اولى فيها
 ووصيته بان يعتق عتقه هذه الماله عتق
 الوصية بما بقي ان ملك درهم لان الثلث
 يتناوت ثمة العتق بخلافه **والا** بما سواه
 وتطلو الوصية بعتق سلفه بان اوصي بان يعتق
 الورثة عتقه بعد موته ان جازي بعد موته قد دفع
 بالحياة كالوصية بعد موته بالورثة وان قد الورثة
 العتق لا يتطلو وكان العتق في الميراث بالاربع

مطلوب
والعتق

المرض
سكان

ولو اوصي بثلثه اي ثلث ماله ليكره وترك عتق
 فان لم يترك من الوارث ويكره ان الميت اعتق هذا
 العتق فادعي بكره عتقه في العتقة ليعتق من كل
 الماله وادعي الوارث عتقه في المرض ليعتق من
 الثلث وعتق على قاتل القاتل للوارث مع الثمن
 لانه يكره استحقاقه بذكره والاشي لو يكره ان يفسخ
 الميراث والشرح قلت عتق عتق لانه الميراث
 او لا غاية الامران التوهم مخلووا يزيد فقير الم
 او لا ونسبه لاسا والله اعلم الا ان يفسخ من
 لطفه شي من ثمة العتق او ليعتق عتقه على عتق
 فان الموصي له كسره لانه يفتت منه وكذا العتق
 ولو ادعي رطله دينا على الميت وادعي العتق عتقا
 في العتقة والامال له عتق في عتقها الوارث في
 في عتقه وتوقع الى القريب وقال يعقق ولا يعقق
 في عتقه وعلقه الخلف الوارث لاسا والورثه فادعي
 عتقه لاسا واخر وصيته وعتقها الا ان قال العتق
 في عتقها عتقه وقال الوصية اقوى قلت
 او يعقق في العتق عتق عتقه الوصية اقوى لان
 وصيته لاسا والامال له عتق في عتقها الوارث في
 البطلانية فليحفظ **باب الوصية**
 في اوقار رب وعنه من جان من استوفيه وقال من
 سكن في عتقه ويجمع مسجد الحلة بهما عتق
 وقال الشافعي في اوقار رب وعنه من جان من استوفيه
 وصهره طهره من حرم من عتقه بابا باوا عتقه
 واخوالها واخواتها وعنه من حرم طهره من حرمه
 او عتقه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 ورثت منه قالوا في هذا عتقه من حرمه واما
 عتقنا فليحفظ باب عتقنا عتقه وعنه من حرمه
 العتقنا عتقه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 بالاول واخر وقال الشافعي في عتقه من حرمه
 ان قول الله انه وعنه من حرمه من حرمه من حرمه
 تزوج صفيه عتقاه جوسه من حرمه من حرمه
 قلت ما يفسخ عتقه العتق عتقه من حرمه من حرمه
 في ذلك الشفع قلت المواقف لانه العتق
 ذات رحمة يحرم منه كازواج بطلته وعارته

سكان

ها

وحل في يوم من ايامهم تسعة ايام منهم
 عرفنا انهم ابو المرأة وامهاوا الحن ذبح الحريم
 فقطر بدمي وعينه زاد الله سنان وبعث في ايامنا
 ان يختص الصبر يا في الزوجة والحن زوج
 ابعت لانه المشهور واهله زوجته وثالثا
 من في حباله وفتنته عن عماله كذا وتو له استنفا
 شرح تكله قال ابن الكمال وهو مؤيد بالنصر
 قال تعالى فغيثناه واهله الامراء تهايت
 وجوانه في المظلات واله اهل بيته وتسلط
 اليه بعثت الهاء وحيثه بدخلته كل من
 البع من قبله ما به الى اقتضاب له في الاسلام
 سوى الابن الاقرب لانه متفاد اليه تستاني
 عن اكرام في الاقرب والابن الذكر والابن
 والمسلم وانما في السنة والكثير فيه سوا
 ويدخله العتيق والعقيدان كانوا يحصون كما
 في الاختيار ويدخل فيه ابوه وجوه وابنه وقومه
 كما في شرح تكله تعين ان كانوا لا يردونه ولا
 يدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات
 ولا اخ من قرابة امه لان الولد لا يبعث اليه
 ولا امه وحده اهل بيت ابيه لان الانسان
 يتخير بانيه لابعه وكذا اهل بيته واهل
 نسبه كاله وحفصه حكمه حكمه وله اوصيت
 المراج لم يصبه اولاه اهل بيته لا يدخل ولا
 اي ولد المرأة لانه يبعث اليه لا اليها لان
 يكون ابوه ابي الولد من قوم ابي حفصه
 يدخل لانه من حنيتها وورثه وغير حنيتها
 قلت وعنا ذان الشرف من الام تقطع
 معتبره كانه واخر قاي ابن عيم وبه اخي
 شحنا الرمي بقره شرية في الجملة وان اوصي
 لاقارب اوله في قرابته كذا الشيخ قلت
 سواه لغوي لو لا رقاؤه ولا تشابه في
 الاقرب فالاقرب من طرديهم يحرم منه
 ولا يدخله الوالدان قبل من قال بطل الوفا
 جوعا والولد والعمو عن بغير اودق كما
 يصفه عن قوله الهات ولما ولد ولد الوالد

فيديو

يدخل في ظاهره وانته وقلاد واختاره في الاختيار
 ويكون للاختار قسما بعد ابعث اقلهم في
 الوصية اختار كذا المراث فان كان له الموصي
 عان وثالثا في حق له كالاثر وثالثا لولا
 له عم وثالثا كان له النصف ولها النصف
 وثالثا الاثنا لعم واحد لا غير له فمقتل
 النصف الاخر الى الورثة يقدم من نسجه
 ولعم وعنه استوفى الاستوفى لولا ان
 الحريم تملك خلافا له ولوله فلان في الذكر
 والا لاني ستولان اسم الزوجه الموصي في
 ولا يدخل ولد ابن عم له شريك لموله بنات
 لصلبه وبنو ابن في البنات خلافا لحيثه
 فلو نفذت صرف الميراث غير ان التعديل
 ولا يدخل اولاد البنات وعن محمد بن خلوت
 في اختيار ولو سيرة فلان الذكر مثل خلافا لابي
 لانه اعتبر الورثة وشروطه والوصية هنا
 في الوصية لورثة فلان وما في معناه كذا
 فلان موت الموصي لورثته او لموته قبل موت
 الموصي لان الورثة والعقب اما يكون قبل موت
 الموصي كان معهم موثقه له اخر فمقتلهم بينه
 على عدد الورثة ثم ماتت الورثة بغيره
 بينهم لذكر كما تقتضي كما في فلو مات الموصي
 قبل موته اي موت الموصي لورثته او بعته
 تملك الوصية لورثته او بعته وان كان
 معهم موثقه له اخر كذا اوصيت لفلان
 ولورثته كانت الوصية على فلان الموصي له
 دون ورثته وعفته لان الاسم لا يقتضي
 الا بعد الموت وتما في السراج وقته بعته
 فلو لم من الذكر والاثان فان مات اولاد
 ولعم كذا ولا يدخل ولد الاثان لانهم
 عفت لايهم الا في اقسام بعته اي بني فلان
 والابن اسم من مات ابوه فله الحرف قال
 عليه السلام لا يتم ثمة الفلوع وعما نام
 ورثتهم وارامهم الارث الذي لا يندرج
 على شي كما يجلان او امراءه ويؤيد قوله دخل

وتبين

بالفلة استقبلته اي القيد واستنابها والادار
 في الامم ومثله الذار الوقتة عليه وعليه التوق
 شراح الوصاية لان جنتي والمنفعة والعين
 وقد علمت الفرق بين ما هو الموصي القيد
 الموصي ختمته من الكوفة مثلا اذا كان ذلك
 مكانه واهله في موضع اخر ان خرج من الثلث
 والا فلا يخرج الا باذن الورثة لئلا يحتم فيه
 ويحتمه اي الموصي في حياة الموصي بطلت الورثة
 وبقوته يعود القيد والادار الى الورثة اي ورثته
 الموصي يحكم الملك ولو اقله الورثة ضموا فبهم
 ليستقر في ما عهده بينهم مقام الاول ولهم هذا
 يمنع الميراث من التبرع بالكرش الثلث كذا ذكره
 الميراث في الزمن ولو اوصى بهذا القيد لفلان
 وعلمته لخر وهو يخرج من الثلث فهو تمامه
 في الدرس وفي الشريعة والنفقة اذ الميراث
 الحرة على الموصي له بالورثة اي ان يورث الحرة
 فبهم كما ذكره ونسبته اليه على ان يورث الحرة
 وان ابي الاتفاق عليه من ان يورث الحرة المستعدة
 نعم الميراث فان جنتي فالقيد على من له الميراث
 اي صاحبه صاحب الركنه اوبعد فبهم والى
 الوصية وبقرة يستأنه فان والى حاله
 فيه غير انه هذه الشريعة فقط وان زاة ليقا
 له هذه الشريعة وما يستعمل كذا في الوصية
 يستأنه فان له هذه وما يجدت ثم ايدى الاول
 وان لم يكن فيه اي في البستان المستعدة
 بما لا يحسن الوصية في كذا الوصية بالفلة
 في سادها التبرع بالعدو وتما ما شر الموصي له
 زيلعي في القاضاة الشق والزواج وما في اصلاح
 البستان على صاحب الفلة لا هو المستعدة
 فصار كالمستعدة في فصل الحرة **تقديم الفلة**
 كلما يحصل من ربع الارض وتكونها في الختام
 دخول من الحرة في جامع الفلة قلت وظاهره
 فبهم وله ما هو المستعدة في الوصية فيوصف
 فبهم فلو قال ايدى الاول ان العدو منها

الورثة

في العاوية

لا يستحق

لا يستحق بشي من العدة وكذا ابا الوصية بخلاف
 التبرع به لئلا المساقاة او في جعله **الوصية**
 ولم يخرج من الثلث وانما زوا جعله سجدا
 لوزال المانع حازهم وان لم يخرجوا جعله
 في الوصية اربعة ارباع الارث والوصية
 وبطلت كونه في شئ من الثلث بطلت لان ذلك المتبرع
 بالطلوع كذا الوصية وعند ما يجوز ان ذكر
 فان الميراث فيه نظرا لان الوصية بشرط
 لا يصح الوقف في مواضع كثيرة لا كوصية بالثقة
 والسوف ونحو ذلك **اوصى بشي لا يستحق**
 ختم الوصية لانه لا ملك ونحوه فان الميراث
 وبقول محمد ابي نورا لما صاحب الفلة **الارث**
 يقول الموصي بشرط عليه فيجوز ان تاتي فان
 اوصيت بشي لفلان او فلان وبطلت
 عنه الوصية لانه لا ملك الموصي له وعند ابي سعيد
 لانه ان يشطرا على اخذ الثلث وعند محمد
 ختم الوصية ما بها شيا ولا على اوصيه
 اي عليها الذي وعده في جعله وان بيعته
 او اوصيته او بيعته باي وصية فان جنتي
 لان كونه له كونه لم يشطرا وانما عندهما
 فلان معصية وليس هو كالمستعدة لانهم
 يسكنون به فيكون من ايام حتى لو كان
 المستعدة لك ذلك يورث فقلما قال الميراث
 لانه حصة له لم يورثها اياها الله تعالى
 وان اوصى الذي ان يبيع وان يبيع او يبيع
 لم يورث فهو كبا من الثلث ويجعل عليه
 وان اوصى بذلك ان يبيع كسفة او يبيع
 في القرى بلوغ الميراث انما قال في الوصية
 غير مستعدة فعند هذه لا عند الميراث
 انه معصية وله ايام يورث وما في شئ من
 كوصية حرة مستعدة لان الارث له ما
 قاله الميراث اوصى في اية الوفاة ولا يورث من
 ثمة لانهم لم يورثوا فحتموا لو اوصى بصفة
 مثلا الله ورثته او رثته لان قاله لانه
 لا يستحق له ذارنا وكذا الواو في المستأمن مثله

كما هو

مطالع
 وجوزها في

هو بمنزلة التسليم في الوصية
 لاننا امرنا بينا الاصل
 على ظاهر الاسلام وان
 كان يظهر فهو بمنزلة الوصية

ولو اعتق عبده عند الموت او تركه فقد من الاكل بما
 قلنا ولو اوصي في مثل اوده في جنازة على الاكل من
 زبلي وصاحب الحق ان اذا كان لا يكون في وقت
 الموت تكون في وقت عهده نافذة عند من
 شرع الجوع غائبة والموت في الوصية لا يثبت
 في الاصل لانها تستلزم الوصية المطلقة كقولنا
 هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية لا يثبت
 للفقير لانها ضد تدوير على الغير حرام وان ثبتت
 كقولنا لا ياكل منها القدر والفقير لان اكله الذي
 منها انما يثبت بظهور ان التملك والتملك انما يثبت
 لعين والفقير لا معين ولا يملك ولو خصصت
 الوصية لداي بالفقير كقولنا هذا القدر من مالي
 وصية لزيد وبعدي او بقوم اعتنا بحضور
 خلت لهم وصية تملكهم وكذا الخ والوصية
 كما حرم من الاكل من وقتها جميع التملك كقولنا
 على الوقت كالوصي **فروغ** اوصي بثلث
 ما له للصلوات فيا زل الوصية صفة للوصية
 لو محتاجين يعني لغيره لانه الاول لا يثبت يجوز
 صرف الكفاية التي خلاف مطلق الوصية
 كما ان ما فيها يجوز لغيره وصية ولا يثبت
 يعني لو محتاجين كما حرم بالعين والعين
 فلو من مائة او ثمانين او مائة عشرين او
 لم يزل اوصي بكما ان كان له لغيره لغيره
 لم يثبت لغيره به يعني لغيره والزمان اوصي
 لصلواته وثلث ما له يكون على العشرين
 تتركها الوصية لغيره من الله له لغيره ولا بد
 من القصد في التملك في علمهم ولو امر ان
 يمتنع في الثلث ثبات فيتعيب عما صيب
 ثلثا مثلا واستهلكه تركة صدقة عليه
 وهو مفسر بغيره لمحصل قضيته بعد الموت
 خلاف الدين الكلي من القسيه وفي الجواهر
 اوصي لرجل بغيره واما مات فعشيت التركة
 والوصي له في التركة وقد علم بالعمية ولم
 يطلب في بعد ستمين ادي استعمل ولا يملك
 بالانحياز ان لم يكن رد الوصية اوصي له بدار

بناهي

فانها بعد موته قبل القبض مع الجواز التصرف
 في الوصية به قبل قبضه وقفت جميعته
 على له ما جعلت مع الوالد لثلاثين وللوصي
 اب فالوصي اولى من الاب ثري دار او اولى
 بمال الوالد فانهما الشفعين من يد الوصي له
 بعد هذا النص ولو استحق له ارباع الوصية
 له في الوصية بثلث لانه ثلثه اوصي بمالك
 الغير **باب الوصية** الوصية
 التي اوصي الى زيد اي حيلة وصية **فصل**
 عهده فان رد عهده اي بدله برتد والالا
 يقع الرد بعينه لئلا يفسد بغيره وان جازته
 ويصح اخراجه عنها ولو خفيته عند الامام
 خلا فاللذان من اربعة فان سكنت الوصية اليه
 فأتى موثقه فله الرد والقول ولزم عهده
 الوصية بيمين شي من التركة وان جهل ادي
 يكونه وصية فان علم الوصي بالوصية ليس
 بشرط وصية بشرط خلا لا اوكيل فان علمه
 بالوكالة بشرط فان سكنت ثم رد بعد موته
فصل في الا اذا نذر قاضيه فلا يصح قوله
 بعد ذلك ولو اوصي اوصي وعنده عشر
 وكافر فاقبل ادي بدله القاضين بغيره
 انما لا ينظر ونظير ذلك في وصية الوصية
 فلو بشرق فقبل الاخراج تاروا فيه فلو كان
 المسمى وعقب العبد واسلم الكافر او المولى
 وتاب الفاسق يجزي وفيه فوس والوقت
 لعني في استئصالهم بغيرهم القاضين عنها ومن
 الوصية لوال الموصي للعزل الا ان يكون
 غير امين اختيار الوصية والحال ان وصيته
 صغار حتى لا يرضاه الى مكانه او مكان
 غيره ثم ان رد في الرق فكالمعذ والالا فلا
 لا يصح مطلقا ومن غير من القاضين
 حنيفة لا يجر داخرا من القاضين له عن
 رعاية الوصية والوصية ولو لم يلقا في
 حنيفة اصلا لم يثبت عزم ولو علم له الوصية
 القضا القاضين مع اقليته لها فقد عزمه وان

سليم
القول الصحيح

ما الثاني وان في الاشياء اختلفوا في صحة عزله
والاكثر على الصحة كما شرح الوصاية فكل من
الانسان يعدم الصحة كما في التصديق ولما عرك
الحايز من احياء انتهى قلت وعار من جام النصوص
من التمسك السابع والعشرون من الوصاية من الممت
لو عد لا كاشا لا يفيق ليعاين ان عزله فلو عزله
فيل يزيل اقول الصحيح انه لا يمتنع ان
لان الموصي استوفى بنفسه من الثاني فكذلك
يعزله ويقتضي ان يقتضي به ليعاين قضاء الزمان
انتهى قال المص قال شيخنا قد ترجم عدم
صحة العزل للموصي فكذلك بالوظائف والاوصاف
وسلط فعل احد الوصيين كالموت ليعاين فانها
في الحكم كالوصية اشياء وتوقف التفتة ومفاد
انها لا احد منهما ارزاقه لم يتركها لراي
الاخر وقد سارت واقعة القوي ولو لم يكن
كان ايصافه لكل منهما على الاضراء وقيل يشق
قال ابو الليث ومعا الاصح وبه تأخذ في الاول
صحة في المشروط وجزم به في الثاني وهو ان
انه اقرب الى الصواب قلت وعقد ان كانا
وصيين او متولين من جهة الميت والى اقلت
وان كان واحد اتا له كانا من جهة فاصبح بين
نفسين يتفرقه احد ما بالتصرف لان كلاهما في
لو تصرف فبازدتره فكذلك تأبى ولو اراد كل واحد
الانصافين عزله فمضروب الثاني الا انما اراد
فيه مصلحة والاو بمات في وفاة تزوير البصار
معز بالملكية فكل واحد غيرهما فالحفظ في وشا
السراج لو لم يعلم الثاني ان الميت وصفا فبقيت
له وصيا من حصر الوصي فإزاء العزل في الوصية
فذلك ذلك ونسب الثاني لاخر لا يخرج الاول
والاكثر اكنهه في غيره والمضبوط في حصره
وشرا حجة الكفل والاشهاد له واعاين
فذلك وعقود ودية وتنفيد وصية فبقيت
واو في شرح الوصاية عشرة اخرى منها رد
معتوب ومنشور في شرافة او قسمة كيلي
او وري والمطلب من وصايا يفسر حقه وبيع

ما غاي

ما يحذف تعلقه وجه احوال صابغة وكان ان
يوسف يتفرقه كل بالتصرف في جميع الاشياء ولو
تصرف على الاضراء او الاضراء اسم انما كما شرح
ومما سنة وان مات احد ما كان اوصي الى شرح
او الى اخر ذلك بالتصرف في الزكاة وحده ووصاي
الى نصيب الثاني وصفا او الوصي بشر الثاني اليه
شرح ورو في الاشياء مات احد ما انما الثاني
الاخر مقامه اوصى الثاني ولا يتبطل الوصية
الا اوصى لهما ان يمسك فابتدعه حيث يشاء
انتهى ومما شرح في وصاية ورو في خلاف
اي يوسف قولان وعنه ان المشرق يتفرقه
الوصي كما تزوت بها عطية على المشرق وبني ووصي
الوصي شوا الوصي اليه في ماله او في مال وصية
وتأبى وصي في الزكاة خلا فاللشافعي وغيره
قسمة اذ الوصي طالب كونه تأبى عن ورو
كما وعقب او صغار مع الوصي له بالثلث
ولا يجوز للوثة عليه اي الوصي لان صاغ
فصل في معنى الوصي ليعاين قسمة حصة
واذا قسمة مع الوصي له الغايب او الحاضر
فذلك في جميع الورثة ورو في صغار اريد في كل
واحد وحده في جميع الوصي له يملك ما بقي
من المال ان صاغ مسئلة كانه كالشريك
مع اي مع الوصي ولا يصح الوصي له ان يبيع
وصي قسمة الثاني ورو في حصة قسمة الوصي
لأن غايب الوصي له فلا على لان حله في يد
الثاني او امينه ورو في المكمل والورثون
لأنه انما رزق في حصة لا يجوز له ان يبيع
وصي مال الغير لا يجوز فكذلك القسمة والوصية
الوصي في الوصية يبيع من الميت بثلث ما بقي
ان حله انما في كونه او في يد من قسمة اليه
ليح خلا فاللشافعي يتفرقه في المكمل ولو اقر
الميت شيئا من ماله لم يقض فمعتوه لا يبيع
عنه بثلث ما بقي لانه عتبه اذ حله بثلث
وصي بيع الوصي عتبه امر الزكاة بعتبه اقر ما
لغيره بالتعلق حقه بالمال اليه وصي وصي باع

ما اوصى ببيعته ويصدق بجمعه فاستحق التوبة
 بقدر ذلك عنه اي تصاعده لانه العاقبة
 فالهبة عليه ورجع الوصي في التركة كلها وقال
 تيد في الثلث من رجوع فلما انتمفروا وكان في ثلث
 حتى لو طلت التركة او لم تبق فلا رجوع وفي المتن
 انه رجوع على من تصدق عليهم لان عنه لم يفرغه
 عليه كما يرجع في مال الطفل ووصي باع ما اصابه
 اي الطفل من التركة وملك ثمنه فوجه فاستحق
 المالك المبيع والطفل يرجع على الورثة بعينه
 الاستحقاق المستحقه باستحقاق ما اصابه ورجع
 احتسابه مال اليتيم لو كان بان يكون انثاني
 املا ولو مثله لم يجر امينه وسمي بعهده وشراف
 من اجني ما يتبعان الناس كما يتبعان وهو
 النافح حتى ان ولايته مطلوبة فلو باع به كان
 فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض فاستحقاق
 وهذا اذا اصابه الوصي للشفعة من الاجنبي
 وان باع الوصي او اشترى مال اليتيم **فصل**
 فان كان وصي القاتل يجرؤ ذلك لا يملك
 لانه وكلة وان كان وصي الاب يجرؤ بشرط
 منفعة ظاهره للشفعة وهي ثمر الشجر
 زبادة او ثمنها وان لا يجوز مطلقا بيع
 الاب ما اصابه من نفسه خارجا عن الشفعة
 وما اشترى منه بغير الوصي والاول وكذا اقله
 في المشتري اما العتق فليس ولو زاد الوصي
 على من مثله في العدد ضمن الزناقة وفي
 الشفعة وقع الشراء وحيد من ثمنه ففقه
 مال الميت ولو اخلت وفيها لو دفع المالك
 ان اليتيم قبل فلو تفرق ثلثه بعد الادراك
 فطاع فضمن لانه دفعه الى من لم ير له ان يدفع
 اليه وجاز بيعه الوصي على الميراث القايي
 غير العتق الا لمن او تخوف خلافة ذلك من يجرى
 وان معناه القاتل تلت وفيه الزيلع والعتق
 الا من لانه ناد وجاز بيعه عقار صغر من
 اجني امن نفسه بشفعة فبمنه او لفتحه
 الشفعة او دين الميت او وصية ثم سلك لثنا

طلب
 او لشفعة

لما

لها الامانة او تكون ثلاثة لا تزيد على من تته
 او خوف خرابه او نقصانه او كونه في يد
 محتلب در و اشياء لم يمسكها ففقه
 لو البايع وصي الميراث يجرؤ اولا فانها لم يملكها
 بيع العتق مطلقا ولا شرط طعام وكسوة
 ولو البايع اثاثا من ثمنه او عتق الناس او
 مستور القاب يجوز ان يجرؤ بال ولا يجرؤ الوصي
فصل اي اليتيم ليشترى فان فعله صدق
 بالبيع وكذا زلة الخمر مال اليتيم وشاؤه
 في الدرر فالت في الاشياء لا يملك
 الوصي مع من ياكل من ثمن المثل الا حصة
 الوصية بعد من ثلاث وفيها في الكلام
 في آخر المسئلة المتولى اجر مثل مثله فلو كان
 قبل الاجرة واشتار وصي المثل فلا اجر له على
 الصنع وهذا اذا عين القاتل للمتولى اجرا
 فان لم يربح وسعى منه سنة فلا شيء له وعنه
 للشفعة ثم وكما يتألفه فانهم وقدمه الوقت
 ولما وفي القاتل فان يفتعه بالجرم مثله خاسر
 انتهى وفي العتق سنان فمن بالمدح بيع لـ
 بان او امساذا او كسرا باع حصة العتق كاجر
 وكذا الكسار على ما مر من التمسك وتدل في
 العادة ان يبيعه للعتق او ما لا اختلاف
 المستحق وجوز صاحب العدة ان فيه
 استيقنا بملكه ثم في العتق وان لغير الوصي
 التمسك لحرف ميعك وعلمه التمسك وما
 فيما علقته على المتن في الاجرة اقره بد من
 على الميت ولا يشترط من ثمنه انه لفلان الا
 ان يكون المتروا ثانيا يبيع في حقيقته ولو اقر
 الوصي بعين اخر ثانيا على انه لغيره لفتح
 ذكره ووصي اي الطفل اشترى بماله من حصة
 وان لم يكن وصية فالجد كما تقرر في الجملة
 وفي المشقة ليس للجد بيع العتق والعقد وفي
 لفتحا الدرر وتنفذ الوصايا بطلاق الوصي
 فان لم ذلك والله اعلم **فصل**
 في شهاد الاوصياء وظلت شهاد الوصيين

طلب

طلب
 وصيها العتق

لو اثار صغير مال نطقا او كبر مال الميت وقت
 شاة بها غيره اي بغير مال الميت لا تنطق
 ولا ينطق منه ولا تهمه حقيقة كمنه في الميراث
 لاخر من يدين الف يلمت وشاة الاخرين
 الاولين ينطقه بخلاف شاة كل فرد يوصيه
 الف وثلاث او يوصف ان يقبل في الف من ايضا
 وقد تقدم في الشاة ذات او شاة في الاولين
 بعدوا الاخرين بثلث ماله او الدرهم المرسلة
 لا شاة للشركة فتسطر ويبيع الوشيد رجلان
 لو جمل بالوصية بعين امره كالعقد وشاة
 المشهود له بالثبات من مال وصيته بغير آخر
 لانه اشركة فلا تهمه زيلع شهيد الوشيد ان
 الميت اوصى الى زيد بماله لثباتها لاشهادها
 شاة وصيته فيتم الثبات له بالثبات وجوز
 الاقرار بها باخر فيستمع بغيرها بدوئه كما تقدم
 ان يدعي يدعي في يد غيره انه وصي له
 فيمضي فتقبل شهادتها استحسانا لانها استقطا
 مؤنة التعديل عنه وكذا ان الميت اذا
 شهد ان اباها اوصى الى زيد بماله فثباتها
 للميت حاقا فقط للذكر وهذا هو المالك ولو
 يدعي فتقبل استحسانا بخلاف خصما فثباتها
 لابيها وكذا ان يدعي بغيره بالوصية فثباتها
 لا فتقبل مطلقا ادعي زيد المالك لانه لا
 التاثير لملك نصيب الوكيل عن الميراث فثباتها
 ذلك بخلاف الوصية وشاة الوصي يقع على
 الميتة لو قبلت الاول وان لم يخاصم بثلثي وصي
 انما الوصية من مال نفسه اجماعا مطلقا وعلمه
 العقوي وزر كوكيل ادعي الثلث من ماله فان
 له ان يرجع وكذا الوصي ادعي الميراث كسوة
 للوصية وان شري ما استحق عليه من مال نفسه
 فانه يرجع اذا شهد على ذلك والبرائة فاما
 شرط الاشهاد لان قول الوصي في حوالا لثبات
 يتصل لا في حق الرجوع بلا اشهاد انتهى فله حفظ
 ثلث في القنينة والحلاصة والمانعة
 لانه يرجع بالثبات وان لم يثبت بخلاف الاول

ويجوز

ويصح ما يبيده متقبه رقبتي ومن الميت الثابت
 شرعا او ادعي خراج البيت او غير مال
 له او ادعي الوارث الميتة طعنا او وصو
 نصه او كثر الوارث الميتة او وصي وصيه من مال
 نفسه فانه يرجع ولا يكون متطلعا او لغير
 الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله فيه
 قبل حوسنته ذلك بقوله او كفته او باع الوصي
 من مال الميت في طلب منه ما كثر مما باعه
 رجوع الفاحش فيه ان اهل البصرة والاشاعة
 ان اخيرة اشنان منهم انه باع بغيره وان قبضته
 ذلك لا يفتق الفاحش الى من يريه وان كان في
 المزينة ليشري ما اوفى بالسوق باقلا ليعتق
 بيع الوصي لذاته لا لاجل ذلك الزيادة مثل
 يرجع الى اهل البصرة وان اجتمع وصلات منهم
 على شيء بوجه فهو له ما عندهم في قول واحد
 في ذلك عنه كما في التركية وعلصا في الوقت
 ان ارجع يستقل الوقت ثم يباخر بغيره في الاجر
 في كل من الدار معتبرا بالقيمة **فروع**
 في قول الوصي فانه يبيع من الاثبات بلا تيمم
 الا في ثبتي عشره متبيلة علما في الاشهاد
 ادعي قضاء من الميت م او ادعي قضاء ماله
 بعه بيع التركية قبل قبض ثلثي م او ان البصير
 استهلك مالا اخر قد تم شأنه م او ادعي له ثخان
 فوكبه ديون تنقصها عنه 8 او ادعي خراج
 ارضه فوثق لا تسلم للزراعة 9 او جعل عليه
 الاابق 7 او دفعه اعيه الجاني 8 او لثان على
 حرمه 9 او على رقبته الذين ثاقوا 10 او لثان
 عليه عاقبة فتمت وكذا ان مال نفسه مال يبيته
 ماله واذا الزوج 11 او اذع زوج البيت امره
 ودفع حرمه من ماله وهي مينة م او ادعي رجوع
 م او ادعي انه كان مضافا والمسلم ان كل من
 كان مسلطا عليه فانه يفسد في شيء وما لا
 يمتصب الفاحش وحيث في شجرة مواضع مبسوطة
 في الاشهاد م اذا كان له دين او عليه او لثان
 وصيته وزاد في الزاهر ومعتق اخر من اشترى

الاول

معه
ولا يكون شاة

الابن من ملقه شيئا ثم خرج موحيا بنصب القاضي
 ومبايعة عليه واذا اجتمع الميثاق حق صغير
 انه غلب غلبة منقلعه بنصب والا فلا عز لها
 ليس القاضي والقاضي كوصي الميت الا ان كان
 من لا ينقلها عنه له والا فمن الامانة
 منه امن القاضي والا يجوز الصغار له ما
 ولا ان يجعله متباينة عنه ولو خشيته القاضي
 تخشعه ولو نهاه عن بعض الصفات صح نهيه
 ولو عله ولو عله لا يخلط وصي الميت في ذلك
 ملة في الحضرة وصي القاضي كوصيه ولو وصي
 كرامة انتهى وبه يحصل الموقوف في المتأخر والمقدم
 ثمرة في مرضه انما يتقدم الثلث عنه عدم الاعارة
 الا في نزعها المتأخر من الثلث من الميراث لا في نزعها
 من آخر المثل لا يانقل ماله فلا ضرر على الوصي
 في حياته لا يملكه لهم كمن في العاقل وما يملكه من الثلث
 فقلعه رؤا انسان ما مال البيت او من ملة والمثل
 منفس يوجله لانه ايام فان شهدوا الاجتناب فلو انكر
 الشراوة فتمتن برقة الوصي الامر لما لا يستول
 ان كان يملكه بعه فقلعه قبل الوصي
 ثم اراء عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم
 للعتق ماله بعه بكونه واشهد البتة بالعتق
 انه كمن سبق له من تركه والبر لا يخلط ولا يفر
 ثم ادعى شيئا في يد الوصي انعم تركه اي ويرث
 نسيم للوصي الا في الروب بقدر الحاجة مال
 نقاش ومن كان قدرا فليقل بالمعروف والابن يتفق
 في قلع الميراث والابن ان تاحل لذلك ولا
 فاقبض عليه فذره ما يقبل الشراة الواجبة
 في القسلة يجتنب وقصه جعل الوصي مرفا له
 يتصرف بدونه وقيل يشرف ان يتصرف وفيه
 الاب اعارة طفله انما مال له على الاكراه وفيه
 ملك الاب لا الهية عنه عدم الوصي ما يملكه الوصي
 ملك الاب نسبه مال مشتركة بينه وبنا الصغار
 خلاف الوصي يملك الاب والميراث مال اخيه طفله
 لاخر يملك الوصي ولو باع الاب اولاده مال الصغار

من اجني

من اجني

من اجني مثل فنيته كانا ذا لم يكن فاسد الرأي ولو
 فاسد فان باع عتاق لم يجز في المستول وانما
 ولو اشترى لطفه نقي او طعاما واشهد له ثم خرج
 به عليه ثم رجع به لو لم مال والا لا يجوز بها عليه
 خفيفه وبمكة لو اشترى له وارثا او عبدا رجع
 سواء كان له مال وان لم يشهد له رجع كذا عن
 اي يوسف وهو حسن يجب حفظه **كتاب**
الجنث لما ذم من غلبه وجوده ذكرنا في ر
 الوجوه هو ذو فرج وذفر او من عري البنتين
 جميعا فان نال من الذكر فغلام وان نال
 من الفرج فانثى وان نال من الفرج والاسبق
 وان استونا فقتل ولا يقتل الذكر خلافا
 لما هذا قيل الكوع فان يله وخرجت **كسمة**
 او وشد الى امرأة او اختا عتق الرجل فوجد
 وان يله له ذن او ابن او امراة او حبل او امكن
 وطوه فامرأة وان لم يله له غلامه اصلا
 لو عتقها فقتل الغلامات فقتل مقدم المخرج ومن
 الجنث انه اعتدلا عنه فان ضلع الرجل تركه
 قبل ضلع المرأة بواحد ذكر الزبل وحبيته
 فهو حرة **امر** وهو الا حوط واما الا حوط
 فقلت لكن قد مناه لا يجب القتل بالاملاج
 منه والله لا يتعلق القوم بلبنه فنيته فقتل
 بين صف الرجال والنساء اذا بلغوا الثمانين
 تتماح له امرته **من** من ماله لتكون امرته
 او مثله وبكره **من** رجل او امراته اختاما
 ولا ضرر لان الجنان عند ثمانته وان لم يكن
 له مال فتركت المال ثم باع او زوج امراته فقتل
 الجنته لانه ذكرا في النكاح وان انثى فقتل
 الجنس اخف من يلهها ونقتدر ان يلهها اختاما
 وولد له ليس اخيرا والحي لا يخلو به غيره
 وان قبله رجل ثبتت حرمة لمساخره
 ولا يباع **من** يحرم لاحل الله امره وان قال
 انا حبل او امرأه لا يحرث به في الصحيح ذره عوي
 بلا ذليل وقيل يبيح لانه لا ينفق عليه غيره كمن في
 الملتقي بعد تفرقها شكاه لا يقبل وقيل يقتل

او قال انما انا عبدك لا اله الا الله
 ولا اله الا الله لا اله الا الله
 على ما عرف في هذه القصة المتنازع فيها لا يخرج
 من يد قاضي الله تعالى به من الله على قاضي
 دعواه بجلالات المتكول او بجلالات القاضي
 ولا يكون مقتضى المدعي عليه ان يكون في الدعوى
 دعواه في الماشقة قلت نعمنا من اخبرنا
 في باب جناية المملوك ان المقتضى في زماننا
 انه لا يولد على الفاقة تامل وهذا اذا عايناه
 ملكا مطلقا ما لو اذاع في الطرامن في اليد
 واخرجه يانه في يده فانكر الشرا واقر بكونه في يده
 لم يخرج له من على كونه في يده لان دعوى الغفلة
 كما تقع على يد المدعي على عينه ايضا كما تسقط
 في الزانية عقار الراجح لانه القاضي في قضاء
 حقه ممتثل هو الصحيح وتقدم في التفتيش
 ان المراسم بشرطه به متى ويكتفي بالمدعي
 لانه في ذلك الساحة لاسم بالانكسار وقيل لا
 يقع ومشي عليه واكثره الملتقى في القضاة
 خمسة فخذت ثم قال بوجه من قضاة او
 في الميرة لك او وقت في ملكه يد القضاة
 او انطلقت على دعواه ولا لا في القضاة
 في ذلك لك لتعلق حق الضربة وموالمدي
 في القضاة فامران كان بعد دعوى حقه
 وشرا في مسابقة الا في ثلاث مرت في القضاة
 لوبعله او بخلاف مدعيه او في خطأ اذا
 قال الشهود قصصت وانكر القضاة قالوا
 له به يعني قاضي ابن العرس في الموكاة البدر
 واذا في البرازيق خلافا لجلد زاده في الجمل ينفذ
 قاض اخر فينفذ الامون الترك قوله انه لم
 يبين لوضو فقتل الشان في ذاك المم وموقد
 حسن الا ان عليه لعنه صاحب الشرع
 قضاة القضاة في القضاة من حقوق العباد
 ان يبيد الحكم في حقه فان تنهيه دعوى
 حقه من حقه على حقه خاسر متاع يارعي
 فلو برك من جن على اخر من قاضي فعلي بانه

طلب
 ان الحق به الى

بدون

بدون منازعة وبخاصة شرعية وتداع بينهما
 لم ينفذ قضاة او انتد شرطه وموالمدي
 ختمونة شرعية وكان افتاحكم بوجه لا غير
 كما قد ساء والرضا انا في بنبوله فلورقة اليه
 اي ان الحق قضاة على بلا دعوى بكنفت
 اليه وعمل الحق بكنفت بكنفته لعدم تقدم
 ما ينفذ من ذلك بخروج قضاة المالك بخروج
 القضاة لعدم تقدم الحفونة الشرعية التي هي
 شرطا لقضاة القضاة في حقوق العباد ان القضاة
 القاضي في حكم القاضي الاول لم يطلب شيئا
 الاصل في التفتيش بارشانه في ذكر الاول
 فاذا اقر المراسم قدم لا يتقدم في القضاة
 في التواكه المدركة فاذا قضاة القضاة في التواكه
 لا يتقدم وجعل على السواد خلاف قضاة غير
 بعز اذا ثبت وجه يساه لبارشانه فللثاني
 فتتمة اذا انزق بوجه القضاة في طبعه كما طل
 او تاسد لا تسعة في اول البسم عن الامانة
 والبرازيق والبرازيق في حال اجلاء
 في قاضي بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه
 في قاضي بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه
 فتنت الشبهة الا اذا اعلم انه لعنه غير بان
 دخلوا اديبت ثم خرجوا وخلصوا على رايه ولا
 متسلك له غير ثم دخل رجل فتمسوا القضاة
 ولعنه بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه
 وانه في امه او غيرهما من قاضيه خاسر
 بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه بوجه
 دعواه في الملكة في اكثره الملتقى وحصل
 سكونته لا تصاح قطعاً للمراسم والمجمل وقد
 لومعنا ذلك او تفتش التفتيش وقالوا خسر
 زوجه بلا جهان سكونته من طلب الجمار
 عند التفتيش في طلب المراسم طلب الجمار
 سكونته كاسر في باب المراسم خلاف العباد
 سكونته لو حاز لا يكون رضو الا اذا سكنت
 الجار وقت البيع والمسلم وشق في
 فيه زواجها بغيره لا تسمع على عليه

وجعل من اجازت شرها
 وان سمعوا كلمة ويرى
 لا هو
 عليه بانه لا يورث
 داره لا يورثها
 دم عليه

في الغيب قال هذه وصيغتي ثم اعترى بالخطا وصعد
 في خطاه فله ان يزوجه اذا امكن عليه بان قال
 او فاذلة لا يجب الا بان قال كونه حقيق او حرق
 او فاذلة او استبد عليه بذلك فهو او حقا
 وبعده في ذلك من الخاشات القطا الى العاشات
 النفسى وكل يكون فكر اقراره بذلك شيئا
 خلاف بسطوط في المبسوط وخاصة ان انكر ارا
 لا يلبس به الا ان كان في الواحدة رجل عريته فترعه
 انشأن من يده لم يضمن لانه سبب وكذا اذا اذ
 السارق على قال غريم او امسك غار يا غريم
 حتى فذلكه قد و لما تلتها في بعضا ان انشأن قال
 له سلطان ارفع في هذا المال والا تدعوا الي
 اتعلم منك او ادع بك تحسبن قد فعلت فحسبن
 الدار لانه لم يكن قال تركت وعوى على فلان
 وقوسنت امرى الى الاحقر لا تشبه دسوا من
 اي بعد هذا السرف ذكر في التفتة الاجازة في
 الا فاعال على الحق فام تعجب شيئا لا يشاء
 فاجاز المالك نفسه صرا جازته ووجهه في
 انما في على الاضمان ولو اسمع به فامر به بالخط
 لا يرا من الثمان عام يخطا وتامة في العام في
 يتخلل في العجر البصير به جاز وحش و
 عليه في اليوم الثاني فندانتا في اول و
 منين من تاعته لم يجرى في وجهه الجرحوا
 منيا لم يوف لان الشرط ان يذجه انشأن او
 يجرجه والا فهو لا يخطا كره في جاز في
 والا رسا ووجه من الاشاة في اسم الحنا في
 والوجه والمائة والمرارة والدم التسفوح
 والفكر لدا في العار في كراهة ذلك وجمعها في
 في بيت فقات
 فقد ذكرنا الاثبات مائة هكذا وم ثم المارة في
 وقال عشرين
 ان اباك في شاة ككلا . سوي مع نيهن الوياك
 لم يام قائم عشرين . وقال في مائة وذاك
 للفتا في ان قال الغايب او الطفلة او الفتى
 بشرط تقدمت في الشاة بخلاف الاب والوصي

والملفوظ

والملفوظ اذا انشد حاشي ساع بقية فاقول
 اولي . بلي قال ان فان الله تعوب المشركين
 فاشرا فملفوظ لا تطلق امرته لان من انكر
 من الاعتد كذا في الحاشية وظاهر توجيهه ان المرأة
 بهذا البعثن من ربيدق عليه الشرع في الحاشية
 بان يكون مشركا في جرح ثم يحترق له بالحق والحق
 المشرك فانهم مشركون شرعا واذا انكرت ان
 البعثن لا يمتدح وهي سائبة جزية لم يردق
 الموصية الكلبة القابلة في مشرك تعذب قاله
 الحدم وقد اورد هذا القول على غير هذا الوجه
 وحاشا نقات
 . وكلها بالمومنين تعمر
 قال ومثاه ان الكفار كما يرون النار يومنون بالله
 ورسوله ولا يسمعهم قال تعالى فابله يسمعهم
 كما يسمعهم اوا بالاشاء لجز البيت معنى اخر وهو
 ان عمارا خيرا نبي الفيا موت بامرهما هم وموتون
 على البيت خولا ان قال ان السجدة وعدى
 ان لم يما يكره في التملط به ولا يبعث ان
 يوتين واشطر ولا يبقيل تاويل قايده انتهى قلت
 في الامم ووصح وبيده تكلم به كذبت الاول ولا
 متعلق ثم رأت شيئا في لودقة فمضى يتولده
 على نفسه بالانكار وانه ما كان يعني له ان يدونه
 وبانه الموتى صي حطته فلهام بحيث
 لوداة الانسان ثلثة محتونا لا تخطو حلقه
 ذكر في الايشة يد المة ترك على كذا كشيخ
 اسلم وقال امك الخط لا يطبق الحنان ترك
 الحنان ولو حش و لم تسلم الحلقه فيا ينظر
 فان قطع اكثر من النصف لان خشنا وان
 قطع النصف فما دونه (كون خشنا بعته به
 لعدم الحنان حقيقة وكما في الاصل ان الحنان
 ستة كما جاز الحرة وحر شعرا الاسلام ونصا
 فلوا حقة اصل جلد على تركه حاشية الامام
 فلا يترك الا لاعتد و عدم في الاطية طاهر
 و وقتة غير معلوم وتيل سح سنين كذا في الملحق
 وتيل عشر وتيل انشاء اثني عشر وتيل العبرة

على
 كتابه

وقوله ليس فيها عين اقتسمته بربيعان يقد
العين له ذلك مزانية وعبرها فحين للمدبون
الدين الموحل قبل المخلول ومات قبل موته
فما خدم من كنه لا يؤخذ من المراجعة التي حرت
بينها الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب
المتأخرين فنبهه وبه آتيت المرحوم الى السعد
اشدكي معني الروم وعلله بالوقت الى نبين
وتد فتمتته قبل فصل القرض **فصل** في آخر
الكتاب يفتي في حفظ الثروة في علم اربعين يوما
ان يحتمل

كتاب القرائين

في علم المثل من فقه وحساب تعرف حقك من
التركه والموقوف هيما حصة بالاستنزاع الى الله
اما القيت وعليه الا ولا الاول القرض والاعوان
امان يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق الى الله
وهو المتعلق بالعين وانما انما القرض الى
وجوه الوصية او استطاري وموالمير والحق
قرايين بين الله تعالى حقه منسقة او بطحة
ومشوح اليها ورثته قلت ولذا اسماه في عليه
السلام ونبهت العلم بيقوتها بالعلم في غير
واما عين من النسيان بالذمة والناس اساري وقيل
انفعله بالموت وعينه بالحياة او انما ليعزى في
وعينه بالاختيار وعلا اوت الى من الى ام بين
الميت المعتمد الثاني شرح وصاية سيد
تركه الميت الخ لانه من تعلق من القرض بها
والحق والحق الجاهل والمادون الممدون
والجميع المحسوب الى الحق والذمة المستانين وانما
تمت على الكلفين لعلها بالمال قبل يتصور
تركه **فصل** في القرضين من غير ثمن ولا
ثمن من كرمه السنه او قدر ثمنه بالبيع فحاشاه
ولو ملله كمنه فلو ثمنه بفسخه كمنه في بعد اخري
وعلم من طرأ له ثم تقدم بونه التي لها مطالب
من جهة القرض ويقدم من القيمة على من المرحس
ان يمدل سببته والا فستان لا يسطر السبب واما
دين الله فان اوجبه وجب تنقيذه من ثلث

الباقي والا يتم تقدم يستمر لوساطته على الجميع
خلافا لما اختاره في الاختيار من ثلثا ما بقي بعد
تجهيزه وورثته وانما قدمت في الله اعلم
لكنها مطلقة اقتصرت ثم زادها بلحا حسا
فصل الثاني في عقد البيع ورتبه الى الذين
ثبتت اركانهم ما ككتاب او السنة كمنه عليه
المبالاة الملعون المذات المقدس او الاجماع كقول
البرق بالاب والاب والابن كالاين ويستحق الا
ولو كلفه بدينين وقيل لا يورث وانما هو
للتمايز من ولديه ستر فيه باخذ ثلثه ثم
وتشاح صحيح ثلاث اربع بناسه ولا بالحد
اجامه في الاول والمستحقون للثقة عشرة
امتناف مربعة كالا فان يقول فيبدا في
الغرض الى السهام المقدرة وفيه النسا
عشر عشرة من النسا واثنت السبع وفيه النسا
وسبعة من النسا واثنت السبع وفيه النسا
التي واثنت ثم بالقصبات الالهون يستقر
قوله الواحد والمجموعه للارواح الشيعيه
لما اوتي ثم بالقصبات ولوان في وهو القصة
الشيعيه ثم عفيته الله لانه لم يزل
من الاول اما اعتق ثم الله على ولا يورث
الشيعيه بعد رجعتهم في ذوق الارواح ثم
يقدحهم قول الموالاة كالمرة في كتاب الاول
وله النبا في بعد فرض احد الزوجين وذكره
السنة ثم القرض بنسب على غير ما يثبت
فلو ثبت بان صدقة المته عليه واقر بمثل
اقرار او ستمه كمثل اخر ثبتت بسمه حقيقة
قراية الزوجة وان رجعت المقر وقد لا وسفده
المقر له قبل رجوعه وناجته في مشروح
السراجه ستماروح الشرح وقد لمقتضيهما
علته على بعد مع الموصي له غارا وفي
الثلث ولها المثل وانما قد علمه المثل
لانه نوع قرابة خلاف الموصي له في موضع
في بيت المال لا اربا بل فيا في التملك
وهو انة على ما هنا اربعة اربى ولوان نضا

لمكانت وكذا من عند أبي حنيفة وما لا بد من ذلك
 فيرث ويحجب وقال الثاني لا يرث بدورث
 وقال أحمد بن حنبل ويرث ويحجب بقدر ما فيه
 من الحرية قلت وقد ذكرنا في هذه المسألة ما لا بد
 فيها من حق مرق كلمة منوها مستأنس من عليه
 قلبي بقا الحرب فاسترق ومات رقيقا سرياً
 تلك الحسية فهو منه لورثته ولم أر أن لا يعتد بغير
والقتل الموجب لقتله أو الكفارة وإن سبقت
 بجرمة الأبوة عليها فهو عند الثاني لا يرث
 الثاني في طلقها ولو مات القاتل قبل المقتول
 ورثة المقتول أجازنا **القتل المقتول**
 أسلمها وكفارة أو قال أجداد الأسلم الكافر قبل
 قسمته للزوجة ورث وأما المقتول فهو ورثها
 خلافاً لما في قلت وذكرنا في التعميم
 يرث منها الكافر ولو كانت من زوجته
 حاملاً ووفاها ميراث الميراث فاشتمت في ذلك
 ورث الولد ولحمها من غير أن لا يستأجره كزنى
 وذمى أو حلاً مستأنس وذمى ولا يرث من الزوجة
 مختلفين كزنى وحديثي لا يقتل في المصاهرة
 ثمانية منهم خلافاً للمسلمين قلت وقد بينا من
 أنكر أن يحل له تاريخ الموت فالحق في الميراث لا يحل
 والقتل لا يسيح ومنها جباله الوارث وذلك
 في حشر مثله أو أكثر ميسولة في الميراث
 أرسلت منبسطاً له ما ماتت وجعل له ما
 فلاتوارث وكذا لو اشتمت له من ولد
 وضرائع عند الظاهر وكذا أنها مسلمة ولا يرثان
 من أبويها ما زاد في المسألة أن يعللها فليها
 أن يأخذ الميراث منها ثم بين ذوي الزوجين
 مقدما للزوجة لأنها أصل الأولاد منها تتولد
 الأولاد فتأخذ شرف من الزوجة فبها **عدا**
الزوجة مع ولد له **والد ابن** وإن شغل **والزوجة**
لها عدا عدا من ولد له ومات خالها من الزوجة
 مطلقاً ولد الزوج مع الولد والربع للزوجة ما كان
 كذا لو ادعى رجلان ما كان كذا من عدا وبعثنا
 ولعمران في بيت واحد منها ولا ذلك لكانهم

هاتف

في أربع اختلافات له ابن أبي
 الكفار عدا
 خلافاً له في

يقتسمون

يقتسمون ميراث زوج واحد له أمه أو لولته مع
 أخيه بما أي الولد أو ولد الابن والشفعة له عند
 عدا بما خلفه من خاتان الشفعة والربع للاب
 والجد ثلاث أحوال الفرض المطلق وحده
 المستدس وذلك مع **والد ابن** والنفقة
 المطلق عدا عداها والفرض والتعقيب
 الميراث أو بنت الابن قلت وفي الاختلاف
 الجد كالأب إلا في ثلاثة عشر مسألة شخصية
 الفرار من أبيه في غير خا زاء ابن أعم وقواد
 أخرى من المقتولين من الابن ميراثه فإدى
 ربح لو شرط والأول ولو أباه غيره أو ربح
 ربح مطلقاً انتهى فتقوله أو ليسا غيره يوم الحجة
 فيرجع كالزوجة خلافاً للاب وللأم ثلاثة أحوال
 المستدس مع أحدهما أو مع الاثنين **والزوجة**
 من **الزوجة** فتأخذ من أبيه ما كان ولو
 مختلفين والثلث عند عداهم والثلث الباقي مع
 الأم وأحد الزوجين والمستدس **الحرة** فقلت
 كما لم يوارث أم أبى أو أم أبى مشترك فيها إذا حلت
 في الميراث التي سمعنا كالملة كزنى فإن الفاسق
 من ذوي الأركان كسبي مختار في **الزوجة**
 لأن الفتوى تحجب الميراث لمطلقاً لا في النسب
 لميت **الابن** فما كثر مع التفت الواحدة فتأخذ
 الثلثين والمستدس **الزوجة** لا تأخذ من
 الثلث الواحدة لا يكون بملة الثلثين والمستدس
 للواحدة من الأم والثلث لا تأخذ فبها عدا
 من ولد الأم وكذا أم كان لهم والثلث للأم عند
 عدا من لها مع المستدس كأمير ولها الثلث
 الثلث الباقي بعد ميراث الزوجين لا قدسنا
 وذلك في زوجة أو ابن وأم فلها حصة الربع
 أو زوج أو ابن وأم فلها حصة الثلث من ربع
 ثلثاً فادعاه قوله تعالى وورثناه أمه فلا تسه
 الثلث والاختلاف في الثلثين فبها عدا من
 قومه المستدس وهو حصة البيت وبنت الابن
 والاختلاف لا يرث من الاختلاف والزوجة **الأ**
 الزوج لأمه لا ينفرد **فصل**

ويحيون الام من النكاح الى التسديس يجب قتلهم
 وخمس حبة القمحان خمسة بالام بقت الابن
 والاخت اب والزوجين **ويجب بنو الاعيان**
 وهم الاخوة والاخوات اب وام ثلاثة بالابن
 وابنه وان شغل بالاب اتفاقا وبالجد عند
 ابي حنيفة وقالوا قناهم **على اصولهم**
 ويقتى بآولهم وهو السقوط كما هو عند
 ابي حنيفة واصول زيد وسوطه المطول
 ومما استقطوا اولاد عن وعلة
 وقد استقط النعمان وهو المحرم
 وعلمه المستوي كما في الملقن والسراجية وان
 قال حصصها فخرهما على نولها الفتوى يستقط
بنو الغلات وهم الاخوة والاخوات اب
 وهم ابي بنو الاعيان ايضا **وصول ابي لابن**
 واسمه وبالاب والجد وكذا ابانا اخت الابن
 اذا صارت عصمة كالعلة ويستقط **بالاصول**
 وهم الاخوة والاخوات لابي وام الابن وان
 سقط **الاب والجد** بالاجال لانهم يشبهون الاولاد
 على سبط التسديس وشبهوا الحداث على ذلك لان
 ايام لسان بالام والاموات بالاب وكذا بالجد
 الام الاب وان علت تاهلوا ثم الحدة انما
 ليست من قدام بل من زوجته فكانا بالابوين
 ويجب القتر في ابي حنيفة مات البعد كذلك
 وان كان البعد القتر او حية كما تقدمه واذ
 اجتمعوا كانتا حية وان كانت قاتبة واحدة تام
 الا كذا في نسخ المتى والشرح والاصول
 المؤانق للسراجية وغيرهما بالاب وقدم
 ان القتر يجب البعد في طلاق فاقدمه والاخر
 ذات قرا بنين او اولا **تام ام الام** **ويجب**
ام الاب بهذه الصورة
 ويوجبها ان امرأة زوجتان
 من ابنتها بغيرها اولادها
 ولزوجه المرأة ثمة لآبويه
 قسم محمد التسديس بين ما تعلقنا بالام والاموات

وما ابي ابو حنيفة وابو يوسف عكة قلت قرا بنين
 هذه ذات قرا بنين اصبحت اصبحت بالام والاموات
 وبه قال مالك والشافعي وبه حزم والكثير قتلت
 وذات حنيفة كذا ان حنيفة **اذ استلها ابنتا**
والاخوات لآبوين فزهن وبوالثلثان سقط
 بنات الابن وسقط الاخوات لابي ايضا
 سقطت ابنت ابين في العور **قال الاول** او اخ
 في الشانقة وراي مساواة بالاب والاموات
 فحينئذ يعصمهم ويلون اليان في الذكور كالتنقين
 قال في المم في شرحه قلت وقد اخلافة قطر ظاهر
 انصرحهم بان ابن الاخ لا يعصم اخته كالعلة
 لا يعصم اخته وان اقدمها يعصم اخته بكل
 المذكورة وان لا تنحى لا يمان وي ابي الارحام قال
 والرحمة
 وليست ابن الاخ بالمعصم
 من مثله او فوته في التسديس
 خلافا لابن الابن وان سقط كانه عفت من
 تسقطه او فوته عن له ترك ذات سهم وسقط من
 فوته فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضه سقط
 من بعض وثلاث
 بنات
 ابن ابن اخوة ولثلاث ابن ابن ابن
 سات ابن ابن ابن ابن بنت ابن ابن
 الصور قاله طاهر القرني ابن بنت ابن بنت
 الاول ابوازا احد لغير ابن بنت ابن بنت
 التسديس والشرع القرني او
 بنت ابن بنت
 نوازها العلماء من القرني الشافعي يكون الام السديس
 والاشق للسقطات واما خذا من كذا لم يفرغ
 الا ان يكون مع واحدة من غلام فيعصمها
 ومن يجازيها ومن فوته من لا يكون صاحب
 قرض وسقط التسقطات ولا خذا ابن عمر
 كذا في بنين المتى والشرح ومما ارجح التسديس
 ومنه ولا خذا احد مني هم هو اخ وام السديس
 بالقرني وبه القولان الاخر وجاز في التسديس

في الشافعي

بالاستمرار والقدرة على التمسك بغيره
 على الحسنة والافاد بالثاني بعينه لا يخلو
 فتأخذ من لا يرد عليه فاقسم الباقي من حرم ومن
 من لا يرد عليه على مسئلة من رده عليه ان اشغاف
 كزوجته فاربعم جدات وست اخوات كانه يخرج
 من لا يرد عليه اربعة للزوجة واحده من ثلاثه اسم
 تستقيم على سهم الجدات وسهم الاخوات كسهم
 منكر على الاخاد كل فرقة واحدة وان لم يستقر
 من رجع مسئلة من رده عليه يخرج من لا يرد
 عليه فالبقية الماخلة بهذا العرب يخرج منه ومن
 العربيتين كاربعم زوجات وسبع بنات وست
 جدات يخرج من لا يرد عليه ثمانية للزوجات
 اثنتي عشرة في سبعة لا تستقيم بغير مسئلة من يرد
 عليه ومن هنا جئت لان الفرعين ثلثان وشعر
 فانزب الجسة فالباقية تبلغ اربعين ثم يخرج
 فزوج الفرعيتين ثم حشرت سهام من لا يرد عليه
 وهو ثلث للزوجات ثم خمسة للفرقة من يرد
 عليه يكن جسته ثلث حق الزوجات ثم الاربعين
 واضرب سهام كل فرقة من من رده عليه وهو اربعم
 لبنات وسهم لجدات فاما في مسئلة اي والاشعة
 الباقية من يخرج فزوج من لا يرد عليه ثلثان
 ثمانية وعشرين ولجدات سبعة فاشغاف من يرد
 كل فرقة لكنه منكر على الاخاد كل فرقة معصية
 بالاموال السبعة الباقية في باب الخمار مع
 من الت واربعمائة واربعين وثلث الاولى من ثمانية
 واربعين والاولى من ثمانية واربعين والاولى من ثمانية
 والاشد على ما **تورثت ووري**
 الارحام هو كل قريب ليس بذكر منهم ولا
 عصبة وهو قسم ثالث خبيث وهو زان طاعة في
 سهم ولا عصبة سوى جد الزوجين لعدم الشؤد
 عليها فاما جد المنفرد جسد المال بالقرابة ويجب
 ان يخصصه الابن كترتيب العصبات ثم اربعة
 اشباح جزء الميت ثم أسله ثم جزء ابويه ثم جزء
 جدته او جدته وحيثه فقدم جزء الميت
 ومن اولاد البنات اولاد بنات الابن توارث

سفلوا

وان خفلوا ثم أسله ومن الجد النسيبة الجدات
 الناسبات وان خفلوا من ابويه ومن اولاد
 الاخوات لا يورثون اولاد واولاد الاخوة ولا
 لهم وبنات الاخوة لا يورثون اولاد وان توارثوا بينهم
 الجد منهم فلا فالحكم جزاء حقه واحده ومن
 الاخوال والخالات والاباء والامهات لا يورثون
 وبنات الامهات واولاد عتقوا بنات الامهات
 والامهات واخواتهم فالحكم واولادهم وبنات
 الامهات والامهات الحكم واولادهم وبنات
 بقية واما العلويون المستعقول وبنات الاخوة
 في كل صفة وان استنوا في رده وان جسد الميت
 قدم ولذا توارثوا فلو خفلت فمقتلة الاب البنات
 ولتوارث الام العتق وعتق الاستنابات فتنقسم
 صفة الاصول في الذكر ذوات الاثنية اعين جسد
 الفرع والبنات واما اذا خفلت الفرع والاصول
 كجسد ابن وابن بنت بعثت اعين جسد ذلك الاشهر
 وقسم المال بين اول بنين اخلف بالذرة ذرة الاب
 وبناتهن السكن الثاني وهو ابن بنت وبنات بنت
 فالحكم لهن صفة الاصول والبنات في ثلثي ثلثي
 وقسم عليهم المال انا على ثلاثين الفرع نصيب
 مسئلة فخذت يكون ثلثان لبيت ابن البيت
 بنصيب ابنته وكله لابن بنت البيت لان نصيب
 اشعر وبنات البيت وبناتهن وبناتهن اعين
 الفرع فقط لان توارثت بناتهن وبناتهن عن
 ابن حبيته فجميع ووري الارحام وبناتهن
 كذا في شرح السراجية لمستنار في التلخيص وتوال
 محمد بن يحيى شملت عن من ترك بنت شقيقته وبناتهن
 شقيقته كيف تقسم فاجبت بانهم قد شغلوا عتق
 الفرع في الاصول فبقيت بقية الشقيقين فاشغاف
 فتنقسم المال بينهم بناتهن ثم بقية بناتهن
 بين اولادها الملائكة **فصل في الوفاق**
 والحق وغيرهم ولا توارث بين الفرع والفرع
 الا اذا علمت بنات الوفاق فرب المتأخر فاولادهم
 عنه اعلى كل الباقين وقسم المتأخر فاولادهم
 حتى يبين او يخطوا لشرح جميع ثلث ذرة

خواتم

نوته

الم فكن تفرقنا عن مشي الصراجه بالجدانه لو
 مات احدنا ولو تفرقنا بها يجعل ما بها فاسد
 لتفقد التعارض بينهما وهو مخالف لما قد مر اذا
 لم يعلم ترتيبهم بنفسه كما اخبرهم على وانه الاصل
 اذا لا يورث بالشك والخاصه انما لا يورث بالمشكوك
 كالمسلم ولو اجتمع له قرابته لورثت فانه شخص
 حجب الحجب الاخر فانه يرث بالخاصه وان لم
 يحجب احد ما الاخر يرث بالتباعد عن عندنا فانه
 لا يورثون بالحقه مستقلة عنهم اي يستقلون
 كل واحد بحسب اسمه لان النكاح الفاسد لا يورث
 النكاح من المطلق فلا وجه من الحوسب في
 في الجوهر من قال وكل نكاح لو استلزم نكاحا
 من الزنا وما لا فلا استلزام في الظاهر وتوهم
 في الزنا واللعان بجهة الام فقط لما تضمنه
 المحضات انه لا يورث النكاح وقت الحمل خطا
 او يثبت احداهما كان اكره عليه التتويج
 الغالب وتقدموا الصياط لا يورث الوارث وتسا
 وزوجه حكر فان المشقة من اربعه وعشرين
 ان فرضا لم يورث ذكر او تقول لسبب طلاق
 فرضا على لان للثنتين الثلثان فليس هذا
 كون المهر من الميت ولا فله وكذا لو تركت
 زوجا وانما على تملزج النصف والام الثلث
 والمهر ان قدوة كذا السبع لانه عصبه فلهذا
 ليس من النصف وتقول ثمانية فلا يورث
 وكم اذا لو كان على احد التتويج من ثلث على
 الاخر لهما واخرون لهما فان ذكر المهر على
 يبين ان ليد وانما وتقول لست احبها فلا
 الوهابية مات وتماهله ان مات باين فلهذا
 ولدت تتماها الثلث بقدر **فصل**
 في المناقشة مات بعض الورثة قبل النسخة لذكره
 في المناقشة الاولى واعطيت سهامها وارث
 في المناقشة اذا اقره وان مات عن عشرة
 يكتسب ثمانية احدى عشر فان استقامت نصيب
 ثمانية فان بين سهامهم وسبيلة فواته ميراث

في النسخة في كل النسخة الاولى والاكثر عنهما
 فواته لم يبق ميراث من كل الثاني في كل الاول
 يحصل تخرج المسكين من ميراثهم وورثته
 اتمت الثاني في كل ما يورثه وفاته من النسخة
 الاولى وان كان فيهم ميراث من الميراث ميراث
 نصيبه من الاول في الثاني او وفاته ومضيفه
 من الثاني في كل ميراث الثاني او وفاته ولو
 مات ثالث قبل النسخة جعل الميراث الثاني مقام
 الاولى وحملوا لانه مقام الثانية **فصل**
 وهذه الامارات واحد نفعه مقام النسخة
 والميراث الذي قبله مقام الاول ان لم يات
 وهذا علم العمل فلا تغفل **باب**
 الخراج الموقوف المذكور في القرآن وان كان الاول
 النصف وتخرج كل كسبه ما كسبه من اربعة الا
 النصف ثمانية من اثنين والربع من اربعة والثلث
 من ثمانية والثاني الثلث والثلثان كلاً ما بين
 ثلاثة والستين من ستة على التتويج النصف
 بقول مسلم الثمن وسبعة ونصف وسبعة او ثلث
 لانه يورثه ونصفه ونصف نصفه ثلثه واخطا
 بقول الربيع والثلث ونصف لانه نفعه فاذا
 المسلم من ميراثه ميراثا فخرج كل ميراثه
 سبعة الا النصف لانه ميراثا ميراثا وثلثا
 من نوع واحد لانه يكون ميراثا ميراثا
 احد اربعة يكون ميراثا ميراثا وسبعة
 من ميراثه ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
 في قطع النصف من النوع الاول من النوع الثاني
 اي الثلثة الحزب او يبعثها فاذا مات والمثلية
 نصف وثلثان وتلت ميراثه ميراثه ميراثه
 واثنين لانه ميراث ميراث ميراث ميراث
 في ثلاثة او اخطا الربيع من النوع الاول بخلاف
 الثاني او يبعثه فاذا مات والمثلية زوجه
 ذكر من ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث
 لمواته السبعة بالنصف او اخطا الثمن من النوع
 او اخطا الثاني او يبعثه ميراث ميراث ميراث
 الا على رأي ابن مسعود او في الوسا يا فلهذا

قبل الرابعة وعشرين كروحة ومنتقل لثمنها من ضرب
 الثمانية لثلاثة لما قد تراس من مئة أوقية البندق
 ولا يصنع أكثر من أربعين قوس في سلسلة واحدة
 ولا يصنع منها أصحاحا أربعين قوسا ولا أكثر
 وأربع مئة قوس وإذا أكثر سهاها في قوس كلهم
 يرت عدم في أصل المسئلة وهو أن ثلثها كانت
 عاقلة كأمه وأخوه ثم المارة أربع مئة لما ثلاثة
 لا يستقيم ولا توافق فاسر اثنين وأربعه فصنع
 مئة ثمانية وأربعين قوسا عدم في مئة مئة
 وفي عدم في أصل المسئلة مئة لما ثلاثة وأربع
 أخوة فلم يلازم ثلثها فاقترع بذلك فاسر اثنين
 أربعه ففهم مئة ثمانية أبقاها من ثلثها سهاها
 فزفقتان أربعين وأربعه مئة مئة مئة مئة مئة
 أحد الأعداد في أصل المسئلة وعوها كالأعداد
 ولا خلاف في أصل المسئلة بأحد المائلين في أربع
 ثلاثة في أصل المسئلة ثلثه بنسبة مئة مئة مئة
 أكثر على ثلاث حرق وأربع مئة مئة مئة مئة مئة
 من السها وأعداد مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 من السها فخلعت في مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 والمواصفة والمباينة في أصل المسئلة مئة مئة مئة
 فاسر مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 بعض الأعداد في بعض طابع في مواصفة ثلاث
 فاشترى عشره عاشر أكثر الأعداد لثلاثها في
 أصل المسئلة بمواصفة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 وأربعين مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 زوجات مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 وستة أعمار مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 في جميع الأعمار في الخارج في الثمانية والأربعين
 في جميع مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 ومئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 وموها أربعة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 وثلاث مئة وعشرون مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 أعداد مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 وعشرون مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
 مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة

والحاصل في جميع الأربع كحلل جز السهم وهو
ثمانمائةات وعشرة الزائفة ورس اثبات الزائفة
بمساهم بالانصاف فاربعة اقسام السهم وموهبات
اربعة وعشرون كحلل جز السهم والاربعة
عنه يستقيم واذا روت موهبة التام في التام
والساقية والشاير بين العودين من موهبة
خارج البقية تقسم اليها في ثمانية اقسام يكون
احد عاشرًا والآخر ثلاثة وثلاثة وثلاثة
العودين كحلل جز باحد ارباع مساواة
بان بعد اقلها اربعة ارباعه ويكون السهم
العودين من موهبة على اقل خمسة موهبات لاسي
كسنة السعة في اقل ثمانية ارباعين وحق العود
الاول في اربع اقسام اقلها اربعة ارباع مع اربعة
ثالثا في اثلاثة مع العشرين بمدا اربعة موهبات
بالربيع وثانيًا العودين ان اربع العودين
المتبقية باحد ثمانية اقسام السهم والاربعة
او اذ روت موهبة الزائفة والشاير بين العودين
في الثلثين اربعة اقسام اقلها اربعة ارباعين
او اربعة ارباع اقلها اثنان واربعة ارباعين او ثمانية
او اربعة ثمانية او اربعة ارباعين وان ثمانية ارباعين
في اربعة ارباعين او ثمانية ارباعين او ثمانية ارباعين
ونحو السهم والاربعة او اربعة ارباعين
اربعة عشر وهكذا ويسمى السهم واذا روت
اربعة موهبات في اربعة ارباعين اثبات والحدات
والاربعة او اربعة موهبات في اربعة ارباعين
في اربعة ارباعين او ثمانية ارباعين او ثمانية ارباعين
اصل المسئلة فيما في جزء السهم الذي في
اصل المسئلة يخرج نسبته الي ذلك الفرق
ثم اذا روت موهبة في نسبته لاربعة ارباعين
في ذلك الفرق ضربت في اربعة ارباعين جزء
السهم المصروف يخرج نسبته الي اربعة ارباعين
النسبة وعوان ينسبهم في اربعة ارباعين من اصل
المسئلة في اربعة ارباعين ومن اربعة ارباعين
تلك النسبة من المصروف لاربعة ارباعين اتحاد
في ذلك الفرق واذا روت خمسة ارباعين

الورثة والفرس يعني كلا واحد له ما تقدم الفرس
 على قسمة الموات كانه شرح السراجية الحمد
 فان كان بين الورثة والفقير فمات له فظاهر
 او لو اتفق فقير سبهم على وارث من الفقير
 في جميع الزكاة كذا الشيخ المتن والشرح والموافق
 للسراجية وغيرهما وفي الزكاة واما ضرب
 في جميع الزكاة عند الحاجة وهذا المعنى نصيب
 كالقرد ونحوه كذا في حقه نصيب كذا في
 منهم واما قضا الدين فان وفي فيها وان لم يمت
 ونفذ الغرامة قبل تجزيع الدين كالتصحيح
 وبقول كل من فريضة كسبها وارث ونحوها
 من شرع في مشكلة الخارج ففان ومن حال
 من الورثة والفرس على ما يعلم من طرحة
 سبهم من الفقير وكذا كانه اشقوى بفسيد
 قسمة الباقي من التصحيح او الدين على سبهم
 من بقى سبهم فتصحيحه كزوج وام وغير ذلك الزوج
 على ما في وسيله من المهر وخروج من بين الورثة والمخرج
 سبهم من التصحيح وهي ثلاثة في اقسامها في
 الزكاة وهو ما عدا المهر بين الام والاب والابن
 منه سبهم من التصحيح قبل الخراج وحينئذ
 يكون سبهم من اللام وسبهم كغيره لا يخرج
 الزوج كان له من اللام لم يملك كسب الام من اللام
 اصل المال الى ذلك الباب لانه حينئذ يكون
 سهم والعم سبهم وهو خلاف الاجماع فان
 الشهد وغيره قلت وهذا هو الصواب وقد
 خاطبوا قسمة هذه المشقة صاحب الحنابلة وصاحب
 جميع النسخين وغيرهما على ما عني من الغنى فانها
 قسمة الباقي للام سبهم والعم سبهم وقد قلت ان
 خلاف الاجماع وقابل العلامة قلب الدين بخلاف
 بين سلطان وشرحه المكية وقد لا فاجعله كان لم
 يكن فيه نظر ثم ذكره ما تقدم في قوله تعالى
 العبد النعمة العاجز الحقير معذرا له من الشئ
 على المشقة في الحق العتابي الامام جوامع من ابيه
 ثم المعنى يدور على المحنة قد فرغت من تاليفه
 ذوا اخره من طرحة سبهم احدى وسبعين

والد

والسراجية على صاحبها افضل الصلاة واكثر
 التحية **وقد** بانفت في تلخيصه وتحريره
 وتنقيحه وتتمت المصنف رحمه الله تعالى وتغني
 لمواضع كشرح من مخته وبسبحه ونسبها
 غائبا وعلموا اشع سبها وخر وبالحلة فالتكلمة
 من هذا الخطو اسريع على البكر فستر الله
 تعالى على من ستره وعقد لمن شفع
 وان تده غيا هذا الخلاه حله من غيب فيه وعلا
 كتب لا وقد بسببته وفي قلبه من نار البعاد
 عن البلاد والا ولاد والاخوان والاخفاء
 ما فتئت الاكباد فم ائمة الفتاوى حيث
 اعتدوا واذا حدث قال سبها
 يوما عزوي وبونا بالحق وقال
 عذرت بونا وبونا بالحق
 لكن لله اليد ولا اؤاخر اظاهر او باطنا فلقد
 من بائنا بسببته تجاه وجه صاحب الرسالة
 والله والمنف وجمته تجاهه صاحبها المتن
 القلم يرف فلعله غلاثة الغنول منهم والقشرب
 قال مولفه
 لا يشر ان كنت ربي قبلته
 وان كان كذا لئلا ربه وعز حسد
 فتقبلني مع ما تروى واسألت
 وتخشعنا جاعا المصطفى احمد
 واخواننا المسكين لنا في دنا
 والله نأذنا في طالب الرشيد
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم وسبب الله على سيدنا محمد واله
 اجمعين ثم بحمد الله وعونه على آفة العباد وراحمهم
 الى ربه القبر محمد عيسى العلي وسببنا المالك
 عذرا الله ولوالديه وسأله والمسلمين
 امين وذلك في يوم الاثنين
 المبارك من شهر ربيع الثاني
 سنة الف الف الف الف الف
 محمد وسببنا
 والحمد لله وحده
 والصلوة والسلام



